وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها
تخصّص : النحو العربيّ مدارسه ونظرياته

إعداد الطالب : بن فتاشة علي

الموضوع :

مُجِيب النِّدَا إلى شرح قطر النّدى

لعبد الله بن أحمد الفاكهي ت 972 هـ

(من خطبة المؤلف ... إلى فصل النكرة والمعرفة)

دراسة وتحقيق

نوقشت يوم : 24 نوفمبر 2010 م

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

أ.د – أبو بكر حسيني	أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلة	رئيسا
د – عبد المجيد عيساني	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مشرفا
د – أحمد بلخضر	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مناقشا
د – أحمد جعفري	أستاذ محاضر بجامعة أدرار	مناقشا

2009 _ 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديَّ اللذين ربّياني صغيرا

وإلى الّتي شجّعتني فأكثرت ، وقدّرتني فأجزلت ، وخدمتني

فأحسنت ، إلى أمّ زياد وبدر . . .

وإلى جميع عائلتي وأساتذتي ومَن له فضل عليّ

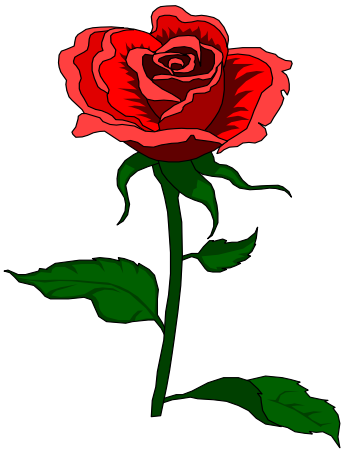

مقدمة

مقدمـة

الحمد لله الّذي علّمَ بالقلم ، علّمَ الإنسانَ ما لم يعلم ، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين محمّد بن عبد الله ، أفصح العرب أجمعين .

أمّا بعد ... فإنّ الله سبحانه وتعالى اختارَ اللّغة العربيّة لِتكونَ وعاء لآخر تشريعاته ؛ إذ هي لغة القرآن الكريم ، وتعلّمها والمحافظة عليها فرض كفاية على أبناء المسلمين ؛ ففي تعلّمها والمحافظة على أصولها وقواعدها حفظ وصيانة للقرآن الكريم وللدّين الإسلامي وتعاليمه السّمحة .

ولقد بذَلَ أسلافُنا في خدمة القرآن الكريم جهوداً لا تنسَى ، وخلّفوا لنا تُراثاً لا يُحصَى ، كما أنّه لا شكّ في أنّ البحث في التّراث العربي ، والكشف عن مكوّناته ، والتّعمّق في أغواره ، واجب عربي وإسلامي لإخراج ما أنتجتْهُ قرائحُ علمائها السّابقين ؛ الذين لا يزال الكثير مِنْ مؤلّفاتهم مخطوطاً لم تصل إليه يدّ التّحقيق بعد ، ولم يُكشَف النّقاب عن مضمونه ؛ فكان حتْماً ولِزاماً على أبناء هذه الأمّة أنْ يتّجهوا شطر التّراث العربي ليستخرجوا كنوزَه .

ومن هنا كان موضوع بحثي هو دراسة وتحقيق إحدى ذخائر النّحو العربي ؛ وهو كتاب :

مُجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى لعبد الله بن أحمد الفاكهي

ليكونَ مساهمة منّي في وضع لبنة في هذا التراث النحوي العظيم ؛ وخاصّة إذا كان هذا المؤلَّف لنحوي مكّي ، لم يُعطَ حقَّه بعد ، ولا يزال عند كثيرٍ مِنْ طلاّب العربيّة بعيد المنال ؛ لِخلوّ الدّراسات الحديثة مِنْ تناول سيرته ، وحتّى الّذين قاموا بتحقيق بعض مؤلّفاته المخطوطة ، لم يُعطوا هذا الرجل حقّه من الترجمة ، ولم يُضيفوا شيئاً إلى ما ورَدَ في كتاب "النور السافر عن أخبار القرن العاشر " .

كما أنّ لهذا المخطوط أهمّية كبيرة تتمثّل في :

أ – أنّه منَ الشّروح القليلة لمتن (قطر النّدى) ؛ هذا المتن الّذي كان مؤلِّفُه العلاّمة ابن هشام

الأنصاريّ أوّل مَنْ شرَحه ، وأصبَحَ شرحُهُ في العصر الحاضر عُمدة دارسي النحو العربي ، واعتُبِرَ الشرح الثّاني وهو شرح الفاكهيّ مِنْ أبرز شروح المتن ، وأنّه غاية في الحسن ؛ بل إنّه يفوق شرح ابن هشام نفسه ؛ مِنْ حيث الوضوح والتفصيل والاستدراك .

وشرح الفاكهي على القطر لا يزال – في العصر الحاضر – مِنَ الكنوز الّتي لم يُنفَض عنها الغُبار؛ فهو حتّى وإنْ طُبِعَ طبعة حجريّة منذ قرن ونصف إلاّ أنّ هذه الطّبعة اعتراها كثيرٌ مِنَ الخلط والاضطراب ؛ بل وسَقط منها أسطر بأكملها ، أضف إلى ذلك سوء طبعها وإخراجها ، هذا الطبع الّذي لا يختلف كثيراً عن النسخ القديم .

ب – أنّ مؤلّفه عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت 972 هـ) مِنْ أكبر نحاة مكّة المكرّمة في القرن العاشر الهجري ، بل هو أكبرهم فقد وُصِفَ بـ : سيبوَيْه عصره .

ولهذه الأهمّية التي ذكرت ، فقد وقعَ اختياري على هذا الشرح ، واختَرْتُ منه جزء عَنَيْتُه بالتحقيق ؛ لأنّ الكتاب ضخم يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين .

وقد قدّمْتُ بحثي هذا في فصلين وخاتمة ؛ خصّصتُ **الفصل الأوّل** للمؤَلِّف والمؤَلَّف ، وجعَلْتُهُ في مبحثين على النحو التّالي:

المبحث الأوّل : تناولْتُ فيه عصر الفاكهي وأبرز معالمه ؛ فتناوَلْتُ بإيجاز الحياة السّياسية والاجتماعيّة والثّقافيّة في القرن العاشر الهجريّ ، الّذي شَهِدَ انتهاء دولة المماليك وتوسُّع دولة العثمانيين ، وأظهَرْتُ أثرَ ذلك على الحياة الفكريّة في هذا القرن خصوصاً .

ثمّ تطرّقت فيه إلى سيرة المؤلّف ؛ مِنْ حيث الأسرة والنّسب ، والنّشأة ، والمكانة العلْمِيّة ، والمؤلّفات ، والوفاة .

أمّا المبحث الثّاني : فخصّصْتُه لـ : متن قطر النّدى وشرح الفاكهي عليه ؛ تناوَلْتُ فيه تعريفا موجزا لصاحب متن "قطر النّدى" ، وأهمّ الأعمال العلْميّة الّتي دارتْ حول هذا المتن .

ثمّ درَسْتُ فيه كتاب " مجيب النّدا " ؛ فحدَّدْتُ تاريخَ تأليفه ونسبته إلى مؤلّفه ، وأسلوب الفاكهي مِنْ خلاله ومنهجه في الشّرح ، وتناولت الشواهد عنده ، وموقفه مِنَ الأصول النّحويّة ،

ثمّ تطرَّقْتُ إلى أهَمِّ مصادر الكتاب وموقف المؤلِّف منها .

أمّا الفصل الثّاني : وهو خاصّ بالنّص المحقَّق ؛ وقد جعلته في مبحثين :

وضَّحْتُ في المبحث الأوّل المنهج الذي سرتُ عليه في التحقيق ، وقدَّمتُ وصفاً للنسخ المعتَمَد عليها في التحقيق ، وعرضا لنماذج مصوّرة منها .

واشتَمَلَ المبحث الثاني على النّص المحقّق مِنْ كتاب (مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى) مِنْ خطبة المؤلِّف إلى فصل النّكرة والمعرفة .

أمّا الخاتمة : فخصّصتها لبعض النتائج التي توصّلت إليها ، وذكرت الاقتراحات التي أرغب مِنْ ورائها أنْ تكون عبارة عن إرشادات صادقة لِمَنْ تعنيهِ اللّغة العربية ؛ لِيساهمَ في خدمتها ، وإثبات وُجودها ومواكبتها للمعاصرة مع الأصالة في مستوياتها اللغوية من خلال البحوث .

المنهج : لقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يكون اعتمادي على عدّة مناهج منها :

المنهج التاريخي : وبدَا واضحاً حين تعرّضتُ لحياة الفاكهي وملامح عصره .

المنهج الوصفي : وقد استعنتُ بهما في تحقيق المخطوط ودراسته .

الفهارس الفنية : وقد بلغت عشرة فهارس ؛ وهي :

فهرس الآيات القرآنية ، فهرس الأحاديث النّبويّة الشّريفة ، فهرس الأمثال والمأثورات النّثريّة ، فهرس الأشعار الشواهد ، فهرس شواهد الأرجاز ، فهرس الأشعار غير الشواهد ، فهرس الأعلام، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد مضيت في تحقيق النّص وِفْق قواعد التّحقيق المتعارَف عليها عند أهل الصّنعة ؛ مستفيداً مِمّن سبَقَني في هذا المجال ، محاولاً الجمع بين أساليب التحقيق المختلفة ، وقد كان همّي إخراج النّصّ على الصّورة الّتي وَضَعَه عليها المؤلِّف ، مع ضَبطه وتخليصه مِنَ الشّوائب وآفات النَّسخ ، وحرَصْتُ جاهِداً على عرض مسائل الكتاب على مؤَلَّفات النّحو السّابقة واللاّحقة ، وقد فرَضَت عليَّ طبيعة التّحقيق الرّجوع إلى عدد كبير مِنَ المصادر في مُقدِّمتها: كتب اللّغة والنّحو والصّرف ،

وكتب القراءات والتّفاسير ، والأحاديث ، والدّواوين ، وكتب التّراجم ، ومعاجم اللغة ، وكتب التاريخ والسّير ، وغيرها .

وليس طريق العلم طريقاً مفروشاً بالوُرود كُلّه ؛ فقد واجهَتْني صعوبات منها :

حداثة عهدي بالتّحقيق ، وقلّة خبرتي فيه ؛ ممّا تطلَّبَ جهدا مضاعفاً مِنّي ؛ ذلك أنّ تحقيق أيّ مخطوط في النّحو يستوجب الرّجوع إلى كمّ هائل مِنَ المراجع المتنوّعة ، والتي – أحياناً – يصعب الحصول على بعضها ، هذا بعد تخطّي عقبة الحصول على النّسخ المخطوطة ، ثمّ فكّ غوامضها ؛ ونتيجة لِهذه الصّعوبات أصبت بإحباط في بداية التحقيق ، وحاولتُ أنْ أتراجعَ ، لولا أنّ اللهَ وضَعَ في طريقي أساتذة ؛ هوَّنُوا عليّ الأمرَ ، وأزالُوا كثيراً من العقبات التي اعترضتني ، وأخصّ بالذكر أستاذي المشرف الدكتور عبد المجيد عيساني ، وأستاذي رئيس المشروع الدكتور أحمد جلايلي ، وبتوجيهاتهما انطلَقت بخطوات متأنّية ولكنّها في الاتّجاه الصّحيح ، فلهما جزيل الشّكر، وجزاهما الله عنّا كلّ خير .

والله الموفق

الفصل الأول

(المؤَلِّف والمؤَلَّف)

المبحث الأول

عصر الفاكهي وأبرز معالمه

حياة الفاكهي وآثاره

المبحث الثاني

متن قطر الندى وشروحه

كتاب : مجيب النّدا إلى شرح قطر الندى

دراسة في المنهج والمحتوى

المبحث الأول

عصر الفاكهي وحياته وسيرته

أوّلا : عصر الفاكهي وأبرز معالمه :

أ - *الحياة السياسيّة :*

مع حلول القرن العاشر الهجري كان المشرق العربي لا يزال يعيش العصر المملوكي ، هذا العصر الذي امتدّ من سنة 648 إلى سنة 923 هجريّة ، ودولة المماليك فرعان قاما في مصر : فرع المماليك البحريّة الّذي امتدّ حكمه من سنة 648 إلى سنة 784 هجريّة ، ثمّ فرع المماليك البرجيّة الذي امتدّ حكمُه من سنة 784 إلى سنة 923 هجريّة[1] .

ومعظم المماليك البرجية من أصل جركسي ؛ وهو جنس من الترك ، ومع بداية هذا القرن بَدَأت الدّسائس والمؤامرات بينهم ؛ فقد تولّى الحكمَ الظاهر قانصوة الأشرف في شهر ربيع الأوّل من سنة 904 هجريّة ، ثمّ الملك الأشرف جانبلاط في مستهل ذي الحجّة سنة 905 هجريّة ، ولم يهنأ بالسّلطة فقد خُلعَ أو اغتيلَ في جمادي الآخرة سنة 906 هجريّة (1500م) ، تلاه طُومان باي الأوّل ، ولم يُعمّر كذلك ، ثمّ الملك قانصوه الغوري الّذي تولى السلطة في شوال سنة 906 هجريّة ، وظلّ في الحكم حتّى سقوط دولة المماليك على يدّ العثمانيين سنة 923 هجريّة[2] .

وجميع هؤلاء حكموا مُدداً قصيرة ممّا يشهد على مَدَى حالة الفوضى وعدم الاستقرار الّتي سادت البلاد في ذلك الدّور الأخير من حياة دولة المماليك ؛ ولا أدلّ على تلك الفوضى الّتي عَمّت جهاز الحكم في الدولة من أنّ مُعظم السّلاطين الّذين تولّوا السّلطنة في ذلك العهد انتهى أمرُهم بالقتل أو السّجن ، ممّا جَعَلَ كبار الأمراء لا يرغبون في تولّي منصب السّلطنة الّذي غَدَا مُلطّخاً بالدماء ؛ فعندما قُتِلَ السّلطان طومان باي سنة 906 هجريّة تَمَنّعَ الغُوري ، ويُقال إنّه قَبِلَ أخيراً أنْ يتولّ المنصب بعد أنْ سحبوه وأجلسوه وهو يمتنع من ذلك ، ولكنّه اشترطَ على الأمراء

---

[1] - للتفصيل في نشأة دولة المماليك يُنظر : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي لمحمد سليم ، المطبعة النموذجية/القاهرة ط1962/1م : 11- 159 .

[2] – العصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عاشور ، دار النهضة العربية/القاهرة ط1986/2م : 184 .

ألاّ يقتلوه وأنْ يصرفوه بالمعروف إذا أرادوا عزله[1] .

وفي هذا القرن كان العثمانيون قد فرغوا من احتلال آسيا الصّغرى والبلقان ووصلوا إلى أواسط أوربا ، وعندئذ صار أمامهم أنْ يختاروا بين أمرين : إمّا الاستمرار في التوسّع في أوربا على حساب الأوربيين المسحيين ، أو التوسّع شرقاً على حساب الدّول الإسلاميّة المجاورة[2] .

وكان أنِ اختارَ السّلطان سليم العثماني الاتّجاه الأخير ؛ لاسيما وأنّ الخلاف المذهبي والسّياسي كان على أشدّه بين العثمانيين السّنيين من ناحية ، والصّفويين الشّيعة في فارس والعراق من ناحية أخرى ، ولم يلبث العثمانيون أنْ حقّقوا انتصاراً كبيراً على الشّاه إسماعيل الصّفوي في موقعة جالديران سنة 920 هجرية (1514م)[3] .

وفي القاهرة بدأ الغوري استعداداته ؛ فحَشَدَ الجند والأمراء ، وخرج على رأس جيشه بعد أنْ أنابَ عنه في أثناء غيبته ابن شقيقته الأمير طُومانْ باي[4] ، ووقعت بين الطرفين موقعة (مرج دابق) في رجب 922 هجريّة (1516م) ، وانتهت بهزيمة جيش المماليك بعد أنْ دبّتْ في صُفوفه الخيانة[5] ، وواصل الجيش العثماني زحفه ليدخل مدينة القاهرة – بعد موقعة الريدانية – في يوم الجمعة سنة 923 هجريّة (23 يناير 1517م) دون أنْ يلقى مُقاومة ، وفي ذلك اليوم بالذّات دُعِيَ في خطبة الجمعة للسّلطان الملك المظفّر سليم شاه ، ولم تهدأ الأحوال إلاّ بعد القبض على طومان باي وصَلْبِه على باب زويلة[6] .

أمّا الحجاز فقد كان طوال العصر المملوكي يخضع لِحُكم الأُسَر المحليّة ؛ من آل قتادة الّذين كانوا يحكمونه حُكْماً محَلياً قاصراً ، ومع أنّ حُكمَهم قد طالَ جدّاً (597- 1343 هـ) فإنّه كان

---

[1] – يُنظر : بدائع الزهور في وقائع الدّهور لابن إيّاس الحنفي ، مطابع الشعب (دط) 1960م : 685/2 ، والعصر المماليكي في مصر والشام : 184 .

[2] – العصر المماليكي في مصر والشام : 187 .

[3] – تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى لمحمود الحويري ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات/القاهرة ط2002/1هـ : 205- 206 .

[4] – تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى : 215 .

[5] - بدائع الزهور : 1040/3 ، والعصر المماليكي في مصر والشام : 193 .

[6] – العصر المماليكي : 196- 197 .

كثير الاضطراب ؛ قَلَّ أنْ توَلَّى أحدٌ منهم الحكمَ ولم يُنازعه بضعة نفر من أهله ؛ فيتعاقَب المتنافسون على الحكم مرّة بعد مرّة[1] ، وكان بنو مَهْنَا – بسكون الهاء – من"بني فليته" يحكمون في المدينة (583- 1100 هـ) حُكماً مُتقطّعاً يُنافسونَ به آل قتادة في مكّة ، ويتنافسون عليه فيما بينهم[2] .

وقد حرصَ المماليك على بسط نفوذهم السّياسي والدّيني على الحجاز أُسوةً بما كان عليه الوضع منذ أيّام الطُّوليين ، والواقع إنّ الخلافات بين أشراف الحجاز هي الّتي أتاحت فرصةً لسلاطين المماليك لتحقيق أغراضهم ، وتمّ لهم ذلك منذ عهد السّلطان بيبرس[3] .

وبعد استيلاء العثمانيين الأتراك على مصر ، بدأ السّلطان سليم العثماني يُعِدُّ جيْشاً لاحتلال الحجاز ، غير أنّ أحد قضاة مكّة أقنعه أنّه لا حاجة لإرسال قوّات لإخضاع الحجاز ، وأنّ أميرَها سوفَ يقوم بالبيْعة للنظام الجديد[4] ، وهو ما تمّ بالفعل .

وقد تغيّرت الأوضاع في الحجاز نتيجة تغيير السّيادة الجديدة ؛ فقد هدأت المنازعات الدّاخليّة بين صفوف الأشراف أنفسهم ، وتولّى (أبو نُمي) السّلطة في مكة بعد وفاة والده عام 931 هجريّة ، واستمرّ في حكمه بدون عقبات تُذكَر حتّى عام 974 هجريّة حيث تركَ لابنه وولي عهده الشّريف حسن تصريف شؤون الإمارة كافة ، وقد حَكَم هذا الأخير حتّى عام 1010 هجريّة ، دونَ أنْ يثور أو يُنازعه أحدٌ من أقاربه أو أبناء عُمومته[5] .

ب – ***الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدّينيّة :***

المجتمع العربيّ في عصر السّلاطين المماليك كان مجتمعاً يقوم على بناء طبقي حاد ؛ فثمّة طبقة من الحكّام العسكريين لهم كُلّ الحقوق والامتيازات ، ويمتلك أفرادها الأرضَ الزراعيّة الّتي قام

---

[1] – تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، دار العلم للملايين/بيروت ط1981/4م : 603/3 .

[2] – المرجع نفسه : 603/3 .

[3] – العصر المماليكي : 237- 239 .

[4] – صفحات من تاريخ مكّة المكرّمة للمستشرق ك . سنوك هورخرونيه ، ترجمة : علي الشيوخ ، دار الملك عبد العزيز (دط) 1999م : 206 .

[5] – المرجع نفسه : 206- 207 .

عليها اقتصاد البلاد ، في مقابل الرّعيّة الّتي اقتصرَ دورُ أبنائها على الإنتاج ودفع الضّرائب والخضوع المتكرّر لابتزاز المماليك[1] .

والمتتبّع لتاريخ هؤلاء السّلاطين يُدرك مَدَى ما كانوا يعيشون فيه منْ جوّ المؤامرات والدّسائس التي كان يحوكُها بعضهم لِبعض ، وكانَ ينسحب أثر ذلك الجوّ الخانق على الشّعب فيلقى منْ ورائه الظلمَ والاضطهاد والقلق ، ويحكي صاحب كتاب (سمط النّجوم العوالي) عن سيرة السّلطان الغوري : ‹‹ واتّخذَ مماليك جُدد ... صاروا يظلمونَ النّاسَ ويُعامِلونَ الخلْقَ عسفاً وغشما وهو يُغضي عنهم ويتغافل ، فأظهروا الفسادَ وأهلكوا العبادَ وأكثروا المفاسدَ وطغوا في البلاد ، وصارَ يُصادر النّاس ويأخذ أموالهم بالقهر والبؤس ... ››[2] .

ونتيجة لذلك فقد ساءت الحالة الاقتصاديّة وتفاقمَ خطرُها ، ورغم ما بذلَه بعضُ المماليك في سبيل إنعاش اقتصاد البلاد فقد انتابها الرّكود نتيجة حوادث السّلب والنّهب وغارات البدو وَظُلم المماليك ، وكثيراً ما خوَتْ خزانة الدّولة المملوكيّة حتّى لم تعُد قادرة على سدّ حاجات البلاد ؛ وذلك حين كانت تنتشر بها المجاعات والأوبئة الّتي تهدّدُ الحرثَ والنّسلَ ؛ فيذهب ضحيّتها الآلاف من الأنفس البشريّة دون أنْ تستطيع الحكومة ردّ تيارها الجارف[3] .

وتفاقم ظلم المماليك وبخاصة في عهد آخرهم السلطان قانصوه الغوري حتّى ضجّ النّاسُ بالشّكوى ، وابتهَلوا إلى الله أنْ يُخلِّصَهم من شرّهم ؛ يقول ابن إيّاس ، وهو لسان حال الشعب في ذلك العصر :

في دولةِ الغُوري رأينا العَجَب وقد حَمَلْنا فوقَ ما لا نُطِيق

وقد كَفَى في عامِنا ما جَرَى مِنْ قِلّةِ الأمنِ وقطع الطّريق[4]

---

[1] – عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي لقاسم عبده ، عين للدراسات والبحوث/مصر ط1998/1م : 166 .

[2] – المرجع نفسه : 13 .

[3] – عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي : 241 وما بعدها .

[4] – بدائع الزّهور في وقائع الدّهور : 995/3 .

وبعد استقرار الحكم للعثمانيين سنة 923 هـ لم تتغيّر الأوضاع كثيراً ؛ فقد استمرّ الظّلمُ الواقع على الشّعب ، وأثقَلَتْ الضّرائب كاهله ، وزادَ الأمرَ سُوءاً انتقالُ الخلافة من مصر الّتي كان يُنظَرُ إليها على أنّها مركز العالم العربيّ ، وفيها استقرَّ الأمرُ للعبّاسيين بعد فرار آخر خليفة لهم من وجه التتار ، وفقدَ العرب في أيّام العثمانيين هذا المركز الأدبي الّذي كان يكفل لهم الكثير منَ الإجلال والإكبار ، وانطوى المشرق العربي على نفسه ، وزادَ من عزلته اكتشافُ البرتغاليين لِرأس الرجاء الصّالح سنة 1498م ؛ والّذي حرَم المشرق العربي من مزيّة الاتّصال بالعالم الخارجي فترة طويلة منَ الزّمن ، وقضَى عليه اقتصادياً وأصابَه بموجة عارمة منَ الكساد والتّأخُّر ؛ فقد انتقَلَ مركز التّجارة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي ؛ فنَبَضتْ منابع الثروة بعد أنْ كانت خزائن المشرق تفيض بأموال التّجار الأجانب[1] .

وأمّا منَ النّاحية الدّينيّة فإنّ المماليك ساروا على نهج الأيّوبيين في محاربة المذهب الشّيعي وخدمة المذهب السّنّي ، واستعملوا في ذلك عدّة وسائل ؛ فبالإضافة إلى استعمال العنف - أحياناً - قاموا بإنشاء المدارس واشترطوا أنْ تكون كلّ منها خاصّة بتدريس مذهب منْ مذاهب السّنة الأربعة ، وشهِدَ ذلك العصر – كذلك – إقامة مؤسّسات أخرى عديدة مثل : المساجد والزّوايا وغيرهما ، والملاحظ أنّ كُلاًّ منَ المدرسة والجامع في ذلك العصر قامَا بدور مزدوج في خدمة الدّين والعلم[2] .

وهناك ظاهرة واضحة اتّصفت بها الحياة الدّينيّة خلال هذا العصر ؛ وهي : انتشار التّصوُّف واتّساع نطاقه ؛ ويُعلّل الباحثون هذه الظاهرة بكثرة مَنْ وَفَدَ على الشام ومصر في ذلك العصر من مشايخ الصّوفيّة المغاربة والأندلسيين ؛ وهؤلاء وغيرهم ضاقُوا بالحالة الّتي وَصَلَ إليها المسلمون في المغرب والأندلس فهجروا بلادَهم إلى المشرق ؛ حيثُ صادَفَ أسلوبهم قُبولاً كبيراً ، والمعروف في التّاريخ أنّ حركات العُزلة والانقطاع للعبادة تقوى دائماً نتيجة لِعدم رضا النّاس عن أوضاعهم وتألُّمِهم لسوء أحوالهم[3] .

جـ - الحياة الفكريّة والثّقافيّة :

[1] – عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر لعبد الحفيظ فرغلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1985م : 15- 16 .

[2] – العصر المماليكي في مصر والشّام : 349- 350 .

[3] – المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك : 180 ، والعصر المماليكي في مصر والشّام : 351 .

بعد سقوط بغداد (656هـ = 1258م) انتقَلَ العلمُ منَ العراق إلى مصر والشام ، وكثُرَ العلماءُ في كلّ فن[1] ، ولم يكن العصر المملوكي الّذي امتدَّ إلى أوائل العقد الثّالث منَ القرن العاشر الهجريّ مُتّسماً بالضُّعف والجهل منَ النّاحية الفكريّة والدّينيّة ، كما وَسَمَهُ بعضُ الدّارسين ؛ وإنّما ازدهرتْ فيه الحياة الفكريّة والدّينيّة ازدهاراً كبيراً ، وظهَرَ فيه علماءُ بارزون في مجال العلوم العربيّة والدّينيّة ، وتركوا لنا مصنّفات تشهد بما نقول ؛ أمثال : تقيّ الدّين المقريزي المتوفي سنة 845 هجريّة ، وابن حجر العسقلاني المتوفي سنة 852 هـ ، وشهاب الدّين المعروف بالحجازي والمتوفي سنة 875 هـ ، وشمس الدّين السّخاوي صاحب "الضّوء اللاّمع" والمتوفي سنة 902 هجريّة ، وخالد الأزهري المتوفي سنة 905 هـ ، والسّيوطي المتوفي سنة 911 هـ ، ... إلخ ، فكلُّ هؤلاء تركوا لنا مجموعات كُبرى منَ المؤلّفات والمصنّفات الّتي تعتبر بحق مناهل للعلم[2] .

ونتيجة لِسقوط بغداد في المشرق ، ثمّ الأندلس في المغرب نزحَ علماء المشرق والمغرب إلى مصر والشّام ، حيث لم يجدوا موطناً يعيشون فيه ، ويجدون مبتغاهم منَ الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلاّ القطريْن ، ولما وجَدَ المماليك أنفسهم مسؤولين عن إحياء الدّين واللّغة عملوا على إحياء ما درَسَ من علوم اللّغة والدّين ؛ فهبّتْ حركةٌ طيِّبةٌ لإنقاذ هذا التراث الضّخم ؛ المتمثّل في مؤلّفات المتقدّمين ؛ ففهِمُوها وشرحوها ونسجوا على منوالها ؛ فوضعوا المصنّفات المفيدة[3] .

والواقع أنّه ما كان لهذا النّشاط العلمي أنْ يزدهرَ في عصر المماليك لولا التشجيع الذي قام به بعض السلاطين للعلم والعلماء ، وفي هذا العهد عاد الجامع الأزهر إلى سابق عهده ؛ مَقْصداً لِطلاّب العلم من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، ووُجِدَ مِنْ سلاطين المماليك مَنْ حرَصَ على عَقد المجالس العلميّة والدّينيّة بالقلعة مرّة أو مرّتين أو أكثر كلّ أسبوع ؛ وقد بُحِثت في تلك المجالس مختَلَف المسائل والمشاكل العلميّة والدّينيّة ؛ الّتي تناقشَ فيها الحاضرون من كبار العلماء والفقهاء ، وكذلك

---

[1] – تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ : 610/3 .

[2] – راجع : دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي لأحمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينيّة/القاهرة ط1/2006م : 09 .

[3] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة لمحمّد الطّنطاوي ، دار المنار (دط) 1991م : 159- 160 .

نسمع عن بعض أمراء المماليك وأبنائهم أنّهم اشتغلوا بالتّاريخ والفقه والحديث واللّغة العربيّة ، بل تصدّى بعضُهم لإقراء الطّلبة والتّدريس لهم[1] .

ولا أدلّ على رعاية سلاطين المماليك للنشاط العلمي من حرصهم على إنشاء كثير منَ المدارس فضْلاً عن المؤسّسات الأخرى الّتي قامت – أحياناً – بوظيفة المدارس مثل المساجد ، ومنَ المدارس العديدة الّتي أسّسها سلاطين المماليك : المدرسة الظّاهريّة ؛ نسبةً إلى الظاهر بيبرس ، والمدرسة النّاصريّة ؛ التي شيّدَها النّاصر محمّد ، ومدرسة السّلطان برقوق ، ولم تكن جميع المدارس الّتي شيّدَها سلاطين المماليك في المدن الكبرى ؛ وإنّما شُيِّدَ في القُرَى والرّيف عدّة مدارس مثل : مدرسة سرياقوس التي أنشأها السّلطان برسباي ، ومن جهة أخرى فإنّ سلاطين المماليك لم يقتصروا في إنشاء المدارس على مصر ؛ وإنّما أقاموا كثيراً منها في مختلف أنحاء دولتهم الواسعة ؛ فقد أنشأ السّلطان قايتباي مدارسَ عديدة في الشام والحجاز ، كما أنشأ السّلطان الغوري مدرسة في مكّة[2] .

ولما انتقل الحكمُ للعثمانيين بدأ الضّعفُ يتفشّى في كلّ النّواحي ؛ وكان من هذا أنْ فُرِضَت اللّغة التّركيّة على البلاد فرَكَدَتْ ريحُ العلم ، وانحطّ شأنه بين النّاس ؛ فقلَّ نِتاجُ العلماء ، وكان أغلبُ مؤلّفاتهم تلخيص مطوّلات ، أو حواش على الشروح ؛ مثل الحواشي على شروح "متون ابن مالك" ، والحواشي على شروح "متون ابن هشام"[3] .

والخلاصة أنّ النهضة التّأليفيّة في العصر العثماني كانت في الحواشي ، ولم تمنع هذه الحالة العامة في التّصنيف أنْ يظهَرَ بين الفينة والفينة بَعْضُ أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر ؛ غير أنّهم تقسّمتهم الأزمنة المتطاولة جدّاً ؛ فأجادوا في التّصنيف ترتيباً وتقريباً ، وإنْ لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد ؛ إذ كان غرضُهم الأوّل إنّما هو فهم أو تفهيم عبارات السّابقين إذا كانت مغلقة وبَسْطِها إنْ كانت مُوجَزة[4] .

---

[1] – العصر المماليكي في مصر والشّام : 341- 342 .

[2] – المرجع نفسه : 342- 343 .

[3] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 178- 180 .

[4] – المرجع نفسه : 179 .

ثانيا : الفاكهي[1] : حياته وآثاره :

أ _ اسمه ونسبه :

هو عبد الله بن أحمد بن علي[2] بن محمّد بن علي بن محمّد بن عمر بن عبد اللّه بن أبي بكر ، جمال الدّين[3] الفاكهي[4] ، المكّي[5] ، الشّافعي[6] .

ب _ مولده ونشأته :

وُلِدَ الفاكهي -رحمه الله تعالى- بمكّة المكرّمة سنة 899 هـ (1493م) ، وفيها نشَأ وقضى معظم حياته إلى أنْ توفّيَ ، ولكنّه رحلَ إلى مصر وأقامَ بها مُدّة لم تعيِّنها مصادر ترجمته ، ولا ماذا كان يعمل هناك ؟ كما لم تُعيّن مدى مُشاركته في النشاط العلمي بمصر .

غير أنّها تذكر أنّه شارَكَ في حلّ بعض المشكلات التي عَرَضت لقارئ في كتابه (مجيب الندا) في الجامع الأزهر ؛ إذ جاء في "النور السّافر " صفحة 378 :

« وحُكِيَ أنّهُ حضَرَ في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ (شرح القطر) على بعض المشايخ ، فأشكَلَ عليهم بعض العبارات فيه ، فحلّها المذكور ، وذَكَرَ أنّهُ هو الشّارح فلم يُصدّقوه حتّى أقامَ

---

[1] – تُنظر ترجمته في : النور السّافر للعيدروس ، تح: أحمد حالو وآخرين ، دار صادر/ بيروت ط2006/2م : 378 .
وشذرات الذهب لابن العماد ، تح: ع الأرناؤوط ، دار ابن كثير/دمشق ط1989/1م : 536/10 .
وكشف الظنون لحاجي خليفة ، تح: م يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) : 1352/2 .
والأعلام لخير الدين الزِّرِكْلي ، دار العلم للملايين/بيروت ط1986/7م : 69/4 .

[2] – في الأعلام (69/4) : عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي ... ؛ والصّحيح ما أثبتناه وهو ما ورد في (النور السافر) ، وفي ترجمة : والده وجده في كتاب (الضوء اللامع) كما سيأتي .

[3] – وفي كشف الظنون (1352/2) : الشّهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد ... (وأظن أنّ فيه خلط بينه وبين اسم والده) ، وفي كتاب : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (296/1) : شهاب الدّين أحمد بن عبد الله ، وفي (202/2): جمال الدين عبد الله بن أحمد ، ممّا يدلّ على عدم دقة صاحب إيضاح المكنون .
ويُلقَّب أيضاً بـ : عفيف الدّين ، كما جاء في الإشارة إليه في كتاب : الكواكب الدّرية على متممة الآجروميّة : 19 .

[4] – هذا اللّقب حمَلَه – كذلك -إخوته ووالده وجدّه وبني عمومتهم وآخرين ، وسنتكلّم عليه بالتفصيل في الصفحات الآتية .

[5] – نسبة إلى مكّة ، وهي موطنه .

[6] – نسبة إلى مذهب الإمام محمّد بن إدريس الشّافعي ، ومعظم مَن اشتهر مِن أفراد عائلته على هذا المذهب إلاّ أخاه محمّد أبو السّعادات كما سيأتي في ترجمته .

البيّنة على ذلك ، وشهدَ له مَنْ كانَ هناك منْ أهل مكّة بذلك ›› .

ويظهر أنّ هذا حَدَثَ للمؤلّف في أُولَى زياراته لمصر ، وحين كان لا يزالُ شاباً لم يشتهر بعد في هذه البلاد ؛ ذلك أنّه ألّف هذا الشرح وعمره - حينئذ - ثماني عشرة سنة كما جاء في "النور السافر" ، إضافة إلى أنّ (شرْح القطر) الذي سمّاه : "مجيب النّدا إلى شرح قطر الندى" ، هو أوّل كتاب يُؤلّفه ، لتبدأ به شهرته .

ج _ مكانته العلميّة وثقافته :

تذكر كُتب التّراجم أنّ الفاكهي كانَ مشاركاً في جميع العلوم ، ويبدو أنّه قد غلَبَتْ عليه الثّقافة العربيّة ؛ فجاء في نعته : أنّه عالمٌ بالعربيّة[1] ، وقال عبد الله مرداد ،عند ترجمته لحياة محمد بن يحي الطّبري المكّي : ‹‹ وقرأ العربيّة على الشّيخ عبد الله الفاكهي ››[2]، كما نُعِتَ أيْضاً بالنّحويّ[3] .

قال العيدروس : ‹‹ وكان من كبار العلماء ، مُشاركاً في جميع العلوم ، وله مصنّفات مفيدة... وبالجملة فإنّه لم يكن له نظيرٌ في زمانه في علم النّحو ؛ فكان فيه آية مِنْ آيات الله حتّى قيل : إنّه سيبوَيه عصره ، رحمه الله ››[4] .

وقضى الفاكهي معظم حياته في مكّة المكرّمة مدرساً ، وتتلّمَذَ على يديه في علم العربيّة – خاصةً – كثيرٌ منْ علماء الحجاز ، كما يتبيّنَ ذلك من ترجمة تلاميذه الآتية .

د _ شيُوخه :

لم يذكر مُؤلّفو كتب التراجم للفاكهي شيوخَه الّذين تتلّمذَ عليهم ، على الرّغم منْ أنّ العيدروس - صاحب أوّل ترجمة له – قد تطرَّقَ إلى مشايخ أخيه محمّد أبو السعادات[5] ، والّذين كان

---

[1] – الأعلام : 69/4 .

[2] – المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكّة لعبد الله مرداد ، تصحيح: محمد العامودي ، عالم المعرفة/جدّة ط1986/2م : 459 .

[3] – شذرات الذّهب : 536/10 ، ومعجم المؤلّفين : 226/2 .

[4] – النور السّافر : 378 .

[5] – يُنظر : المرجع نفسه : 527 .

جلّهم من علماء مكة ؛ مثل : أبو الحسن البكري[1] ، وشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي المتوفي سنة 974[2] هـ ، والشيخ محمّد الحطّاب (ت 950 هـ)[3] .

ممّا يرجّح أنّ الفاكهي قد تتلمَذ على الكثير من علماء مكة المكرّمة ومشايخها في عصره ، وعلى رأسهم والدُه : الشهاب أحمد بن علي الفاكهي (ت 936 هـ) الّذي كان يحفظ القرآن والأربعين النّووية ، والإرشاد لابن المقرّي ، وألفية ابن مالك[4] ، والّذي قال عنه السّخاوي : « سمعَ منّي بمكة والمدينة أشياء ، بل قرأ عليَّ بالقاهرة في "سنن أبي داود" ، وتكرر قدومه لها ، وهو حاذق فطن منوّر »[5] .

ومن خلال شرحه على قطر الندى ، الّذي ألّفه في سنّ مبكّرة ، وما أظهرَه فيه من براعة وإلمام بقضايا النحو ، يظهر أنّ الفاكهي كان منذ صغره مُكِباً على مطالعة أمّهات كتب النحو في ذلك العصر ، وعلى رأسها مؤلّفات ابن هشام الأنصاري ، وابن مالك ، وأبي حيّان، والأزهري...إلخ ، فتتلّمذ على تلك المؤلّفات وكوّنَ نفسه بنفسه ، وساعده على ذلك الجوّ الأسَري الّذي نشأ فيه ؛ كما سيتبيّن عندما نتطرّق لسير أفراد عائلته .

هـ _ تلاميذه :

لم تذكر - كذلك - كتب التّراجم تلاميذه والّذين أخذوا عنه ، ولا شكّ أنّ عالماً وُصِفَ بـ : الشّيخ العلاّمة ، وسيبويه عصره ، ووحيد دهره وفريد عصره ... ، كما أنّه درّسَ العربيّة ، وله مؤلّفات عديدة نالت إعجاب الكثير ، كلّ هذا يدلّ على أنّه تخرّجَ على يديه علماء كُثُر .

وخلال ما قمتُ به منْ بحث في سيَر مَنْ توُفوا في القرن الحادي عشر مِنَ العلماء ، عثرتُ على عالمين تتلمذا عليه وهما :

1 _ عبد الرّحيم بن أبي بكر بن حسّان المكّي الحنفي (ت 1014 هـ) :

---

[1] - تنظر ترجمته في : النور السافر : 548 .

[2] - ترجمته في المرجع نفسه : 391 .

[3] - ترجمته في المرجع نفسه : 315 .

[4] - المرجع نفسه : 268 .

[5] - الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السّخاوي ، دار الجيل/بيروت ط1992/1م : 34/2 .

وهو فقيه محدّث نحويّ ، مشاركٌ في عُلوم كثيرة ، وُصِفَ بأنّه : ورعٌ تقيٌّ ، مُثابر على الاشتغال بالعلم ومُحبّ لأهله ، طاهر النّفس ، سريع التأثير في طبائع التّلاميذ ، نافر من المناصب ومقبل على نفع النّاس ، وُلِدَ بِمكّة وبها نشأ وحفِظَ القرآن ، وأخَذَ عن شيوخ الحرمين منهم - بالإضافة إلى الفاكهي - العلاّمة أحمد بن حجر الهيتمي (ت 974 هـ) ، والشّيخ تقي الدّين بن فهد ، وغيرهما ، وأخذَ عنه : عبد القادر الطّبري ، وعبد الرّحمن المرشدي ، وغيرهما[1] .

2 – محمّد بن يحي بن مكرم الطّبريّ الحسيني الشّافعي المكّي (ت 1018 هـ) :

وُلِد سنة سبع وثلاثين وتسعمائة بمكة ، ونشأ في حجر أبويه ، وحفظ القرآن الكريم على يد حفص بن عمرو الدّوري ، وقرأ العربيّة على الشيخ عبد الله الفاكهي ، والفقه على الشّيخ أبي الفتح الجناني ، وحفظ متن "الإرشاد" وغيره على الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي[2] .

و ـ **وفاته :** أجمعت جميع المصادر على أنّ تاريخ وفاة الفاكهي كان سنة 972 هـ (1564م) بمكّة المكرّمة .

ز ـ **مؤلّفاته :**

على الرغم من أنّ الفاكهي كان مشاركاً في جميع العلوم إلاّ أنّ معظم مؤلّفاته في علم العربيّة ، وهي الّتي نال بها شهرة واسعة ، ولقَتْ استحسانا لدى العلماء ؛ فقد جاء في نعت بعض كتبه : أنّه أجادَ فيها كلَّ الإجادة ، وعن بعض آخر : أنّه في غاية الحسن ، وعن بعض ثالث : أنّه لم يُسبَق إلى مثل ذلك[3] ، وتلك المؤلّفات هي :

1 - **حدود النّحو**[4] : قال العيدروس : « واستنبط حدوداً للنحو ، وجمعها في نحو كرّاسة ، ثمّ شرحها أيضاً في كراريس ، ولم يُسبَق إلى مثل ذلك »[5] ، وهو مطبوع ضمن كتاب : (الحدود في ثلاث رسائل) بتحقيق عبد اللّطيف العبد .

---

[1] – يُنظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمّد المحبي ، المطبعة الوهبيّة/مصر (دط) 1284 هـ : 406/2 .

[2] – المختصر من كتاب نشر النّور والزّهر : 459 .

[3] – يُنظر : النور السّافر : 378 .

[4] – في الأعلام (69/4) : الحدود النحويّة .

[5] – النور السّافر : 378 .

2 – **شرح كتاب الحدود في النّحو**: وهو شرح لكتابه السّابق ، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدّميريّ .

3 – **شرح الآجرومية**[1]: وقد ذكَرَ المؤلّفُ في بعض مؤلّفاته[2] أنّ لجدّه (علي بن محمّد الفاكهي المتوفي سنة 880 هـ) شرحاً على الأجروميّة .

4 – **الفواكه الجنية على متمّمة الآجروميّة**[3] :

"متمّمة الآجروميّة في علم العربيّة" مقدّمة في النحو لشمس الدّين محمد الرّعيني المكّي ، المعروف بالحطّاب (ت 954 هـ)[4] ، والفاكهي هو أوّل مَن شرحها ، قال العيدروس : « أجادَ فيها كلّ الإجادة »[5] ، وقال عبد الباري الأهدل – من أعيان القرن 13 هـ – في مقدّمة شرحه على متمّمة متمّمة الآجروميّة المسمَّى بـ: الكواكب الدُّريّة : « وبعد: فإنّه سألني بعضُ حذّاق الطّلاب أنْ أشرحَ لهم متمّمة الآجروميّة ... فتأخّرتُ عن إجابته ، وأحَلْته على شرح العلاّمة عفيف الدّين عبد الله بن أحمد الفاكهي المسمّى "بالفواكه الجنيّة" ؛ لأنّي لم أعلم أنّ أحَداً شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهرَ أحَدٌ مِنَ المتأخّرين غيره مخبأه »[6] .

وكان فراغ الفاكهي من تأليف هذا الكتاب يوم العاشر من رجب 956 هـ ، وهو مطبوع وبهامشه المتمّمة في : المطبعة الشرفيّة سنة 1298 هـ ، وفي الخيريّة سنة 1306 هـ ، وفي بولاق سنة 1309 هـ[7] هـ[7] .

5 – **شرح شذور الذهب** : ذكره العلاّمة محمّد الأمير في حاشيته على شرح شذور الذّهب

---

[1] – النور السافر : 378 ، وشذرات الذهب : 536/10 .

[2] – يُنظر : مجيب الندا : 148 ، وشرح كتاب الحدود في النحو ، تح: المتولي الدميري ، مكتبة وهبة/القاهرة ط1993/2م : 115 .

[3] – إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : 202/2 .

[4] – المرجع نفسه : 426/2 .

[5] – النور السّافر : 378 .

[6] – الكواكب الدّريّة على متمّمة الآجروميّة ، مؤسّسة الكتب الثقافيّة/بيروت ط1990/1م : 19 .

[7] – معجم المطبوعات العربيّة : 1432/2 .

لابن هشام[1] .

6 – **كشف النّقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب**[2] : وهو مطبوع ، و" ملحة الإعراب " منظومة في النّحو للحريري المتوفي سنة 516 هـ[3] .

7 – **مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى** : وهو موضوع هذه الدّراسة ، وسنتكلّم عليه في المبحث الثاني .

8 – **حُسن التّوسّل في آداب زيارة أفضل الرّسل**[4] : وهو مطبوع .

عائلة الفاكهي :

كان عبد الله الفاكهي – رحمه الله تعالى – من بيت علم وفضل ؛ وقد ترجَمَ شمس الدّين السّخاوي (ت 902 هـ) في كتابه : "الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع" لأكثر من خمسة عشر فرداً من عائلته ؛ ابتداء مِن والد جدّه : محمّد بن علي بن محمد (ت 853 هـ)[5] إلى والده ، ومعظمهم اشتهر بالعلم وسعة الإطّلاع ، وكانوا كثيري التّردّد على مصر والشام ، وقد تعرّفَ السّخاوي عليهم عن قرب وتدارَسَ مع كثير منهم .

فجدّه هو علي بن محمّد بن علي بن محمد الفاكهي (ت 880 هـ) ، الذي نشأ بمكة وحفظ القرآن وأربعين النووي ، والألفيّة في النحو ، والشافية في التصريف ... ، واشتغل بمكة والشام والقاهرة وغيرها ، وكان له نظْم ، وذكَرَ حفيدُه أنّ له شرح على الأجروميّة ، وبرع في الفقه والعربيّة ، وأُذِنَ له بالتدريس والإقراء بالمسجد الحرام[6] .

أمّا والده فهو الشّهاب أحمد بن علي بن محمّد بن علي الفاكهي (ت 936 هـ)[7] فقد وُلد

---

[1] – يُنظر : حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ، مصطفى الحلبي (دط) 1947م : 05 ، 26 ، 51 .

[2] – النّور السافر : 378 ، وهدية العارفين : 472/1 .

[3] – كشف الظنون : 1818/2 .

[4] – ذكره صاحب الأعلام : 69/4 .

[5] – يُنظر : الضوء اللامع : 22/9 .

[6] – الضوء اللامع : 324/5-325 .

[7] – سبق الكلام عنه صفحة : 16 ، وانظر ترجمته في : الضوء اللامع : 34/2 ، والنور السافر : 268 .

ونشأ بمكة وكان من كبار علمائها، والذي كان كثير التردّد على القاهرة ومخالطة الأكابر ، مع الحرص على تحصيل الوظائف[1] ، وكان له عدة إخوة اشتهروا بالعلم والتقى ؛ منهم : محمد بن علي بن محمد (ت893 هـ)[2]، وأبو القسم علي بن محمد الذي وُلد بمكة ، وحفظ القرآن وغيره، وسافر إلى القاهرة ثمّ إلى دمشق فأدركته منيته بالطاعون سنة 897 هـ[3] .

وقد نشأ المؤلّف في أسرة كبيرة ميسورة الحال ؛ فوالده الشهاب أحمد أنجبَ عدة أولاد لأكثر من واحدة ؛ قال العيدروس عنه : « ... وتزوّجَ واحدة بعد أخرى ، ورُزق جملة من أولاد أنجبهم: عبد الله من حبشيّة ، وغيره من مكّية ومدنيّة ، وحصّلَ الأملاك وعمّرها ... وخلّف عبد الله وعمر وعبد القادر وأبا السّعادات ... وقد اشتهر كلّ من أولاده بمزيد العلم خلا عمر »[4] .

فأمّا عبد القادر[5] فقد وُلِدَ سنة 920 هـ، وهو مِنْ أفاضل أهل مكة ، له تصانيف مفيدة منها: "عقود اللّطائف في محاسن الطّائف" ، وشرحان على بداية الهداية للغزالي ، و"القول النّقي في مناقب المتّقي" وهي رسالة في سيرة معاصر له[6] ، و"شرح قصيدة الصّفي الحلّي" ، وغير ذلك ، قال العيدروس عن مؤلّفاته : « ولعمري إنّه يُشبه الجلال السّيوطي في كثرتها ؛ بحيث أنّه يكتب على كلّ مسألة رسالة »[7] ، وله شعر رقيق ، توفي سنة 982 هـ .

وأمّا أخوه العلاّمة محمّد أبو السّعادات الحنبلي[8] فقد وُلِدَ سنة 923 هـ ، وقرأ في المذاهب الأربعة ، وتفنّنَ في العلوم ، ونَظَمَ ونَثَرَ وألّفَ تآليف مُفيدة منها : " نور الأبصار شرْحُ مُختَصَر

---

[1] – النور السّافر : 268 .

[2] – تُنظر ترجمته في : الضوء اللاّمع : 21/9- 22 .

[3] – المرجع نفسه : 136/11 .

[4] – النور السّافر : 268 .

[5] – تُنظر ترجمته في : النور السافر: 464- 465 ، والكواكب السائرة: 179/3 ، والبدر الطالع: 251/1 ، والمختصر من نشر النور والزهر: 272 ، وشذرات الذهب: 582/10 ، والأعلام: 36/4 ، ومعجم المؤلّفين: 184/2 .

[6] – وهو : المتّقي علي بن حسام الدّين القاضي عبد الملك القرشي الهندي نزيل مكّة ، والمتوفي سنة 975 هـ .

[7] – النور السافر : 465 .

[8] – تُنظر ترجمته في : النور السّافر : 527- 529 ، والسّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد النجدي ، تح: بكر بن عبد الله ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1996/1م : 871/2 ، وشذرات الذهب : 627/10 ، ومعجم المؤلّفين : 85/3 ، والأعلام : 07/6 ، والمختصر من نشر النور والزهر : 471 .

الأنوار" في فقه الشافعيّ ، ورسالة في اللغة ، وغير ذلك ، ورُزِقَ الحظوة في زمنه ، وكان سخيّاً ، ورحَلَ إلى الهند وأقام بها مدة ، ورجَعَ إلى مكّة سنة 957 هـ ، ثمّ عاد إلى الهند وأقام بها إلى أنْ توفي سنة 992 هـ ، قال العيدروس : ‹‹ ومنَ العجائب : أنّ المشايخ الثّلاثة هو وأخواه الشّيخ عبد الله والشيخ عبد القادر كانوا كلّهم أهل فضل وعلم ، وكلّ واحد منَ الثّلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين ؛ فكان أوّلهم موتاً الشّيخ عبد الله وآخرهم محمّد ››[1] .

لقب " الفاكهيّ " وأهمّ مَن حملَه واشتهرَ به :

كلّ أفراد عائلة المؤلّف حملوا هذا اللّقب واشتهروا به كما مرّ ، أمّا أقدم مَنْ حملَ هذا اللّقب مِنَ العلماء والمؤلّفين فمنهم :

1 – محمّد بن إسحق بن العبّاس الفاكهي (ت 272 هـ)[2] :

وهو مؤرّخ من أهل مكّة ، مِنْ مؤلّفاته : تاريخ مكّة ، وبالنسبة إلى نسبته فهي إلى : الفاكِه بن عمرو بن الحارث بن مالك بن كِنَانة بن خُزَيْمة بن مُدركة بن إياس بنُ مُضَر بن نِزار بن مَعَد بن عَدنان ، نَصَّ على هذه النسبة الزَبيدي في " تاج العروس" حيثُ قالَ :

‹‹ وفي كِنانة : الفاكِهُ بنُ عمرو بن الحارث بن مالك بنُ كِنانة ، منهم : محمّد بنُ إسحق المكّيّ ››[3] .

2 – علي بن الحسن الهمذانيّ أبو الفضل (ت 447 هـ)[4] :

ويُعرَف بابن الفاكهيّ ، وهو محدّث نسّابة ، من تصانيفه : كتاب الألقاب .

---

[1] – النور السافر : 529 .

[2] – تُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 122/3 ، والأعلام : 28/6 ، والفهرست لابن النّديم ، تح: محمد أحمد ، المكتبة التوفيقيّة (دط) (دت) : 155 ، وكتابه : أخبار مكة في قديم الدّهر وحديثه ، تح: ع بن دهيش ، دار خضر بيروت ط1994/2م : 09/1 (مقدمة المحقق) .

[3] – تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمّد مرتضى الزَبيدي ، تح: علي هلالي وآخرين ، المجلس الوطني للثّقافة/الكويت ط1987/2م : 463/36 (فكه) .

[4] – تُنظر ترجمته في : هدية العارفين : 688/1 ، ومعجم المؤلّفين : 428/2 .

3 _ عمر بن علي بن سالم اللّخمي الإسكندريّ ، تاج الدّين الفاكهاني (ت731هـ)[1] :

وهو من أهل الإسكندريّة ، له : "الإشارة" في النحو ، و"المنهج المبين" ، و"التحرير والتحبير"، و"رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام" ، ... إلخ .

وبالنسبة لأصل لقب "الفاكهيّ" فهو إمّا نسبةً إلى الفاكهة وبيعها ، واشتهرَ بها أبو عمار زياد بن ميمون الفاكهي ؛ الذي كان يمتهن بيع الفاكهة ، أو نسبة للجدّ الأعلى كما هي في موسى بن إبراهيم بن كثير بن بشير بن الفاكه الأنصاريّ السّلمي المِدَيْني ، الفاكهي ؛ فنُسِبَ إلى جدّه الأعلى[2] ، وكما هي الحال في نسبة محمّد بن إسحق كما مرّ .

وبالنسبة للمؤلّف عبد الله بن أحمد الفاكهي فإنّ هذا اللّقب قديم في عائلته ؛ حَمِلَهُ أجداده ووالده ، وإخوته ، ولم تشر المصادر إلى أصل هذه النسبة عندهم .

* * *

المبحث الثاني

[1] – تُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 567/2 ، والأعلام : 56/5 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط1979/2م : 221/2 (وفيه : الفاكهي) .

[2] – تُنظر : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ، مكتبة المثنّى/بغداد (دط) (دت) : 409/2 ، والأنساب لأبي سعد السّمعاني ، تح: عبد الله البارودي ، دار الجنان/بيروت ط1988/1م : 342/4 .

متن قطر النّدى وشرح الفاكهي عليه

أوّلا : متن قطر النّدى وبلّ الصّدى

1 _ تعريفه : هو مقدّمة في النّحو لابن هشام الأنصاريّ[1] ، وهو -كغيره منَ المتون النحويّة النّثريّة- رسالة صغيرة خالية منَ الاستطراد والتّفصيل والشّواهد والأمثلة إلاّ في حدود الضّرورة .

وقد طُبِع هذا المتن أوّل مرّة في مطبعة بولاق بالقاهرة سنة 1253 هـ ، وسنة 1274 هـ ، وفي تونس سنة 1281 هـ ، وفي الرياض سنة 1420 هـ ... إلخ[2] .

2 _ مُؤلّفه : هو العلاّمة أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ جمال الدّين الحنبليّ[3] ، الّذي وُلِد بالقاهرة سنة 708 هـ ، وشبّ مُحبّاً للعلم والعلماء ، وأخذَ عن الكثيرين من فحول عصره وتتلمذ لهم ؛ ذكر صاحب " الدرر الكامنة " عددا من مشايخه منهم : التّاج التبريزي (ت746هـ) ومحمّد بن السّراج (ت743 هـ) ، وأبو حيّان (745هـ)، والشّهاب بن المرحّل ، وابن جماعة (ت 733هـ) ، وتخرّجَ على يدي ابن هشام جماعة من أهل مصر وغيرهم .

وقد أتقَنَ ابن هشام العربيّة حتّى فاقَ أقرانه وشيوخه ومُعاصريه ، وكان لِمؤلّفاته صدَى في النّفوس ، ونالَ بها منزلة لَدى العلماء والأدباء ، فاشتهرَ في حياته ، ولم تكن شهرته محصورة في مصر وحدها ؛ قال ابن خلدون : « مازلنا ونحنُ بالمغرب نسمَع أنّه ظهرَ بمصر عالم بالعربيّة يُقالُ له ابن هشام أنحى مِنْ سيبوَيْه »[4] .

وقد ترك ابن هشام ما يُقارب الخمسين كتاباً ؛ بعضها فُقِدَ فلم يصل إلينا ، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً ، ومن أهمّ مؤلّفاته[5] : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ، وشرح شذور الذّهب ، والجامع الصّغير في النّحو ،

---

[1] – يُنظر : كشف الظّنون : 1352/2 .

[2] – يُنظر : الدليل إلى المتون العلميّة لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم : 311 .

[3] – تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 68/2- 70 ، والبدر الطالع : 276/1- 277 ، وشذرات الذهب : 329/8- 330 ، والأعلام : 147/4 ، ومعجم المؤلّفين : 305/2- 306 ، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل/بيروت (دط) 1993م : 308/2- 310 .

[4] – بغية الوعاة : 69/2 ، والدّرر الكامنة : 309/2 .

[5] – يُنظر : هدية العارفين : 465/1 ، والدّرر الكامنة : 309/2 .

وشرح اللّمحة البدريّة لأبي حيّان ، والإعراب عن قواعد الإعراب، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد...إلخ .

وكانت وفاته – رحمه الله تعالى – ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة منَ الهجرة[1] .

3 _ الأعمال العلميّة الّتي دارت حولَ " متن قطر النّدى " :

قد أثار" متن قطر النّدى" اهتمام كثير منَ العلماء ، وجذَبَ أنظارهم ؛ فتناولوه بالشّرح والتّعليق والتّحشية وشرح الشواهد .

أ/الشّروح : لقطر النّدى شُروحٌ كثيرة ؛ منها :

الشرح الأوّل : شرح صاحب المتن نفسه ؛ والّذي حمل اسم"شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى"، وقد اتّبعَ ابن هشام فيه طريقة الفصل بين "متن قطر النّدى" وشرحه ، مع الرّمز للمتن بالحرف (ص) ، وللشرح بالرمز (ش) ، واعتمد على هذا الأسلوب في كامل الكتاب[2] .

ويُعَدُّ "شرح قطر النّدى" لابن هشام من أوضح المختصرات المفيدة في النّحو العربيّ ؛ فهو على الرّغم مِنْ كونه كتاباً مُوجَزاً صنَّفهُ ابن هشام للمُبتدئين في عصره ، غير أنّه أتى جامعاً لأكثر أبواب النّحو الأساسيّة الّتي تُعَدُّ بمثابة "الهيكَل العظمي" للنّحو ؛ ولأهميّة هذا الكتاب ، عُنِيَ به الدّارسون قديماً وحديثاً ، حتّى غَدَا مُقرَّراً دراسيّاً في كثير منَ المعاهد والمدارس الّتي تُعنَى بالعلوم الشّرعيّة ؛ لما فيه منَ الوُضوح ، والتركيز ، والدّقّة[3] .

وطُبِعَ هذا الشّرح مرّات عديدة ، كان أوّلها طبعة بولاق سنة 1253هـ في 158 صفحة ، وكذلك طُبِع في تونس سنة 1281 هـ في 375 صفحة وعليه حاشية لحسن الشريف[4] .

---

[1] – بغية الوعاة : 69/2 .

[2] – وهذا عكس أسلوب الفاكهي في شرحه على "قطر النّدى" ؛ الذي عَمَدَ إلى مزج النّص المراد شرحه بالشرح .

[3] – شرح قطر النّدى وبل الصدى لابن هشام : 15 (مقدّمة المحقّق) .

[4] – يُنظر: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس/مصر (دط) 1928م : 275 .

وكذلك طُبِعَ باعتناء الشيخ محمّد محيّ الدّين عبد الحميد (ت1393هـ) سنة 1355هـ في 343 صفحة ، ثمّ طبَعَه مرّة أخرى سنة 1379هـ وزادَ في شرحه وتحقيقه بكتاب سمّاه : "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى" الطبعة العاشرة في مطبعة السّعادة بمصر في 350 صفحة[1] .

وعلى هذا الشّرح عدّة حواش ؛ منها :

1 – حاشية الشّيخ علي بن عبد القادر النّبتيتي المتوفّي سنة 1065 هجريّة[2] .

2 – حاشية الشّيخ أحمد بن أحمد السّجاعي (ت 1197 هـ) ، طبعت عدّة مرّات منها[3] :

أ – في المطبعة الخيْريّة بالقاهرة سنة 1310 هـ .

ب – في مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة في مصر سنة 1338 هـ .

ج – طبعة المؤسّسة الثّقافيّة في بيروت ، بتحقيق وتعليق عرفان مطرجي ، سنة 1418هـ .

3 – حاشية الشّيخ حسن الشريف بن عبد الكبير (ت1233هـ) ، طبعت في مطبعة الدّولة التّونسيّة سنة 1281 هـ وبهامشها شرح قطر النّدى[4] ،كما مرّ .

4 – حاشية الشيخ عبد الرّحيم بن محمّد السّويدي (ت 1228هـ)[5] ، طبعت في مطبعة الآداب في بغداد سنة 1329 هـ .

5 – حاشية شهاب الدّين أبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي (ت 1270هـ) ولم يتمّها وقام بإكمالها ابنه خير الدّين نعمان (ت1317هـ) ، طبعت في مطبعة جرجي حبيب حنانيا

بالقدس الشّريف سنة 1320هـ ، واسمها : " الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد "[6] .

---

[1] – الدليل إلى المتون العلميّة : 311 .

[2] – يُنظر ترجمته في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : 161/3 ، وإيضاح المكنون : 235/2 .

[3] – يُنظر : الدليل إلى المتون العلميّة : 312 .

[4] – معجم المطبوعات العربية لسركيس : 275 .

[5] – هدية العارفين : 565/1 .

[6] – الدليل إلى المتون العلميّة : 312 ، وهدية العارفين : 418/2 .

6 – حاشية الشّيخ أحمد بن قاسم العبّادي (ت 994 هـ) مخطوطة في مكتبة الأزهر برقم : (1577)[1] .

كما قام الدّكتور عبد الحميد السّيد محمّد بن عبد الحميد بتيسير هذا الشّرح في كتاب سمّاه : "طريق الهدى إلى تيسير شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى" ، نشرته المكتبة الأزهريّة للتراث سنة 1417هـ .

الشرح الثّاني : شرح الشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ) - وهو موضع الدراسة - والّذي سمّاه : "مجيب النّدى إلى شرح قطر النّدى" ، وسنتكلّم عليه بالتفصيل في الصفحات القادمة .

الشّرح الثّالث : وهو لمحمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني (ت 977 هـ) ، والّذي سمّاه : "مُغيثُ النّدا إلى شرح قطر النّدى"[2] .

الشّرح الرّابع : وهو المسمّى : "تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى " للشّيخ عبد الله الفوزان ، (الأستاذ في جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة) ، ونشر مكتبة الرّشد بالرياض سنة 1419 هـ .

ب/ شرح شواهده وإعرابها :

1 – " شرح شواهد القطر" : للشّيخ محمّد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت977هـ) ، وطبع مع متن القطر بشركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة 1396م[3] .

2 – " شفاء الصّدور بتوضيح شواهد القطر" : للشّيخ علي بن عبد الرّحيم إدريس العدوي المالكي ، طبع في المطبعة المحموديّة في القاهرة سنة 1322 هـ ، كما طُبع في مطبعة حجازي بمصر سنة 1355 هـ في 167 صفحة[4] .

---

[1] – الدليل إلى المتون العلميّة : 312 .

[2] – معجم المؤلّفين : 69/3 .

[3] – الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

[4] – الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

3 – " شرح شواهد قطر النّدى وبلّ الصّدى" ، وهو المسمّى : " معالم الاهتداء شرح شواهد قطر النّدى" لعثمان بن مكّي الزّبيدي ، وقد فرَغَ من تأليفه سنة 1312 هـ (1894م)[1] ، وطُبع في تونس في مطبعة هنري بريفور في نفس السنة في 108 صفحة ، كما طُبع في مطبعة السّعادة في القاهرة سنة 1324 هـ[2] .

4 – " إعراب الشّواهد القرآنيّة والأحاديث النّبويّة الشّريفة في كتاب شرح قطر النّدى " : للدكتور رياض بن حسن الخوام ، نشرته عالم الكتب في بيروت ، الطبعة الثانية سنة 1414 هـ .

ج/ نظمه :

- " نظم متن القطر " : للشيخ عبد العزيز الفرغلّي (ت 1216 هـ)[3] ، طُبع عدّة مرّات أوّلها سنة 1253هـ في القاهرة بهامش "قطر النّدى"[4] .

ثانياً : كتاب " مُجيب النّدا " : دراسة في المنهج والمحتوى :

[1] – يُنظر : معجم المؤلّفين : 369/2 .

[2] – الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

[3] – يُنظر ترجمته في : معجم المؤلّفين : 165/2 .

[4] – الدليل إلى المتون العلميّة : 314 .

أ _ نسبة الكتاب إلى مؤلّفه :

شرح قطر النّدى المسمّى : " مجيبُ النِّدَا إلى شرح قطر النّدى" ثابت النّسبة لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972 هـ) ، من غير أن يتطرّقَ إلى ذلك شكّ ؛ فلم يختلف جميع من ترجم للمؤلّف في نسبته إليه ؛ فبالإضافة لما جاء في "النّور السّافر" :

1 – يقول صاحب كشف الظّنون (ت 1067 هـ) : ‹‹ "قطر النّدى وبلّ الصّدى" مقدّمة في النّحو لأبي محمّد عبد الله بن يوسف بن هشام ... شرحَهُ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ ، وسمّاه: "مجيب النّدا " ، أوّله : الحمد لله الرّافع مَنِ انخفض لعزه وسلطانه ... إلخ ، فرغ من شرحه يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة أربع وعشرين وتسعمائة ، وعليه حاشية بالقول للشيخ يس بن زين الدّين الحمصي الشّافعي المتوفي سنة إحدى وستين وألف ››[1] .

2 – كما أنّ الفاكهي قد أحال عليه في كتبه الأخرى ؛ منها : " شرح كتاب الحدود في النحو"[2] .

3 – التشابه الكبير بين هذا الكتاب والكتب الأخرى للفاكهي ؛ من حيث الأسلوب وطريقة تناول القضايا النّحويّة .

4 – جميع مَنْ ترجَمَ للفاكهي في العصر الحديث أثبت نسبة هذا الكتاب إليه[3] .

ب _ تاريخ تأليفه :

جاء في خاتمة بعض نسخ (مجيب النّدا) : ‹‹ قال مؤلّفه "رحمه الله تعالى" : وكان الفراغُ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب سنة أربع وعشرين وتسعمائة ... ›› .

وعلى هذا يكون عُمر المؤلِّف حين ألَّفَ كتابَه خمس وعشرين سنة ، ولكن كلام العيدروس يخالف هذا ؛ حيث قال : ‹‹ وكان مولده سنة تسع وتسعين وثمانمائة ... وله شرح على قطر ابن هشام ... صنّفه سنة ستّ عشر وتسعمائة ، وكان عمره حينئذ ثماني عشرة سنة ››[1] .

---

[1] – كشف الظنون : 1352/2 .

[2] – يُنظر : شرح كتاب الحدود في النحو : 134 ، 223 .

[3] – يُنظر : الأعلام للزِرِكْلِي : 69/4 ، ومعجم المؤلّفين : 226/2 .

ومهما يكن فإنّ الثّابت أنّ المؤلّف قد بدأ التّأليف في سنّ مبكّرة ، وكان هذا الكتاب أوّل مُؤَلَّف له ؛ حيث لم يشر فيه لأيّ كتاب آخر له .

ج _ الأعمال العلميّة التي دارت حول "مُجيب النّدا " :

لقد لقيَ "مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى" اهتماماً كبيراً منَ العلماء ؛ لِمَا تضمّنه منْ قضايا علميّة ، ومسائل نحويّة ، وآراء خلافيّة وتعليلات ، وقد تجلّى ذلك في الحواشي والشروح التي ظهرت حوله ؛ والتي منها :

1 – حاشية الشيخ يس زين الدّين الحمصي العُليمي الشافعي المتوفي سنة 1061 هـ ، وطبعت هذه الحاشية بالمطبعة الوهبيّة البهيّة بمصر سنة 1292 هـ في جزئين ، وبهامشها "مجيب النّدا " ، وأعادت مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده طبع هذه الحاشية ، الطبعة الثانية سنة 1391هـ (1971م) في جزئين .

وقد استفدت كثيراً من هذه الحاشية كما سيتضح من خلال هوامش التحقيق .

2 – حاشية أبي بكر إسماعيل الشنواني التونسي (ت 1016 هـ) المسمّاة : "منهاج الهدى إلى مجيب النّدا شرح قطر النّدى " ، ولم يكملها[2] .

3 – حاشية الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي الصّفاء تلميذ بن الهمام ، ذكرها صاحب كشف الظنون[3] .

4 – شرح الحريري ، وهو المسمّى : "دليل الهدى" ، للشيخ محمد بن علي بن أحمد الحريري الحرفوش (ت 1059 هـ)[4] .

د _ أسلُوب الفاكهيّ في الشّرح :

---

[1] – النّور السّافر : 378 .

[2] – يُنظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : 80/1 ، واختيارات أبي بكر الشّنواني وآراؤه النحويّة : 72 .

[3] – كشف الظنون : 1352/2 .

[4] – المرجع نفسه : 1352/2 .

لم يتّبع النّحاة في شُروحهم للمختصرات أسلوباً واحداً ؛ بل تعدّدت أساليبُهم في كيفيّة تناوُل النّص المشروح ؛ فمنهم مَنْ يفصل بين نصّ المختَصر وشرحه ؛ بِأنْ يضَعَ نصَّ المختصر في المسألة المعيّنة مستقلاّ ، ثمّ يبدأ في توضيح كلماته وعباراته ، وقد يرمز إلى نصّ المختصر بالحرف (ص) ، وإلى الشّرح بالحرف (ش) حرصاً على الفصل بينهما ، ومِنْ أصحاب هذا الاتّجاه ابن يعيش في "شرح المفصّل" ، وجلال الدّين السّيوطي في معظم كتابه "هَمْع الهوامع شرح جمع الجوامع" ، وابن هشام في "شرح قطر النّدى " .

ومنهم مَنْ يمزج النّص بالشّرح ؛ أيْ : يدمج النّصّ المراد شرحه بكلامه هو بِحيث لا نحسّ خَلَلاً أو فجوةً أو فرقاً بين كلام صاحب المختصر وكلام الشّارح ، حتّى كأنّنا نقرأ نصّاً مترابطاً متكاملاً ، وهذا يدلّ على قدرة الشّارح وحُسن تصرّفه ولَباقته ، وعُمق فهمه للمختصَر[1] .

والفاكهي مِنْ أصحاب الاتّجاه الثّاني ، وقد صرّحَ بهذا في بداية شرحه للقطر ؛ حيثُ يقول : ‹‹ فهذا شرْحٌ لطيفٌ وضَعْتُهُ على المقدّمة الموضوعة في علم العربيّة ، المسمّاة : "قطر النّدى وبلّ الصّدى" للعالِم المحقّق ... يتكفّل بِحَلِّ ألفاظها ، وتبيينِ معانيها ، ممتزجاً بكلماتها ، مع الإتيان بِدليل المسائل وتعليلها في الغالب ، جانبتُ فيه الإيجاز المخلّ والإطناب المملّ ؛ حرْصاً على التّقريب ؛ لِفهم مقاصدها ، والحصول على جملة فوائدها ››[2] .

والفاكهي لم يكن سبّاقاً إلى هذا الأسلوب ؛ فقد تأثّرَ فيه بغيره وعلى رأسهم الشّيخ خالد الأزهريّ (ت 905 هـ) في شرحه على "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك" لابن هشام ، والمسمّى بـ: "شرح التصريح على التوضيح" ؛ يقول الأزهريّ : ‹‹ إنّي مزجتُ شرحي بشرحه ، حتّى صارَ كالشيء الواحد ؛ لا يُميّز بينهما إلاّ صاحب بصر أو بصيرة ، ومِنْ فوائد ذلك حلّ تراكيبه العسيرة ››[3] .

وقد سارَ الفاكهي على هذا الأسلوب – كذلك – في كتابه "شرح الحدود النحويّة" ، ويبدو أنّ اتجاه النّحاة إلى مزج المختصَر بالشّرح[4] أكثر مِن فصلهم بين المختَصر والشرح ، وهي طريقة تحتاج إلى

---

[1] – يُنظر : دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي : 43 – 47 .

[2] – مُجيب الندا : 77 _ 78 .

[3] – شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهريّ ، تح: محمد باسل ، دار الكتب العلميّة/بيروت ط2000/1م : 03/1 .

[4] – كما فعل الأزهري في " شرح المقدمة الأزهرية" ، والأشموني في "شرح الألفية " .

جهد أكبر ؛ لأنّ الشّارح يحرص على استقامة الأسلوب بالتوفيق بين عبارات المختَصر وعبارات الشّرح[1] .

هـ _ الشّواهد عند الفاكهيّ :

اهتمّ الفاكهيّ بالاستشهاد في شرحه اهتماماً بالغاً ، واستكثَرَ منه ، وقد تنوّعَت مصادر استشهاده وتوزّعَتْ على الآتي :

1 - القرآن الكريم وقراءاته ، 2 - الحديث النّبوي الشريف ، 3 - أشعار العرب وما أثِر عنهم من نثر .

أوّلاً : القرآن الكريم :

يستشهد الفاكهي بطائفة كُبرى منَ الآيات القرآنيّة ، حيث بلغت - في هذا الجزء المحقّق - مائة وخمس وثلاثين آية ، والإكثار منَ الاستشهاد بالقرآن الكريم سمة بارزة في شرحه ؛ فلا يكاد يمرّ بمسألة يَعْرض لها دون أنْ يستشهدَ عليها بآية أو أكثر ؛ ولعلّه متأثر في ذلك بابن مالك وابن هشام وغيرهما ممّن عُنوا عناية كبيرة بالقرآن الكريم وقراءاته ، وهو يستشهد بالآية لإثبات قاعدة ، أو للردّ بها على مَنْ يُخالفه في رأيه ، وفي إيراده للآيات ، كثيراً ما يأتي بها دونَ إكمال ، وقليلاً ما يُكمل الآية ، وقد يقتصر -أحياناً – على بعض الألفاظ منها .

وبالنسبة لموقفه منَ القراءات القرآنيّة ، فهو يسير على نهج النّحاة المتأخّرين ؛ من حيث الوقوف عند القراءة دون تعقيب عليها ، وقَلَّما نجد له موقفاً محدّداً ذاتياً ؛ فلا نكاد نجده يرد أو يُنكر أو يُضعّف قراءة ، وقد يسوقها في معرض رأي مخالف له دون أنْ يُعقِّبَ عليها ، وفي معرض الاستشهاد بها على ما يَعْرض له من قواعد ، مع الإشارة - أحياناً - إلى صحّتها وترجيحها ،

ووُجوب قُبولها ، أو الردّ بها على المخالف .

[1] - يُنظر : دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي : 47 .

والفاكهي – في شرحه هذا – يستشهد بقراءات القرآن المختلفة ؛ سواء ما أجمَعَ عليه السّبعة ، أمْ قَرَأَ بِهِ أحدُهم أمْ كان مِنْ غير السّبعة ، وهو في الأعمّ الأغلب لا يصرّح بإجماع السّبعة على القراءة ، وأحياناً يُصرِّح بذلك ؛ فممّا صرّحَ فيه بإجماع السبعة :

– قوله تعالى : ﴿ ✐✶ ✃✍✍❀☞✌⚐❷⇖ ✌⚐♊ ♎♦⌛⬀✎⇖ ❒◆✌⚐♊✍ ✍◆➔⬀⑨←﴾[1] بالضّم في قراءة السّبع[2] .

وأحياناً يذكر وجه القراءة مع التّصريح بالقارئ ، ومن ذلك :

– قوله تعالى : ﴿ ♑◉⅄➔⍓✍℮⌧❼☑ 🕮❒✍⬀⬛➔⬀→ ✃✍✍❀☞♌⬄⌨♦⏲⬛✿ ✍⌧♑✍ 🕮❒♌⬄⌨♦⏲⬛✿ ✃✍✍♑○○☺⍓⏲❑◆⏲☠♑ ▫♦🕯❒⊂⅄⬛♑➚⍓ ﴾[3] بالنّصب في قراءة حفص عن عاصم[4] .

– قوله تعالى : ﴿ إنّه مَنْ يَتقي ويصْبِرْ ﴾[5] على قراءة قُنْبل[6] .

– قوله تعالى : ﴿ ❒◆♎⇖◉♑⬂❽⌧◉♑➚❑✃☎ ❍⍓☹✸⌀▤ ③♦☽➔❑✌♦ ✃✍✍♑❷▪♌←❑✌⇖ ﴾[7] بالنّصب في قراءة غير نافع[8] .

وأحياناً يذكر وجه القراءة دون نسبة إلى قارئ مُعيّن ؛ ومِنْ ذلك :

– قوله تعالى : ﴿ ♎♦✍✍♑♦●☼♑ ✃✍✍✌⬂❷♦🕮❒☠← ✃✍✍♑⬂➔⍓❿⌀③❽⌀ ﴾[9] بكسر التّاء[10] .

– قوله تعالى : ﴿وقالتُ اخْرُجْ عَلَيهنّ ﴾[1] بالضّم[2] .

---

[1] – الرّوم : 04/30 .

[2] – مجيب الندا : 96

[3] – غافر : 36/40- 37 .

[4] – مجيب الندا : 191 .

[5] – يوسف : 90/12 .

[6] – مجيب الندا : 156.

[7] – البقرة : 214/02 .

[8] – مجيب الندا : 184 .

[9] – يوسف : 51/12 .

[10] – مجيب الندا : 101 .

– قوله تعالى : ﴿ ❒◆❍◻❍⬠⌨⬅❒☑✂☎ 🕮❒⬩• ✍⬩▤⬀❒♍🙞 ﴾[3] قرئ بالرّفع ... والنّصب[4] .

– قوله تعالى : ﴿ ③◆⌚⬛■⓿⬂☺❒☪◆🙞 ☼⬅❷◆⑩🙜 ❒◆⬩⬩ ☼⬅▤⬩⓿🙥🖗☹☸⌘ ⬚☆◆♋❒🙞 ❻◆⬚■⬂☼❒🙞 ❒◆☼◆▤⬀❒♌◆ ⬛☆◆🙞③◆⌚☀☀⬂ ⌘♊⬂✌ ✂🙞⬸⬩☼⬅⬩✎✌⬂☪⬂✓×◆ ⬀⬂⬂⌘⬘ ﴾[5] في قراءة بالنّصب[6]

ثانياً : الحديث الشّريف :

احتَلَف النّحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحويّة ؛ بين مؤيّد للاستشهاد به مطلقاً ، ومُعارضٍ له ، ومتوسّط بينهما[7] .

وقد سار الفاكهي على نهج النّحاة المتأخّرين في توسّعهم بالاستشهاد به ؛ حيث بلغت شواهده منه في الجزء المحقَّق ثلاثة عشر حديثاً[8] ، وهو عدد لا بأس به .

والفاكهي في استشهاده بالحديث يقف موقفاً متنوّعاً على النّحو التّالي :

1 – أنّه ـ أحياناً ـ يستشهد بالحديث الشّريف وحدَه من بين مصادر الاستشهاد الأخرى ، لإقرار القاعدة النّحويّة ؛ ومِنْ ذلك :

– استشهاده على فعليّة " نِعْمَ " و" بِئْسَ "حيث قال: ‹‹ (ومنه) أي: منَ الماضي "نِعْمَ" و"بِئْسَ" لِقُبولهما التّاء المذكورة ، ففي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ » ، وفيه أيضاً : « وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الخيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتْ البِطَانَة » ››[9] .

---

1 – يوسف : 31/12 .

2 – مجيب الندا : 101 .

3 – المائدة : 71/5 .

4 – مجيب النّدا : 175.

5 – الأنعام : 27/06 .

6 – مجيب النّدا : 190 .

7 – تُنظر هذه القضية في : الاقتراح في علم أصول النّحو للسيوطي ، تح: حمدي عبد الفتاح ، المكتبة الأزهريّة/القاهرة ط2001/2م : 106- 111 ، وخزانة الأدب للبغدادي ، تح : ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1997/4م : 09/1

8 – وبلغ في شرحه كاملاً نحو أربعين حديثاً .

9 – مُجيبُ الندا : 103 – 104 .

— كذلك استشهاده على لغة النّقص في "هَنِ " حيث قال : ‹‹ فهذا هَنُكَ – مثَلاً – أفصح مِنْ : هَذَا هَنُوكَ ، ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَكْنُوا » ››[1] .

— واستشهاده على إعمال "ما" المصدريّة قليلاً ، حَمْلاً على "أنْ" ؛ قال الفاكهي : ‹‹ كَمَا أُعْمِلَتْ "ما" المصدريّة قليلاً حَمْلاً عَلَيها ؛ نحو ما رُوِيَ في الحديث:«كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ » ››[2] .

2 — وأحياناً يستدل بالحديث الشّريف لتقوية الحكم النحوي في القرآن الكريم ، وهو - في الغالب - يُقَدِّم القرآن الكريم والحديث الشريف على الشّعر العربيّ ، ومن ذلك :

— استشهاده على جزم الشّرط والجواب بأداة الشّرط ، وإنْ كانا مُختلفين ؛ حيث يقول : ‹‹ ... وإنْ كانا مُختلفين ؛ ماضياً ومضارعاً ، وعكسه ، فلكلّ منهما حُكمه ؛ نحو: ﴿ ♊♦👌 ⇙⑩✖❽♦☼ ✍□♦❷⬁⌘☞⍓✍✂ ⍓♈⬀❷⍓❍ ♐♍🔔⌧📪 ←⑨③✖❷⬉③ ☏◴♉❍♉⚐⬀❷⍓❍ ❼♐× ◶←❍⬩♑✆ ﴾[3] ، ونحو: « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّم » ››[4] .

ثالثاً : الشّعر العربي :

وهو المصدر الثّالث منْ مصادر الاحتجاج ، وعليه تَقْوَى القاعدة وتقوم ، وَمَنْ يُنْعِم النّظر في كُتُب النّحو يجد النّصيب الأكبر مِنَ الشّواهد للشّعر ، وقد استقرّ الرأيّ على أنّ الاحتجاج بالشّعر في علم النّحو لا يكونُ إلاّ مِن شعر الجاهليين أو المخضرمين ، وكذلك الإسلاميين ، فكان آخر مَن أُحتجّ بشعره إبراهيم بن هَرمة المتوفي سنة 150 هـ[5] .

والفاكهي يُكثر في شرحه مِنَ الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس في كثرة استشهاده بآيات الذّكر الحكيم ؛ فقد بلغَت شواهده في هذا الجزء المحقّق : اثنتين وثمانين شاهداً بين شعر ورجز ، وهو في الأغلب لا ينسب الشاهد الشعري لصاحبه ؛ ولعلّه امتنَعَ – شأنه شأن غيره مِنَ النّحاة – عن تسمية

---

[1] – نفسه : 132 .

[2] – مُجيب الندا : 177.

[3] – الشّورى : 20/42 .

[4] – مجيب الندا : 199 – 200 .

[5] – يُنظر تفصيل هذا الأمر في : خزانة الأدب : 1/05- 08 .

الشعراء ، ونسبة الأبيات لأصحابها خشية أنْ ينسبَ شعر لغير قائله ، ولأنّ بعض الشّعر يُروَى لِشاعرين أو أكثر ، وبعضه مجهول القائل ، وإذا نظرنا إلى كتاب (مجيب النّدا) وجَدْنا أمثلة كثيرة مِمّا يُنسَب لأكثر مِنْ شاعر ، فمِنْ ذلك :

1- قول الشّاعر : وَيوماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسّمٍ كَأنْ ظبية تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

يُنسَب لابن صريم اليشكري ، ولزيد بن أرقم ، ولِعلباء بن أرقم اليشكري و باغت بن صريم[1]

2- قول الشّاعر : فَقُلتُ أُدْعِي وَأَدْعُوَ إنّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

يُنسَب للحطيئة (وهو في ديوانه) ، وللأعشى (وليس في ديوانه) ، وللفرزدق (وليس في ديوانه) ، ولِدثار بن شيبان النّمري ، ولِربيعة بن جُشَم[2] .

كذلك اعتمَدَ الفاكهيّ على مَنْ سبَقَهُ ونسَبَ الإنشادَ إليه ، في بعض شواهده ، حيث يقول : ‹‹ أنشَدَ ابنُ مالك في "باب القسم" مِن شرح التّسهيل :

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ ››[3]

كذلك يَنسب الفاكهي بعض الشّواهد إلى "بعضهم" ولا يُحدّد ذلك البعض بعينه ، ومثال ذلك قوله : ‹‹ وقول بعضهم :

فَاليَوْمَ أشربْ غير مُستحقبٍ إثماً مِنَ الله وَلا وَاغِلِ ››[4]

رغم أنّ هذا البيت معروف بِأنّه لامرئ القيس ، ولا اختلاف في نسبته .

وقد نَسَبَ من هذا القدر الكبير خمسة أبيات ، وهي :

1- قول زهير : وَأعلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا في غَدٍ عَم[5]

---

[1] - يُنظر تخريج البيت في هامش الصفحة : 174 .

[2] - يُنظر تخريج البيت في هامش الصفحة : 189 .

[3] - صفحة : 98 (من النص المحقق) ، ويُنظر : شرح التّسهيل لابن مالك ، تح : عبد الرّحمن السّيد و محمّد بدوي ، هجر للطباعة والنّشر ط1990/1م : 209/3 .

[4] - مجيب الندا : 163- 164.

[5] - نفسه صفحة : 100 .

2- قول الأعشى : وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَار فَهَلَكَتْ جَهْرَة وَبَار[1]

3- قول امرئ القيس : تَنَوّرْتُهَا مِنْ أذْرُعَات وَأهلها بِيَثْرِبَ أدنَى دَارِهَا نَظر عالي[2]

4- قول علي (رضي الله عنه) :

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ[3]

5- قول مَيسون : وَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لبسِ الشّفُوفِ[4]

ولم يلتزم الفاكهي - في استشهاده - بشعر العصور الّتي ارتضاها العلماء ، وسمَوها : عصور الاستشهاد ؛ فنجده يستشهد ببيت لشاعر من شعراء الطّبقة الرّابعة ؛ الّتي أُتّفِقَ على عدَم الاستشهاد بشعر أحد منها ؛ وهذا الشّاعر هو الشّريف الرّضي (ت 406 هـ)[5] ، والبيت هو :

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الملسُوعِ[6]

وأبيات المولّدين الّتي استَشهَدَ بها الفاكهيّ ، جميعها ورَدت في كتب نحاة القرون السّابقة ؛ وخاصة القرن السّابع وما بعده ، وينطبق هذا -كذلك- على الشّواهد القرآنيّة وشواهد الأحاديث النّبويّة الشّريفة ، وهي سِمَة اتّسَمَ بها نحاة القرن العاشر ؛ فهم يلتزمون بِشواهد المتقدّمين ولا يتجاوزون ذلك إلى الإتيان بشواهد مِنْ عندهم ، وهذه سِمَة الشّروح كُلّها في هذه القرن ، ممّا يدلّ على التّبعيّة المطلقة للمادة الموروثة[7] .

رابعاً : شواهده منَ المأثور عن العرب :

---

[1] - نفسه صفحة : 93 .

[2] - مجيب النّدا : 147.

[3] - وهذا البيت لم يُنسَب في كتب النّحو إلاّ لحسّان أو لأبي طالب أو للأعشى . انظر تخريجه في الصفحة : 163 .

[4] - مُجيب النِّدا : 177.

[5] - تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان لابن خلكان ، تح : إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1994م : 419/4 .

[6] - مُجيب الندا : 190.

[7] - يُنظر مزيداً مِنَ التّفصيل في : دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التّراث النحوي : 59 .

استشهَدَ الفاكهي في شرحه بكثير ممّا أُثِرَ عَن العرب من : أمثال ، وحِكَم ، وأقوال ، وهي في مجملها مُتداوَلة بين النّحاة ؛ ومِنْ ذلك قوله :

1 – ‹‹ وأمّا إسناد "خير" إلى "تسمع" في قولهم:(تسمَعُ بِالمعَيْدي خيْرٌ مِنْ أنْ تراه) فمُؤوّل ››[1]

2 – ‹‹ وقيل : إنّ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" اسمان ؛ لِدخول حرف الجرّ عليهما في قولهم : " ماهي بِنِعْمَ الولَدُ " ، و" نِعْم السّيْرُ على بِئْسَ العير " ››[2] .

3 – ‹‹ وحَكَى أبو زيد : "جاءني أخُكَ " ، والفرّاء : "هذا حَمُكَ " (في النقص من الأسماء الستة) ، ... وكقول بعضهم : "مُكرَهٌ أخاك لا بطل" ›› (في القصر في الأسماء الستة)[3] .

4 – ‹‹ ونحو : "أنا الله ذو بكة " ... و" اذهبْ بِذي تسلَم " ››[4] استشهَدَ به على إضافة "ذي" "ذي" إلى العَلَم .

5 – ‹‹ وقولهم : " إنّ الشّاةَ لَتجترُّ فَتَسمَع صوتَ – والله – ربِّها " ››[5] ، في اغتفار الفصل بالقسم بالقسم بين المتلازمين ؛ لأنّه زائد .

6 – ‹‹ وكقولهم : " شرِبَتْ الإبلُ حتّى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بَطْنَهُ " ››[6] ، عند حديثه عن "حتّى" الابتدائيّة .

و _ موقف الفاكهي في شرحه مِنَ الأصول النّحويّة :

أوّلاً : السّماع :

السماع هو الكلام المنقول عن العرب الموثوق بفصاحتهم ، وأعلاه درجة : القرآن الكريم ، وتليه أحاديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، ثمّ ما أثِرَ عن الصّحابة رضوان الله عليهم ، وما وَرَدَ عن العرب الفصحاء قبل فساد اللّغة[1] .

---

[1] – مجيب الندا : 87.

[2] – مجيب الندا : 104.

[3] – نفسه صفحة : 134.

[4] – نفسه صفحة 128 .

[5] – نفسه صفحة : 172 .

[6] – نفسه صفحة : 186 .

وقد اهتَمَّ الفاكهي بالسّماع كثيراً ، ويتمثّلُ ذلك فيما يأتي :

1 – دعوته في كثير منَ الأحكام النّحويّة إلى الوُقوف عند السّماع ؛ ومِنْ ذلك ما أورَدَهُ عند حديثه عن "نواصب المضارع" فقال : « ولم يُسمَع النّصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلاّ في خمسة : النّفي ، والأمر ، والنّهي ، والتّمنّي ، والاستفهام ، وقاسَه النّحويون في الباقي »[2] .

2 – ردُّه للآراء المخالفة لِما وَرَدَ به السّماع ، ومن ذلك اعتراضه على وُجوب تأخير "اللّقب" على "الكُنيَة " عند اجتماع الثّلاثة ، وتقديم "الكنية" على "الاسم" ، فقال : « ... فيظهر وُجوب تأخير "اللّقب" عن "الكنية" كما يؤخَذ مِنْ كلامهم – وإنْ لم أرَ في ذلك نَقْلاً – لأنّه يلزم من تقديمه عليها – حينئذ – تقديمه على "الاسم" نفسه ، وهو ممنوع »[3] .

وكذلك ردُّه للقول القائل بالجزم بـ: "كيفما " ؛ حيثُ قال : « وفي "كيفما" عدم الجزم لِعَدَم السّماع بذلك »[4] .

والسّماع هو الأصل الأوّل من أصول النّحو عند الفاكهي ؛ وممّا يُؤَكِّدُ ذلك : قوله في "ذا" الموصولة : « (و"ذا") حالة كونه (بعد "ما") باتّفاق منَ البصريين ، (أو) بعد ("مَنْ " الاستفهاميتين) على الأصحّ عندهم ، والمرجع في ذلك إلى السّماع ، وكلاهما مسموع ؛ قال تعالى : ﴿ ✌□ ✍❶✂✒ ✎📖❒☼❽✌♦ ❻ ◆✍✉✍✉✍ ⬀ ﴾[5] ، وقال الشّاعر :

وقَصِيدَةٍ تأتي الملُوكَ غرِيبَةٍ قَد قُلْتُها لِيُقالَ مَنْ ذَا قالَهَا »[6]

ثانياً : القياس :

وهو حَمْل غير المنقول على المنقول في حكم لِعلّة جامعة ، وهو معظَم أدلّة النّحو ؛ ولِذلك عَرَّفُوا النّحوَ بِأنّه : « عِلْمٌ يُستَخرَجُ بالمقاييس المستنبطَة من استقراء كلام العرب »[1] .

---

[1] – يُنظر : الاقتراح في علم أصول النّحو : 96 .

[2] – مُجيب النّدا : 191 .

[3] – نفسه صفحة : 226 .

[4] – نفسه صفحة : 204 .

[5] – النّحل : 24/16 ، 30 .

[6] – مجيب النّدا صفحة : 242.

وقد اعتبَرَ الفاكهي القياسَ أصْلاً مِنْ أصولِ النّحو عند عَدَم وُجود الشّاهد السّماعي ؛ لِمَا له مِنْ شأن وأثر في هذا العِلم ، وممّا يدلُّ على اعتماده على القياس ، واعتباره أصْلاً مِنْ أُصول النّحو قوله عند حديثه عن جواز حذف العائد مِنَ الصّلة : ‹‹ ولا فَرْقَ - في جواز حذف المرفوع – بين صِلَة "أيّ" وغيرها ، لكن لا يكثر الحذف في صِلَة غيرها إلاّ إنْ طالَتْ الصّلة ؛ نحو: ﴿ [illegible] ﴾[2] ، ... وإلاّ فالحذفُ قليل شاذ إلاّ في قولهم : " لاسِيَمَا زيدٌ " بالرّفع ، فإنّه مقيسٌ غير شاذ ؛ تنزيلاً لِ" لاسيما " منزلة "إلاّ " الاستثنائيّة ››[3] .

وقوله : ‹‹ (ويُؤَخَّرُ اللّقب) في اللّفظ (عن الاسم) غالباً ، إذا اجتمعا ، ويُجْعَلُ (تابعاً له) في إعرابه بَدَلاً أو عَطْف بيان ... (أو مخفوضا بإضافته) أي: الاسم إلى اللّقب جوازاً ، مُراداً بالأوّل المسمَّى ، وبالثّاني الاسم (إنْ أُفرِدا) وذلك (كسعيد كرز) ، فيجوز فيه – حينئذ – الاتّباع للأوّل ، وهو الأقيس ››[4] .

ثالثاً : استصحاب الحال :

وهو : إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل ، وهو مِنَ الأدلّة المعتبَرَة في عِلم الأصول ، إلاّ أنّه أضعف أدلّة النّحو ؛ لِهذا لا يجوز التّمسّك به ما وُجِدَ هناك دليل[5] .

وقد استدلّ الفاكهي بِهذا الدّليل ، واعتَمَدَ عليه في كثير مِنَ المسائل في شرحه ؛ ومن هذه المسائل :

1 – عند حديثه عن بناء الاسم في قوله : ‹‹ وإنّما يُبنَى الاسمُ إذا أشبَهَ الحرفَ شبَهاً قويّاً يُدنيه منه في الوضعِ أو المعنى ... فلو عارَضَ شبه الحرف ما يقتضي الإعراب أُستُصحِبَ لأنّه الأصل في الاسم ››[1] .

---

1 – الاقتراح في علم أصول النّحو : 75 .

2 – الزخرف : 84/43 .

3 – مجيب الندا : 247 – 248.

4 – نفسه صفحة : 225.

5 – يُنظر : الاقتراح : 223 .

2 – ومن ذلك قوله في البناء على السّكون : « وهو أصلُ البناء لِخِفّته وثقل البناء ، واستصحاباً للأصل وهو عدم الحركة »[2] .

3 – وقوله على " إذْمَا " : « ويدُلُّ على اسميتها أنّها كانت قبل دخول "ما " اسماً ، والأصل بقاءُ الشّيء على ما كان عليه »[3] .

أهمّ مصادره وموقفه منها :

يُعَدّ الفاكهي منَ العلماء الّذين اعتنوا عناية فائقة بالاطّلاع على أمّهات مصادر النّحو ، وذلك منذ كان شاباً ؛ وقد تعدّدت المصادر الّتي اعتمدَ عليها في شرحه ، كما تنوّعَ عرضُهُ لهذه المصادر، وفي أغلب الأحيان كان يُرْجِع الآراء إلى أصحابها ، أو إلى مصادرها الّتي نَقَلَها عنها .

ومِنْ أهمّ هذه المصادر :

1 – **كتاب سيبويه** (ت 180 هـ) :

يُعدُ كتاب سيبَوَيْه مَنْبَع العربيّة ودستورُها ؛ فلا يُوجَدُ مُؤَلَّف – في هذا المجال – إلاّ وقد امتَدَّ إليه بِسبب ما ، ولقد جاء ذكر سيبويه في النصّ المحققّ أربع عشْرة مرّة ، بين تأييد لرأيٍ له ، ومخالفة ، وأحياناً يَعْرضُ رأيَ سيبويه في مسألة ما بِدون أنْ يُبدي رأيَه فيها .

فممّا وافَقَه فيه :

أنّ " لَمَّا " الرّابطة حرْفٌ ؛ فقال : « (و"لَمَّا" الرّابطة) أي: لِوُجود شيء بشيء ، وهي عند سيبوَيْه : حرفُ وُجود لِوُجود ، وقيلَ : أنّها ظرْفٌ ... والحكمُ على ... "ما"و"لَمَّا" بالحرفيّة إنّما هو (على الأصَحّ) منَ القولين فيهما »[4] .

وأنّ "إذَنْ " حرفُ جواب وجزاء ؛ حيث قال : « "إذن " ... وهي حرفُ جواب وجزاء ، فإذا قُلتَ لمن قال أزورُكَ غداً : إذَنْ أُكرمكَ ، فقد أجبته ، وجعَلْتَ إكرامَكَ جزاءَ زيارتِه ،

---

[1] – مجيب الندا : 91.

[2] – مجيب النِّدا : 99.

[3] – نفسه صفحة : 117.

[4] – نفسه : 118 – 119 ، ويُنظر : الكتاب لسيبويه ، تح : ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط3/1988م : 234/4 .

ومجيئهما لهما هو نصّ سيبويه ››[1] .

ومِنَ المواضع التي خالَفَ فيها سيبَوَيْه نجد :

ذهَبَ سيبويْه إلى أنّ العلّة عند مَنْ أعرَبَ باب "حذَامِ" إعراب ما لا ينصرف هي : العلَميّة والعدل عن فاعله ، وخالفه الفاكهي ووافَقَ المبرّد في أنّ العلّة هي : العلَميّة والتّأنيث المعنوي ، وممّا قاله : ‹‹ وغَيْر الأكثر منهم ذهَبَ إلى الإعراب مُطلقاً ، إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلَميّة والعدل عن فاعله عند سيبوَيه ، والعلَميّة والتّأنيث المعنوي عند المبرّد ، قيل : وهو الظاهر ؛ إذ لا يُعدَل إلى العدل إلاّ إذا لم يوجَد سبب غيره ، وقد أمكَنَ اعتبار التّأنيث فلا وجه لِتكلّف غيره ››[2] .

وخالَفه في جازم المضارع بعد سقوط الفاء ؛ فقال : ‹‹ وما ذكرناه مِنْ أنّ المضارع بعد سقوط الفاء مجزومٌ بالأداة المقدّرة هو مذهب الجمهور ، وهو الأصحّ ... وقيل: مجزومٌ بنفس الطّلب لتضمُّنه معنى حرف الشرط ... وهو مذهب الخليل وسيبويه ››[3] .

2 – **ابن الحاجب** (ت 646 هـ) :

جاء ذكر ابن الحاجب في هذا الجزء المحقّق في أربعة مواضع ؛ وهو أحياناً ينقل عنه بدون تعليق وأحياناً يُجاريه في رأيه ، وحينا يُعارضه .

فقد تابعَ رأيَه في "كافيته" بأنّ جواب الشّرط إنْ كان مُضارعاً مثبَتاً أو منفياً بـ"لا" جازَ دخول الفاء عليه ، وجاز عدم دخولها ، قال الفاكهي : ‹‹ ... فإنْ صَلُحَ لِذلك امتنَعَ دخولها عليه؛ نعم : إنْ كان مُضارعاً مُثبَتاً أو مَنْفياً بـ "لا" فوجهان ، كما في الكافية لابن الحاجب ››[4] .

ووافقَهُ في أنّ "ذيْنِ" و"تَيْنِ" مِنْ أسماء الإشارة ، مبنيان جِيءَ بهما على صورة المثنّى ، وليسا مُثنيين حقيقة ، قال الفاكهيّ : ‹‹ (و"ذان" و"تان") ويُشارُ بالأوّل منهما (للمثنّى) المذكّر ،

---

[1] – مجيب النّدا : 169 ، ويُنظر : الكتاب : 234/4 (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) .

[2] – مجيب النّدا : 92 – 93 ، ويُنظر : الكتاب : 279/3 .

[3] – مجيب النّدا : 193 ، ويُنظر : الكتاب : 63/3 .

[4] – مجيب النّدا : 206 ، ويُنظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلميّة/بيروت ط1998/1م : 115/4 .

وبالثّاني للمثنّى المؤنّث ، ويُعربان بالألف رَفْعاً ، وبالياء جرّا ونصْباً ، عند القائل بِتثنيتهما حقيقة ، والأصحّ -وعليه ابن الحاجب- أنّهما مبنيان جِيءَ بِهما على صورة المثنّى ، وليسا مثنّيين حقيقة ››[1]

3 – **ابن مالك** (ت 672 هـ) :

اعتمَدَ الفاكهي في شرحه على أهمّ مؤلّفات ابن مالك ؛ وهي : "التّسهيل" ، و"شرح التّسهيل" ، و"الألفيّة" ، و"شرح الكافية" ... إلخ ، وورَدَ اسمُ ابن مالك اثنين وثلاثين مرّة ، وهو في الأغلب لا يُحدّد اسم المرجع الّذي استقى منه رأيَ ابن مالك ، كما أنّه أحياناً لا يُوافقه في آرائه ، وممّا وافقَهُ فيه :

اشتراط صحّة الجزم في جواب الأمر صحّة حلول "إنْ تفعَل" محلّه ، قال الفاكهي : ‹‹ وشرْطُ الجزمِ بعد الأمر صحّة حلول "إنْ تفعل" محلّه ، كما في "التسهيل" ››[2] .

واستشهَدَ بالشّاهد الّذي رواهُ ابن مالك في "شرح التسهيل" على استعمال "لا غير" ، فقال : ‹‹ وقد سُمِعَ وُقُوع "غير" بعد "لا" ، أنشَدَ ابنُ مالك في "باب القسم" مِنْ "شرح التّسهيل" :

جواباً به تنجو اعتمدْ فوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ

فيُعمَل به مِنْ غير توقُّف ››[3] .

ووافقه في سبب تسمية المضارع مضارعا ؛ فقال : ‹‹ وسُمِّيَ مُضارعاً منَ المضارَعة وهي المشابهة ؛ لِمشابهته الاسمَ في أنّ كلاّ منهما يَطرأ عليه بعد التّركيب مَعانٍ مختَلِفَة ... وما قيلَ مِنْ أنّ العلّة في التّسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتّخصيص ، وقبُول لام الابتداء ، والجريَان على حرَكات اسم الفاعل وسَكَناته ، فردّه ابن مالك في شرح التّسهيل ››[4] .

---

[1] – مجيب النّدا : 227 ، ويُنظر : الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ، تح : موسى العليلي ، وزارة الأوقاف/بغداد (دط) (دت) : 479/1 .

[2] – مجيب النّدا : 194 ، ويُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، المطبعة الميريّة/مكة المكرّمة ط1319/1هـ : 63 .

[3] – مجيب النّدا : 98 ، ويُنظر : شرح التسهيل : 209/3 .

[4] – مجيب النّدا : 108 – 109 ، ويُنظر : شرح التسهيل : 35/1 .

وممّا خالَفه فيه :

أنّ جازم الشّرط وجوابه هو الأداة ؛ فقال : « وما ذكرَهُ منْ أنّ هذه الأدوات جازمة للشّرط والجواب معاً هو مذهب سيبويه ومحقّقي أهل البصرة ... وقيلَ : أنّ الشّرطَ مجزومٌ بالأداة ، والجواب مجزومٌ بالشّرط ، واختاره ابن مالك في التّسهيل »[1] .

وخالفه في أنّ شرط جزم المضارع في جواب النّهي صحّة حلول "إنْ" الشّرطيّة مع "لا" النّافية محلّه ، وظاهر عبارة الألفيّة أنّ "لا" هذه ناهية ؛ فقال الفاكهي : « ... وبعد النّهي – عند غير الكسائي – صحّة حلول "إنْ" الشّرطيّة مع "لا" النّافية محلّه ... وظاهر عبارة الألفية أنّ "لا" هذه ناهية — بالهاء – لا نافية – بالفاء – ... »[2] .

وأنّ حذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جدّا ، وعبارة الألفيّة تُوهمُ التّساوي بينهما ، قال الفاكهي : « وحذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جدّا ، وإنْ اشترَكا في الجواز ، وليسا بمتساويين في الحذف كما تُوهمه عبارة الألفيّة »[3] .

4 – شرح الكافية للرضي الإستراباذي (ت 686 هـ) :

نقَلَ الفاكهي عن "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي في العديد من المسائل ، وفي كثير منَ الأحيان يُصرّح بالمواضع الّتي نَقَلَ فيها عنه ، وقد جاء ذكر الرّضي – في هذا الجزء – إحدى عشرة مرّة ، وهو في الأغلب لا يُعارضه ، بل يتّخذ منْ آرائه سَنَداً يُدَعّم به رأيَه ؛ ومنْ ذلك نقل تعليله لبعض المسائل ، والّتي منها :

تعليله لعدم إضافة كلمة "مستقل" في تعريف الكلمة حيث قال : « ... وأسقطَهُ المصنّف كغيره ، لعلّه لِمَا جَنَحَ إليه الرّضي مِنْ أنّها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة ؛ لشدّة الامتزاج ، فجعل الإعراب على آخرها كالمركّب المزجي »[4] .

---

[1] – مجيب النّدا : 205 ، ويُنظر : تسهيل الفوائد : 64 ، وشرح التسهيل : 79/4 .

[2] – مجيب النّدا : 194.

[3] – نفسه : 249 .

[4] – نفسه : 81 .

تعليله للاقتصار على "لم" في تمييز الفعل المضارع ، قال الفاكهي : ‹‹ وإنّما اقتصَرَ المصنّف على "لم" ... لأنّ لها امتزاجاً بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتّى صارت كجزئه ، قاله الرّضي ››[1] .

تعليله وُجوب النّصب إذا وقَعَ الاسمُ بعد ما يختصُّ بالفعل كـ"هل" في باب الاشتغال ، حيث قال : ‹‹ والعلّة في ذلك ما قالَهُ الرّضي وغيره : مِنْ أنّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنى "قد" كما في : ﴿ ♎⊠✍⬀ 📖❐✌♦❼▤ ⬉♦✍■❼ ✂ ☝✍"💣♦♦○❁🕔♊⬘ ﴾[2] ، و"قد" مختصّة بالفعل ، فكذا "هل" ... ››[3] .

ونقلَ عنه المواضع الثّلاثة الّتي يكونُ الفعلُ فيها معتَمِداً على ما قبل "إذن" ، حين قال :

‹‹ قال الرّضي: وذلك في ثلاثة مواضع ؛ الأوّل : أنْ يكونَ ما بعدها خَبَراً لِمَا قبلَها...الثّاني: أن يكونَ جَزاءً للشّرط الّذي قبلَها ... الثّالث : أنْ يكونَ جواباً للقَسَم الّذي قبلها ››[4] .

5 – **أبو حيّان** (ت 745 هـ) :

مِنْ أهمّ مؤلّفات أبي حيّان الّتي استعانَ بها الفاكهي نجد :"التذييل والتكميل في شرح التسهيل" و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" ، وقد ورَدَ اسمُ أبي حيّان تسع مرات في هذا النّص المحقق ؛ ومِنْ ذلك :

مجاراته في تعليله الّذي يمنَع أنْ تكونَ "حتّى" جارّة وناصبة بنفسها مثل "كي" ، قال الفاكهيّ : ‹‹ وإنّما لم تكن مثل "كي" جارّة وناصبة بنفسها ، قال أبو حيّان : لأنّ النّصبَ بـ"كي" أكثر منَ الجرّ ولم يُمكن تأويل الجرّ ... فَحُكِمَ به ، و"حتّى" ثَبُتَ جرُّ الأسماء بها ، وأمْكَنَ حملُ ما انتَصَبَ بعدها على ذلك بِما قدّمْنا منَ الإضمار ... ولأنّها بِمعنى واحد في الفعل والاسم بِخلاف "كي" ؛ فإنّها سُبِكَتْ في الفعلِ وخلّصَتْهُ للاستقبال ››[5] .

كما أنّه سارَ على نَهجِهِ في تتبُّع ابن مالك ؛ ومثال ذلك :

---

[1] – مجيب النّدا : 109.

[2] – الإنسان : 01/76 .

[3] – مجيب النّدا : 116.

[4] – نفسه : 170 – 171 ، ويُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 45/4- 47 .

[5] – مجيب النّدا : 183 – 184.

كلامه عن إضمار "أنْ " وُجوباً بعد لام الجحود ؛ حيث قال : ‹‹ واختُلِفَ في الفعل الواقع بعدها ؛ فذهَبَ الكوفي إلى أنّه خبر كان ، واللاّم للتّوكيد ، وجَرَى عليه ابن مالك في "التّسهيل" ، لكنّه يقول بِوُجوب إضمار "أنْ " تَبَعاً للبصريّ ، فهو قول مركّب منْ قولين ... ››[1] .

وقال أبو حيّان في الارتشاف : ‹‹ ويتركّب مِنْ قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحدٌ ؛ وذلك أنّه زَعَمَ أنّ "أنْ " لازمة للإضمار ، وأنّ النّصبَ بها ، وزعَمَ أنّ الفعلَ بعد اللاّم هو الخبر لـ:" كان " ، وليس هذا بقول بصريّ ولا كوفيّ ››[2] .

كذلك يعتمد على اعتراضات أبي حيّان في بعض المسائل ، ومن ذلك :

أنّ نواصب المضارع لا يجوز أنْ يُحذَفَ معمولُها وتبقى ولو لِدليل ؛ قال الفاكهي : ‹‹ وأجازَه بعضُهم ... قال : وهذا كقولهم : "جئتُ ولما " ، قال أبو حيّان : وليس مثله ؛ لأنّ حذفَ الفعل بعد "لما " للدّليل جائز منقولٌ في فصيح الكلام ، ولم يُنقَل من نحو هذا شيءٌ في كلام العرب ››[3] .

وممّا وافَقَه فيه : جواز الجزم بعد التّرجي ، حيث يقول الفاكهيّ :

‹‹ وكذلك يُجزَم المضارع بعد التّرجّي ، إذا سقطت الفاء ، عند مَنْ أجازَ نصبَه ، قال أبو حيّان في الارتشاف : (وقد سُمِعَ الجزمُ بعد التّرجّي) واستَشْهَدَ له في شرح التسهيل بقول الشاعر : ... ››[4] .

6 – الشّيخ خالد الأزهريّ (ت 905 هـ) :

على الرّغم منْ أنّ اسم الأزهريّ لم يرد – في القسم المحقّق – إلاّ مرّة واحدة ، فإنّ تأثُّر الفاكهي به يبدو جليّاً ، وممّا يدلّ على اطّلاعه على مؤلّفاته وإعجابه به :

– أنّه قد نعتَه بـ: العلاّمة[5] في المرّة التي أورد اسمَه فيها .

---

[1] – مجيب النّدا : 181.

[2] – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح : عثمان محمد ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1/1998م : 1658/4 .

[3] – مجيب النّدا : 191 – 192.

[4] – نفسه : 193 .

[5] – يُنظر نفسه : 228 .

– التّشابه الكبير بين شرح الفاكهي هذا ، وشرح الأزهريّ على "أوضح المسالك " المسمّى بـ : "شرح التصريح على التوضيح" ؛ سواء من حيث الأسلوب أو من حيث منهج الشرح .

ومنْ أوجه التّشابه بين منهجهما نجد :

– اعتمادهما في الشّرح على مصنّفات ابن هشام الأخرى ، في توضيح ما يرمي إليه ؛ فيشرحان كلامَه بِكلامِه .

– مقابلة آراء ابن هشام أو أقواله في المسألة الواحدة ، فإذا ما وجَدَا تعارُضاً أو مُخالفة صرّحَا بذلك التّعارُض وتلك المخالفة .

– بالإضافة إلى مزج النّص المشروح بالشّرح ؛ بحيث لا نحسّ فرقاً بين المتن والشّرح ، والاعتناء بتوضيح القاعدة الّتي يُوجِزُها المتن ، وبسطها وعرضها في أسلوب مُفصّل بالاستعانة بِمؤلّفات شتّى .

وممّا يدلّ على أنّ " شرح التصريح" للأزهريّ كان المصدر الأساسي للفاكهي :

أ – يقول الأزهريّ في حديثه عن جزم المضارع في جواب الطّلب :

‹‹ ... ولهذا الشّرط أجمعت السّبعة على الرفع في قوله تعالى : ﴿ ❐◆•• ✍•☺⇧✡⇱♊ ✍■○⇔✌♦▥⇖✡♉❸➔ ✐♉⇦ ﴾[1]، (وأمّا) قوله صلّى الله عليه وسلّم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشّجَرَةِ (فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) بِرِيحِ الثَّوْم » (فالجزم) في " يُؤذِنَا" بِحذف الياء (على الإبدال) مِنْ "يقرب" بدل اشتمال ، (لا) على (الجواب) للنّهي ؛ لِعدم صحّة : إنْ لا يقرب يُؤذنا ؛ لأنّ الإيذاء إنّما يتسبّب عن القرب لا عن عدمه ، ولا يشترط الكسائيّ ... هذا الشّرط ››[2] .

ويقول الفاكهي : ‹‹ ... ولهذا الشّرط أجمعَتْ السّبعة على الرّفع في : ﴿ ❐◆•• ✍•☺⇧✡⇱♊ ✍■○⇔✌♦▥⇖✡♉❸➔ ﴾[3] وأمّا قوله عليه الصّلاة والسّلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشّجَرَةِ فَلاَ يَقربْ مَسْجدَنا يُؤذِنَا » ، فالجزم على الإبدال مِنْ "يقرب" بدل اشتمال ؛ لا على الجواب ؛ لِعدم

[1] – المدثّر : 06/74 .

[2] – شرح التصريح : 384/2 .

[3] – المدثر : 06/74 .

صحّة : إنْ لا يقرب يُؤذنا ؛ لأنّ الإيذاء إنّما يتسبّب عن القرب لا عن عدمه ، وأمّا الكسائي فلم يشترط ذلك ... ››[1] .

ب – وحول أسماء الإشارة يقول الأزهريّ :

‹‹ ... (ولِجمعهما) في التّذكير والتّأنيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو: هؤلاءِ قومي ، و ﴿ ♎⌧🕓❋•→•✋↗♌ ✍♦☪◆✍✌♑❼ ﴾[2]، (مقصوراً عند) أهل نجد من بني (تميم) وقيس وربيعة وأسد ، ذَكَرَ ذلك الفرّاء في لغات القرآن ، ولم يخصّه بتميم ››[3] .

ويقول الفاكهي : ‹‹ (وأولاءِ) ممدوداً ومقصوراً (لجمعهما) أي : المذكّر والمؤنّث ، والمدّ لغة أهل الحجاز ... نحو : ﴿ ♎⌧🕓❋•→•✋↗♌ ✍♦☪◆✍✌♑❼ ﴾ ، والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ، ذكَرَ ذلك الفرّاء في لغات القرآن ، ولم يخصّه بتميم ››[4] .

ج –كما سارَ الفاكهي على نهج الأزهري في تتبُّع ابن هشام ؛ ومِنْ ذلك :

قال الأزهريّ : ‹‹ وكان ينبغي للموضّح أنْ يقول : "ليس غير " ؛ لأنّه يرى أنّ قولهم : "لا غير" لحن ، كما صرّحَ به في المغني ، وبالَغَ في إنكاره في شرح شذوره ››[5] ، وقال في موضع آخر: ‹‹ وقيّدَ حذْف ما يضاف إليه "غير" بقوله : "بعد ليس" ؛ بناءً على أنّه لا يجوز بعد "لا" النّافية ، كما صرّحَ به في المغني ، وقال: "إنّه لحنٌ " ، وبالَغَ في الإنكار على مرتكبه في الشذور ... وكذا قال الزّمخشريّ وابن الحاجب ، وابن مالك وأنشَدَ عليه في "باب القسم" من شرح التّسهيل :

جَواباً به تنجو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ ››[6]

ويقول الفاكهيّ : ‹‹ وتقييد المصنّف في الأوضح "غير" بالواقعة بعد "ليس" يقتضي أنّ الواقعة

---

[1] – مجيب النِّدا : 195 – 196.

[2] – هود : 78/11 .

[3] – شرح التصريح : 143/1 .

[4] – مُجيب النِّدا : 228 .

[5] – شرح التصريح : 522/1 .

[6] – شرح التصريح : 718/1 .

بعد "لا" لا يَثْبُتُ لها هذا الحكم ، كما صرّحَ به في شرح الشّذور ، وقال في المغني : (وقولهم "لا غير" لحنٌ) ، والظاهر أنّه لا فرقَ بين المنفيّة بـ"ليس" أو بـ"لا" ؛ إذ الحكم ثابت لها على كِلاَ الأمرين ، كما نصّ عليه الزّمخشريّ ... وابن الحاجب ... أنشَدَ ابن مالك في "باب القسَم" مِنْ شرح التّسهيل قوله : جواباً به ... ››[1] .

د – ولا يكتفي الفاكهيّ بالنّقل عن الأزهريّ بدون مناقشة ؛ بل أحياناً يعترض عليه ويرُدُ رأيَه ومِنْ ذلك :

قال الأزهري : ‹‹ ولا تقتضي "لن" تأبيد النّفي ، خلافاً للزّمخشريّ في أنموذجه ؛ لأنّها لو كانت للتّأبيد لَزِمَ التّناقُض بِذكْر "اليوم" في قوله تعالى : ﴿ ⌑⧫◼⌶⇳ 🕮⬆🗎•⧫⅋✍⌘ ✄⬧⬧⧫◆⬧❒◆✈◆ ❁⬥⬧⬧⬥ ⬧⬧⬧ ﴾[2] ، ولَزِمَ التّكرار بِذكْر "أبَداً" في قوله تعالى : ﴿ ❒◆⬧•⌶ ③◆⬧◆☺⬧◻❒⬅ 🕮❒⬧◆⑨☺✄ ﴾[3] ››[4] .

ويرُدُّ عليه الفاكهيّ بِدون ذكر اسمه :

‹‹ ومَحَلُّ الخلاف في أنّها هل تقتضي التّأبيد أم لا ؛ فيما إذا أُطلِقَ النّفيُ أو قُيِّدَ بالتّأبيد ؟ ، أمّا إذا قُيِّدَ بغيره نحو: ﴿ ⌑⧫◼⌶⇳ 🕮⬆🗎•⧫⅋✍⌘ ✄⬧⬧⧫◆⬧❒◆✈◆ ❁⬥⬧⬧⬥ ⬧⬧⬧ ﴾ ، فلا خلافَ بينهم في أنّها لا تُفيده ؛ فقد ظَهَرَ أنّ مَنْ رَدَّ على الزّمخشريّ في قوله بـ:"تأبيد النّفي " بهذه الآية وشِبهها ممّا قُيِّدَ فيها مَنْفيُّها بِغير التّأبيد ليس على تحقيق في المسألة ››[5] .

7 – **ابن هشام** (ت 761 هـ) :

بِما أنّ ابن هشام هو صاحب مَتن "قطر النّدى" ؛ فقد كانت كتبه هي أهَمّ مصادر الفاكهيّ في شرحه ؛ فلا نكاد نجد صفحة تخلو مِنْ ذكر كلمة "المصنّف" أو أحد مصنّفاته ؛ ومِنْ أهّم هذه الكتب :

---

[1] – مُجيب النّدا : 97 – 98.

[2] – مريم : 26/19 .

[3] – البقرة : 95/02 .

[4] – شرح التّصريح : 357/2 .

[5] – مجيب النّدا : 165 .

الأوضح : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الشّذور ، وشرحه

المغني : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب

شرح قطر النّدى وبل الصدى

وكما ذكرنا سابقاً فقد تأثّرَ الفاكهيّ بِمنهج الأزهريّ في شرحه على "أوضح المسالك" لابن هشام ؛ المعتَمد خاصّة على مُقابلَة آراء ابن هشام في المسألة الواحدة مِنْ خلال جميع كتبه ، والاستعانة بِهذه المؤلَّفات في شرح كلامه وما يرمي إليه .

فكان الفاكهيّ كثيراً ما يقف على تعَارُض آراء ابن هشام واضطرابها ، أو يَستَدرك عليه ما فاتَه ويُؤاخذه عليه .

أوّلاً : ما استدرَكَه عليه :

استدرَكَ الفاكهيّ على ابن هشام كثيراً منَ المسائل الّتي لم يذكرها في المتن ، وهو في عرضه لِهذه المواضيع يُنوِّع ذلك العرض على النّحو التّالي :

أ – أحياناً يذكر الأمر المستَدرَك مع إكماله وتوفِيَتِهِ حقّه مِنَ البحث ؛ ومِنْ ذلك :

قوله : « لم يَذكر فيما ألحِقَ بالمثنّى في الإعراب : ما سُمِّيَ به منه كزيْدان "عَلَما " ؛ فكان الأولى ذكره – كما ذكَرَ فيما ألحقَ بالجمع الآتي ما سُمّي به منه – فيُرفَعُ بالألف ويُجرّ ويُنصَبُ بالياء ، ويجوز فيه أنْ يُجْرَى مُجْرَى "سَلْمان" ؛ فيُعرَب بإعراب ما لا يَنصَرف للعَلَميّة وزيادة الألف والنّون »[1] .

وقوله : « وإلاّ "أولات " بِمعنى : ذوات ؛ وهو اسم جمع ... ولم يذكر – هنا – ما حُمِلَ على جمع المؤنّث غيره »[2] .

ب – وأحياناً يُنبِّه عليه ويُلفت النّظر إليه ، ويعتذر عن المصنّف في إغفاله هذا الأمر أو إسقاطه له ؛ ومِنْ ذلك :

---

[1] – مجيب النّدا : 141.

[2] – نفسه : 146 – 147 .

قوله : « وزادَ ابن مالك في تعريفها[1] في التّسهيل : "مستقل" لإخراج أبعاض الكلمات الدّالة على معنى ؛ كحروف المضارَعة ، وياء النّسب ، وتاء التأنيث ... وأسقطَهُ المصنّف – كغيره – لعلّه لِمَا جَنَحَ إليه الرّضي مِنْ أنّها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لِشدّة الامتزاج ... وأسقَطَ – أيضاً – منَ التّعريف : "الوضع" المخرِج للمهمَل ؛ للاستغناء عنه بِتعبيره بـ"القول" الموضوع لمعنى لا غير »[2] .

وقوله : « وأسقَطَ المصنّف منَ الجوازم ما ذكَرَه بعضُهم ؛ وهو: "إذا " و"كيفما" و"لو" ؛ لأنّ المشهور في "إذا" أنّها لا تجزم إلاّ في الشّعر ... وفي "كيفما" عدم الجزم لِعدَم السّماع بذلك ... وأمّا "لو" فالأفصَح أنّها لا تجزم ، ومَنْ أجازَهُ خَصّهُ بالشّعر »[3] .

ثانياً : ما آخذَهُ عليه وخالَفَه فيه :

أخَذَ عليه العديد مِنَ المآخذ ، وخالَفَه في كثير مِنَ المسائل والآراء ؛ ومنْ أمثلة ذلك :

قال الفاكهي : « وقدّمَ الأسماء السّتة لِكونها مفرَدة ... وأتبَعَهُ بالمثنّى لِكونِه يليه ، ثمّ أتى بِجمع المذكّر السّالم قبل جمع المؤنّث السّالم ؛ لِشرف المذكّر ، ثمّ بِما لا ينصرف لِشبهه بالفعل ، ثمّ بالأمثلة الخمسة ... لكن كان الأولى أنْ يبدأ بِما نابَ فيه حركة عن حركة ، كما في "التّسهيل" و"الشذور" ؛ لأنّ ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيثُ بدَأ بالأسماء السّتة كان ينبغي أنْ يُثني بما لا ينصرف لِكونه مفرَداً »[4] .

وأخَذَ عليه : تعبيره عن أداة التّعريف بـ"أل" فقال :

« وتعبير غيره بأداة التّعريف أحسَن مِنْ تعبيرِه بأل ؛ لِشموله لـ: أل واللاّم ؛ على قول مَنْ يراها وحدها هي المعرّفة »[5] .

أخَذَ عليه تعريفه للمبني بِقوله : (وهو بخلافه) أي: بِخلاف المعرَب ؛ فقال :

---

[1] – يقصد : الكلمة .

[2] – صفحة : 81.

[3] – مجيب النّدا : 203 – 204 .

[4] – نفسه : 127 .

[5] – نفسه : 84 .

‹‹ ولو قال : "وهو بِضدّه" لَكانَ أولَى ؛ لأنّ الإعرابَ ضدّ البناء ، والضّدان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان كالقُعود والضّحك ››[1] .

أخَذَ عليه ذهابه إلى أنّ الفعلَ الماضي مبني على الضّم مع واو الجماعة ، فقال :

‹‹ وأمّا نحو: ضرَبْتُ ، وضربُوا ؛ فالسّكون والضّم عارضان ... وعبارة المتن كالشّرح تُوهِمُ أنّ الماضي مع واو الجماعة مبني على الضّم ، وليس كذلك ؛ فقد صرّحُوا - عند الكلام على ألقاب البناء - أنّ الضّم لا يدخلُ الفعلَ كالكسر ››[2] .

وخالَفَه في "إذما " ؛ فقد ذهبَ ابنُ هشام إلى أنّها ظرف زمان ، وذهبَ الفاكهيّ إلى أنّها حرفٌ ؛ فقال : ‹‹ والحرفُ ليس منه "مهما" ... ولا "إذما " بل هي ظرف زمان بمنزلة "متى" ... وقيل : إنّها حرفٌ بِمنزلة "إنْ " الشّرطيّة ... وهو الأصحّ ››[3] .

وقوله في "هذين" و"هاتين" : ‹‹ والأصحّ - وعليه ابن الحاجب - أنّهما مبنيان جِيءَ بهما على صورة المثنّى ، وليسا مُثنيين حقيقة ... وكلامه في الأوضح - عند أنواع التثنية - يقتضي أنّ ثَمَّ لَنَا قولاً يقولُ بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ، ولا قائل به ››[4] .

وكثيراً ما يُخالفه ويعتذر عنه ؛ إذا وجَدَ هناك سبيلاً للاعتذار عنه ؛ ومِنْ ذلك قوله :

‹‹ وآثَرَ التّمييز بالعلامة على الحدّ - وإنْ كان أضبط ؛لاطّراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس- تسهيلا على المبتدئ ››[5] .

وقوله في الأمر : ‹‹ واعلمْ أنّ المصنّف لو قال - كما في الأوضح - : وبناؤه على ما يُجزَم به مُضارعه ؛ لَكانَ أحسَن ؛ لكن لما ذكَرَ أنّ للماضي ثلاثة أحوالٍ ، أرادَ أنْ يذكُرَ - بالتّنصيص - أنّ للأمر كذلك ››[6] .

---

[1] - مجيب النّدا : 90.

[2] - نفسه : 103 .

[3] - نفسه : 117 .

[4] - نفسه : 227 – 228 .

[5] - نفسه : 83 .

[6] - نفسه : 107 .

ثالثاً : بيان ما وقَعَ فيه ابن هشام مِنْ اضطراب :

لقد تعدّدَت الآراء النّحويّة عند ابن هشام ، وخالَفَ اختياراته النّحويّة في عدد مِنْ المسائل ، ولاحَظَ هذه الظاهرة لديه كثير منَ العلماء الّذين تناوَلوا مُصنّفاته بالشّرح أو الدّراسة[1] ، وقد ترَكَ ابن هشام كثير مِنَ المصنّفات الّتي صنّفها في مراحل مختلفة مِنْ حياته ؛ فكان مِنَ الطّبيعي أنْ نَرى له في المسألة الواحدة أكثر مِنْ قول .

وقد سارَ الفاكهيّ على نهج مَنْ شرَحُوا مصنّفات ابن هشام[2] في تتبُّع اضطراب آرائه ؛ فأحصَى بين ثنايا " مجيب النّدا " كثيراً من مواطن التّضارب في الرّأي ؛ وفي عَرْضه لها كثيراً ما يُرَجّح رأياً على رأيّ ، ويُناقشه غير مُكتفٍ بالعرض فقط ، وإليك أمثلة لذلك :

أ – ذهَبَ ابن هشام في "قطر النّدى" و"شرح الشذور" و"أوضح المسالك" إلى أنّ الفعل ثلاثة أقسام ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين ، ولكنّه في "مغني اللّبيب" يذهب إلى أنّ الفعلَ قسمان كما يقول الكوفيون ! يقول الفاكهيّ : « وأمّا الفعلُ ... فثلاثة أقسام عند جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش ؛ بإسقاط الأمر ... وانتصَرَ لهم المصنّف في المغني وقوّاه »[3] .

ب – وذهَبَ في "شرح قطر النّدى" إلى أنّ "إذما " ظرْفُ زمانٍ بمنزلة "متى" ، وخالَفَ في "أوضح المسالك" فذهَبَ إلى أنّها حرْفٌ بِمنزلة "إنْ" الشّرطيّة ؛ قال الفاكهي :

« والحرفُ ليس منه "مهما " ... ولا "إذما" بل هي ظرفُ زمان بِمنزلة "متى" ؛ فإذا قلت : إذما تقمْ أقمْ ؛ فمعناه : متى تقم أقم ... وقيلَ : أنّها حرْفٌ بمنزلة "إنْ" الشّرطيّة ؛ وأنّ المعنى في المثال : إنْ تقم أقم ، وهو الأصحّ كما في الأوضح »[4] .

---

[1] – يُنظر : تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ لحسن الشّاعر ، دار البشير/عَمّان ط1994/1م : 08 .

[2] – منهم : خالد الأزهري في (شرح التصريح على التوضيح) .

[3] – مجيب النّدا : 100 ، ويُنظر : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تح : ح الفاخوري ، دار الجيل/بيروت ط1997/2م : 377/1- 378 .

[4] – مجيب النّدا : 117 ، ويُنظر : شرح قطر النّدى لابن هشام ، تح : يوسف البقاعي ، دار الفكر/بيروت (دط) 2008م : 53 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/ بيروت ط2003/2م : 91/2 .

ج – ذهبَ ابن هشام في "شرح الشّذور" إلى أنّ المحذوف مِنْ نحو: ﴿ 📖❒✌🡅♦❑🕓❋↗❼❑☑❄❑⚲❼ ﴾[1] هو نون الوقاية لا نون الرّفع ، وعَكَسَ في "أوضح المسالك" ؛ فذهبَ إلى أنّ المحذوف هو نون الرّفع ! قال الفاكهي :

‹‹ وأمّا نحو: ﴿ 📖❒✌🡅♦❑🕓❋↗❼❑☑❄❑⚲❼ ﴾ فالمحذوف منه نونُ الوقاية – على الأصحّ – لا نون الرّفع ... هذا ما جَرَى عليه في شرح الشّذور ، وعكَسَ في الأوضح ؛ فصحّحَ أنّ المحذوف نون الرّفع تَبَعاً لابن مالك ››[2] .

إلى غير ذلك مِنَ المواضع الّتي بيّنَ فيها الفاكهي ما وَقَعَ فيه المصنّف (ابن هشام) مِنْ اضطراب في الرّأي[3] .

---

[1] – الأنعام : 80/06 .

[2] – مجيب النّدا : 154 – 155 ، ويُنظر : أوضح المسالك : 73/1 ، وشرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع (دط) 2004م : 90 .

[3] – للمزيد حول هذا الأمر يُنظر كتاب : تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ لحسن الشاعر . واعتراضات الأزهري النّحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح لغريب ودّاني (رسالة ماجستير – جامعة أمّ القرى) 1427 هـ .

الفصل الثّاني

(تحقيق المؤَلَّف)

المبحث الأوّل

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

منهج التحقيق

رموز معتمدة في التحقيق

صور من نسخ المخطوط

المبحث الثاني

النص المحقق من الكتاب

(من خطبة المؤلّف ... إلى فصل النكرة والمعرفة)

المبحث الأوّل :

وصف النُسخ المعتمدة في التحقيق :

لِكتاب " مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى " نسخ مخطوطة كثيرة ، توجَد في العديد من مكتبات العالم الإسلامي وزواياه ، وقد استطعت الحصول منها على أربع نسخ ؛ ثلاثة مخطوطة وواحدة مطبوعة طبعة حجريّة تعود إلى سنة 1281 هـ ، وهذه النّسخ هي :

- النسخة الأصل : وهي نسخة مخطوطة كاملة الأوراق ، وقد رمزت لها بالحرف (أ) .
- النسخة المخطوطة الثّانية : وقد رمزت لها بالحرف (ب) .
- النسخة المخطوطة الثالثة : وقد رمزت لها بالحرف (ط) .
- النسخة المطبوعة طبعة حجريّة : وقد رمزت لها بالحرف (م) .

وسأحاول في ما يلي أنْ أقدّمَ هذه النّسخ بالتّحليل والتّفصيل والتّعليق ؛ لِماَ يشوبُها مِنْ نقص .

1/ النسخة الأصل (أ) :

وهي نسخة مخطوطة ، تحصّلتُ على صورة منها من مخطوطات مكتبة آل يدّر بغرداية ؛ تحت رقم 401 ، وتقع هذه النسخة في 146 ورقة ، ورتّبها ناسخُها في 290 صفحة ؛ وهي نسخة كاملة ، في كلّ صفحة 21 سطرا - باستثناء الصفحتين الأولى والثّانية اللّتين بهما 22 و23 سطرا على التّوالي - ومعدَّل الكلمات في السّطر الواحد 08 كلمات ، ومقياس الصفحة: 220 مم طولا و165 مم عَرْضا ، وقد كُتِبَتْ بخط مغربي أسود اللّون مقروء ، واستُعمِلَ اللّون الأحمر في كتابة "متن قطر النّدى" .

وهي جيّدة التّجليد ، سليمةٌ مِنْ أيّ تمزيق أو تآكُل ، وتقع في مجلّد واحد ، وتعتمد على نظام التّعقيبة ، وورقاتها مرقّمة بقلم الرّصاص ، ويكثر فيها التهميش .

وهذه النّسخة دخلَت في عدّة تمليكات ؛ حيث جاء في الصفحة الأولى :

« دخَلَ في مُلك الفقير إلى ربّه الغني مصطفى بن محمّد بن مصطفى البارودي سنة 1266 » ،

وتحتها بخط مغاير ومشطوب عليه :

‹‹ انتقل للحطّاب بن محمّد القروي وذلك ... من مالكه أعلاه ... ذي القعدة سنة 1296 ››

وتحتها : ‹‹ انتقَلَ إلى الحطّاب القرَوي بالشّراء الصّحيح والثّمن المندفع مِنْ مالكه أعلاه في محرّم سنة 1321 ›› .

وتحتها بلون أزرق فاتح :

‹‹ انتَقَلَ بالشّراء إلى يدر الحاج أحمد بن الحاج حمّو بن يحي بالشّراء الصّحيح والثّمن المندفع مِنْ تريكة الحاج النّاصر بن الحاج إبراهيم البرياني المتوفي بتونس ، وذلك بتاريخ شهر جمادي الثّانية عام 1331 ، حبَسَهُ لِمَن يقرأ فيه فلا يُباع ولا يُشتَرَى ... كاتبه : يدر الحاج أحمد بن الحاج حمو بن يحي ... ›› .

ولا تحتوي هذه النّسخة على اسم النّاسخ ولا على تاريخ نسخها ، وممّا مرّ من تمليكات، ومن نوعية الورق وشكل الخط ، نستنتج أنّ تاريخ نسخها كان قبل سنة 1266 هـ بسنوات قليلة .

وبالنسبة للأوراق التي اخترت القيام بتحقيقها فهي تبلغ 56 ورقة من هذه النّسخة .

دوافع اختيار النسخة (أ) لتكونَ هي الأصل للتحقيق :

أ – النسخة (أ) هي النسخة الوحيدة مِنْ بين النّسخ الأربعة الّتي ليس بها سَقط .

ب – خطُّها مقروء وواضح ، ويكثرُ بها التّهميش الّذي يُزيل - أحياناً - بعض الغموض ، وهو في أغلبه منقول عن "حاشية يس العُلَيمي على مجيب النّدا " .

ج – هي نسخة مصحّحة ومنقّحة ، ومقارَنة مع غيرها مِنَ النّسخ ؛ والدّليل على ذلك أنّه جاء في هامش الورقة [02/40] : ‹‹ وفي نسخة بدَلَ "إنْ " أيْنَ ، وينبغي ذكرهما ... ›› .

كما أنّنا لا نجد كلمة ساقطة منها إلاّ وقد استدركها النّاسخ على الهامش ؛ كما هو الحال في الورقة [02/39] .

د – تاريخ نسخها يعتبَر قديم ؛ إذا علمنا أنّ تاريخ نسخ النسخة (ط) هو 1123 هـ ، و(م) هو 1281 هـ ، و (ب) ليس ببعيد عن (ط) .

2 – النسخة (ب) :

وهي مخطوطة محفوظة بمكتبة "إيروان " في دار التلاميذ بالعطف (غرداية) ، تحت رقم (8 مج 72) ، وتقع هذه النسخة في 267 ورقة ، وفي كلّ صفحة 12 سطرا ، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد 07 كلمات ، ومقياس الصفحة : 210 مم طولا ، و140 مم عرضا ، وقد التزَمَ النّاسخُ بإطار حول الكتابة (90 × 165مم) .

وقد كُتِبَتْ بخط مغربي إفريقي أسود اللّون ، وكُتِبَ "متن قطر النّدى" بلون أحمر ، وهي جيّدة التّجليد ، سليمة منَ التّآكُل ، وتقع في مجلّد واحد ، وتعتمد على نظام التعقيبة ، وينعدم فيها التّهميش ، ولا تحتوي على اسم الناسخ ، ولا على تاريخ النسخ .

وبها عدّة أوراق ساقطة في بدايتها ؛ حيث تبدأ مِنْ قوله : (والصّحيح في الإعراب أنّه زائد على ماهية الكلمة ومُقارن الوضع ، والثّاني مبني : وهو ما كان بخلافه ...)[1] .

أمّا الأوراق التي اخترت تحقيقها فتقع – بالنسبة لهذه النّسخة – في 96 ورقة .

وممّا يُلاحَظ على هذه النّسخة :

أ – أنّ بها كثيرا منَ العبارات السّاقطة نتيجة لسهو النّاسخ المتكرر .

ب – ناسخها يجهل الكثيرَ عن قواعد اللّغة العربيّة ؛ ممّا أدّى إلى كثرة الأخطاء نتيجة لسوء فهم الخط العربي ، كما نجد الأخطاء – كذلك – في كتابة الآيات القرآنيّة .

ج – يطلق الناسخ على سيبويه لفظة (الشيخ) ، ويرمز لكلمة (حينئذ) بالحرف : ح .

3 – النّسخة (ط) :

وهي نسخة توجَد بالزاوية العثمانيّة بطولقة (بسكرة) ، بدون جرد ، وتقع في 52 ورقة منَ الحجم الكبير – بدون احتساب الأوراق السّاقطة منها – وفي كلّ صفحة 26 سطرا ، ومُعدَّل الكلمات في السّطر الواحد 12 كلمة ، وقد كُتِبَت بخط مغربي أندلسي أسود اللّون مقروء ، واستُعمِلَ اللّون الأحمر في كتابة "متن قطر النّدى" .

---

[1] – أي أنّها تبدأ منْ موضوع الاسم المبني .

واعتَمَدْتُ منها على الأوراق الاثنتي عشرة الأولى فقط ؛ لأنّ بها سَقط يبدأ مِنْ مبحث (المثنّى وشروط تثنيته) إلى مبحث (نواسخ الجملة الاسميّة) .

وجاء في الصفحة الأولى : (هذا شرح الفاكهي على قطر النّدى ، للسيّد محمّد العاقلي البسكريّ) .

أمّا تاريخ نسخها فهو سنة 1123 هـ مثلما جاء بعد البسملة في بداية الشّرح ، وهي نسخة لم يُحدَّد فيها اسم النّاسخ .

4 – النسخة (م) :

وهي النّسخة المطبوعة طبعة حجريّة ، وقد تحصّلت على صورة منها مِنْ موقع : مكتبة المصطفى الإلكترونيّة www.al-mostafa.com ، ويعود تاريخ طبعها إلى سنة 1281 هـ – 1864م بالقاهرة ، وأُعِيد طبعها بالهند على طبعتها القاهريّة في نفس السّنة[1] .

واعتمدْتُ على هذه النّسخة بالرّغم منْ أنّها مطبوعة ؛ لأنّ هذا لا يخرج عن قيود البحث العلمي في تحقيق المخطوطات وحجّتي تستند إلى ما قالَه أساتذة التّحقيق بأنّ ما يُؤدَّى بالمطبعة هو عين ما يُؤدّى بالقلم ؛ وتُصبح بذلك تلك الطّبعات أصول ثانويّة ؛ إذا قام على نشرها واعتنى بها مصحّحون أمناء ؛ لأنّ هؤلاء منزّلون بمنزلة الرّواة الثّقات ورواياتهم منزَّلَة منزلة ما يُسمّيه المحدثون بالوجادة[2] .

وتقع هذه النسخة في 194 صفحة – بحساب صفحة العنوان – وفي كلّ صفحة 25 سطرا ، ومُعدَّل الكلمات في كلّ سطر 10 كلمات ، وقد أُلتزِمَ إطار حول الكتابة .

وكُتِبَ على الصفحة الأولى : (هذا مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى ، للعالِم المحقّق والإمام المدقّق الشّيخ الفاكهاني رحمه الله تعالى آمين) .

وصفحاتُها مرَقّمَة منَ الأعلى ، وتعتمد على نظام التعقيبة ، كما أنها كُتِبَت بخط جيّد مقروء وشبيه بخطوط اليد ، ولم تُراعَ فيها علامات الرّسم الحديث ، وكلّ نصوصها متداخلة بما فيها الشّواهد

---

[1] – يُنظر : معجم المطبوعات العربيّة في شبه القارة الهنديّة الباكستانيّة ، إعداد : أحمد خان ، مكتبة الملك فهد/الرياض (دط) 2000م : 332 – 333 .

[2] – يُنظر : تحقيق النّصوص ونشرها لعبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط7/1998م : 31- 32 ، وتحقيق التراث العربي منهجه وتطوّره لعبد المجيد ذياب ، دار المعارف/مصر ط2/1993 هـ : 225 .

مِنْ آيات وأبيات وغيرها ، وقد كُتِبَ "متن قطر النّدى" بخط بارز وأكبر قليلا عن الشرح ؛ وإجمالا فإنّ هذه النسخة شبيهة إلى حدّ بعيد بالنّسخ المخطوطة .

وخُتمَت هذه النّسخة بفهرس وجيز – في صفحة واحدة – لفصول وأبواب الكتاب ، وقبل صفحة الفهرس كتبت فقرة حُدِّدَ فيها مَنْ اعتنى بطبعه ؛ حيث جاء فيها :

« يقول أسير الجناح ، كسير الجناح ، محمود العالم " بَلَّغَهُ اللهُ المآرب ووقاهُ كلَّ ظالم " : إنّ أجَلَّ ما تتسابَقُ فيه الهمم ... أمّا بعد : فإنّ علمَ النّحو مِنْ أجلّ العلوم ... وإنّ مِنْ أنفس ما أُلِّف فيه " قطر النّدى" لإمام هذا الفنّ ... ولقد اعتنى بشرحه أئمّة مِنْ أكابر الأئمّة ، ومِنْ أحسَنِ ما كُتِبَ عليه سَبْكاً وصناعةً ، وأبهج ما وَضَّحَ له بلاغه وبراعه : شرح الإمام المدقّق الفهامة ، والمحقّق العلامة ؛ الإمام الفاكهيّ ، رحمة الله عليهما ورضوانه ، فلَمَّا حازَ مِنَ المزايا ما لا يحصره عدّ ، ولا يُحيطُ به حدٌّ ، أحَبَّ كُلُّ مِنَ السّيّدِ النّبيل والكامل الأصيل ؛ محمّد أفندي شاهين ، وحضرة المكرّم ذي الإتقان أحمد أفندي عسيران ، أنْ يُنجزا طبعه ، لِيُكثِرا بإشهاره نفعه ؛ رغبة منهما في الخير ، وقاهما الله تعالى من كلّ ضير ، فَطُبِعَ عَلَى مِنوال عجيب ، وأسلوبٍ غريب ، مُصَحَّحاً على يدَيْ الفاضل الألمعي ، والكامل اللّوذعي الفهامة ، السّيد : أحمد قاسم ، بَلَّغَهُ اللهُ المغانم ... ، ولَمّا فاحَ منه مسك الختام قلتُ مؤرِّخا له بعد التماسه منّي في هذا العام : ... "أبيات" » .

ورغم هذا ، فإنّ هذه النسخة لم تسلَم مِنَ الأخطاء والتّحريفات ؛ ومِنْ أمثلة ذلك :

حُرِّفَت العبارة : « وقوله تعالى : ... - على قراءة قُنْبُل – مؤوَّل » ، على النحو التالي :

« وقوله تعالى : ... – على قراءة – فقيل : مؤوّل »[1] .

إلى غير ذلك من التحريفات ، والتي أثبتناها في هوامش التحقيق ؛ ولهذا فإنّ هذه النسخة لا ترقى إلى النسخة (أ) مِنْ حيث الدّقة وقلّة الأخطاء .

والجزء المحقّق يقع – بالنسبة لهذه النسخة – في 71 صفحة .

منهج التحقيق :

[1] – يُنظر : مجيب الندا : الورقة [29/أ] .

لم يخرج منهجي عن مناهج التحقيق المختلفة ؛ ولكنّني سأبيّن المنهج الّذي سرتُ عليه التزاما منّي بِأسس البحث ، متّبعاً في ذلك قواعد التّحقيق الصّحيحة والمشهورة عند أهل الصّنعة ، وذلك على النحو التّالي :

1 – كتبْتُ النّص وِفْقَ الرّسم الإملائي الحديث ، واعتماداً على النّسخة الأصل ، والّتي أثبَتْتُ أرقام أوراقها داخل النّص المحقّق ؛ لِيَسهُلَ الرّجوع إليها .

2 – قابَلْتُ النّسَخ الثّلاثة بالنّسخة الأصل ، وعارضتها معارَضة دقيقة وباحتراس ، وسجّلتُ الفروق بين هذه النّسخ تسجيلاً وافياً دقيقاً في الحاشية .

3 – وضعتُ زيادات النّسخ الأخرى في صلب الكتاب داخل الأقواس المعقوفة ، مع الإشارة إلى ذلك في حواشي التّحقيق .

4 – وضَعْتُ كلام متن "قطر النّدى" بين الأقواس المستديرة ، وبخط غامق ، والآيات القرآنيّة بين الأقواس المزهّرة .

5 – ضبَطْتُ ما يحتاجُ إلى ضبط ضبْطاً تاماً ، وعَنيت عناية تامّة بعلامات التّرقيم حيث جاء خالياً منها .

6 – خرَّجْتُ الآيات القرآنيّة وأشرْتُ في الهامش إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية ، مع مُراعاة كتابة الآيات بالرّسم العثماني برواية حفص عن عاصم إلاّ إذا كانت قراءة .

7 – خرّجْتُ القراءات القرآنيّة من كتب القراءات المعتمدة ، ومن كتب التفسير المهتمّة بذلك ونسبْتُ كلّ قراءة إلى صاحبها .

8 – خرَّجْتُ الأحاديث النّبويّة من كتب الأحاديث ، وأشرتُ إلى اختلاف الرّواية إنْ كان ثمّة اختلاف .

9 – قُمْتُ بِتخريج الأقوال والأمثال من مضانها .

10 – خرّجتُ الشواهد الشّعريّة مِنْ : دواوين الشعر ، والمجموعات الشعريّة والأدبيّة ، ومن كتب اللّغة والنحو ، وأكملْتُ أنصاف الأبيات في الحاشية ، وعَيَّنَتُ البحر والقائل ما أمكنَ ذلك وذكرت

الروايات الواردة في البيت ، وشرحتُ الغريب من الألفاظ ، وبيّنت الشاهد فيه إنْ لم يُوضّحه المصنّف .

11 – قُمْتُ بترقيم الشواهد الشعريّة ، ووضعت الرقم بين قوسين معقوفين .

12 – قدَّمْتُ تراجم مُوجَزَة لِمَا ورَدَ مِنْ أعلام ؛ عند ذكر اسم العَلَم لأوّل مرّة .

13 – وثّقْتُ آراءَ النحاة وأقوالَهم مِنْ مصادرها الأصلِيّة ، وعَزَوْتُها لأصحابِها إنْ لم ينصص على أسمائهم ، وإنْ نصَّ عليها تتبَّعْتُها في مؤلّفاتهم ما أمكَنَ ، وإنْ لم أعثُرْ عليها ففي المؤلّفات القريبة منها .

14 – علّقْتُ على بعض المسائل الّتي استدعَتْ التّعليق ؛ كوُجود آراء أخرى مُغايرة لِرأي المؤلِّف ، أو اتّباعه لِرأي سابق عليه .

15 – شرحتُ المفردات الغريبة ، والكلمات المستغلَقة ، مِنْ معاجم اللّغة المعتمدة .

16 – أضفْتُ عناوين للتوضيح ، ووضعتها بين قوسين معقوفين ، وإنْ وجدْتُ مِنْ كلام المؤلّف ما يَصلُح لأنْ يكونَ عنواناً كتبْتُهُ في الوسَط وجعلْته عنوانا (كما هو الحال في فصل النكرة والمعرفة) .

17 – أتبعتُ النّص المحقَّق بالفهارس الفنّية ؛ الوافية لِكلّ ما وَرَدَ في النّص ؛ مِنْ شواهد قرآنيّة، وأحاديث شريفة ، وأمثال ، وأقوال ، وقوافي ... إلخ ، ثمّ ذيّلْتُ كلّ هذا بفهرس للمصادر والمراجع ، ثمّ فهرس الموضوعات .

رموز معتَمدَة في التحقيق :

[ ] المعقوفان : لحصر العناوين المضافة ، أو زيادة أو نقص من إحدى النسخ ، ولأرقام مضافَة قبل الأبيات .

( ) : لحصر عبارات "متن قطر النّدى" .

[../أ] : لأرقام أوراق النسخة الأصل (أ) .

نماذج من

المخطوط

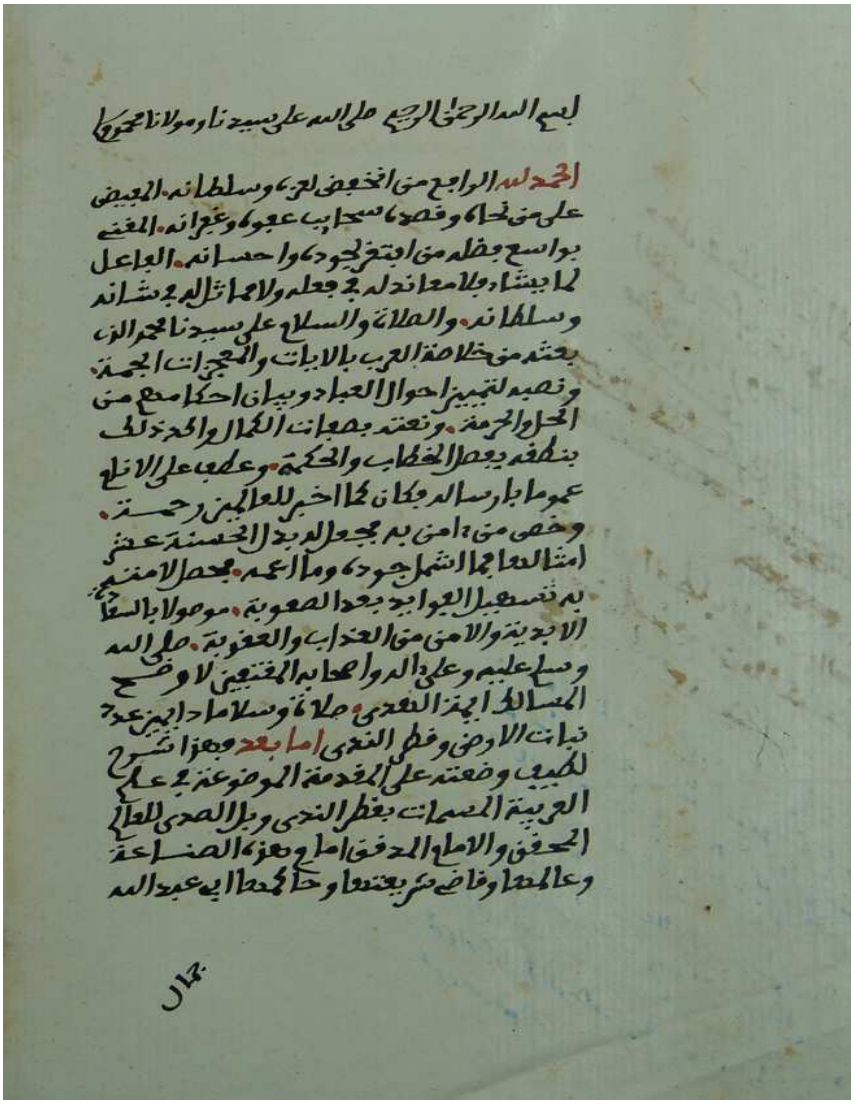

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه. المفيض
على من نحاه وقصده سحايب عفوه وغفرانه. المغني
بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه. الفاعل
لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شانه
وسلطانه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي
بعثه من خلاصة العرب بالايات والمعجزات الجمة.
ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم من
الحل والحرمة. ونعته بصفات الكمال واكد ذلك
بنطقه بفصل الخطاب والحكمة. وعطف على الانام
عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمة.
وخص من امن به فجعل له بدل الحسنة عشر
امثالها فما اشمل جوده وما اعمه. فحصل لامته
به تسهيل الفوايد بعد الصعوبة. موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبة. صلى الله
وسلم عليه وعلى اله واصحابه المقتفين لاوضح
المسالك ايمة الهدى. صلاة وسلاما دايمين عدد
نبات الارض وقطر الندى اما بعد فهذا شرح
لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم
العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم
المحقق والامام المدقق امام هذه الصناعة
وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله

جمال

الورقة الأولى من النسخة (أ)

الورقة 57 من النسخة (أ) وهي الورقة

الأخيرة من النص المحقق

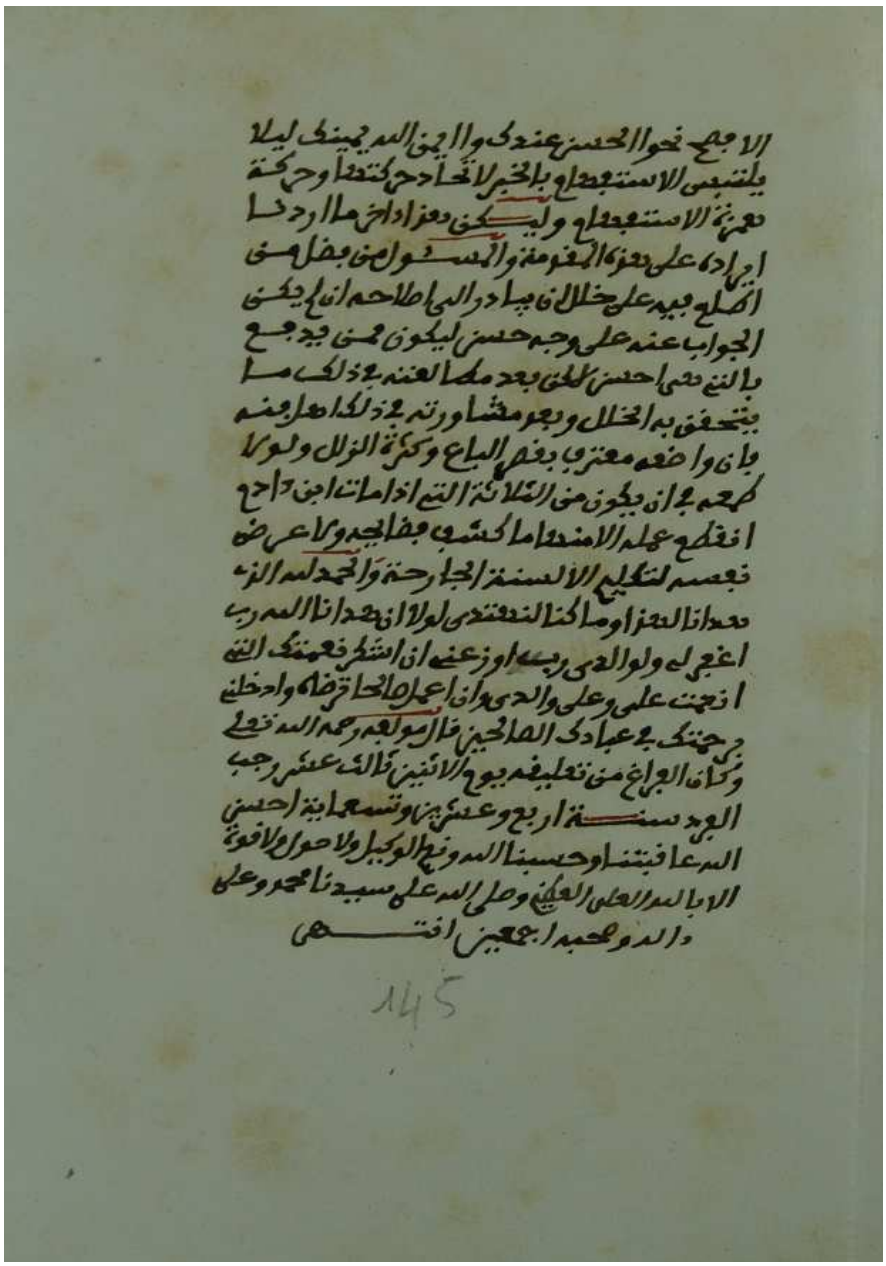

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

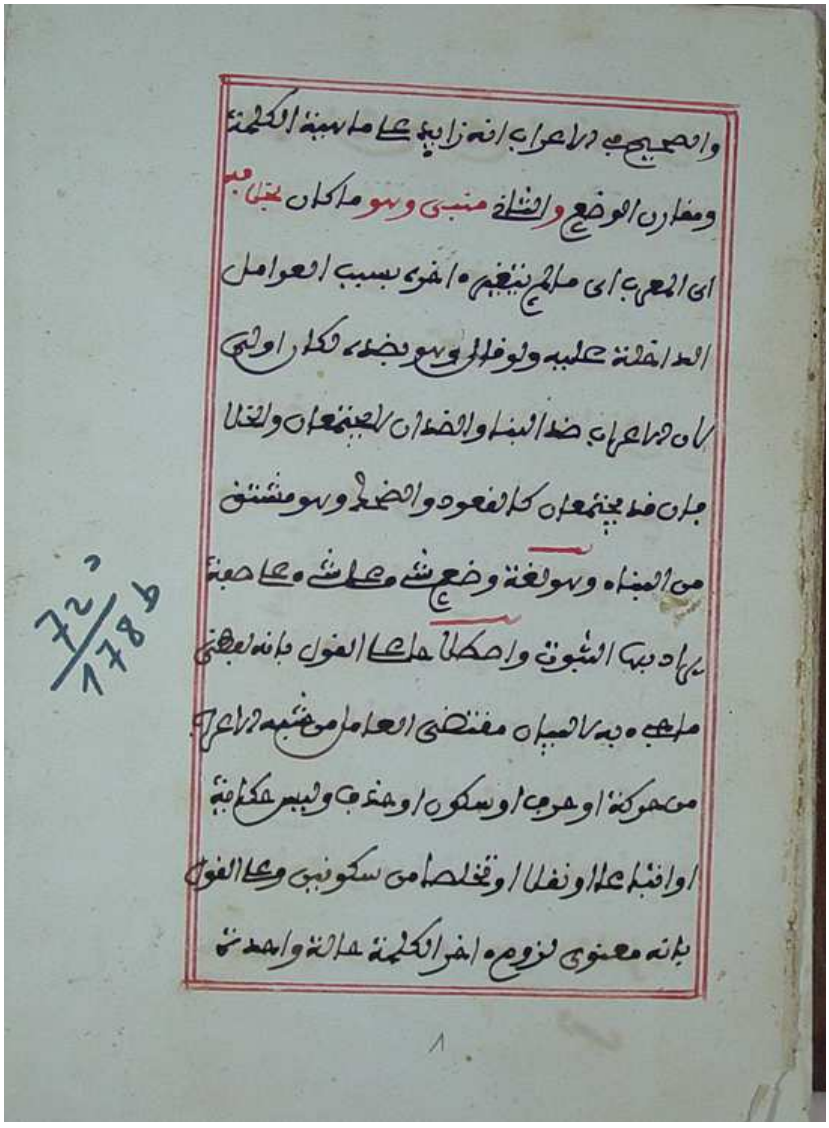

والصحيح في الاعراب انه زايد على ماهية الكلمة
ومقارن الوضع والثاني مبني وهو ما كان بخلافه
اي المعرب اي ما لم يتغير اخره بسبب العوامل
الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولى
لان الاعراب ضد البنا والضدان لا يجتمعان والخلا
فان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق
من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة
يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي
ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
من حركة او حرف او سكون او حذف وليس حكاية
او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين وعلى القول
بانه معنوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة

72/178b

الورقة الأولى من النسخة (ب)

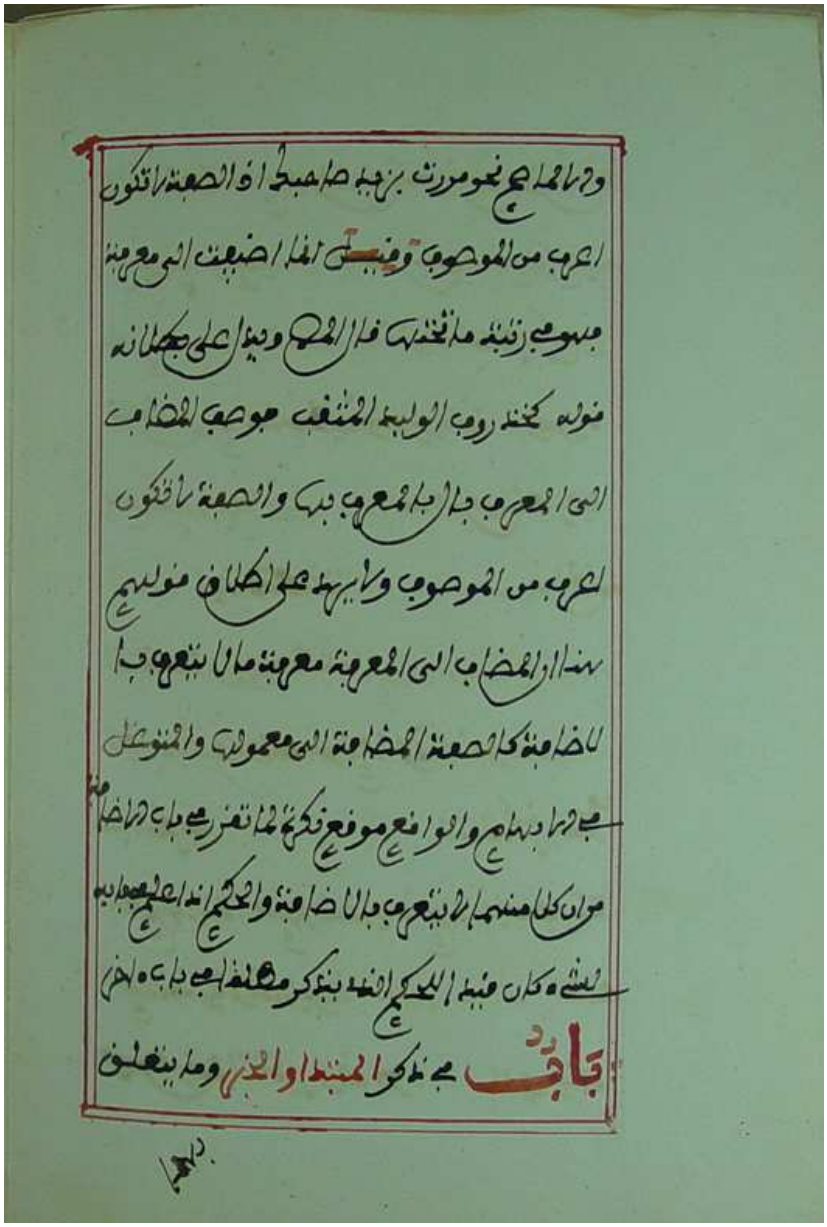

الورقة 96 من النسخة (ب) وهي الورقة

الأخيرة من النص المحقق

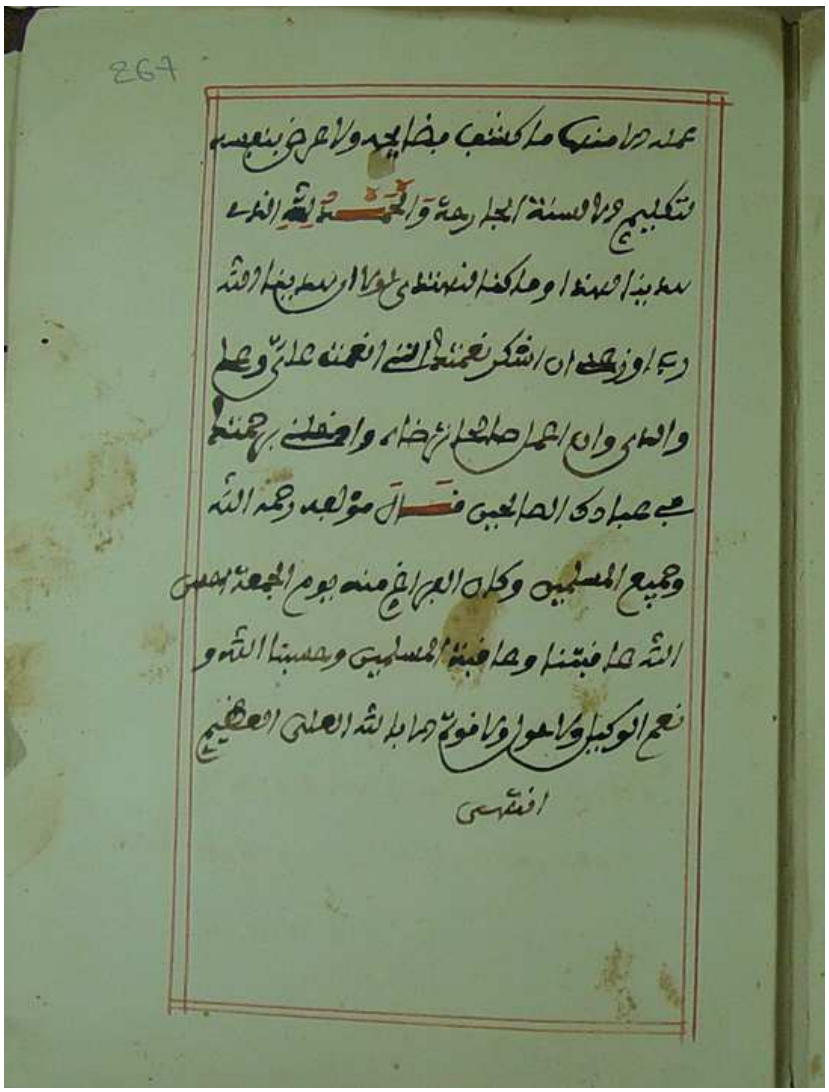

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه اجمعين
الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده
سحائب عفوه وغفرانه المغدق بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه
الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات
والمعجزات الجمه ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم في الحل
والحرمه ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب و
الحكمه وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمه
وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة امثالها فما اشمل جوده
وما اعمه فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى صلاة وسلاما دائمين عدد
حبات الارض وقطر الندا (وبعد) فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة

الورقة الأولى من النسخة (م)

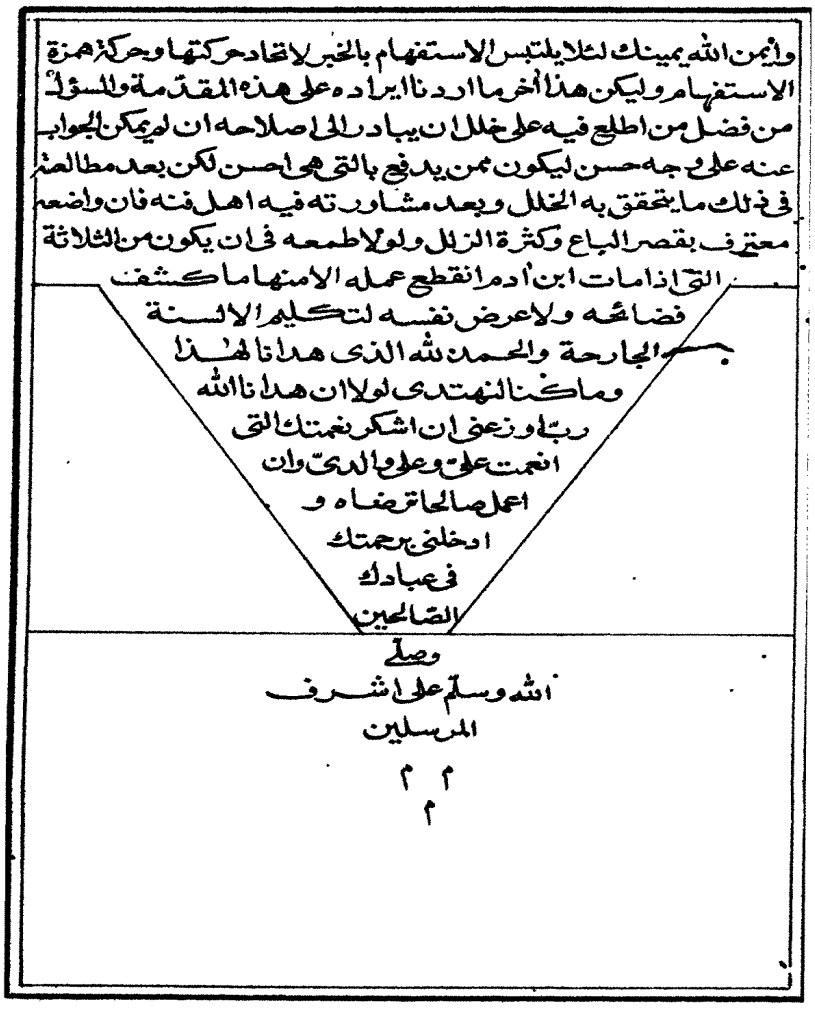

١٩١

وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة
الاستفهام وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤل
من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب
عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكن بعد مطالعة
في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورته فيه اهل فنه فان واضعه
معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من الثلاثة
التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف
فضائحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة
الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
ربنا وزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان
اعمل صالحا ترضاه و
ادخلني برحمتك
في عبادك
الصالحين
وصلى
الله وسلم على اشرف
المرسلين
م م
م

الورقة الأخيرة من النسخة (م)

المبحث الثاني

النص المحقّق من كتاب

مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى

(من خطبة المؤلّف إلى ... فصل النّكرة والمعرفة)

[خطبة المؤلف][1]

بسم الله الرّحمن الرّحيم[2] ، صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وسلّم[3]

الحمدُ لله الرّافع من انخفض لعزّه وسلطانه ، المفيض على من نَحَاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه ، المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه وسلطانه[4]، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد الذي بعثه [الله][5] من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمّة ، ونصبه لتمييز أحوال العباد وبيان أحكامهم من[6] الحلّ والحرمة ونعته بصفات الكمال ، وأكّد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة ، وعَطَفَ على الأنام عموما بإرساله ؛ فكان كما أخبر للعالمين رحمة ، وخصّ من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر[7] أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمّه ! فحصل لأمّته به تسهيل الفوائد بعد الصّعوبة ، موصولا بالسّعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة ، صلّى الله عليه وسلّم[8] وعلى آله وأصحابه المقتفين لأوضح المسالك ، أئمّة الهدى ، صلاةً وسلامًا دائمين عدد حبّات[9] الأرض وقطر الندى .

أمّا[10] بعد ، فهذا شرحٌ لطيفٌ وضعته على المقدّمة الموضوعة في علم العربية ؛ المسمّاة بـ : « قطر النّدى وبلّ الصّدى »، للعالِم المحقّق والإمام المدقّق ؛ إمامُ هذه الصناعة وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ، أبي[11] عبد الله [01/أ][12] جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري[13]

---

[1] - زيادة من عندي ؛ وكلّ ما سيأتي على شكل عناوين بين معقوفين فهو زيادة للتوضيح .

[2] - في النسخة (ط) كتب بعد البسملة : [وبه نستعين سنة 1123] بلون أحمر ، وهو على الأرجح تاريخ نسخها .

[3] - في (م) : [وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين] .

[4] - [وسلطانه] ساقطة من النسخة (ط) .

[5] - زيادة من (م) .

[6] - في (م) : [في] .

[7] - في (م) : [عشرة] .

[8] - [وسلّم] ساقطة من (م) .

[9] - في (أ) : [نبات] .

[10] - في (م) : [وبعد] .

[11] - في (م) : [ابن] . وما ورد عكس كنية المصنف واسمه ؛ فإنّ كنيته : أبو محمد ، واسمه : عبد الله .

[12] - زيادة من عندي لتحديد أوراق النسخة الأصل (أ) .

[13] - سبق التعريف به صفحة 23 .

"رحمه الله " ، يتكفّل بحلّ ألفاظها ، وتبيين معانيها ، ممتزجًا بكلماتها، مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب ، جانبت فيه الإيجاز المخلّ ، والإطناب الممل ؛ حرصًا على التقريب ؛ لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها ، وسمّيته : ‹‹ مُجِيب النّدا إلى شرح قطر النّدى ›› .

وباللّه أعتصم وعليه أتوكّل ، وإليه أتضرّع[1] وأتوسّل أن ينفعَ به طالبه وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وسببًا للفوز بجنات النعيم ، وأن يبلغني أحسنَ الأمل ، ويوفقني في القول والعمل ، إنّه خير مُوفق ومُعين ، لا ربّ غيره ، ولا مأمول إلاّ خيره .

[حدّ النّحو]

مقدمة : اعلمْ أنّ من أراد الخوض في علم من العلوم ، على الوجه الأكمل ؛ ينبغي له أن يتصور أوّلا حقيقته ؛ بحدّه أو رسمه ؛ ليكون على بصيرة في طلبه ؛ فإنّ من ركبَ مَتْنَ عمياءَ خَبِطَ خَبْطَ عشواءَ[2]، [وأن يعرف موضوعه ؛ وهو ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذّاتية اللاحقة له][3] ، ، وأن يعرف غايته ؛ وهي الثمرة التي لأجلها يُطلب ؛ ليصون سَعْيَه عن العبث .

فحدّ هذا العلم الذي نحن بصدده : علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم ، إعرابا وبناءً[4] .

وموضوعه : الكلمات العربيّة ؛ لأنّه يُبْحَثُ فيه عن الحركات الإعرابية والبنائية[5] .

---

[1]- في (م) : [أضرع] .

[2] - العشواء : النّاقة التي لا تبصر أمامها ؛ فهي تخبط بيديها كلّ شيء ، ويُقال : "هو يخبط خبط عشواء " أيْ : يُخطئ ويُصيب ، قال زهير (من الطويل) : رَأيْتُ المَنَايا خَبْطَ عشواءَ مَنْ تُصبْ تُمته ومَنْ تُخطئ يُعمّر فَيَهرَمي

يُنظر : أساس البلاغة للزمخشري ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1998/1م : 654/1 ، والصحاح للجوهريّ ، تح : أحمد عطار ، دار العلم للملايين/بيروت ط1984/3م : 2427/6 .

والمثل ورد في : مجمع الأمثال للميداني ، تح : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية (دط) 1955م : 261/1 ، وكتاب جمهرة الأمثال للعسكريّ ، دار الجيل/بيروت ، ط2(د ت) : 412/1 . وفرائد الخرائد في الأمثال للخويني ، تح: عبد الرزاق الحسين ، دار النفائس/الأردن (دط) (دت) : 211 .

[3] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

[4]- هذا تعريف النحاة المتأخرين ، أمّا في اصطلاح القدماء فهو : ‹‹ العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ›› . انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تح: طه عبد الرؤوف ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) : 48/1- 49 ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ، ودار الثقافة/الجزائر (دط) (دت) : 217 – 218 .

[5] - في (ط) : [وموضوعه : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ...] .

وغايته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ، ومُخاطبة[1] العرب بعضُهم لبعض .

[الكلمة وأقسامها]

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم[2] العربية ، وكان البحث في كلّ علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنّف[3]- رحمه الله- ببيان الموضوع فقال - بعد الابتداء بالبسملة تبرّكًا باسمه القديم ، واقتداءً بالكتاب الكريم ، وعملا بقول النّبي العظيم : « كُلُّ أمرٍ ذِي بال لا يُبدأُ فيه باسم الله فهو أبتر »[4] أيْ : أقطع .

(**الكلمة**) بفتح الكاف وكسر اللاّم أفصح من فتحِها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، وهي لغةً : تُقال للجمل المفيدة كقوله تعالى : ﴿ ☜☒☒⁋ 🗐 ☽☋☼❋♑☐☞ ☜☒☐☺☋◘☒☐↘ ♎➔❑◆ ☝♦☞✍★✗◘➔♑☐☞ ☎﴾[5]، ﴿ ❒◆•🗎◘☋☺☐➔ ✂☞✍★ ﴾ ، ﴿ ☒ ☞◆⓿▫◘⇖➔⇘☜☞✂ ⑥ ﴾[6]، ﴿ ◆❒✍◆☺⓿☀✪⇧ ☜☒☒◘☋☺☐☀✪➔ ﴾ ، ﴿ ❻◆☜■☋① ﴾[7] ؛ وهو من إطلاق الجزء مُرادًا به الكلّ .

واصطلاحًا : (**قول**) أي : مَقُولٌ ، تحقيقًا أو تقديرا ، استعمالا للمصدر بمعنى المفعول ؛ كاللّفظ بمعنى الملفوظ ؛ وهو اللّفظ الموضوع لمعنى ، مفردا كان أو مركّبا ، مُفيدا أو غير مُفيد ، واللّفظ ما يتلفّظ به الإنسان ، مهملا كان أو مستعملا ، فالقول أخصّ منه لاختصاصه بالموضوع؛ فكلّ قول لفظ ، ولا عكس[8] بالمعنى اللّغوي .

1- في (أ) : [مخاصبة] .

2- في (ط) : [الكلمات] .

3- يقصد ابن هشام ، صاحب المتن (متن قطر الندى) .

4- الحديث في : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربيّ/بيروت (دط) 1994م : 466/3 ، وسنن ابن ماجه ، تعليق: محمد الألباني ، وضبط: أبي الحسن القطان ، مكتبة العارف/الرياض ط1(دت) : 330 رقم 1894 ، وفيه : ((... لا يبدأ فيه بالحمد أقطع)) .

5- المؤمنون : 100/23 . والآية زيادة من (م) .

6- التوبة : 40/09 .

7- الأعراف : 137/07 .

8- في (م) : [ولا ينعكس] .

فخرج بالقول غيره ؛ كالدّوال الأربع وهي : الإشارة ، والخطّ ، والعُقَد ، والنُّصُب[1] ؛ المشاركة للكلمة في الدّلالة على المعنى .

وصحّ الإخراج به[2] وإن كان جنسًا ؛ لما قالوه : من أنّ الجنس إذا كان بينه وبين فصله [02/أ] عموم وخصوص من وجه صحّ أن يُخرَج به ما تناوله عموم فصله ، [والقول مع فصله][3] الذي هو (**مفرد**) ، كذلك لصدقهما على زيد ونحوه ، وانفراد القول بصدقه على المركّب ، والمفرد بصدقه على المعنى دون اللّفظ ؛ كما يُقال : معنى مُفرد .

والمراد بالمفرد[4]: ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كزيد ؛ فإنّ أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي التي هي : ز ي د ؛ وكلّ منها لا يدلّ على معنى ، وليست أجزاؤه : الزّاي ، والياء ، والدال– خلافا لما في الشرح[5] – بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه[6]؛ ومُسمّياتها لا تدلّ على معنى ، وإنّما يُقال لها : حروف المباني ؛ وتُطلَق بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال ، كما صرّح به العلاّمة ابن أبي شريف[7] في حاشيته على المحلّى[8] ، وخرج بالمفرد « المركّب » ؛ وهو ما يدلّ جزؤه

---

[1] - العُقد : جمع عُقدَة ؛ وهي هنا ما يُجعل من اليد دليلا على العدد ، والنُّصُب : جمع نُصبة ؛ وهي العلامات المنصوبة كالمحراب دليلا على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلا على حدود المزارع وغير ذلك .

[2] - أيْ : القول .

[3] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

[4] - في (ط) : [بالمفراد] وهو خطأ من الناسخ .

[5] - قال في الشرح : « والمراد بالمفرد: ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه وذلك نحو: زيد ؛ فإنّ أجزاء ه وهي : الزاي والياء والدّال ؛ إذا أفردت لا تدلّ على شيء ممّا يدلّ هو عليه ، بخلاف قولك : غلام زيد ؛ فإنّ كلاّ من جزأيه – وهما الغلام وزيد – دالٌ على جزء معناه ؛ فهذا يُسمّى مُركّبا لا مُفرَدا » . شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري : 22 .

[6] - في (ط) : [أجزاء] .

[7] - هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان ، أبو إسحق ، برهان الدين المرّيّ ، المقدسي ثمّ القاهري ، الشافعي ، أخو الكمال محمد (ويعرف كلّ منهما بابن أبي شريف) ، فقيه ولد ونشأ في القدس وأكمل دروسه بالقاهرة وتوفي بها سنة 923هـ ، من كتبه : شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، وشرح المنهاج (فقه) ، ومنظومة في القرءات ، ومختصرات وشروح كثيرة . تُنظر ترجمته في : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : 103/1 .والضوء اللامع 134/1–136 ، والبدر الطالع للشوكاني: 22/1–23 ، وشذرات الذهب : 166/10– 168 ، والأعلام : 66/1 .

[8] - هناك عدة كتب في النحو حملت هذا الاسم منها : (المحلّى في النحو) لمظفر ابن أحمد بن أبي غانم المصري النحوي (ت333هـ) . يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي : 290/2 ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : 2050/4 . =

على جزء معناه كـ: غلام زيد .

وزاد ابن مالك[1] في تعريفها - في التسهيل[2] - « مستقل » ؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدّالة على معنى ؛ كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التّأنيث ، وألف المفاعلة ؛ فإنّها ليست بكلمات لعدم استقلالها[3]، وأسقطه المصنّف -كغيره - لعلّه[4] لِمَا جَنَحَ إليه الرّضي[5] من أنّها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة ؛ لشدّة الامتزاج ، فجُعل الإعراب على آخرها[6] كالمركب المزجي[7] .

.

وأسقط أيضًا من التّعريف « الوضع » المخرِج للمُهمَل ؛ للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى ، لا غير ، لكن خالف في تعريف الكلام[8] فعبّر باللّفظ دون القول .

وآثر القول على اللّفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة إلى اللّفظ ؛ إذ اللّفظ يصدق عليه وعلى غيره[9] ، والقولُ ، وإنْ أطلِقَ على غير اللّفظ من الرّأي والاعتقاد بطريق الاشتراك المراد به هنا

ولأبي الحسن القفطي (ت 646 هـ) كتاب : المحلى في استيعاب وجوه كلاّ . يُنظر: كشف الظنون : 1617/2 . وكذلك لابن شقير النحوي (ت317هـ) كتاب يُسمّى : « المحلّى وُجوه النّصب » ، وهو نفس الكتاب المنسوب للخليل باسم : الجمل في النحو .

[1] - هو محمّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين (600- 672 هـ) أحد الأئمّة في علوم العربية وُلد في جيان بالأندلس ، وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها ، من أشهر مؤلّفاته: الألفية ، والكافية الشافية الشافية ، وتسهيل الفوائد ، وشرح التسهيل . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 130/1 ، وشذرات الذهب : 590/7-591 .

[2] - يُنظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : صفحة 2 ؛ حيث عرّف الكلمة بقوله : « الكلمة لفظ مستقلّ ، دالٌ بالوضع ... » .

[3] - أيْ : بالنطق .

[4] - ساقطة من (ط) .

[5] - هو محمّد بن الحسن الإستراباذي ، نجم الدّين (ت686هـ) ، عالمٌ بالعربية من أهل إستراباذ بطبرستان ، من مؤلّفاته : شرح كافية ابن الحاجب ، و شرح شافيته في علم الصرف . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 567/1- 568 ، وشذرات الذهب : 691/7 ، وخزانة الأدب : 28/1-30 . والأعلام : 86/6 ،

[6] - في (ط) : [آخره] .

[7] - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 25/1 .

[8] - يُنظر: متن قطر الندى وبل الصّدى ، لابن هشام ، دار ابن حزم/بيروت ط2004/1م : 10 .

[9] - عللّ المصنف في شرحه على قطر الندى عدولَه عن اللّفظ إلى القول ؛ بأنّ اللّفظَ جنسٌ بعيد ، لإطلاقه على المهمل والمستعمل ، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل . يُنظر : شرح قطر النّدى : 22 .

اللّفظ ؛ للقرينة الدّالة على ذلك ؛ فاستعماله في الحدّ أولى .

وقدّمَ تعريف الكلمة على الكلام لأنّها جزؤه ؛ والجزء مُقدّمٌ على الكلّ طبعاً ؛ فقدّمَ وَضْعاً ليوافقَ الوضع الطبع ، ومن قدّمَ الكلامَ فلأنّه أهمّ ؛ إذ به يقع التّفاهمُ والتّخاطب .

واللاّمُ في الكلمة - كما قال الرّضي[1] - لماهية الجنس من حيث هي هي[2]، من غير دلالة على قلّة قلّة ولا كثرة ، فلا تُنافي التّاء التي للوحدة .

والفائدة في ملاحظة التّاء في مقام التّعريف : التنبيه من أوّل الأمر على أنّ الكلمة لا تصدق على أفرادها إلاّ بالوحدة الصرفة دون الاجتماع ؛ فلا يُقال لمجموع « زيدٌ قائمٌ » مثلا أنّه كلمة .

(**وهي**) بالاستقراء والقسمة العقليّة ثلاثة : (**اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ**) لا رابع لها ؛ لأنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، و« لأنّ الكلمة إمّا أنْ [03/أ] تدلّ على معنى في نفسها أوْ لاَ ، الثّاني: الحرف ، والأوّل : إمّا أنْ يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا ، الثاني: الاسم ، والأوّل : الفعل »[3] .

---

[1] - سبق التعريف به .

[2] - نصّ عبارة الرضي : « فإنْ قيل : إنّ التّاء في لفظ الكلمة للوحدة ؛ لأنّ كلِمة وكَلماً كتمرة وتمر ، واللام فيه للجنس ، فيتناقضان ؛ لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة ! فالجواب: أنّ اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ، ولئن سلّمنا ذلك قلنا: إنّ الجنسَ على ضربين ؛ أحدهما : استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة (كلّ) كقوله تعالى: ﴿ ✍❸⇧✪↗⌘ ❼✂⌘♏✪♠♦"✂ □♌✍ ✂⌘♏ ✍✂ ♦✍♏ ✂✍✎⌘♎⇦✂◆↗♦✖✂✎G♦❑✂☎ ﴾ [العصر : 2/103- 3] أي : كلّ الإنسان ؛ وإلاّ لم يجز الاستثناء ... وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة ، والثّاني : لماهية الجنس من غير دلالة على القلّة ولا الكثرة ؛ بل ذلك احتمال عقلي ؛ كما في قوله تعالى :﴿ ✍♎✂✍✎♎♘✂✖✎✍✂♦✂✖✎❑✂♦✂✍ ➲ ﴾ [يوسف: 14/12] ولم يكن هناك ذئب معهود ، ولم يُرد استغراق الجنس أيضا ، ومثله قولك :ادخل السوق ، واشتر اللّحمَ ، وكُل الخبز ؛ فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة فيه على الكثرة ، والمقصود في هذا الموضع هو الثاني ؛ أيْ : ماهية الجنس من حيث هي هي ؛ لأنّ الحدّ إنّما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه » . شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 23/1- 24 .

[3] - هذا الكلام لابن الحاجب ، وقد شرحه الرضي كما يلي : « هذا اللّفظ الدّال على معنى مفرد – أعني الكلمة – إمّا أن يدلّ على معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثاني : الحرف ، أعني الكلمة الدّالة على معنى لا في نفسها ، والأوّلُ – أي الكلمة الدّالة على معنى في نفسها – إمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا ، الثاني : الاسم ؛ أي الكلمة الدّالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والأوّل : الفعل ؛ أي الكلمة الدّالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » . شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 29/1

وتقسيمها إلى هذه الثّلاثة من تقسيم الكلّي إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى: إنسان وفرس ، ومن جعلها أقسامًا للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكلّ[1] إلى أجزائه ؛ كانقسام السّكنجبين[2] إلى خلّ وعسل ، وعلامة الأوّل: صدق اسم المقسوم على كلّ من أقسامه ، بخلاف الثّاني[3]، فقد ظهر الفرقُ بينهما .

وقدّم الاسمَ في الذّكر للاخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه ، وأخّرَ الحرفَ لعدمهما فيه ، ولكلّ من الأقسام الثّلاثة علامات ، وكذا حدود يُعرَفُ بها ، ويتميّز بها[4] عن قسيميه[5] ، وآثرَ التّمييزَ بـ « العلامة » على « الحدّ » - وإنْ كان أضبط لاطّراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس - تسهيلا على المبتدئ .

[الاسم وعلاماته]

فقال: (**فأمّا الاسمُ**) وهو ما دلّ على معنى في نفسه ، غير مُقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة وضعًا (**فيُعرَفُ**) أيْ : يُميّزُ عن قسيميه (**بأل**) المعرّفة من أوّله (**كالرّجل**) إذ هي المتبادرة عند الإطلاق ، حتّى إذا أُريدَ غيرُها قُيّدَتْ ؛ فيُقال : "أل" الموصولة ، أوالزائدة ، واختصت به لأنّها موضوعة للتّعريف ، ورفع الإبهام[6] .

وإنّما يقبل ذلك الاسم ومُراده به ما يُمكن دخول « أل » عليه كما مثّل ؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء لا تدخلها « أل » كالمضمرات والمبهمات ، وأكثر الأعلام ، ويجوز أن يُراد بـ: « أل » ما هو أعمّ من المعرّفة ؛ لتدخلَ الموصولة ، والزّائدة ؛ وكلّ منهما من خواص الاسم أيضا ؛

---

[1] - في (ط) : [الكلّي] .

[2] - السكنجبين أو السكنجبيل : كلمة فارسية ؛ وهو شراب مركب من خلّ وعسل ، والكلمة معربة من "سركة" بمعنى خل باللغة الفارسية ، و"أنكبين" بمعنى عسل ، وقد يُراد بها في الطب القديم : كلّ شراب مركّب من حلو وحامض .
انظر : محيط المحيط لبطرس البستاني ، مكتبة لبنان/بيروت (دط) 1987م : 419 ، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربيّة ، مكتبة الشروق ط4/1425هـ - 2004م : 440 .

[3] - يقصد بالأوّل : الكلّي ، ويقصد بالثّاني : الكلّ .

[4] - ساقطة من (ط) .

[5] - في (ط) : [قسيمه] ، وفي (م) : [قسميه] .

[6] - في (ط) : [الإيهام] .

وذلك لموافقتهما « أل » المعرّفة صورةً وحُكمًا .

ويُحمَل دخول الموصولة على المضارع على أنّه ضرورة[1] أوشاذ ؛ بل قال الجرجاني[2]:« أنّه خطأ بإجماع »[3] [وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه][4] وفي الشذور[5]، لكن الأوّل هو مُقتَضى كلامه في الأوضح[6] وفي الجامع .

وتعبيره بأل أولى مِنْ تعبير مَنْ عبّر بالألف واللاّم ؛ إذ لا يُقال في "هلْ" : الهاء واللاّم ، ولا في "بل" : الباء واللاّم ، وتعبير غيره بأداة التّعريف أحسن من تعبيره بأل ؛ لشموله لِـ"أل" واللاّم على قول من يراها وحدها هي المعرّفة .

ولِـ" أمْ " بدَلَها على لغة حِمْيَر كقوله عليه الصّلاة والسّلام : « لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصيَامُ في امسفَرِ »[7] .

---

[1] - في مثل قول الفرزدق : مَا أَنتَ بالحَكم الترضى حُكومَتُهُ وَلاَ الأصِيلِ ولا ذي الرّأي والجدل
وقول سلمان الطّائي : أخِفْنَ اطِّناني إنْ سَكَتْنَ ، وإنّني لَفي شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِيَ اليُتَتبّعُ
وقَول ذي الخرق الطهوي : يقول الخَنَى وأبغض العَجْم ناطقًا إلى ربّنا صوت الحمار اليُجَدّعُ
وقول ذي الخرق أيضا : فيَسْتَخرِجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نافِقَائِهِ وَمن جُحرِهِ بالشّيخَةِ اليتقصّعُ
يُنظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ، تح : السّيد إبراهيم محمّد ، دار الأندلس ط1980/1م : 288- 289 ، وتخليص الشواهد لابن هشام ، تح : عباس الصّالحي ، دار الكتاب العربي/بيروت ط1406/1هـ- 1986م : 154 .

[2] - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد ، أبو بكر (ت471 هـ) واضع أصول البلاغة ، كان من أئمّة اللّغة ، من أهل جرجان (بين طبرستان وخرسان) له شعر رقيق ، من كتبه : " أسرار البلاغة " و" دلائل الإعجاز " و"الجمل في النحو" و"العمدة " في التصريف ، و"المقتصد في شرح الإيضاح " . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 106/2 ، وشذرات الذّهب : 308/5- 309 ، والأعلام : 48/4 – 49 .

[3] - تُنظر : المقتصَد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار الرّشيد/الجمهوريّة العراقية (دط) 1982م : 71/2- 72 .

[4] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومكتوب على الهامش كاستدراك .

[5] - يُنظر : شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام : 38- 39 .

[6] - أيْ : اختصاص الاسم بألْ المعرّفة فقط ، أمّا أل الموصولة فتدخل على المضارع . يُنظر : أوضح المسالك : 37/2 .

[7] - يُنظر : مسند الإمام أحمد ، شرح : حمزة الزّين ، دار الحديث/القاهرة ط1995/1م : 75/17 رقم : 23569 .
ومعنى الحديث : ليس من البرّ الصيام في السّفر ، فأبدلَ اللاّمَ ميماً على لغة حمير ، وباللّفظ الثّاني ورد في كثير من كتب الحديث .

(**و**) يُعرَف أيضاً من آخره (**بالتّنوين**) وهو نونٌ ساكنة[1] تُثبّتُ لفظا لا خطّا ؛ استغناء عنها بتكرار الحركة ، وأقسامُه المختصّة بالاسم أربعة :

أحدُها : تنوين التّمكين ؛ وهو اللاّحق للاسم المعرَب المنصرف - ماعدا الجمع بألف وتاء - إشعارا ببقائه على أصالته ؛ بحيث لم يُشبه الحرفَ فيُبنى ولا الفعلَ فيُمنَع من الصّرف ؛ وذلك كرجلٍ ورجالٍ .

الثّاني : تنوين التّنكير ؛ وهو اللاّحق لبعض الأسماء المبنيّة إشعارا بأنّ المراد به غير مُعين وهو معنى قولهم : فرقًا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعًا في باب اسم الفعل كصهٍ ، وقياسًا في المختوم [04/أ] بـ: " ويهٍ " كسيبَوَيْهٍ .

الثّالث : تنوين المقابلة ؛ وهو اللاّحق للجمع بألف وتاء كمسلماتٍ ؛ سمّي بذلك لأنّ العربَ جعلوه في مُقابلة "النّون" في جمع المذكّر السّالم .

الرّابع : تنوينُ العَوض[2] ؛ وهو اللاّحقُ لـ: « إذ ، وكلّ ، وبعض ، وأيّ » عوضا عن مُضافها[3] إذا حُذِفَ ؛ نحو : ﴿ ❑◆❑📖❑☼☞←⚐⇔ ❍⚮⓿♈♦✧⚮⓿⌨ ✍⬩☪→⓿❷⇖❑♌♦ ✍✉⚮⚮ ﴾[4] ، ﴿ ❑◆📭⬈✍✍ ×⚮❼ ▫⬩🖬■⌨▭ ﴾[5] ، ﴿ ✍⚮✉ ✂✍✍⓿❾⓿⚮←✍⇖ ﴾ ، ﴿ ❍ ✍📭♦➔⬀⮙🖫 ✍■❼🗐 ⇖♦✍■❼ ✍📭♦➔⬀⚮⬩♑←☠⬀ ▫⬩⚮⬩🖬▫✡❑✍ ﴾[6] ، ﴿ 📖❑③⬩✍ ✍✍⬩⑨⇧⇖⇖❑✂☎ ﴾[7] ، أو للجمع المتناهي المعتلّ اللاّم ، إذا حذفت ياؤه كجوارٍ وغواشٍ ؛ فالتنوين فيهما عِوَضٌ عن الياء المحذوفة ، على الصّحيح[8] .

---

[1] - ساقطة (ط) .

[2] - تنوين العوض ثلاثة أنواع : عوض عن جملة ، وعوض عن مفرد ، وعوض عن حرف .

[3] - في (م) : [مُضافهما] .

[4] - الواقعة : 84/56 .

[5] - يس : 40/36 .

[6] - البقرة : 253/02 .

[7] - الإسراء : 110/17 .

[8] - هذا عند سيبويه ، أمّا عند المبرّد والزجاجي فالتنوين فيهما عوض من الحركة فقط .
يُنظر : همْع الهوامع للسيوطي ، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1998م : 517/1 .

أمّا التنوين اللاّحق لرويّ البيت ؛ وهو الحرف الذي تُعزَى إليه القصيدة ، وللأعاريض المقفّاة والمصرّعة ، فتسميته تنوينا مجاز ، لا حقيقة ؛ لعدم اختصاصه بالاسم ومُجامعته أل وثُبوته خطًا ووقفا ، وحذفه في الوصل ، نصّ عليه ابن مالك[1] في" التُّحفة " ، وتبعه ابنه[2] في نكت الحاجبية[3]، والمصنّف والمصنّف في الأوضح[4] ، فلا يَرِدُ على إطلاقه هنا .

وقد أنهى ابن الخباز[5] في شرح الجزولية[6] أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم في قوله :

أقسامُ تنوينهم عشرة عليك بها فإنّ تقسيمها من خير ما حُرِزا

مَكِّنْ وعَوِّضْ وَقابلْ والمنَكَّرِ زِدْ رَنِّمْ وَاحْكِ اضطَرْ وغَالِ وما هُمِزَا[7]

---

[1] - سبق التعريف به .

[2] - هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، نحوي ، ويُسمّى : ابن النّاظم ؛ لأنّ أباه نَظمَ الألفية ، من أهل دمشق "مولدا ووفاة" ، له عدة مؤلّفات منها : شرح الألفية ؛ المعروف بشرح ابن الناظم ، وشرح لامية الأفعال ، وشرح تصريف ابن الحاجب ، توفي سنة 686هـ .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 225/1 ، وشذرات الذهب : 696/7- 697 ، والأعلام : 31/7 .

[3] - قال خالد الأزهري : « واختلف في هذين التنوينين المسميين بـ : الترنّم والغالي على أقوال ؛ أحدها : أنّهما تنوينان لهما خصوصيات ؛ منها : مجامعة أل والاتصال بغير الاسم ، والثاني : أنّ الترنّم نون مبدلة من حرف العلة ... ، وأنّ الغالي نون "إنْ " حذفت منه الهمزة ، والثالث : وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية ؛ أنّهما

ليسا بتنوينين ؛ بل هما نونان زيدتا في الوقف ... وليسا من أنواع التنوين » . شرح التصريح على التوضيح : 30/1

[4] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 36/1- 37 .

[5] - هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي ، الموصلي ، أبو عبد الله ، شمس الدين (ت639هـ) ، نحوي ضرير ، من مؤلّفاته : "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية " وهو شرح لألفية ابن معطي ، و"توجيه اللمع " وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني .

يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة : 304/1 ، وشذرات الذهب : 350/7 ، والأعلام : 117/1 .

[6] - " المقدمة الجزولية" في النحو وهي المسمّاة بالقانون ، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت606هـ) وهي غاية في الإيجاز ، مع اشتمال على شيء كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، وقد شرحها جماعة من العلماء ؛ منهم ابن الخباز . يُنظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : 1800/2- 1801 .

[7] - البيت الثاني منهما ورد في : شرح التصريح لخالد الأزهري : 31/1 ، مع اختلاف بسيط . قوله "زد"يريد : **تنوين الزيادة** : وهو الداخل على ما لا ينصرف نحو: (سلاسلا) ، و**تنوين الترنّم** : هو اللاحق للقوافي المطلقة ، يأتون به بدلا من حرف الإطلاق (الألف والواو والياء) لقطع الترنم الحاصل بها ، و**تنوين الحكاية** : مثل أن يسمّى رجل بعاقلة لبيبة ، فإنّك تحكي اللفظ المسمّى به ، و**تنوين الضرورة** : هو الداخل على المنادى المضموم ؛ نحو : (سلام الله يا مطرٌ عليها) ، و**تنوين غال** : هو اللاحق للقوافي المقيّدة ؛ بأن يكون آخرها حرفا ساكنا ليس حرف مدّ ؛ كقول الشاعر : (قالت بنات

(**و**) يُعرَفُ أيضًا (**بالحديث عنه**) ؛ أيْ : الإسناد إليه ؛ وهو أن تضمّ إليه ما تتمّ به الفائدة (**كتاء ضَرَبْتُ**) بتثليثها بالحركات ؛ فإنّها اسم ؛ لأنّك قد حدّثت عنها بالضرب ، وكـ: « مِنْ » و « ضَرَبَ » من قولك : من :حرفُ جرّ ، وضَرَبَ : فعل ماض ، فإن قيلَ : إذا كانا اسمين ، فكيف أخبرتَ عن الأوّل بأنّه حرف وعن الثاني بأنّه فعل ؟ وهل هذا إلاّ تناقض ؟

قلت : قال الرّضي[1]: « ليس المراد أنّهما في هذا التركيب حرفٌ وفعل ؛ بل المراد: أنّهما إذا استعملا فيما وُضعَا[2] له ؛ كخرجتُ منَ الكوفة ، وضربتُ زيدا ، كان "مِن" حرفًا و"ضَرَبَ" فعلا »[3] .

على أنّ جماعة - منهم ابن مالك - اعتَبَروا في الإسناد إلى القول[4]إسنادٌ ما لمعناه[5] ؛ ليخرجَ ما أُسنِدَ إليه ما للفظه ، كالمثالين المذكورين ، أمّا إسناد "خير" إلى " تسمع" في قولهم: « تسمَعُ بالمعَيْديّ خيرٌ مِن أنْ تراهُ »[6] فمؤوّل[7] .

العمّ يا سلمى وإنن) أصله : وإن ؛ وسمّي بالغالي لما فيه من الزيادة على حرف آخر البيت ، و**تنوين المهموز** : ويقال له " تنوين الشذوذ " أيضا ؛ كقول بعضهم : (هؤلاءٍ قومك) ؛ وفائدته تكثير اللفظ .

يُنظر : تفصيل هذه الأنواع في : هَمْع الهوامع : 518/2- 520 ، وشرح التصريح : 26/1 - 31 .

[1] - سبق التعريف به .

[2] - في النسخ : [وضع] .

[3] - شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 28/1 ؛ مع اختلاف في العبارة ؛ حيث ورد في الكتاب المطبوع : « قلت : لم نُرد أنّ "مِنْ" - في هذا التركيب - حرفٌ ، و"ضَرَبَ " فعل ؛ بل المعنى : أنّ "من" — إذا استعملا في المعنى الذي وُضع له أوّلا ؛ نحو: خرجت من الكوفة — حرفٌ ، وكذا "ضرب" فعل ماض في نحو : ضرب زيد » .

[4] - أيْ : اللّفظ

[5] - قال ابن مالك : « فالاسم كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها » . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 03 .

[6] - هذا القول من أمثال العرب المشهورة ؛ والمعَيْديّ : تصغير مَعَدّي ، وقال بعضُهم : هو منسوب إلى مُعَيد ؛ وهو اسم قبيلة، والمثل للنعمان بن المنذر ، وقصّته : أنّ "ضُمرة" كان يُغير على ثغور النعمان حتّى إذا عيلَ صبر النعمان كتب إليه : أنْ ادخل في طاعتي ، ولك مئة من الإبل ، فقبلها وأتاه ، فلمّا نظر إليه ازدراه – وكان ضمرة ذميما – فقال النعمان : تسمع بالمعَيدي خيرٌ من أنْ تراه ، ويُضربُ المثل لمن خبره خير من مرآته .

يُنظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: 266/1 ، ومجمع الأمثال للميداني ، تح : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية (دط)1955م : 129/1 ، وأمثال العرب للمفضل الضبي ، تح : إحسان عباس ، دار الرائد العربي/بيروت ، ط1401/1هـ –1981م : 55 - 76 .

[7] - أيْ : مُؤوّل على حذف (أنْ) الناصبة للمضارع ؛ وأنّ الفعل في تأويل المصدر ؛ أيْ : (سماعُك) ؛ فالإسناد في الحقيقة

[الاسم : مُعرَبٌ ومَبنيٌّ]

(**وهو**) أيْ الاسم بعد التركيب (**ضربان**) ؛ أحدُهُما : (**مُعرَبٌ**) وهو الأصل في الأسماء ؛ أيْ : الغالب ؛ ولهذا قدّمه ، ويُسمّى: مُتمكّنًا وكذا أمكن ، إن انصرف .

وإنّما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه لا يُميّزها إلاّ الإعراب ، بخلاف الفعل ؛ إذ يُمكن تمييزها بغيره ، والمعرب مشتقٌّ من الإعراب فينبغي الكلام عليه أوّلا ؛ إذ معرفة المشتقّ مُتوقّفة[1] على معرفة المشتَقّ منه .

فالإعرابُ لغةً : البيانُ ، والتغيير ، والتّحسينُ ؛ يُقالُ : أعربَ عن حاجته ؛ إذا أبانَ عنها ، وأعربتْ معدّةُ البعير إذا تغيّرت لفساد ، وجارية عَرُوبَة أيْ : حَسناءٌ .

واصطلاحًا : – على القول بأنّه لفظي–أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدّرٌ ، يجلُبُهُ العاملُ في آخر الكلمة [05/أ] أو ما نَزَلَ منزلته[2] ، وعليه المصنّف في الأوضح والشذور[3] .

وعلى القول بأنّه معنويّ : تغييرُ أواخر الكلم أو ما نزَلَ منزلتها ، لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، لفظا أو تقديرا ، وعليه كثير من المتأخّرين[4] ؛ وهو ظاهر تعريفه للمُعرَب بقوله :

[الاسم المعرب]

إلى المصدر ؛ وهو اسم مبتدأ ، وخيرٌ : خبره ؛ أيْ : سماعُك بالمعَيْدي خيرٌ من رؤيتك إيّاه .

يُنظر : هَمْع الهوامع : 27/1 ، وشرح شذور الذهب : 41 .

[1] - في (ط) : [موقوفة] .

[2] - كدال "يد" لنزولها منزلة آخر الكلمة ، وكألف " اثنا عشر" ؛ لأنّ "عشر" حالٌ محلّ النّون ، وهي بمنزلة التنوين .

[3] - يُنظر : أوضح المسالك : 46/1 ، وشرح شذور الذّهب : 58 .

[4] - ذهبت طائفةٌ من النّحاة إلى أنّ الإعراب – في الاصطلاح – هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فالإعرابُ عندهم لفظي ، وهو اختيار ابن خروف والفارسي وابن الحاجب وابن مالك .
وذهبت طائفة من المتأخّرين إلى أنّ الإعراب معنويّ ؛ وهو تغييرٌ في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعامل دخل عليها نفسها ، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه ، وهو اختيار الأعلم وجماعة من المغاربة ، ونُسِبَ لظاهر قول سيبوَيْه ورجّحه أبو حيّان . أمّا العُكبَريّ فذهبَ في (اللّباب: 53/1- 54) إلى أنّه معنويّ ، وفي كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين: 167) إلى أنّه لفظي . يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان : 833/2 ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، تح: حسن هنداوي ، دار القلم/دمشق ط1419/1هـ – 1998م : 115/1- 116 .

(**وهو ما**) أي الذي أو شيء (**يتغيّر**) هيئةً (**آخره**) لفظا أو تقديرا (**بسبب العوامل**) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبًا أو جرّا (**الداخلة عليه**) لفظا أو تقديرا ؛ وذلك (**كزيد**) وموسى .

فقوله "يتغيّر" كالجنس للمُعرَب ؛ فدخل فيه التغيير الكائن في الأوائل والأواسط[1] وخرج بقوله : "آخره" تغيير الأوائل والأواسط ، والمراد بالآخر : ما كان آخرا حقيقةً ؛ كدال "زيد" ، أو مَجازا كدال "يد" .

وقولنا : لفظا أو تقديرا ؛ إشارة إلى أنّ المعرَب نوعان :

لفظيٌّ : وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد .

وتقديريٌّ : وهو ما يُقدّرُ فيه ذلك كالفتى ، وغلامي ، ومنه نحو: القاضي "رفعا وجرّا "، وجمع المذكّر السّالم المضاف إلى ياء المتكلّم، رفعًا فقط[2] كمُسلميّ[3] . وكذا الأسماء الستة ، والجمع المذكر مطلقا ، والمثنّى رفعا ؛ إذا أضيفت[4] إلى كلمة أوّلها ساكنٌ ؛ نحو : جاء أبو الحسن ، ومسلمو القومِ وصالحا القومِ ، نبّهَ عليه السّيد[5] في حاشيته ، وغيره .

وخرجَ بقوله "بسبب العوامل" ما تغيّرَ آخره [لا بسبب ذلك ، بل][6]بسبب غيرها ؛ كالاتباع والنّقل ، والحكاية ، والتقاء السّاكنين[7] .

---

[1] - في (ط) : [الأوساط] .

[2] - ساقطة من (ط) .

[3] - في (أ) : [رفعا كمسلميّ فقط] ، وقوله : (رفعا فقط) خرجَ به حالتا النصب والجرّ ؛ فإنّ إعرابه فيهما لفظيٌّ ؛ لبقاء الياء ، وإدغامهما لا يُخرجهما عن حقيقتهما .

[4] - في (أ) : [أضيف] .

[5] - جاء في بغية الوعاة : 377/1 : السّيد جماعة ؛ أشهرهم ثلاثة : السيد ركن الدّين الأستراباذي ، صاحب المتوسط الحسن شرف شاه المتوفي سنة 715هـ ، والسّيد الجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفيّ الشريف المتوفي سنة 814 هـ ، والسّيد عبد الله النُقركارا ، شارح اللّب . تُنظر ترجمة الأوّل في بغية الوعاة : 520/1- 522 ، والثاني في نفس المرجع : 2/ 196- 197 ، والثالث في : 2/ 70 ، وفي ثلاثتهم نحاة ، ولهم شروح وحواش على العديد من كتب النحو .

[6] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

[7] - **الاتّباع** : في مثل الكسرة في دال (الحمدِ لله) في قراءة من أتبعَ الدّال اللاّم ،

و**النّقل** : في مثل قوله تعالى : ﴿ فمنُ اوتي كتابَه ﴾ [الإسراء : 71/17] في قراءة ورش ؛ بنقل حركة همزة " أُوتي" إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة من الألف ،

و**الحكاية** : نحو : مَنْ زيدٍ ؟ لقائل : مررتُ بزيدٍ ،

وقوله : " الدّاخلة عليه" إشارة إلى أنّ[1] آخر المعرَب لا يتغيّر لأجل العوامل ؛ إلاّ إذا كان العاملُ مُسلّطا عليه ، سواء تقدّم كضربتُ زيدًا ، أم تأخّر كزيدًا ضربت .

ولا فرقَ في ذلك بين أنْ يكونَ العاملُ ملفوظًا به -كما مرّ[2]- أو مُقدّرًا كما في : بكم درهمٍ اشتريتَ ؟ إذ التقدير: بكم من درهمٍ ؛ ولهذا قلنا ثانيا " لفظا أو تقديرا " .

والعواملُ : جمع عامل ؛ وهو ما أثّرَ في آخر الكلمة ؛ من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل فيه أن يكون من الفعل ثمّ الحرف ثمّ الاسم ، ولا يُؤَثّرُ العامل أثرين في محلّ واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، ولا يمتنع أنْ يكونَ له معمولات ، والأصل تخالفه مع المعمول في النّوع ؛ فإنْ كانا من نوعٍ واحدٍ فلمشابهة العامل ما لا يكونُ من نوع المعمول .

والصّحيحُ في الإعراب أنّه زائدٌ على ماهية الكلمة [وقيلَ : أنّه جزءٌ منها][3]ومُقارنٌ للوضع[4] .

[الاسمُ المَبْنيّ وأقسامه]

(**و**) الثّاني (**مَبْنيّ وهو**) ما كان (**بخلافه**) أي المعرَب ؛ أي: ما لم يتغيّر آخره بسبب العوامل الدّاخلة عليه ، ولو قال : «وهو بضدّه » لَكانَ أوْلَى ؛ لأنّ الإعرابُ ضدّ البناء ؛ والضدّان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضّحك .

وهو مُشتقٌّ من البناء ؛ وهو لغةً : وضعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرَادُ بها الثّبوت .

واصطلاحًا : على القول أنّه لفظيّ ، ما جِيءَ به لا لبيان مُقتَضى العامل؛من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وليس حكاية أو اتّباعا أو نقلا أو تخلّصًا من سكونين ،

و**التخلّص من سكونين** مثل: ﴿ ✍♦⌶ ④□⌖♦✉⌧ ✂⌒✎✦ ③⌃⌧⇧⌧⌧✂▫📖⌃ ﴾ [الأنعام:39/6] . يُنظر : شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي :

161 – 162 ، وشرح شذور الذهب : 59 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 1/ 53- 54 .

[1] - ساقطة من (م) .

[2] - في (م) : [كما هنا] .

[3] - زيادة من (م) .

[4] - في (ب) : [الوضع] .

وعلى القول بأنّه مَعنوي : [06/أ] لُزُومُ آخر الكلمة حالة واحدة لغير عاملٍ ولا اعتلالٍ ، وعليه المصنف في شرح الشذور[1] ، وظاهر عبارة المتن تقتضيه .

وإنّما يُبنَى الاسمُ إذا أشبَهَ الحرفَ شبَهًا قويّا ؛ يُدنيه منه في الوَضع أو في المعنى أو الاستعمال ؛ فلو عارَضَ "شبه الحرف" ما يقتضي الإعراب أُستصحبَ ؛ لأنّه الأصل في الاسم ، وإنّما لم يُعرَب الحرفُ عند مُشابهته الاسم ،كما بُنِيَ الاسمُ لمشابهته [له][2] ، لعدم المقتَضى لإعرابه ؛ إذ لا تعتوره[3] المعاني حتّى يُعرَب لبيان ما أُرِيدَ [به][4] منها .

تنبيه : أُختلفَ في الأسماء قبل التّركيب ؛ فقيلَ: مبنيّة ؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها ؛ لأنّها لا عاملة ولا معمولة ، واختاره ابن مالك[5] ، وقيلَ: مُعرَبة حُكمًا ، وقيلَ: موقوفة لعدم مُقتضَى الإعراب[6] وسبب البناء ، وهذا المثبَت للواسطة .

واعلم أنّ المبْني على أربعة أقسام : مبنيٌّ على الكسر ، وَمَبْنيّ على الفتح ، وَمَبْنيّ على الضّمّ ، وَمَبْنيّ على السّكون ، وقدّمَ ما كان مَبْنيّا على الحركات جَرْياً على العادة في تقديمها ، وإنْ كان الأنسب تقديم السّكون[7] لأصالته في البناء ، وخصّ الكسر بالتقديم لأنّه الأصل في تحريك البناء ؛ وإليه أشار بالمثال في قوله :

---

[1] - يُنظر : شرح شذور الذهب لابن هشام : 99- 100 .

[2] - زيادة من (م) ، أي : لمشابهته الحرف .

[3] - في (ب) : [تعتريه] ، وقوله : "تعتوره المعاني" أيْ : الطّارئة بالتّركيب ، واالاعتوار : التّداول ؛ يُقالُ : اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداوَلوه . الصحاح : 762/1 .

[4] - زيادة من (ب) .

[5] - قال ابن مالك : « وممّا يشكل أمره من الأسماء المبنية ؛ ما بُنِيَ قبل التركيب كحروف التّهجي المسرودة ، وهي أيضا غير خالية من شبه الحرف لأنّها كلّها غير عاملة في شيء ، ولا معمولة في شيء ، فأشبهت الحروف المهملة ك: هل ولو ولولا » شرح التسهيل : 1/ 38 ، ويُنظر : همع الهوامع : 1/ 64 .

[6] - في (م) : [لعدم المقتَضَى للإعراب].

[7] - في (ب) : [تقديم الأصول المبني على السّكون] وهو تحريف .

(**كهؤلاء في لزوم الكسر**) في الأحوال الثّلاثة ؛ وهو من أسماء الإشارة ، والهاء فيه للتّنبيه ، وكلّها مَبْنيّة - إلاّ "ذين" و"تين" على قول -لِتضمّنها معنى الإشارة[1]؛ فإنّه من مَعاني الحروف ، وإنْ لم يُوضَع له حرف يُؤَدّى به ، كما وُضعَ للتّمنّي والتّرجي ، وإنّما كان مُوجِباً للبناء[2] ؛ لأنّ حقَّ

الاسمِ أنْ يدلّ على مَعنَى في نفسه فقط ، فإذا وُجِدَ مَعَ ذلك قد دلّ على معنى في غيره كان مُشَبَّهاً للحرف في ذلك ؛ إذ الدّلالة على مَعنَى في الغير إنّما هي[3] من شأن الحروف ، وَبُنِيَ على الكسر للتّخلّص من التقاء السّاكنين بالحركة الأصليّة في ذلك .

وأتى بكاف التّشبيه[4] مع حرف العطف في قوله :

(**وكذلك : حَذَامِ ، وأمْسِ ، في لغة الحجازيين**) ؛ للإشارة إلى أنّ المبْنيُّ على الكسر نوعان : مُتَّفَقٌ على بنائه كهؤلاء ، وقد مرّ ، ومُختَلَفٌ فيه كحَذَامِ [وأمْسِ .

فأمّا حَذَامِ][5] ونحوه ؛ ممّا هو على وزن فَعَالِ - بفتح أوّله - عَلَماً لمؤنّث [تشبيها له بنحو "نَزَالِ" في التعريف والتّأنيث][6] ، كوَبَارِ "اسم لقبيلة " ، وسَكَابِ "اسم لفرس" ، وسَجَاحِ - بمهملة في آخره - " اسم للكذّابة التي ادّعتْ النبوّة " ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مُطلقا ؛ قيلَ : تشبيهاً له بـ: "فَعَالِ" الدّال على الأمر[7] ، قال الشاعر :

[01] إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ[8]

---

[1] - وتضمّنها معنى الإشارة علّة بناء أسماء الإشارة ، أمّا علّة إعراب "ذين" و" تين" فشبههما بمثنّيات الأسماء ، وإنّما قال: ‹‹ على قول ›› لأنّ ابن الحاجب وأبو حيان قالا ببنائهما ؛ وأنّ "ذان"و"تان" صيغتان مرتجلتان للرفع ، و"ذين" و"تين" للنصب والجرّ . يُنظر : هَمْع الهوامع : 141/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 3/ 77 .

[2] - أيْ : تضمّن معنى الإشارة مُوجِب للبناء ، وقد يكون تضمّن معنى الحرف .

[3] - في (ب) : [إذ هي] .

[4] - في (ط) : [وأتى بالكاف مع حرف ...] .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ؛ سهوا من الناسخ .

[6] - زيادة من (ب) .

[7] - كنزَالِ بمعنى : انزلْ ، وَدَرَاكِ بمعنى : أدركْ .

[8] - البيت من الوافر ، وهو للُجَيْم بن صَعب في : العقد الفريد : 3/ 18 ، ولسان العرب : 6/ 306 (رقش) ، وشرح شواهد المغني : 2/ 596 ، وشرح التصريح : 2/ 347 ، وله أو لوشيم بن طارق في : لسان العرب : 9/ 99 (نصت) ، وبلا نسبة في : الكامل : 591 ، وما ينصرف وما لا ينصرف : 75 ، وكتاب الشعر : 12 ، والخصائص : 2/ 178 ، وأمالي

وأكثر بني تميم يُوَافقهم في كلّ ما خُتمَ براء ؛ فيَبْنيه على الكسر مُطلَقاً ، وَيعرب غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مُطلَقاً ؛ إعراب ما لا ينصرف للعَلَميّة [والعدل عن فاعله عند سيبوَيْه[1] ، وللعلميّة][2]والتّأنيث المعنوي عند المبَرِّد[3]، قيلَ: وهو الظّاهر ؛ إذ لا يعدل إلى العدل إلاّ إذا لم يُوجَد سبب غيره وقد أمكَنَ اعتبار التّأنيث ؛ فلا وَجْه لتكلّف غيره[4] .

وقد جَمَعَ [07/أ] الأعشى[5] بين اللّغتين التّميميّتين في قوله :

[02]- وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ[1]

ابن الشجري : 2/ 360 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 2/ 773 ، وشرح أبيات سيبويه : 88 ، وشرح المفصّل: 71/3 وشرح قطر الندى : 26 ، 422 ، وشرح شذور الذهب : 129 ، وأوضح المسالك: 2/ 66 ، ومغني اللّبيب: 1/ 367 ، وكشف النقاب: 229 .

وجُيْم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، جدّ جاهلي ، تُنظر ترجمته في : الأعلام : 5/ 241 .

ووجه الاستشهاد في البيت : مَجيء حَذَامِ في الموضعين مبنيا على الكسر في محل رفع ، وهو مذهب الحجازيين .

[1] - يُنظر : الكتاب : 3/ 279- 280 .

و**سيبَوَيْه** هو : عَمْرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، الحارثي بالولاء (148 – 180هـ) ، اشتهر بلقبه "سيبويه" الذي يعني رائحة التفاح بالفارسية ، إمام البصريين في النحو ، تعلّم على الخليل فبرع في النحو ، كتب "الكتاب" الذي قيل: أنّه قرآن النحو ، وناظر الكسائي فخطّأه ، فخرج إلى فارس وتوفي بشيراز . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباريّ ، تح: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار/الأردن ط3/ 1985م : 54- 57 ، ومراتب النحويين : 79 وطبقات النحويين واللغويين للزّبيدي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ط2 (د ت) : 66- 72 ، والفهرست لابن النّديم : 79 ، وبغية الوعاة : 2/ 229-230 ، والأعلام : 5/ 81 .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

[3] - يُنظر : المقتَضَب للمبرّد ، تح : محمد عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط2/ 1979م : 373/3، 374 .

و**المُبرِّد** هو : محمد بن يزيد بن الأكبر ، الأزدي ، أبو العباس (210- 286 هـ) ، إمامُ العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمّة الأدب والأخبار ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، كان رأس المدرسة البصرية في مقابل ثعلب ممثل الكوفة ، من أشهر مؤلّفاته : " الكامل" ، و"المقتضَب" و" شرح لامية العرب" . تُنظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : 101 ومراتب النحويين : 110 ، ونزهة الألباء : 167- 173 ، والأعلام : 7/ 144 .

[4] - للمزيد حول هذا الأمر انظر : جامع الدروس العربية للغلاييني ، المكتبة العصرية/بيروت ط1993/28م : 213/2 .

[5] - هو ميمون بن قيس بن جندل (ت7هـ) ، ويقال له : أعشى قيس ، وأعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، أحد شعراء المعلّقات ، ويُسمّى: صنّاجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يُسلم ، أخباره كثيرة ومدائحه لملوك العرب وفارس مشهورة . تُنظر ترجمته في : الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تح: أحمد شاكر ، دار المعارف (دط) 1982م : 257/1-266 ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قراءة وشرح: محمود شاكر ، دار المدني/جدّة (دط) (دت) : 52/1-65 ، والأعلام 341/7 .

فبنى « وَبَار » الأوّل على الكسر ، وأعرَب الثّاني .

وأمّا " أَمْسِ" فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مُطلقاً[2] ؛ إذا أُريدَ به مُعَيّن ، ولَمَ يُضَف ولم يُعرّف بـ: "أل" ، ولم يُكسر ، ولم يُصغّر[3] .

وعلّة بنائه [عندهم][4] : تضمّنه معنى لام التّعريف[5]، وَبُنِيَ على الحركة لِيُعْلَمَ أنّ له أصلاً في الإعراب ، وكانت كسرة لأنّها الأصل في التّخلّص من التقاء السّاكنين .

---

[1] - البيت من مجزوء البسيط ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في : ديوانه: 71 ، وفيه : (ومرّ حدّ ...) ، والكتاب: 279/3 ، والأصول في النحو: 89/2 ، وشرح المفصّل: 71/3، 72 ، ولسان العرب: 273/5 (وبر) ، وتوضيح المقاصد: 1220/4 ، وشرح شذور الذهب: 132 ، وهَمْع الهوامع: 100/1 ، وشرح التصريح: 346/2 ، والدرر اللوامع: 22/1 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 50/3، 346 ، وأمالي ابن الشجري: 361/2 ، والمفصل: 197 ، والمقرّب: 282/1 ، والأوضح: 65/2 .

والشاهد فيه قوله : "وبار" فإنّ هذه الكلمة قد وردت مرّتين ، ويدلّ كسرها في المرّة الأولى على أنّه بناها على الكسر ؛ لكونها عَلَماً على زنة فَعَالِ – بفتح الفاء – مختوما بالرّاء ؛ ولو أنّه أعرَبه لجاء به مفتوحا ؛ لأنّه حينئذ يكون مجرورا بـ =

على وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية والتّأنيث ، فليس لنا بدّ من اعتباره مبنيا ، وأمّا في المرّة الثّانية فقد جاء بهذه الكلمة مرفوعة (بدليل القوافي المرفوعة) والكلمة فاعل ، معربة ، فرفعت بالضّمّة .

« وقيل : إنّ " وَبَار " الثاني ليس باسم ... بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله : "هلكت" ، وقال أوّلا "هلكت" بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانيا "باروا" بالتذكير على معنى الحي ، وعلى هذا القول فتكتب "وباروا " بالواو والألف كما تكتب "ساروا " » . شرح شذور الذّهب : 133 .

[2] - رفعا ونصبا وجرّا .

[3] - أمّا إذا أُريدَ بـ "أمسِ" يومٌ ما ؛ نحو: فعلتُ ذلك أمساً ، أو كُسّر – جمع تكسير – في نحو قول الشاعر :

مرّت بنا أوّل من أموسِ تميسُ فينا ميسة العروس

أو دخلته "أل" نحو قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [يونس : 24/10] أو أُضيفَ نحو قولك :

ما كان أطيبَ أمسنا ، فيُعرَب في الجميع .

وقد ذكر المبرّد والفارسي وابن مالك والحريري أنّ " أمسِ" يُصغّر ؛ فيُعرَب عند الجميع ، كما يُعرب إذا كسّر ، ونصّ سيبويه في الكتاب: 479/3- 480 على أنّه لا يُصغّر ؛ وُقوفا منه على السّماع . يُنظر : شرح شذور الذّهب : 135

[4] - زيادة من (م) .

[5] - ذلك لأنّ كلّ يوم متقدّم على يوم فهو أمس ، فكان في الأصل نكرة ، ثمّ لما أريدَ به أمس يوم التّكلم دخله لام التعريف العهدي ، ثمّ حذفت "أل" وقُدّرت فصار معرفة ، واستدلّ على تضمّن " أمس" لامُ التّعريف بأمرين ؛ أحدهما : أنّه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص ، وليس هو أحد المعارف ؛ فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف ، والثاني : أنّه يُوصَف بما فيه الألف واللاّم ؛ كقولهم : " أمسُ الدّابرُ " ولولا أنّه معرفة بتقدير اللاّم لما وُصِفَ بالمعرفة ؛ لأنّه ليس أحد المعارف ، وهذا ممّا وقعت معرفته قبل نكرته . يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 309/3 ، وأمالي ابن الشجري ،

وأمّا بنو تميم فمنهم مَنْ أعرَبه إعراب ما لا ينصرف مُطلَقا ؛ للعلَميّة والعدل عن "الأمس" وأكثرهم يخصُّ ذلك بحالة الرّفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها .

فَإنْ فُقِدَ شرْطٌ من الشّروط المتقدّمة ، فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وإنْ اِستَعمَلْتَ المجرّد[1] – المراد به مُعيّن – ظرفا ؛ فَمَبْنيٌّ إجماعاً ، كذا في الأوضح[2] .

وأشارَ إلى القسم الثّاني[3] بقوله : (**وكَأَحَدَ عشَرَ وَأَخوَاتِهِ**) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، بتذكير العشرة في المذكّر ، وتأنيثها في المؤنّث ، وعَكْسَ ذلك فيما دونها[4] .

(**في لُزُوم الفتح**) في الأحوال الثّلاثة ، وَكلُّها مَبْنيّة على الفتح ؛ صَدْراً وعَجْزاً ؛ أمّا الأوّل [فلافتقاره إلى الثّاني ، وقيلَ :][5] لتنزّله منزلة صدر الاسم[6]، وَأمّا الثّاني فلتضمّنه معنى الحرف ؛ أيْ : "الواو" ؛ لأنّ أصل " أحد عشر" – مثلا– أحَدَ وَعَشَر ؛ ثمّ حُذِفَتْ الواو قَصْداً لمزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً[7] ، وكان البناء على الحركة لِمَا مرّ ، وكانت فتحة قَصْدًا لتخفيف الثقل الحاصل بالتّركيب .

وَإنّما لم يُمزَج الاسمان في نحو : « لا رجلَ وامرأة » لأنّ الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة ؛ بخلاف « لا رجلَ وامرأة » .

تح : محمود الطّناحي ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1992/1م : 2/ 595 .

[1] - من (أل) والإضافة .

[2] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 66/2 (باب ما لا ينصرف) .

[3] - القسمُ الأوّل هو المبْنيّ على الكسر ، السّابق ذكره .

[4] - ما دونها هو الجزء الأوّل من العدد المركّب وهو بعكس الجزء الثّاني ؛ فيُذكّر مع المؤنّث ويُؤنّث مع المذكّر.

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وقد أُشيرَ في الهامش إلى وُجود العبارة السّاقطة في بعض النّسخ .

[6] - أيْ : لوقوع آخره وَسَطاً للكلمة ؛ ووسط الكلمة ليس له مَحلّ من الإعراب .

[7] - في (ط) : [لمزج الاسمين اسما وجعلهما واحدا ...] .

وأمّا « اثنا عشر» و« اثنتا عشرة » فلا يُبنَى الصّدر منهما لوُقوع العجز فيهما موقع النّون ؛ فكما أنّ الإعراب ثابت مع النّون ، أثبِتَ[1] مع الواقع موقعها ، وتَرَكَ المصنّفُ استثناءَهُ إحالةً على ما سيأتي ؛ من أنّه يُعرَبُ إعراب المثنّى ، وَبُنِيَ العجزُ فيهما لتضمّنه حرف العطف .

وأشارَ إلى الثّالث بقوله: (**كَ: قبْل وبَعْد ، وَأخَواتهما**) كالجهات السّت و"حَسْب" و"أوّل" و"دون" (**في لُزُوم الضمّ**) [لا مُطلَقاً ؛ بل][2] بشرط (**إذا حُذِفَ**) لفظ (**المُضاف إليه ونُوِيَ معناه**) دون لفظه ؛ نحو:﴿ ✐★ ✂ ❀✍☞✍❷↖ ✍ ⅡⅡ ✍ ✍◆❑ ↖✍⬀♦✍ ⅡⅡ ✍ ✍◆➔⑨← ﴾[3]بالضّمّ في قراءة السّبْع[4] ؛ أيْ : من قبل الغلب ومن بعده ؛ فحُذِفَ لفظُ المضافِ إليه ونُوِيَ معناه ، فَبُنِيَا لذلك ، بخلاف ما إذا صرّحَ بالمضَاف إليه كـ : جئتُ قبلَ زيدٍ وبعده ، أو حُذِفَ وَنُوِيَ ثُبُوت لفظه ؛ كقوله :

[03]- وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَة فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[5]

أو حُذِفَ ولم يُنْوَ شيءٌ أصلاً ؛ كقوله :

[04] - فَسَاغَ لِيَ الشّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ[6]

---

[1] - في (أ) : [ثبُتَ] .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

[3] - الرّوم : 30/ 04 .

[4] - وهم : الكسائي وحمزة وعاصم وابن عامر وأبو عمرو بن العلاء وابن كثير ونافع ، وقرأ أبوالسمال والجحدريّ وعوْن العقيلي : (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) بالكسر والتّنوين فيهما ، وقرأ آخرون بالخفض دون تنوين .
يُنظر : تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، تح : عادل الموجود وعلي معوّض ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1993/1م : 158/7 ، والتبيان في إعراب القرآن للعُكْبَريّ ، تح : علي البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي (دط) (دت) : 1036 .

[5] - البيت من الطّويل ، وهو بلا نسبة في : ضرائر الشعر: 127 ، وشرح التسهيل: 248/3 ، وشرح الكافية الشافية: 2/ 963 ، 977 ، وتوضيح المقاصد: 822/2 ، وشرح ابن عقيل: 372 ، وشرح قطر النّدى: 33 ، وأوضح المسالك: 387/1 ، وشرح التصريح: 664/1 ، 719 ، وهمع الهوامع: 143/2 ، والدّرر: 448/1 .
ووجه الاستشهاد : رواية البيت بجرّ (قبل) من غير تنوين ؛ فالجرّ لأنّه مُعرَب ، وترك التنوين لأنّ المضاف إليه المحذوف منوي لفظه ؛ والتقدير: (ومن قبل ذلك) .

[6] - البيت من الوافر ، وهو لعبد الله بن يعرب في : شرح التصريح: 719/1 ، والدّرر: 447/1 ، وليزيد بن الصعق في : لسان العرب: 154/12(حمم) ، وخزانة الأدب: 426/1 ، وبلا نسبة في : أمالي ابن الشجريّ: 203/3 ، والمقتصد في

فإنّهما في هذه[1] الأحوال الثّلاثة يُعربان - كما يُفهَمُ ذلك من كلامه - نصْباً على الظّرفيّة أو خفضا بـ:"من" ، لكن بترك التّنوين في الحالة الثّانية ، مُرَاعاةً للإضافة ، وبِوُجُوبِهِ[2] في الثّالثة ؛ لِزوال ما يُعارضه في اللّفظ والتّقدير ؛ إذ هما [08/أ] في هذه الحالة نكرتان كسائر النّكرات ،

والتّنوين فيهما للتّمكين .

وإنّما أُعربا في الأحوال الثّلاثة لأنّه لم يكمُل فيهما شبه الحرف ، فبقيا على مُقتضى الأصل وهو الإعراب ، وبُنِيَا - عند وُجود الشرط المذكور - لمشابهتهما الحرف من حيث تضمّنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف ، مع ما فيهما من شبه الحرف ؛ بالجمود[3] والافتقار والتّوغّل في الإبهام .

وقيل : لشبههما بحرف الجواب ؛ في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما .

وبُنِيَا على الحركة لما مرّ ، وكانت [الحركة][4] ضمّة ؛ جَبْراً بأقوى الحركات لما لحقهما من الوَهَن بِحذف المضاف إليه ، مع أنّ معناه مَقصُوداً ؛ وليكملَ لهما جميع الحركات ؛ لأنّهما في حال الإعراب إمّا مجروران بـ: من ، أو منصوبان ، أو لِتُخالفَ حركةُ بنائهما حركةَ إعرابهما[5] .

ومثلهما في جميع ما قدّمناه : أسماء الجهات السّت ، وما عُطِفَ عليها ممّا مرّ[6] ، وتُسمّى هذه الظروف "غايات" ؛ لِصيرورتها بعد الحذف غاية في النّطق ، بعد أنْ كانت وسطاً .

شرح الإيضاح: 151/1 ، والمفصّل: 204 ، وشرح المفصّل: 107/3 ، وشرح الكافية الشافية: 965/2 ، وشرح قطر النّدى: 34 ، وشرح شذور الذّهب : 139 ، وأوضح المسالك: 388 ، وشرح ابن عَقيل: 372 ، وهمع الهوامع: 143/2 وكشف النّقاب : 227 ، ويُروَى البيت كذلك : (... بالماء الحميم) .

والشاهد فيه : (قبلا) بالنّصب مع التنوين ؛ لانقطاعها عن الإضافة في اللّفظ والمعنى .

[1] - ساقطة (ط) .

[2] - في (أ) و (ط) : [وبوجوده] .

[3] - في (ط) : [مع ما فيهما من معنى الجمود] .

[4] - زيادة من (ب) .

[5] - انظر تفصيل هذا في : شرح المفصّل لابن يعيش ، تح : إميل بديع ، دار الكتب العلمية / بيروت ط1422/1هـ 2001م : 107/3 .

[6] - أسماء الجهات السّت هي : فوق ، تحت ، وراء ، أمام ، يمين ، شمال ، وما كان في معانيها ، وأمّا ما عُطفَ عليها فيَقصد : حسبُ ، أوّل ، دونُ ، كما مرّ في الصفحة السّابقة .

تنبيه : ألحِقَ بهذه الظروف في البناء والإعراب ، لفظةَ "غير" الواقعة بعد "لا " أو"ليس" كما في قولهم: قبضْتُ عَشْرةً ليسَ غيرُ - بالضّمّ - أيْ: ليسَ المقبوضُ غيرَها ؛ فأضْمِرَ اسمُ ليسَ فيها ، وحُذفَ ما أضِيفَ إليه "غير" ونُوِيَ معناه ، فَبُنِيَتْ على الضّمّ لمشاركتها لها في الإبهام .

وتقييد المصنّف في الأوضح "غير" بالواقعة بعد "ليس"[1] يقتضي أنّ الواقعة بعد "لا" لا يَثْبُتُ لها هذا الحكم ؛ كما صرّحَ به في شرح الشّذور[2] ، وقال في المغني : « وقولُهُم : لا غير ، لَحْنٌ »[3]، والظّاهر أنّه لا فرقَ بين المنفية بـ: ليس ، أو بـ: "لا" ؛ إذ الحُكمُ ثابت لها على كلا الأمرين[4] ؛ كما نَصَّ عليه الزّمخشريّ[5] في المفصّل[6] ، وابن الحاجب[7] في الكافية[8] ، وتابعه على ذلك شارحُو كلامِهِ ،

---

[1] - قد ورد استعمال " لا غير " في الأوضح عند ذكره حذف عامل المفعول فيه وجوبا في مواضع ؛ فقال : « أو مسموعا بالحذف لا غير ؛ كقولهم : حينئذ الآن ... » . أوضح المسالك : 245/1 .
وقال خالد الأزهري معقبا عليه : « وكان ينبغي للموضح أنْ يقول "ليس غير" ؛ لأنّه يرى أنّ قولهم "لا غير" لحنا ؛ لِمَا صرّحَ به في المغني ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره ، والحقّ جوازه لوُرود السّماع به » . شرح التصريح : 522/1 .

[2] - يُنظر : شرح شذور الذهب : 141 ؛ حيث قال : « وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : "لا غير" فلم تتكلّم به العرب ؛ فإمّا أنّهم قاسوا "لا" على "ليس" ، أو قالوه سهواً ... » .

[3] - مغني اللّبيب عن كتبِ الأعاريب لابن هشام : 266/1 .

[4] - قد تطرّق لهذا الأمر مرة أخرى . انظر : الورقة [35/أ] ، ويُنظر كذلك : تطوّر الآراء النّحويّة عند ابن هشام : 84 .

[5] - هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم (467 - 538هـ) من أئمّة العلم بالدّين والتّفسير واللغة والأدب ، وُلدَ في زمخشر (من قرى خوارزم) وتنقّل في البلدان ، ثمّ عاد إلى الجرجانية فتوفي فيها ، ومن أشهر كتبه : الكشاف ، وأساس البلاغة ، والمفصّل ، والأنموذج . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 290 - 292 ، وإنباه الرّواة على أنباء النحاة للقفطي ، تح : محمد إبراهيم ، دار الفكر/القاهرة ط1406/1هـ - 1986م : 265/3-272 ، وبغية الوعاة : 279/2- 280 ، والأعلام : 178/7 .

[6] - يُنظر : المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلميّة/بيروت ، ط1999/1م : 204 ، وشرح التصريح : 718/1 .

[7] - هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدّين (ت646هـ) ، فقيه ومن أئمّة النّحويين ، وُلِدَ في (أسنا) من صعيد مصر ، وعلّمَ بالجامع الأمويّ بدمشق ، وتوفي بالأسكندرية ، من تصانيفه : (الكافية) ، و(الشافية) ، و(الوافية) . تُنظر ترجمته في : شذرات الذهب : 405/7- 407 ، وبغية الوعاة : 2/ 134 - 135 ، والأعلام : 4/ 211 .

[8] - يُنظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ، تح : جمال مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز/مكة المكرمة ، ط1418/1هـ - 1997م : 3/ 771 .

كلامِهِ ، ومنهم المحقّقون[1] ، وقد سُمِعَ وُقُوعُ "غير" بعد " لا " ؛ أنشَدَ ابن مالك[2] في « باب القسم القسم » من شرح التّسهيل[3] قوله :

[05]- جَوَاباً بِهِ تَنْجُو [اعْتَمِدْ][4] فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ[5]

فيُعمَلُ به من غير توقّف ؛ فما وَقعَ في المغني ، وشرح الشّذور ، لا يُغتَرّ به[6] .

وَأشارَ إلى [القسم][7] الرّابع بقوله : (**وكمَنْ وكَمْ في لُزوم السّكُون**) في الأحوال الثّلاثة ، ولا فرْقَ في "مَنْ" بين أنْ تكونَ استفهاميّة ؛ بمعنى أيّ عدد ، أو خبريّة ؛ بمعنى عددٍ كثير ، وَبُنِيَتْ " مَنْ " في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى[8] ؛ فيما إذا كانت شرطيّة أو استفهاميّة ، أو في في الافتقار ؛ فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة ، وَبُنِيَتْ "كَمْ" في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى .

ولما كان تأخيرُهُ للسّكونِ[9] يُوهِمُ أنّهُ خلاف الأصل ؛ أشارَ إلى دَفْعِ[10] ذلك التّوهّم بقوله : ((**وهوَ أصْلُ البِنَاءِ**) لِخفّتهِ وثقل البناء [على الحركة][11]، واستصحاباً للأصْل وهو عدمُ الحركة ؛ فلا يُعدَلُ عنه إلاّ لِسبب ؛ كالتقاء [09/أ] السّاكنين في نحو : أمْسِ ، [وكَذَا][12] كوْن الكلمة على

---

[1] - من هؤلاء الرضي ، انظر : شرح الرضي على الكافية ، تح: يوسف عمر ، جامعة بنغازي ، ط1996/2م : 171/3 .

[2] - سبق التعريف به .

[3] - يُنظر : شرح التسهيل : 209/3 ، وكذلك : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح : عبد المنعم هريرة ، دار المأمون/مكة المكرمة ، ط1982/1م : 2/ 962 – 963 .

[4] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وفي (ب) عجز البيت : [لعن عمل السلف ولا عير تسأل] وهو تحريف .

[5] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 23/1 ، 209/3 ، وشرح التصريح : 567/1 ، 718 ، وهمع الهوامع : 145/2 ، والدّرر اللّوامع : 450/1 . – والشاهدُ فيه : وُقوعُ " غير" بعد " لا " .

[6] - يُنظر مزيدا منَ التفصيل في : اعتراضات الأزهريّ النّحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح (رسالة ماجستير) لغريب وداني ، جامعة أمّ القرى/مكة المكرّمة 1426 - 1427هـ : 77 – 81 .

[7] - زيادة من (ب) و (م) .

[8] - مثل : (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ) ومثل : (مَنْ عنْدَكَ ؟) فإنّها تضمّنتْ معنى (إنْ) في الأوّل ، ومعنى (الهمزة) في الثّاني .

[9] - في (ط) : [تأخيرِ السّكون] .

[10] - في (أ) و (م) : [رفعِ] .

[11] - زيادة من (ب) .

[12] - زيادة من (ب) .

حرْفٍ واحد ؛ كَبعْضِ المضمرَات ، وكونُها عُرْضة لأنْ يُبْتَدَأ بها كلام الابتداء ، وكونُها لها أصْلٌ في التّمكين كـ: أوّل ، وشبهها بالمعرّب كـ: ضَرَبَ ؛ فإنّهُ مُشابِهٌ للمُضارع[1] في وُقُوعهِ : صفة وصلة ، وشرطا ، وخبرا ، وحالا .

ومن أجْل أنّ الأصل في البناء السّكون دخلَ في[2] الكلم الثّلاث كـ: هَلْ ، وقُمْ ، وكَمْ ، ولما كانَ الفتحُ أقربَ الحركات إلى السّكون لِحُصُولِهِ بأدنى فتْح الفمّ ؛ دخلَ أيضاً في الكلم الثّلاث كـ: سوفَ ، وقامَ ، وأينَ ، ولما كان الكسرُ والضّمُّ ثقيلين ؛ اختصّا بالحرفِ والاسمِ لِخِفّتهما ، دونَ الفعلِ لثقله .

[الفعل وأقسامُه]

(**وَأمّا الفعلُ**) وهو ما دلَّ على معنى في نفسه ، واقترنَ بأحَد الأزمنة الثّلاثة وَضْعاً (**فثلاثة أقسامٍ**) عندَ جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش[3] ؛ بإسقاط الأمر ؛ بناءً على أنّه مُقتطع منَ المضارع ؛ فهو عندهم مُعرَبٌ بلام الأمر مُقدَّرة[4] ، وانتصرَ لهم المصنّف في المغنيّ[5] ، وقوّاه وقوّاه .

وإنّما كانتْ الأفعال ثلاثة ؛ لانحصار الزّمان في ذلك ؛ لأنّ الفعلَ – الذي هو الحدث – إمّا مُتقدّم عن زمن الإخبار أو مُقارن له أو مُتأخّر عنه ؛ فالأوّل هو الماضي ، والثّاني الحال ، والثّالث

---

[1] - في (ط) : [المضارع] ، وفي (م) : [فإنّه شابه المضارع] .

[2] - ساقطة من (أ) .

[3] - هو سعيد بن مَسْعَدَة المجاشعي بالولاء ، البلخي ، المعروف بالأخفش الأوسط ، أبو الحسن (ت 215هـ) ، نحويّ ولغويّ وعروضيّ ، أخذ عن سيبويه والخليل ، ومن تصانيفه : معاني القرآن ، والأوسط في النحو ، والاشتقاق ، والعروض . تُنظر ترجمته في : مراتب النحويين : 87 – 88 ، وطبقات النحويين: 72 – 74 ، والفهرست : 80- 81 ، ونزهة الألباء : 107- 109 ، وبغية الوعاة : 590/1 ، ومعجم المؤلّفين : 1/ 769 .

[4] - تُنظر هذه القضية في : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ ، تح : محي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة بيروت ، ط1/ 2003م : 427 (المسألة : 72) .

[5] - قال ابن هشام : « وزعمَ الكوفيون وأبو الحسن أنّ لامَ الأمرِ حُذفتْ حذْفاً مُستمرّاً في نحو : قُمْ ، واقعدْ ؛ وأنّ الأصل : لِتقمْ ولتقعدْ ؛ فحذفتْ اللاّم للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول لأنّ الأمرَ معنىً حقّه أنْ يُؤدّى بالحرف ، ولأنّه أخو النّهي ولم يدلّ عليه إلاّ بالحرف ... » . مغني اللبيب : 1/ 377- 378 .

الاستقبال ؛ قال ابن الخبّاز[1] : الدّليلُ على أنّ الأزمنةَ ثلاثةٌ قوله تعالى : ﴿  ﴿[2] ، وقول زهير[3] :

[06]- وأعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ والأمْسِ قَبْلَهُ ولَكنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَم[4]

[الفعل الماضي وعلامته]

(**ماض**) وهو ما دلّ وَضْعاً على [حَدَثٍ و][5] زمانٍ انقضى ؛ وسُمِّيَ ماضياً باعتبار زمانه[6] المستفادُ منه ، وقدّمه على فعل الأمر ؛ لأنّه جاء على الأصل ؛ إذ هو مُتَّفَقٌ على بنائه ؛ ولأنّ علامتَهُ مُفرَدَة ، وقدّمهما على المضارع لأنّهما قد يكونان مُجرّدين ؛ والمضارع لا يكون إلاّ بالزّيادة ؛ والمزيدُ فيه فرْعٌ عن المجرّد .

وعَكَسَ في الأوضح[7] فقَدَّمَ المضارع لأنّه لما شابَهَ الاسمَ قَوِيَ وشَرُفَ ، وأخَّرَ الماضي لِتأخُّرِهِ في الوُجُودِ[8] ؛ لأنّه مَسْبوقٌ بالحال والاستقبال ، ولَزِمَ على هذا توسُّط الأمر .

(**ويُعرَفُ**) أيْ: يُمَيَّزُ[9] عن قسيميْه[10] (**بتاء التّأنيث السّاكنة**) الدّالة على فاعله ، وتلحَقُهُ مُتصرّفاً كان أو جامداً ، إلاّ فعل التّعجّب و"حبّذا" في المدح ، وأفعال الاستثناء ، و"كَفَى" في قولهم

---

[1] - سبق التعريف به صفحة 86 .

[2] - مريم : 19/ 64 .

[3] - هو زهير بن أبي سُلْمَى ، ربيعة بن رياح المزني ، من مُضر (ت13 ق هـ) ، حكيم الشّعراء في الجاهليّة ، كان أبوه شاعرا وخاله ، وأخته سُلْمَى ، وابناه ، قيلَ : كان يَنْظم القصيدة في شهر ، وينقحها ويهذبها في سنة له ديوان . تُنظر ترجمته في : الشعر والشعراء :1/ 137- 153 ،وطبقات فحول الشعراء : 51/1 ، 63 ، 64.

[4] - البيت من الطّويل ، وهو لزهير في ديوانه : 86 ، واللُّباب في علل البناء والإعراب : 14/2 ، والخزانة : 7/ 506 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 67 .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

[6] - في (ب) : [زمانه الذي انقضى] .

[7] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 1/ 40 .

[8] - لأنّ كلَّ زمانٍ يكونُ أوّلاً " مُستقبلا " ثمّ " حاضراً " ثمّ يصير " ماضياً " .

[9] - ساقطة من (م) .

[10] - في (ط) و (م) : [قسميه] .

: كَفَى بِهِنْدٍ ، ولا يَقْدَحُ ذلك في كونها أفعالاً ماضية ؛ لأنّ العربَ التزَمَتْ تذكيرَ فاعلها ، وإنّما اختصّتْ التّاءُ السّاكنة[1] به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ، ولم يعكس لئلاّ يُفضي ثقل الحركة إلى ثقل الفعل .

والمرَادُ بها : السّاكنة بالذّات ؛ فلا يضرّ تحريكها لعارض كأنْ يُلاقيها ساكن فحينئذٍ تُكسَر ؛ نحو: ﴿ [illegible] ﴾[2] ، أو تُضمّ ؛ نحو:﴿ وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾[3] ؛ ولهذا قالَ المراديّ[4] :

‹‹ ولا اعتداد بحركةِ النَّقل ، ولا بِحركة التقاء السّاكنين لِعُرُوضهما ››[5] .

وخَرَجَ "بالسّاكنة " المتحرّكة ؛ فإنّها تدخلُ على الاسم كـ: قائمة ، وعلى الحرف[6] [10/أ] كـ: رُبَّتَ رُبَّتَ ، وثُمَّتَ[7] ، إلاّ أنّ حركتَهُما في الاسمِ حركةُ إعرابٍ ، وفي الحرفِ حركة بناء ، وقد تكونُ في الاسم حركةُ بناءٍ ؛ نحو: « لا حولَ ولا قوّةَ »[8] ، وأمّا قولُهم : رُبَّتْ وثُمَّتْ - بالسكون - على قلّة ؛ حيثُ دخلتْ على الحرف ، فلا يَرِد على إطلاقِهِ[9] ؛ لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل ، بل هي - في

---

[1] - ساقطة من (ط) و (ب) .

[2] - يوسف : 51/12 .

[3] - يوسف : 31/12 . قرأ عاصم وحمزة ويعقوب وأبو عمرو بالكسر ، وقرأ الباقون بالضم . إتحاف فضلاء البشر: 146/2

[4] - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو أحمد ، بدر الدّين ، المعروف بابن أمّ قاسم (ت 749هـ) ، مفسر وأديب ، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب ، من كتبه : إعراب القرآن ، وشرح الشاطبية ، والجَنَى الدَّاني في حروف المعاني ، وشرح الألفية المسمّى : توضيح المقاصد والمسالك . تُنظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 2/ 32- 33 ، وبغية = الوعّاة : 1/ 517 ، وشذرات الذّهب : 8/ 274- 275 ، والأعلام : 2/ 211 .

[5] - توضيح المقاصد والمسالك للمراديّ ، تح : ع سليمان ، دار الفكر/القاهرة ، ط1/ 2001م : 288/1 .

[6] - الحروف التي تلحقها تاء التّأنيث ثلاثة ؛ وهي : (ربّت ، وثُمَّت ، ولات) وزادَ المراديّ رابع وهو : (لعلّت) . يُنظر : الجَنَى الدّاني في حروف المعاني للمرادي ، تح : فخر الدّين قباوة ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/ 1992م : 58 .

[7] - في (ب) : [ربّة ، وثُمَّة] ، وهو خطأ من النّاسخ .

[8] - جزء من حديث وهو: «... يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا قوة إلاّ بالله ، فإنّها كَنْزٌ من كنوزِ الجنّة » . يُنظر : الجامع الصحيح للبخاري : 381/4 كتاب التوحيد باب ﴿ وَكانَ الله سميعًا بصيرا ﴾ [النساء: 134/4] .

[9] - في (رُبّ) سبع عشرة لُغة ؛ وهي : "ربّ " بضمّ الرّاء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة (فهذه أربع) و"ربتْ " بالأوجه الأربعة مع تاء التّأنيث السّاكنة . و" ربتَ " بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحرّكة . و" رُبُ " بضمّ الرّاء والباء معا ، مشدّدة ومخفّفة . و" ربّتا " . يُنظر : الجَنَى الدّاني : 447- 448 ، ومغني اللّبيب : 131/1 .

في مثل ذلك - لتأنيث اللّفظ[1] ، والمصنّف وإنْ أطلَقَ التّأنيث ، فالمرَادُ بهِ تأنيث المعنى - كما أشرنا إليه[2] - إذ هو المتبادر عند[3] الإطلاق .

[أحكام الماضي]

ولما فَرَغَ من تمييزهِ شَرَعَ في بيان حكمه فقالَ : (**وبناؤُهُ على الفتح**) لفظاً أو تقديراً ثُلاثيّاً كان أو رُباعياً أو خُماسيّاً أو سُداسيّاً ، ولا يزيد على ذلك ، وبُنِيَ على الحركة لمشابهته المضارع - فيما مرّ- والاسم بِوُقوعه موقعه[4] ، وخُصَّ بالفتحة طلَباً للخفّة .

(**إلاّ**) إذا كان (**مع واو الجماعة فيُضمُّ**) آخره [ضمّة بناء][5](**كضربُوا**) للمُناسَبة[6]، وأمّا نحو: نحو: " دعَوْا " و" اشْتَرَوْا " ففيه إعلالٌ معروف[7]، (**أو**) كان مع (**الضّمير المرفوع المُتحرّك فيُسكّن**) آخره تسكين بناء (**كضَرَبْت**) بتثليث التّاء ؛ كراهة توالي أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إذ[8] الفاعل كجزء من فعله .

وخرَجَ بـ:" المرفوع " المنصوب ، وبـ:" المتحرّك " السّاكن ، غير الواو ؛ ففي هاتين الحالتين يُبْنَى على الفتح ، كما إذا تجرّدَ ، وقد شمل ذلك كلّه عُمُوم المستثنى منه[9].

وذهَبَ بعضُهم إلى بنائه على الفتح مُطلقاً ؛ وأمّا نحو:"ضربْت" و"ضربُوا" فالسّكون والضمّ عارضان ؛ أوجبهما ما مرّ[1]، وعليه المصنّف في الأوضح[2] ، [وعبارة المتن كالشرح[3] تُوهِمُ أنّ الماضي

---

[1] - في (ط) : [بل هي تأنيث في مثل ذلك اللّفظ] .

[2] - ساقطة من (ط) .

[3] - في (أ) و (ط) : [على] .

[4] - نحو : (زيدٌ قامَ) فوقعَ الماضي موقع (قائم) ، ولأنّه يكون صفة ؛ نحو : (مررتُ برجلٍ قامَ) فوقع موقع (مررتُ رجلٍ قائم) ، وقد وقع أيضا موقع الفعل المضارع في الجزاء ؛ نحو قولك : (إنْ قُمتَ قُمْتُ) والمراد : إنْ تقُمْ أقمْ ، فلمّا كانَ فيه ما ذَكرْنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة ، مُيِّزَ بالحركة على فعل الأمر ؛ لفضله عليه ... ولم يُعرَب كالمضارع لقصوره عن مرتبته ، فصار له حُكْمٌ بين حُكم المضارع وحكم الأمر . يُنظر : شرح المفصّل لابن يعيش : 4/ 208 .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) .

[6] - في (م) : [لمناسبة الواو] .

[7] - ذلك لأنّ الأصل : (دَعَوُوا) و (اشْتَرَوُوا) تحرّكَ كلّ من الواو والياء ، وانفتحَ ما قبله ، فقلبت ألفا ، ثمّ حُذفَتْ الألف لالتقاء السّاكنين ، وصار ما قبل الواو مضموما تقديرا .

[8] - في (م) : [لأنّ] .

[9] - وهو الضّمير المنصوب مثل : (ضرَبَكَ) ، والسّاكن مثل : (ضربا) ، والتّجرّد من الضّمير مثل : (ضرب) .

الماضي مع واو الجماعة مَبْنِيٌّ على الضّمِّ ، وليس كذلك ؛ فقد صرَّحُوا – عند الكلام على ألقاب البناء –][4] أنّ الضّمَّ لا يدخلُ الفعلَ كالكسر ، وقد مرّ ذلك .

[الأفعالُ الماضية المُختلف في فعليّتها]

(**ومنه**) أيْ : من الماضي (**نِعْمَ و بِئْسَ**) لِقُبُولِهما التّاء المذكورة ؛ ففي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ »[5] ، وفيه أيضاً :

« وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ »[6].

(**و**) كذا (**عسى و ليس**) لِقبُولِهما التّاء أيضاً ؛نحو: عَستْ هند أنْ تُفلحَ ، وليست مُفلِحةً ، ولاتّصالهما بضمائر الرّفع ؛ نحو : ﴿ ◉♦⑩⬂○⓿❑✂☎ ☾☒❑◆✂✐↗☯ ▤ ﴾[7] ، ﴿ ◉⅄○⬄☀♦◆⬂▣■⓿⬂▤↗☠ ◓✆❑◆◉☜⓿☒◉ ☞☜☜☜ ﴾[8] ، ﴿ ▫♦♑☒☒⬀ ◆○✿⑩⬂☜⬅⚐⬄ ◐☒♌ ✍♦❑◆◉⅄⑩⬂⬇↗☹⬃ ﴾[9] .

---

[1] - أي : المناسبة وكراهة توالي المتحرّكات ؛ وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدّرة استثقالا ؛ منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالسّكون العارض في (ضربْت) وبحركة المناسبة في (ضربُوا) . حاشية يس : 63/1 .

[2] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 1/ 45 .

[3] - يُنظر : شرح قطر النّدى لابن هشام : 39 .

[4] - في (ط) جاء مكان ما بين معقوفين : [وظاهر حاشية عن بعضهم ، وقد مرّ ذلك بالقرب] وهي إضافة لا معنى لها .

[5] - تمام الحديث : «... ومَن اغتسلَ فالغُسلُ أفضل » . يُنظر : سنن النسائي : 226 ، رقم : 1380 ، وسنن أبي داود : 68 رقم : 354 ، والجامع الكبير للترمذي : 1/ 506 .

[6] - بداية الحديث : « اللهمّ إنّي أعوذُ بك مِنَ الجوعِ فإنّهُ بئسَ الضّجيع ... » .

يُنظر : سنن ابن ماجه ، تعليق : محمد الألباني ، مكتبة المعارف / الرياض ، ط1(دت) : صفحة 563 رقم : 3354 ، وسنن أبي داود : صفحة 265 رقم : 1547 ، وإتحاف السّادة المتّقين لمرتضى : 5/ 83 .

[7] - آل عمران : 03/ 113 .

[8] - الأنعام : 66/6 .

وفي جميع النّسخ وردتْ الآية (لستَ عليهمْ بوكيل) وهو خطأ – من المؤلف أو النّاسخ – بسبب تشابه الآية مع آيات أخرى ؛ منها : ﴿ ◉⅄○⬄☀✿ ⬂◆▣■⓿⬂♑☒⚐ ☜☒☺⬅⏲✿⑩⬂⮌☒❷☜ ﴾ الغاشية : 22/88 ، و ﴿ ❑◆☜♦☜✐ 🕮❑☼☀✿ ⬁◆■❸⬀&✎☠ ☜☒❑◆◉☜⓿☒◉ ﴾ الأنعام : 107/6 ، والزمر : 41/39 ، والشّورى : 06/42 .

[9] - محمّد : 47/ 22 .

والحُكْمُ على هذه الأربعة بالفعليّة إنّما هو (**في**) القول (**الأصحّ**) أيْ: الصّحيح .

وقيلَ : أنّ "نِعْمَ " و" بِئسَ " اسمان[1] ؛ لِدخول حرف الجرّ عليهما في قولهم[2] : ‹‹ ماهيَ بِنعْمَ الولَدِ ››[3] ، و‹‹ نِعْمَ السّيْرُ علَى بِئسَ العَيْرُ[4] ››[5] .

وأجيبُ : بأنّ مَدخول حرف الجرّ محذوف ؛ أيْ: بِوَلدٍ مَقُولٍ[6] فيه نِعْمَ الولدُ ، وعلى عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئسَ العَيْرُ ، وسيأتي - في باب الفاعل - الكلام على إعراب مَرفوعهما على هذا القول .

وقيلَ : أنّ " عَسَى" و" لَيْسَ " حرفان[7] ؛ الأوّل : حرفُ ترجٍّ كـ : لعلّ ، والثّاني: حرف نفيٍّ كـ: كـ: ما النّافية ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزّمان[8] ؛ ولأنّ إفادة معناهما مُتوقّفة على غيرهما كسائر الحروف .

---

[1] - القائل بذلك الفرّاء (ت 207هـ) وجماعة من الكوفيين ، وإعرابهما – على رأيه – مبتدأ ، وما بعده بدل منه ، أو عطف بيان ، والمخصوص بالمدح والذّمّ : الخبر ؛ كما في قولك : نعْمَ الرّجلُ خالدٌ .
وعلى رأي البصريين : أنّهما فعلان جامدان لإنشاء المدح والذّم ، والرجل : فاعل مرفوع ، والجملة من الفعل والفاعل : في محلّ رفع خبر مُقدّم ، وخالدٌ : مبتدأ مؤخّر . يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 81/1 .

[2] - في (ط) و (م) : [قوله] .

[3] - هذا القول حكاه أبو بكر بن الأنباري (ت327هـ) عن ثعلب عن سلمة عن الفرّاء ، أنّ أعرابياً بُشِّرَ بمولودة ؛ فقيل له : نِعْمَ المولودة مولودتك ! فقال : (والله ماهي بِنعْمَ المولودةُ ؛ نُصرَتُها بُكاء ، وبرّها صدقة) . يُنظر : أمالي ابن الشجريّ : 2/ 405 ، والإنصاف : 1/ 82 ، وكتاب أسرار العربيّة : 103 .

[4] - العَيْرُ : الحمار ، وغَلَبَ على الوحشيّ ، جمع : أعيارٌ وعِيارٌ وعُيُورٌ وعُيُورَةٌ وومَعْيُوراءُ . القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تح : محمود أحمد ، المكتبة العصريّة/ صيدا ، بيروت ، ط1/ 2009م : صفحة 1101 (عير) .

[5] - هذا القول – كذلك - حُكِيَ عن بعض فُصَحاء العرب . يُنظر : أمالي ابن الشجري: 2/ 405 ، والإنصاف : 1/ 82 ، وكتاب أسرار العربيّة : 103 .

[6] - في (ط) : [بِمَقُولٍ فيه ...] .

[7] - ذهب ابن السرّاج (316 هـ) ، وأبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) في الحلبيات ، إلى أنّ (ليس) حرف نفيّ بمنزلة (ما) النافية . وأمّا (عسى) فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف ترجّ بمنزلة (لعلّ) وتبعهم على ذلك ابن السرّاج .
يُنظر : شرح قطر النّدى : 40 ، والجَنَى الدّاني : 494 ، ومُغني اللّبيب : 1/ 480 .
والغريب أنّ ابن السرّاج قال في " الأصول " : (أمّا " ليس " فالدّليل على أنّها فعل ، وإنْ كانت لا تتصرّف تصرّف الأفعال ...) . يُنظر : الأصول في النّحو لابن السّراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسّسة الرّسالة/ بيروت ط3/ 1996م : 1/ 82 . وهذا مُخالف تماما لما نقله عنه المرادي وابن هشام ، ولعلّهما نقلا عن كتاب آخر له .

[8] - في (ط) : [لعدم دلالتهما على ذلك عارض الحدث والزّمان] .

وأُجيبُ : بمنع الأوّل ؛ ولو سلمَ ، فعدم دلالتهما على ذلك عارض ، وبأنّ[1] توقُّف إفادة معناهما على ذكر [11/أ] المتعلِّق بعدهما ؛ إنَّما هو لِشبههما بالحرف في عدم التّصرّف ؛ فلمّا شابهاه أُعطِيا حُكمه في التّوقُّف المذكور ؛ إذ بعض الكلمات قد يُعطَى حُكمَ بعضٍ آخر لِمُشابهةٍ بينهما كالمضارع .

[فعل الأمر وعلامته]

وأشارَ إلى القسم الثّاني من أقسام الفعل بقوله : (**وأمْرٍ**) وهو مُستقبَلٌ أبداً ؛ إذ المقصود به : حُصولُ ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل[2] .

(**ويُعرَفُ**) أيْ: يُميّزُ عن قَسِيمَيْهِ[3] (**بدلالته على الطّلب**) أيْ : بنفسه ، لا بانضمام غيره إليه إليه ؛ لِيخرجَ نحو: "لا تضربْ " ؛ فإنّ الدلالة على الطّلبِ - وإنْ فُهِمَتْ منه - فهيَ بواسطة حرف النّهي الّذي هو طلب التّرك .

ولابدَّ (**مَعَ**) ذلك من (**قُبُولِ ياء المُخاطبة**) نحو: ﴿ ❼ ❒ ◆ ✂ ⌗ ↖ ❸ ◆ ❒ ❼ ❒ ◆ ❷ ⌚ ⑧ ↖ ⑩ ◆ ↖ ✡ ☪ ☎ ﴾[4] ، أو نون التّوكيد كـ: أقْبلَنَّ ؛ والمرادُ بياء المخاطبة : ياء الفاعلة ؛ وهي اسمٌ مُضمَرٌ[5] عند سيبوَيْه[6] والجمهور؛ فلو دلّتْ كلمة على الطّلب ولم تقبل الياء أو النّون فهي اسم فعل كـ: : نَزَالِ ، أو مصدر ؛ كـ: ضَرْباً زيداً ، أو حرف ؛ نحو : كلاّ ؛ بمعنى : انْتَهِ ، أو قبلتْهما ولكن لم تدلّ على الطّلب فهي فعل مضارع ؛ نحو: ﴿ ❒ ◆ ❶ ❒ ◆ ⌧ ⌫ ⇔ ↗ ◆ ☪ ☼ ❑ ↗ ◆ ❶ ❒ ◆ ❶ ☪ ☼ ﴾[7] ، أو فعل تعجّب ؛ نحو : أحْسِنْ أحْسِنْ بزيدٍ ؛ فإنّه ليس أمراً على الأصحّ ؛ بل على صورته .

---

[1] - في (ب) : [لأنّ] .

[2] - في (ط) و (م) : [دوام ما حصل] ، وفي (ب) : [ما لم يقصد يحصل أو دوام ما حصل] .

[3] - في (ط) : [قسميه] ، وفي (م) : [يتميّز عن قسميه] .

[4] - مريم : 19/ 26 .

[5] - وقيل: أنّها حرْفٌ كتاء التّأنيث في (قامتْ) لا ضمير ، والفاعل ضمير مُستكن في الفعل ؛ وعليه المازني ووافقه الأخفش . يُنظر : هَمْع الهوامع : 1/ 191 ، وشرح التّسهيل : 1/ 123 ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عَقيل ، تح : محمد بركات ، دار الفكر/ دمشق ط1/ 1982م : 1/ 85 .

[6] - يُنظر : الكتاب : 4/ 200- 201 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 1/ 86 .

[7] - يوسف : 12/ 32 .

وإنّما قال : ياء المخاطبة ، ولم يقلْ : ياء المتكلّم ؛ لأنّ هذه تكونُ في الاسم والفعل والحرف ؛ نحو : مَرَّ بي أخي فأكرمني .

[أحوال بناء الأمر]

ولما فرغَ من تمييزه شرعَ في بيان حكمه ؛ فقال : (**وبناؤه على السّكون**) إذا كان صحيح الآخر[1]، ولم يتّصل به ضمير تثنية ، ولا ضمير جمع ، ولا ضمير المؤنّثة المخاطَبة ؛ (**كاضْرِبْ**) وانْطَلِقْ ، واستَخرجْ ؛ إذ مُضارعه يُجزَم بالسّكون .

(**إلاّ المُعتلّ**) وهو ما آخره « واو» أو « ألف » أو« ياء » (**فَعلى حذف آخره**) بناؤه وهو حرف العلّة ، [لكن][2] يُشترَطُ ألاّ يتّصلَ به ما تقدّم[3] أو نون النّسوة (**كـ اغزُ واخشَ وارمِ**) إذ مُضارعه يُجزَمُ بحذف آخره ؛ فاغزُ : مَبْنِيٌّ على حذفِ الواو ، واخشَ : على حذْفِ الألف ، وارمِ : على حذفِ الياء ؛ لأنّ مُضارعها مثلها .

(**و**) إلاّ (**نحو : قُومَا**) ممّا هو صحيح واتّصلَ بهِ ضمير تثنية ، (**و**) نحو:(**قُومُوا**) ممّا اتّصَلَ به ضمير جماعة ، (**و**) نحو: (**قُومِي**) ممّا اتّصَلَ بهِ ضمير المؤَنّثَة المخاطَبَة (**فعلى حَذْفِ النّون**) بناؤُهُ ؛ إذ[4] مُضارعه المتّصل به ذلك يُجزَمُ بحذفها .

ومثلُهُ في البناء المذكور : المعتل المتّصل به ذلك ؛ نحو: اغزُوَا ، واغزُوا ، واغْزِي[5] .

وإنْ اتّصَلَ بالمعتلّ نونُ نسوةٍ بُنِيَ على السّكُون ؛ نحو: اغزَوْنَ ، وارمِيْنَ ، واخشَيْنَ ، كالصّحيح المتّصلة[6] به النّون المذكورة ؛ نحو : قُمْنَ ، واقعدْنَ .

واعلمْ أنّ المصنّف لو قال كما في الأوضح[1] : ‹‹ وبناؤُهُ على ما يُجزَم به مُضارعه ›› لكان أحسن ؛ ؛ لكن لما ذكرَ أنّ للماضي ثلاثة أحوال أرادَ أن يذكُرَ - بالتّنصيص- أنّ للأمر كذلك .

---

[1] - وهذا مشروط بأنْ لا تُباشره نون التّوكيد ؛ فإنْ باشرته بُنِيَ على الفتح ؛ نحو : أقبلَنْ ، واضربَنَّ .

[2] - ساقطة من (أ) .

[3] - من الضمائر ؛ وهي : ضمير التثنية ، وضمير الجمع ، وضمير المؤنّثة المخاطبة .

[4] - في (ب) : [أي] .

[5] - أصله : اغزُوِي ؛ استُثقلَتْ الكسرة على الواو فحُذفَتْ ، ثمّ حُذفت الواو لالتقاء السّاكنين بينها وبين ياء الضمير ، ثمّ كُسِرتْ الزّاي لِمُناسبة الياء ، ولئلاّ تنقلب الياء وَاواً ؛ لِوُقُوعِها ساكنة بعد ضمّة .

[6] - في (ط) و (م) : [المتّصل] ، وفي (ب) : [المعتل بالنون] .

[أفعال الأمر المُختلَف حول فعليتها]

(**ومنه**) أيْ : من فعل الأمر (**هَلُمَّ** ، **في لغة**) بَني (**تميم**) ؛ الملحقينَ بها الضّمائر بحسب مَنْ هي مُسنَدة إليه ؛ نحو: هَلُمَّ يا زيدُ ، وهَلُمِّي يا هندُ ، وهَلُمَّا يا زيدان ، وهَلُمُّوا يا زيدون ، وهَلمْنَ يا هنداتُ ، وأمّا [12/أ] أهلُ الحجاز فهي عندهم : اسم فعل لازم طريقةً واحدةً ؛ ولا يختلف بحسب مَنْ أُسنِدَ إليهِ ، وبِلُغتهم جاء التّنزيل ؛ نحو: ﴿ ▪☠➔🖬🖂♎ ⬀✍➔🕭 ♦×🖭🗑✂🗷✶✎✍•◑⌇⌇◉✍✂◆❒ ⌃☠↗✍◆↗✎✂🖂⑨◆♒↗➢ ﴾[2] ، ﴿ ▪☠➔🖬🖂♎ ⬀☠🗑♑♌☼🕓◆❑⬁⌘♋ ◑⑩•⌇🗑◉•⑩⌇☪◆✍ ☎ ﴾[3] .

(**و**) كذا (**هَاتِ**) بِكسر التّاء ، ما لم يتّصل به ضميرُ جماعةِ المذكّرين فيُضمُّ ؛ نحو: هَاتُوا ، (**وتَعَالَ**)[4] بفتح اللاّم لا غير (**في الأصحّ**) أيْ : الصّحيح[5] ؛ لدلالتهما على الطّلب وقُبُولِهما - مع ذلك ياء – المخاطَبَة كـ: هَاتِي ، وتَعَالِي . فإنْ أمرْتَ بهما [مُذكّراً ، كان بناؤُهما على حذف حرف العلّة ؛ فتقول : هَاتِ ، وتَعَالَ ؛ كـ: ارْمِ ، واخْشَ ، وإنْ أمرتَ بهما][6] مُؤنّثاً ، كان بناؤهما على حذف النّون[7] ؛ فتقولُ: هاتِي ، وتعالَيْ ؛ كـ: ارْمِي ، واخْشَيْ ؛ إذ بناء الأمر على ما يُجزَم به مُضَارعه .

وقيل : أنّهما اسما فعلين[8] .

[الفعلُ المضارع وعلامته]

---

[1] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1/ 45 .

[2] - الأنعام : 06/ 150 .

[3] - الأحزاب : 33/ 18 .

[4] - في (ط) و (م) : [تعالى] .

[5] - (هاتِ) و (تعال) أفعالٌ مَبنيةٌ على حذف آخرها لأنّها معتلّة ؛ فالأوّل مبنيٌّ على حذف الياء ، والثّاني على حذف = الألف ، وإنّما ضُمّتْ التّاء في (هاتُوا) لأنّ أصله (هاتِيُوا) استثقلت الضّمّة على الياء فحُذفت ، فالتقى ساكنان (الياء والواو) ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضُمّتْ التّاء لمناسبة الواو ؛ ولئلاّ تنقلب الواو ياء .

[6] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهواً من النّاسخ ؛ لتشابه نهاية العبارتين عليه .

[7] - أمّا إذا أمرتَ جمع مؤنّث فإنّهما يُبنيان على السكون ؛ نحو: تعَالَيْنَ وهاتَيْنَ يا هنداتُ .

[8] - القائل بذلك جماعة من النحويين ؛ على رأسهم : الزّمخشريّ (ت 538 هـ) .

يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب : 189 – 200 ، وشرح شذور الذهب : 45 .

وأشارَ إلى القسم الثّالث بقوله : (**ومُضارِع**) ؛ وهو ما دلّ وَضْعاً[1] على حَدَثٍ وزمانٍ غيرِ مُنقضٍ ، حاضرا كان أو مُستقبلا ؛ وسُمِّيَ مُضارعاً من المضارَعَة[2] وهي المشابهة ؛ لِمشابهته الاسم في في أنّ كلاًّ منهما يَطرأ عليه بعد التّركيب معانٍ مختلفة تتعاقب[3] على صيغةٍ واحدةٍ ؛ وقضيّة ذلك : الاشتراك في الإعراب ، لكنْ لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يُمَيّزُها إلاّ الإعراب ، وعلى المضارع يُمَيّزها غيره[4] ، أيضاً كان الاسمُ أشدَّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع ، فجُعِلَ الإعرابُ أصلاً فيه ، فرْعاً في المضارع .

وما قيل: منْ أنّ العلّة في التّسمية مُشابهته للاسم في الإبهام والتّخصيص[5] ، وقُبُول لام الابتداء والجَرَيان على حَرَكات اسم الفاعل وسَكَناته ؛ فردّه ابن مالك في شرح التّسهيل[6] .

(**ويُعرَفُ**) أيْ : يُمَيّزُ[7] عن قسيميه (**بـ لَمْ**) أيْ : بِدُخولها عليه ؛ نحو: ﴿ ◙◆☠◁ ③◆⊹✂ᘔ⇧ ◘◆◙◆☠◁ ③◘⇖◘◙◆⑨⇧ ◆☒◆ ﴾[8] ، وممّا يُمَيَّزُ به أيضاً : دخول حرف التنفيس التنفيس [عليه ؛ كـ: سوف ، وكذا دُخول اللاّم و" لا" الطّلبيّتين][9]، وإنّما اقتصَرَ المصنّف على " لَمْ

---

[1] - دخل بقوله (وضعاً) المضارع المنفي بـ (لم) فإنّه يدلّ بالوضع على حدث غير مُنقض ، وإنْ كانت (لم) تقلبُ معناه إلى الماضي ، ومثله : المضارع في سياق (لو) نحو: لو يُطيعكم ، وخرج نحو : نِعْمَ وبئس وعسى وحبّذا .
يُنظر: حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر النّدى لياسين الحمصي ، مطبعة الحلبي بمصر ط2/ 1971م : 1/ 72 .

[2] - المضارَعَة مُشتقّة من (الضّرع) ؛ كأنّ كِلا الشّبيهين ارتضعا من ضِرعٍ واحدٍ ؛ فهما أخوان رضاعةً ، يقال : تضارَعَ السّخلان – والسّخل هو ولد الشّاة – إذا أخذ كلّ واحد منهما بِحَلَمَة من الضّرع وتقابلا في الرّضاع ، وزعم ابن عصفور أنّ المضارعة مقلوبة من (المراضعة) . يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 4/ 11 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 1/ 304 .

[3] - في (م) : [متعاقبة] .

[4] - كتقدير اسم مكانه ؛ نحو : (لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا) ... يُنظر تفصيل ذلك في : شرح التسهيل : 1/ 34

[5] - لأنّ الاسمَ يكون مبهماً بالتّنكير ، ويتخصّص بالتّعريف ، والمضارع : يحتمل الحال والاستقبال ، ويتخصّص للمستقبل بالسين وسوف .

[6] - في الحقيقة أنّ ابن مالك لم يرده من جهة أنّه علّة في التّسمية ؛ وإنّما ردّه من جهة أنّه علّة لإعرابه .
يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس على شرح الفاكهي : 1/ 73 ، وشرح التسهيل : 1/ 35 – 36

[7] - في (أ) : [يتميّز] .

[8] - الإخلاص : 112/ 03 .

[9] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وقد استدرك الحذف في الهامش .

لَمْ " كـ: ابن مالك في ألفيّته[1]؛ لأنّ لها امتزاجاً بالفعل بتغيير[2]معناه إلى الماضي حتّى صارتْ كجزئه ، قاله الرّضي .

(**وافتِتَاحُهُ**) - بالرّفع على الابتداء ، كما هو قضية كلامه في الشّرح[3]- يكونُ (**بحرف**) واحدٍ واحدٍ زائدٍ (**مِنْ**) أحرُفِ (**نَأَيْتُ**) أيْ : بعدْتُ ، أو" أنَيْتُ " أيْ : أدركْتُ (**نحو**) قولِكَ : (**نقُومُ** ، **وأقُومُ** ، **ويَقومُ**) زيدٌ ، (**وتقومُ**) يا عمْرو[4] ، ولم يَذْكُر هذه الأحرف لِيُعرَفَ بها المضارع ؛ لِوُجُودِها في أوّل الماضي ، وإنّما ذكرَهَا تمهيداً للحُكمِ الّذي[5] بعدها ؛ كما سيأتي[6] .

ومن النّحاة مَنْ جَعَلَ افتتاحهُ بأحدها من علاماته أيضاً ، وهو ظاهر كلام المصنّف ؛ بل قيل : إنّ التّمييز بها أولى مِنَ التّمييز بـ لَمْ ؛ لِعدم انفكاكها عنه ؛ ولاتّصالها به ، وللتّنصيص على جميع أمثلته ، بخلاف "لم" ، وعليها اقتصرَ ابن مالك في التّسهيل[7] .

وعليه فَيُشتَرَطُ في الهمزة أنْ تكونَ للمُتكلّم وحده ، وفي النّون أنْ تكونَ للمتكلّم ومن معه ، أو للمُعظّمِ نفسه ولو ادّعاءً ، وفي الياء أنْ تكونَ للغائبِ المذكّر مُطلقاً ، أو لجمع الغائبات ، وفي التّاء أنْ تكونَ للمُخاطَب مُطلقاً ، أو للغائبة أو للغائبتَيْنِ .

وبهذا ظهَرَ أنّ التّعبيرَ بـ:" أنيْتُ " أنسبُ بالنسبة التضعيفيّة[8] من [13/أ] تعبيره[1] بـ:" نأيْتُ " .

---

[1] - في قوله : سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ : يَشَمْ

فجعَلَ علامةَ المضارع صحّة دخول (لَم) عليه ؛ كقولك في (يشم) : لَمْ يشمْ .

يُنظر : متن ألفية ابن مالك ، دار المغني/ الرياض ط1/ 2000م : 09 وشرح ابن عَقيل ، تح : مُحيّ الدّين عبد الحميد ، دار التّراث/ القاهرة ط2/ 2005م : 14 .

[2] - في (م) : [بتغيّر] ، وفي (ط) : [يتغيّر] .

[3] - يُنظر : شرح قطر النّدى لابن هشام : 46 – 47 .

[4] - في (ب) : [يا هند] .

[5] - في (ب) : [للأحكام الّتي] .

[6] - في الأسطر الآتية ؛ وهو قوله : (ويُضمُّ أوّله) .

[7] - يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 03 .

[8] - لأنّ (الهمزة) لها موضع واحد وهو المتكلّم وحده ، (والنّون) لها موضعان ؛ المتكلّم ومعه غيره أو للمعظم نفسه ، و(الياء) لها أربع ؛ المفرد المذكر ومثنّاه وجمعه وجمع الغائبات ، و (التّاء) لها ثمانية ؛ المفرد المذكّر والمفردة المؤنّثة والمثنّى والمجموع لكلّ منهما ، والمفرَدة الغائبة والمثنّى الغائبتين ، فكلٌّ له ضعف ما قبله .

[أحكامُ المُضارع]

والحُكمُ الّذي أشرْنا إليه فيما مرّ هو قوله : (**ويُضمُّ أوّلُهُ**) أيْ: المضارع ؛ أي الحرف المفتتَحُ بهِ (**إنْ كانَ ماضيهِ رُباعيّا**) سواء كان كلّ حروفه أُصُولاً (**كيُدحرجُ**) إذ ماضيه "دَحرَجَ "، أم بعضُها زائداً كـ:" يُجيبُ "و(**يُكرمُ**) إذ ماضيهما : أجابَ وأكرَمَ، والهمزة فيهما زائدة ؛ لأنّ وزنهما : أَفْعَلَ .

(**ويُفتَحُ**) أوّلُهُ (**في غيره**) ؛ أيْ [في][2]غير المضارع الّذي ماضيه رُباعيّ ؛ بأنْ كانَ ماضيه ثُلاثياً كـ يَضْرِبُ ؛ إذ ماضيه ضَرَبَ ، ولا يكونُ إلاّ أصليّ الحروف، أو خُماسيّاً أو سُداسيّاً (**كيَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ**) إذ ماضيهما : انطَلَقَ واستخرَجَ ، ولا يَكونُ إلاّ مَزيداً فيهما ، ومنَ الخُماسي نحو: خصّمَ ،وقتَّلَ – بالتّشديد – فإنّ أصلَهما : اختَصَمَ ، واقْتَتَلَ ؛ أدغمت التّاء فيما بعدها[3] وحُذفَت الهمزة[4] ؛ [ولهذا فُتِحَ حرْفُ][5] المضارعَة منهما .

ويُستثنَى من كلامه نحو: إخَالُ ؛ فإنّ الهمزة منه[6] مكسورة على الأفصح ، وكذا نحو: أُهْرِيق ، واسطيع ؛ فإنّ الهمزة فيهما مضمومة ، مع[7] أنّ ماضيهما –وهو : اهراقَ ، واسطاعَ - ليس بِرُباعي ، وقد يُقالُ بِأنّهما منَ الشّواذ ، فلا استثناء ، أو بِأنّ الهاءَ والسّينَ زائدتان على خلاف القياس ؛ فكأنّهما على أربعة أحرفٍ تقديراً .

(**ويُسكّنُ آخره**) تسكين بناء -على الأصحّ - إنْ كانَ (**مع نون النّسوة ؛ نحو**) : ﴿ ❒◆✂☙⌧☺←➲⌧⌧✱⌧◆❸◆✋◆③ →💣⌧⌧✱⌧⌧⇨⌧✱⌧⌧☙ ﴾[8] (و) ﴿ ⌧⌧✱⌧ ﴾ 📖❒♌ ③◆➔◆③ →❒♍☙ ﴾[9] ، وبُنِيَ الفعلُ معها رُجُوعاً إلى الأصل منْ بناء الفعل ؛ لِفواتِ

---

[1] - في (أ) : [التّعبير] .

[2] - زيادة من (ط) .

[3] - في (أ) : [بعدهما] .

[4] - أيْ : همزة الوصل ؛ استغناء عنها بتحريك ما بعدها .

[5] - ما بينَ المعقوفين ساقطٌ من (ط) .

[6] - في (ط) : [فيه] .

[7] - في (ط) : [على] .

[8] - البقرة : 02/ 228 .

[9] - البقرة : 02/ 237 .

شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه ؛ باتّصالهِ بالنّون الّتي لا تتّصلُ إلاّ بالفعلِ ، وبُنِيَ على السّكون لأنّهُ الأصلُ في البناء كما مرّ ؛ وحمْلاً على الماضي المتّصل بها .

وإذا دخلَ عليه عامل ؛ نحو: لَمْ يضربْنَ ، ولَنْ يضربْنَ ، لم يُؤثّر فيه لفظاً[1] ، وإلى ذلك أشارَ بعضُهُم مُلغّزاً ؛ حيثُ قالَ :

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أوْ جَازِمٌ لَهُ وَلا حُكم لِلإعرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

ووَزْنُ يَعْفُونَ : يَفْعَلْنَ ، والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة ، والنّونُ ضمير النّسوة لا نون الرفع ، بِخِلاف نحو: الرِّجالُ يَعْفُونَ ؛ فإنّ الواو فيه ضمير الجماعة ، ولامُ الكلمة محذوفة ، والنّونُ علامةُ الرّفع ، والفعلُ معها مُعرَبٌ وأصلُهُ : يَعْفُوُونَ[2]، بواوين ؛ أولاهُما لامُ الكلمة ، فاستثقلتْ الضّمّة الضّمّة على " وَاوٍ" قبلها ضمّة فحُذفتْ[3] ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى فبَقَى " يَعْفُونَ " على وزن : يَفْعُونَ ؛ وخُصّتْ بالحَذف لأنّها جزءُ الكلمة[4] ، ولأنّها آخرُ الفعل ، ولأنّها لا تدلّ على معنى بخلاف الثّانية ؛ ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو: قاضٍ وغازٍ ، دونَ التّنوين ؛ لأنّه كلمة مُستقلّة ولا يُوصَفُ بِأنّهُ آخر، وجِيءَ به لمعنى .

وكما يُسكّنُ مع نون النّسوة يُسكّنُ مع نون الذّكور ؛ كقوله :

[07]- ..... ويَرجِعْنَ[5] مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ[6]

---

[1] - ولكن يُؤثّر فيه محلاً ؛ فيكونُ الفعل في محلّ جزم أو في محلّ نصب .

[2] - في (ط) : [وأصلُ يَعْفُونَ : يَعْفُوُونَ] .

[3] - في (م) : [فحذفت الضّمّة] .

[4] - في (ط) : [لأنّها حرفُ الكلمة] .

[5] - في (م) : [ويخرجْنَ] ، وهو ما ورد في الكثير من المصادر .

[6] - عجز بيت من الطّويل ، صدره : يمرّونَ بالدّهنَا خفافاً عيابُهُم

وهو لأعشى همَذَان في : الحماسة البصريّة :2/ 262- 263 ، والصّبح المنير في شعر أبي بصير: 317 (باب أعشى همذان) ولأحد من بني همذان في: الكامل : 239/1 ، ولجرير في : ملحق ديوانه: 3/ 1021 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 115/1 ، وكتاب الشعر: 162 ، والإنصاف : 277/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 659 ، وشرح التّسهيل : 125/3- 128 ، 164 ، ولسان العرب: 9/ 70 (خشف) ،1/ 653 (ندل) ، وشرح ابن عقيل : 280 ، وأوضح المسالك: 284/1 .

الشّرح : الدّهنا : اسم موضع ، والعياب : جمع " عيبة " وهي القفة ، والبُجْرُ : جمع أبْجَرَ وهو العظيم البطن ؛ ويقصد : أنّ حقائبهم منتفخة ، والمعنى : قيل أنّه يصف لُصوصاً يأتون فيسرقون ، فيمرون بالدّهنا وحقائبهم فارغة ، ويعودون

فلو عبّرَ بـ : نون الجمع لكان أولى ، و[لَصدَقَ][1] عُموم قوله فيما بعد .

ويُعرَبُ فيما عدَا ذلك .

(**ويُفتَحُ**) آخرهُ فتحة بناء ، إنْ كان (**مع نون التّوكيد**) خفيفةً كانت أو ثقيلة ،(**المُباشرة**) [14/أ] وهي المتّصلة به من غير حاجز (**لفظا أو**[2] **تقديراً**)[3] ، هذا مذهبُ الجمهور ، وبه جَزَمَ ابن مالك[4] ؛ وعِلّة البناء - عندهم - تَرْكِيبِهِ معها تركيب " خمسة عشر" ؛ بِدليل أنّهُ لو فَصَلَ بينَ الفعل والنّون فاصلٌ لم يحكم بِبنائه ؛ لأنّهم لا يُركّبون ثلاثة أشياء [فيجعلونها كشيءٍ واحد][5] ، ومعنى مُباشرتها له تقديراً : ألاّ يُنوَى هناك فاصل ، وذهبَ قومٌ إلى البناء مطلقاً[6] ؛ لأنّ النُّون لما لحقته أكّدتْ فيه الفعليّة ، وردّتهُ إلى أصلهِ [منَ البناء ، وذهب جَمْعٌ إلى الإعراب مُطلَقاً ، والأصحّ الأوّل][7] .

من دارين وحقائبهم ملأى . يُنظر : اللّسان : 11/ 653 (ندل) .

والشاهد في: (يرجعْنَ) حيث سكّنَ المضارع مع نون الذكور ، وهي في الحقيقة نون إناث استعملت مجازاً في الذكور .

يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/ 116 .

[1] - ساقطة من (ب) .

[2] - في (أ) : [لفظا وتقديرا] ؛ وهذا خلاف ما في : متن قطر الندى .

[3] - نونُ التّوكيد المباشرة له لفظا نحو : (يُنْبَذَنّ) وهو في هذه الحالة مبنيّ ، أمّا إذا فَصَلَ بين الفعل والنّون فاصل ؛ مثل : (تتّبعان) و (تُبْلوُنّ) و (تَرَينّ) ؛ فإنّ الألف في الأوّل ، والواو في الثّاني ، والياء في الثالث ، فاصلة بين الفعل والنّون فهو معرَب لا مبني . وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدّراً كان الفعل أيضاً معرباً ؛ وذلك نحو: ﴿ ▪ ⇖➔⍓☺⇔○♦☞•☜◆❒ ﴾

[آل عمران:186/3] ؛ ففي هذه الحالة الفاصل محذوف مقدّر وهو "واو" الجماعة ، وسيأتي تفصيل إعراب هذه الأفعال .

يُنظر : شرح قطر الندى : 49- 52 .

[4] - يُنظر : شرح الكافية الشّافية لابن مالك : 1/ 175- 176 .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ، وفي (ب) : [ويجعلونها كالكلمة الواحدة] .

[6] - أيْ : سواء اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ مثل : تتّبعانِّ ، وتُبْلَوُنَّ ، وتَرَينَّ .

وهو مذهب الأخفش والزّجاج وأبو علي الفارسي في الإيضاح . يُنظر : ارتشاف الضرب : 2/ 662 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 2/ 672 .

[7] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

ولم يُقيّدْ نونَ النّسوة بما قيّدَ بهِ نونَ التّوكيد ؛ لأنّها لا تكونُ إلاّ مُباشرة ، بخلاف المؤكّدة ؛ فإنّها قد تكونُ مُباشرة (**نحو**: ﴿ ☜♦⑩↖♈☝⌛♦❶⌧♌□ ﴾[1]) بالبناء للمفعول ، وقد لا تكون كما سيأتي .

(**ويُعرَبُ**) المضارعُ (**فيما عدا ذلك**) المتقدّم ؛ وهو ما إذا عُري من[2] النُّونين (**نحو**: **يقُومُ زيدٌ**) ، وما إذا لم تُباشرْهُ نونُ التّوكيد لفظاً أو تقديراً .

وإنْ اتّصلتْ به لفظاً ؛ بأنْ فَصَلَ بينَهُ وبينها فاصلٌ ، حسّياً كان أو مُقدّراً ؛ **فالأوّلُ** نحو : (﴿ □◆••✍♦☞✸⌨⊘➔⊠✍✎♌♏✐ ﴾[3]) أصلُهُ قبلَ التّوكيد والنّهي: تتّبعانِ - بتخفيف نون الرّفع – فدخَلَ الجازم فحَذَفَ نونَ الرّفع ، ثمّ أكّدَ بالنّون الثّقيلة فالتقى ساكنان " الألف والنّون المدغمة " ، ولم يجز حذف[4] الألف لئلاّ يَلتبسَ بفعل الواحد ، ولا النّون لِفوات المقصود منها ، فحُرّكتْ النّون بالكسر تشبيهاً بنون التّثنية الواقعة بعد الألف .

(﴿ ☜♦☞➔⌨⬀◘■□↓♍· ﴾[5]) مُضارع : بَلاَ ، يَبْلو، مَبْنِيٌّ للمجهول مُسنَدٌ لِجماعة الذّكور ، وأصلُه قبل التّوكيد : لَتُبْلَوُونَ ، بِواوين ؛ أولاهما لام الكلمة ، تحرّكَ حرفُ العلّة وانفتَحَ ما قبله فقُلِبتْ ألفاً ، ثمّ حُذِفَ[6] لالتقاء السّاكنين فصار « لَتُبْلَوْنَ » ثمّ أكّد بالنّون الثّقيلة فاجتمع ثلاث نونات[7]، فحذفت نون الرّفع لِاسْتثقال توالي الأمثال ، فالتقى ساكنان ؛ الواو التي هي نائب فاعل ، والنُّون

---

[1] - الهمزة : 104/ 04 .

[2] - في (أ) و (م) : [عن] .

[3] - يونس : 10/ 89 .

[4] - في (ط) : [ولم تُحذَف الألف] .

[5] - آل عمران : 03/ 186 . =

الإعراب : لَتُبْلَوُنَّ : اللاّم واقعة في جواب قسم مُقدّر ، تبلونّ : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النّون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والواو – المحذوفة لالتقاء السّاكنين – في محلّ رفع نائب فاعل ، ونون التّوكيد : لا محلّ لها من الإعراب . **وجه الاستشهاد** : أتى الفعل مُعرَباً على الرّغم من تأكيده بنون التّوكيد الثقيلة ؛ لأنّه فَصَلَ النّونَ عن الفعل حرْفُ الواو " الحسّي" فَبَقَى الفعلُ مُعرَباً ولم يُبنَ .

[6] - في (ط) : [حذفت] .

[7] - أيْ : لَتبلوْننَّ .

المدغمة ، وتعذّرَ حذف أحدهما ، فحُرّكت الواو بِحَركةٍ مُجانسةٍ لها وهي الضّمّة ؛ لِتدلّ على المحذوف ، فصار: لَتُبْلَوُنَّ ، على وزن لَتُفْعَوُنَّ .

(﴿ ▫⌧⌦✍□✍ ✍•❷♦⇦✐×□ ﴾[1]) أصلهُ قبل التّوكيد : تَرْأيين ؛ فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثمّ حذفت الهمزة فصار: تَرَيِينَ - بفتح الرّاء وكسر الياء الأولى وإسكان [الياء][2] الثّانية - فتحرّكتْ الياء الثّانية وانفتح ما قبلها فقُلِبتْ ألفاً ، ثمّ حُذفَتْ لالتقاء السّاكنين فصار: تَرَيْنَ ، ثمّ دخَلَ الجازم فحذف نون الرّفع ثمّ أكّدَ بالنّون الثّقيلة فالتقى ساكنان[3] ؛ ياء المخاطبة والنُّونُ المدغمة ، فحُرّكتْ الياء بِحركةٍ مُجانسةٍ لها[4] لِتدلّ على المحذوف ، فصارَ : تَرَيِنَّ ؛ على وزن : تَفَيِنَّ[5] .

.

و**الثّاني** نحو : (﴿□◆•• ③♦◷❶⓪❻☼❋▭⌧ ⇧ ﴾[6]) أصلُهُ قبل التّوكيد : يَصُدُونَكَ ؛ فدخلَ الجازمُ فحذفَ نونَ الرّفعِ ، ثمّ أكّدَ بالنُّون ، فالتقى ساكنان " الواو والنّون المدغمة " فحذِفَتْ[7] الواو لاعتلالها

ولِوُجود الضّمّة الدّالة عليها .

وقولُهُ في الشّرح[8] : ‹‹ أصلُهُ قبل دُخول الجازم " يَصُدُّونَنَّكَ " فلمّا دخلَ الجازم حذفَ نونَ الرّفع الرّفع ›› إنّما يأتي [15/أ] على شذوذ ؛ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب .

---

[1] - مريم : 19/ 26 .

الإعرابُ : فإمّا : الفاء استئنافية ، إمّا : إنْ : حرف شرط جازم ، ما : زائدة لا عمل لها ، ترينّ : فعل مضارع مجزوم بإنْ وعلامة جزمه حذف النّون لأنّه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنّثة : في محلّ رفع فاعل ، ونونُ التّوكيد : حرف مبني لا محلّ له من الإعراب . **وجه الاستشهاد** : فَصَلَتْ الياءُ بين الفعل ونون التّوكيد ؛ فبقيَ مُعرَباً ولم يُبنَ .

[2] - ساقطة من (أ) و (ب) .

[3] - أيْ : تَرَيْنَّ .

[4] - ساقطة من (ط) .

[5] - في (أ) و (ب) و (ط) : [تعين] ، والتصحيح من (م) .

[6] - القصص : 28/ 87 .

[7] - في (ط) : [ثمّ حذفتْ] .

[8] - يُنظر : شرح قطر النّدى : 52 .

وقد تبيَّنَ ممَّا[1] قرّرنا أنّ الفعلَ في هذه الأمثلة - ماعدا الثّاني[2] منها - مُعرَبٌ لفظاً ؛ إذ الإعرابُ فيها ظاهرٌ[3] ؛ إذ هو بحذف النّون للجازم ، فما وَقَعَ في الأوضح[4] من أنّه مُعرَبٌ في الأوّل ، والثّالث[5] والثّالث[5] تقديراً كالثّاني - وهو لَتُبْلَوُنَّ - سهوٌ .

وإنّما لم يُبنَ فيها على الأصحّ لانتفاء تركّبه ؛ لأنّهم لا يُركّبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد .

والضّابطُ في ذلك : أنّ ما كان منَ المضارع رفعُهُ بالضّمّة ، إذا أُكِّدَ بالنُّون يُبنَى على الفتح ، وما كان رفعه بثبوت النّون ، إذا أُكِّدَ بالنُّون يبقى على إعرابه ، لفظاً أو تقديراً لِعدم مُباشرتها له ، وإنَّما بُنِيَ مع عدم مُباشرتها له في نحو : " هل تضربنانّ يا هندات " لِوُجود المقتضى لبنائه ، وهو ظاهر ؛ وإنَّما قدَّم المصنِّفُ حالة بنائه على إعرابه لأنَّه الأصلُ فيه ، واللهُ أعلم .

[الحرفُ وعلامتُهُ]

(**وأمّا الحرْفُ**) وهو ما دلّ على معنى في غيره فقط (**فيُعرَفُ**) أيْ : يتميّزُ عن قسيميه (**بأنْ لا يقبلَ شيئاً من علامات الاسم**) المتقدّمة ولا غيرها ، (**و**) لا شيئاً من علامات (

---

[1] - في (أ) و (ب) : [بما] .

[2] - وهو : لتُبْلَوُنّ .

[3] - في (أ) : [إذ الإعرابُ فيه ظاهراً] .

[4] - يُنظر : أوضح المسالك : 1/ 45 .

[5] - وهو : تَرَيِنَّ .

الفعل)[1] المتقدّمة ولا غيرها ؛ فحينئذٍ يَمْتنع كونه واحداً منها ؛ فيَتَعيّن[2] كونهُ حرْفاً ؛ إذ لا يخرج[3] عن ذلك ، كما دلّ عليه الاستقراء .

(**نحو**: **هل**) من حروف الاستفهام ، وتدخلُ على الجملتين الاسميّة والفعليّة ، حيث لم يكن في حيِّزها فعل ، أمّا إذا كان فتختصُّ بالفعل ، فلا مُنافاة حينئذٍ بين ما ذكروهُ هنا وبين قولهم – في باب الاشتغال – من أنَّه يجبُ النّصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعد ما يختصُّ بالفعل ك هل[4]؛والعلّة في ذلك ما قاله الرّضي[5] وغيره[6] من أنّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنى "قد" كما في: ﴿ ♎︎⬀︎⍄︎⬀︎🕮︎□︎✌︎♦︎❼︎🗐︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ✃︎🙰︎"♦︎♦︎○︎❁︎🕔︎♊︎🖎︎ ﴾[7] ، و" قد" مُختصّة بالفعل ؛ فكذا[8] "هل" ، لكنّها لما تطفّلتْ على همزة الاستفهام ، انحطّتْ رُتبتُها عن " قد" في اختصاصها بالفعل ؛ فاختصّتْ به فيما

---

[1] - في (ط) : [الأفعال] .

[2] - في (ط) : [فيُعتبر] .

[3] - في (ط) و (م) : [لا مخرج] .

[4] - يعني تمثيلهم بنحو : (هل زيداً حدّثتَه) إذ التّقدير (هل حدّثت زيداً حدّثته) ؛ فزيداً : مفعول بفعل محذوف ؛ وإنّما وجبَ النّصبُ لوُجوب وُقوع الفعل بعد هل ، فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال .

يُنظر : شرح التصريح : 1/ 442- 443 .

[5] - يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 1/ 418 .

[6] - قال سيبويه : ‹‹ وكذلك هل ؛ إنّما تكون بمنزلة قد ، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت "هل" لا تقع إلاّ في الاستفهام ›› .

الكتاب: 3/ 189 ، وقال المبرّد : ‹‹ وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزّ وجلّ : ﴿ ♎︎⬀︎⍄︎⬀︎🕮︎□︎✌︎♦︎❼︎🗐︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ✃︎🙰︎"♦︎♦︎○︎❁︎🕔︎♊︎🖎︎ ﴾ ؛ لأنّها لا تخرجُ عن حدّ الاستفهام ؛ تدخل عليها حروف الاستفهام نحو: أم هل فعلْتَ ؟ وإنْ احتاجَ الشّاعر إلى أنْ يُلزمها الألف فعلَ كما قال : سائلْ فوارسَ يَرْبوعٍ بشدّتنا أهلْ رأوْنا بسفْحِ القُفِّ ذي الأكَمِ ›› . المقتضب: 1/ 181- 182 وبالغ الزّمخشريّ وزعم أنّها لا تجيء إلاّ بمعنى (قد) . يُنظر : المفصل: 414 ، ومغني اللّبيب : 1/ 566 .

وقال المرادي : ‹‹ ذكر ذلك قومٌ من النّحويين ؛ منهم ابن مالك ، وقال به الكسائي والفرّاء ، وبعض المفسّرين في قوله تعالى : ﴿ ♎︎⬀︎⍄︎⬀︎🕮︎□︎✌︎♦︎❼︎🗐︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ⬉︎♦︎✍︎■︎❼︎ ✃︎🙰︎"♦︎♦︎○︎❁︎🕔︎♊︎🖎︎ ﴾ ، واستدلّ بعضهم على ذلك بقول الشاع : سائل فوارس ... ؛ فالمعنى : أقد رأونا ،

ويدلّ على ذلك : دخول الهمزة عليها ، وأنكرَ بعضُهم مُرادفة هل ل قد ؛ وقال: يُحتمل أن يكون : " أهل رأونا " من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد ؛ كقوله : " ولا للبهائم أبداً دواء " ... ›› .

الجنَى الدّاني : 344- 345 ، وتُنظر هذه المسألة في : همع الهوامع : 2/ 507- 508 .

[7] - الإنسان : 76/ 01 .

[8] - في (ط) : [فهكذا] .

إذا كان[1] في حيِّزها ؛ لأنّها[2] إذا رأتْهُ في حيِّزها تذكَّرتْ عُهوداً بالحِمَى وحَنَتْ[3] إلى الألف المألوف ، وعانقته ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيِّزها تسلّتْ عنه ذاهلة[4] .

(**وبلْ**) : من حُروف العطف ؛ ومعناها الإضراب[5] .

(**و**) الحرفُ (**ليس منه مهما**) لعوْدِ الضّمير عليه[6] في نحو:﴿ ✍◆♈⇧☺⊠✍ ✍◆⌛✍▫✍◆✍ ✍⌛✍✍ ✍⌛✍✍ ⌛✍✍ ✍◆✂③◆⊠⌨ ﴾[7] والضّمير لا يعود إلاّ على الأسماء الأسماء ، وقيلَ : أنّهُ حرْفٌ[8] .

(**و**) لا (**إذما**) ؛ بل هي ظرفُ زمانٍ بمنزلة "متى" ؛ فإذا قلتَ[9]: إذما تقمْ أقمْ ؛ فمعناه : متى متى تقمْ أقمْ ، ويدلُّ على اسميّتها : أنّها كانت قبل دُخول"ما " اسماً ؛ والأصلُ بقاء الشّيء على ما كان عليه[10]، وقيل : أنّها حرْفٌ[11] بمنزلة "إنْ" الشّرطيّة ؛ وأنّ المعنى في المثال : إنْ تقمْ أقمْ ، وهو الأصحّ كما في الأوضح[12] .

---

[1] - في (م) : [كانت] .

[2] - في (ب) : [كأنّها] .

[3] - حَنَتْ : بالتّخفيف ؛ بمعنى : مالت وعطفتْ ، من حَنَا يَحْنُو حُنُوًّا ، وبالتّشديد بمعنى : اشتاقتْ ؛ من : حَنَّ يحنُّ حَنِيناً .
يُنظر : المعجم الوسيط : 203- 204 (حنا) .

[4] - هذا القول ورد في : شرح كافية ابن الحاجب : 1/ 418 ، وفي هامشه وردت أبيات لأحد الشّعراء الظرفاء مُشيراً إلى هذا القول في (هل) [من البسيط] :

مليحةٌ عشقَتْ ظبْياً حَوَى حَوَراً فمُذْ رأتْهُ سَعَتْ فَوْراً لخدمَتهِ
كهلْ إذا ما رأتْ فِعْلاً بحيِّزها حنَّتْ إليْهِ ولَمْ ترضَ بفُرْقَتِهِ

[5] - يُنظر معنى (بل) في : الجَنَى الدّاني : 235 ، ومغني اللّبيب : 1/ 189- 190 .

[6] - في (ط) : [عليها] .

[7] - الأعراف : 07/ 132 .

[8] - القائل بذلك السُّهيْليّ ، وتبعه ابن يسعون ، واستدلوا بعدّة شواهد . يُنظر : مغني اللّبيب : 1/ 533 .

[9] - في (ط) : [فلو قلت] .

[10] - ساقطة من (ط) .

[11] - القائل بذلك سيبويه ، أمّا عند المبرّد – في أحد قوليه – وابن السّراج والفارسي فهي : ظرف .
يُنظر : مغني اللّبيب : 1/ 153 ، والكتاب : 3/ 56- 57 ، وشرح التصريح : 2/ 398 ، وشرح قطر النّدى : 53 ، والمقتضب : 2/ 46 ، والأصول لابن السّراج : 2/ 159 ، وارتشاف الضّرب : 4/ 1862 .

[12] - يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : 2/ 91 .

وأُجيبُ عمّا تقدّمَ[1] بأنّ "إذ"[2] قد سُلبَ منها معناها الأصلي بعد دُخول "ما" ؛ بدليل أنّها كانت كانت للماضي فصارت للمستقبل ، واستعملتْ مع " ما " الزّائدة[3] استعمال " إنْ " فكانت حرفاً ، ، وفي الشّرح[4]، وفيه نظر؛ قلت : ولعلّ وجه النّظر أنّه لا يلزم من تغيير[5] زمانها انسلاخها عن الاسميّة الاسميّة [16/أ] إلى الحرفيّة ؛ بدليل أنّ المضارع موضوعٌ للحال أوّله وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه "لم" قلبت معناه إلى الماضي ، ولم تُخْرِجْ[6] لفظه عن كونه مُضارعاً .

(**بل**) منه (**ما المصدريّة**) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر ؛ نحو:﴿ ❒◆⑩ঙ❒✂☎ ✍◆ ↖◆✡♋♏ঙ☹♋ ﴾[7] أيْ: عَنَتَكم[8] ، وقيل : أنّها اسمٌ[9] .

(**ولمّا الرّابطة**) أيْ : لوُجود شيء بشيء[10]، وهي عند سيبويه[11]: حرفُ وُجود لِوُجود ، وقيل :

أنّها ظرفٌ ، وقال ابن جنّي[1] : « بِمعنى حين »[2] ، وقال ابن مالك : « بمعنى إذ ، وفيه معنى الشّرط الشّرط »[3] ، واستظهره المصنّف في المغني[4] وعللّه بأنّها[5] هنا مُختصّة بالماضي والإضافة إلى الجمل ، كما

---

[1] - أيْ : عن القول بأنّها اسم .

[2] - في (أ) و (ب) و (ط) : [إذما] .

[3] - في (أ) : [المزيدة] .

[4] - يُنظر : شرح قطر النّدى : 53 ؛ حيث ورد فيه : « وقال المبرّد وابن السّراج ...إنها ظرف زمان ...واحتجوا بأنّها قبل دخول "ما" كانت اسما ؛ والأصل عدم التّغيير ، وأجيب : بأنّ التغيير قد تحقّقَ قطعاً ؛ بدليل أنّها كانت للماضي فصارت للمستقبل ؛ فدلّ على أنّها نُزِع منها ذلك المعنى البتّة ، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر » .
فابن هشام لم يُوافق سيبويه ومَنْ نحا نحوه في عدّهم " إذما " حرفاً ؛ لأنّ تغيّر الدّلالة من زمانٍ إلى آخر لا يلزم منه خروجها عن النّوع ؛ فتبقى اسماً كما كانت قبل دخول "ما " عليها ؛ بدليل بقاء المضارع مضارعاً حتّى وإنْ دخلت عليه "لم" .

[5] - في (أ) : [تغيّر] .

[6] - في (أ) و (ب) : [يخرج] .

[7] - آل عمران : 03/ 118 .

[8] - العنت : الإثم والوقوع في أمر شاق . يُنظر : الصّحاح : 1/ 258- 259 (عنت) .

[9] - القائل بذلك : الأخفش وابن السّراج وجماعة من الكوفيين ؛ فيرون أنّها بمنزلة " الّذي" واقعٌ على من لا يعقل ، وهو الحدث ؛ والمعنى : ودُّوا ما عَنِتّموهُ ؛ أيْ : العَنَت الّذي عنتّموه .
يُنظر : شرح قطر النّدى : 57 ، والجنى الداني : 332 ، وارتشاف الضّرب : 2/ 993 .

[10] - مثل : لما جاءني أكرمته . يُنظر : شرح قطر النّدى : 57 .

[11] - يُنظر : الكتاب : 4/ 234 ، وشرح قطر الندى : 57 .

كما هو شأن إذ ؛ وعليه فعاملها جوابُها ، ورُدَّ بأنّها أُجيبتْ بـ: "ما" النّافية و"إذا " الفجائيّة ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما[6] .

ولا خلاف بينهم أنّ "لَمَّا" النّافية حرْفٌ ، وتختصُ بالمضارع ، وكذا "لَمَّا"الإيجابيّة[7]، إلاّ أنّها تدخلُ على الجملة الاسميّة ، وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرّحَ به في المغني[8] .

والحُكمُ على"مهما " و"إذما " بالاسميّة ، وعلى "ما " و"لَمَّا "بالحرفيَّة، إنّما هو(**على الأصحّ**) منَ القولين فيها ، وقد مرَّ أنّ الأصحّ في إذما أنّها حرْفٌ ؛ فقوله : "على الأصحّ " منظورٌ فيه بالنّسبة إليها .

---

[1] - هو عثمان بن جِنّي ، أبو الفتح ، الموصلي (ت 392هـ) ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، أخذ عن الفارسي ثمّ حلّ محلّه ، وُلد في الموصل وتوفّي في بغداد ، من مؤلّفاته : الخصائص ، وسرّ صناعة الإعراب ، واللّمع ، وشرح ديوان المتنبي . تُنظر ترجمته في : شذرات الذهب : 4/ 494- 495 ، وبغية الوعّاة : 2/ 132 ، والأعلام : 4/ 204 .

[2] - قال ابن هشام : « وزعمَ ابن السّراج ، وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جنّي ، وتبعهم جماعة ، أنّها ظرفٌ بمعنى حين » .

مغني اللبيب : 1/ 460 ، ويُنظر : الخصائص لابن جنّي ، تح : محمد النجار ، المكتبة العلميّة (دط) (دت) : 2/ 253 ، 3/ 222 ، والأصول لابن السّراج : 2/ 157 و3/ 179 ، وكتاب الإيضاح للفارسي ، تح : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ط2/ 1996م : 250 ، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : 2/ 1092 .

وهذا يعني أنّها ليس فيها معنى الشّرط ؛ لأنّك إذا قلت : " حين قام زيد قمت " لا دلالة على سببية الأوّل للثّاني .

[3] - شرح التسهيل : 4/ 101 .

[4] - يُنظر : مغني اللّبيب : 1/ 460 .

[5] - في (ط) : [بأنّه] .

[6] - الأوّل كقوله تعالى : ﴿ ◘•⬛⬛☺●✐✍ ♦✌♆⬜◰☺♐♑✐✍✁ ♈❍♐⓿■◘♦⬉ ✐✍♦☾♐⑩•✗•♎ ✐✍●☺■◘•◘ ﴾ [سبأ : 34/ 14] . والثّاني كقوله : ﴿ ✐✍●☺■◘•◘ ⑩◰⊟⌗●←✞⬛⓿⬛ ⬉♦✍■❼⬛ ✌♦⬜◰✍♈❍♈☺◷⊞ ✞♦•♑⯓♑✻♑⯓←✞ ⑰⬛⬛⬛■❼ ✁✐✍♑♐♑◰❸⬛♈ ⑰♈❶•✁ ♎→♆◰ ④←♮⇑❸♈♁⬜ ⬜◰⬀♌♦ ✆♈♈♔ ﴾ [العنكبوت : 29/ 65] . يُنظر : شرح قطر النّدى : 58 .

[7] - **"لَمَّا" النّافية** : مثل : ﴿ ♐•☺●✐✍ ③♦⑦♐♐♈♆ ♦✌✍✐✎⎕⬜☜❺•⌘■←⑦ ﴾[عبس : 23/80]، أي : لم يقض ؛ فهي بمنزلة "لم" في النفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع .

و**"لَمَّا" الإيجابية** : بمنزلة "إلاّ " أيْ أنّها حرف استثناء ؛ نحو قولهم : عزمت عليك لَمَّا فعلت كذا ، أيْ : إلاّ فعلت كذا ، أي : ما أطلب منك إلاّ فعلت كذا . يُنظر : شرح قطر النّدى : 57 .

[8] - يُنظر : مغني اللّبيب : 461/1 .

وما حكاه من الخلاف في "ما" المصدريّة حكاه غيره ، وحكى ابن خروف[1] الاتّفاق على حرفيّتها وردَّ على مَنْ نقَلَ فيها خلافاً[2] ، قالَ في المغني : « والصّوابُ مع ناقل الخلاف ؛ فقد صرّحَ الأخفش وأبو بكر[3] باسميّتها »[4] .

واعلمْ أنّ الحروفَ ستّةُ أنواعٍ :

أحدُها : ما لا يختصُّ بالأسماء ولا الأفعال ؛ بل يدخلُ على كلّ منهما ولا يعمل كـ: هَلْ .

الثّاني : ما لا يختصُّ بهما ولكنَّه يعملُ ؛ كالأحرف المشبَّهة بـ: ليس .

الثّالث : ما يختصُّ بالأسماء ويعملُ فيها الجرَّ كـ: في ، أو النَّصبَ والرّفعَ كـ: إنَّ وأخواتها .

الرّابعُ : ما يختصُّ بالأسماء ولا يعملُ فيها ؛ كـ: لام التّعريف .

الخامسُ : ما يختصُّ بالأفعال ويعملُ فيها الجزمَ كـ: لَمْ ، أو النّصْبَ كـ: لَنْ .

السّادسُ : ما يختصُّ بالأفعال ولا يعمل ؛ كـ: قد و السِّين و سوف .

(**وجميعُ الحروف مَبْنيَّةٌ**) بإجماعٍ ؛ لا حظّ لها في الإعراب ؛ لأنّها لا تتصرَّفُ ، ولا يتعاقب

---

[1] - هو علي بن محمّد بن علي بن محمّد الحضرمي (ت609هـ) عالمٌ بالعربيّة ، أندلسي من أهل إشبيليّة ، من مؤلّفاته : شرح جمل الزّجاجي ، وشرح كتاب سيبويه ، والممتع في التصريف . تُنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات لابن أيبك الصّفدي : 58/22- 61 ، وبغية الوعاة : 203/2- 204 ، والأعلام : 330/4 .

[2] - الذي نسبَ هذا الرّأي لابن خروف هو ابن هشام ؛ قال في مغني اللبيب : 496/1 : « وزعم ابن خروف أنّ "ما" المصدريّة حرفٌ باتّفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ، والصوابُ مع ناقل الخلاف ... » . أمّا ابن خروف فيقول في " شرح جمل الزجاجي" : 293/1 : « فـ"ما" في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير ؛ إن شئتَ جعلتها اسماً بمنزلة الذي ، وإن شئتَ حرفاً موصولاً بمنزلة "أنْ " وكلا القولين لسيبويه والأخفش – رحمهما الله – فلمّا قدّراها بـ الذي كانت اسما ، ولَمّا قدّراها بلفظ المصدر كانت حرفاً » .

قالت محقّقة كتابه : « فواضح من كلام ابن خروف أنّه لا يقول بحرفيّتها مطلقا ، ولم يدّع أنّهم اتّفقوا على حرفيتها » . يُنظر: شرح جمل الزّجاجي لابن خروف، تح: سلوى عرب ، جامعة أمّ القرى/مكة (دط) 1419هـ : 181/1 و293 .

[3] - هو محمد بن السّري بن سهل ابن السرّاج (ت316هـ) أحد أئمّة الأدب واللّغة ، أخذ عن المبرّد ، درّسَ ببغداد وتوفي فيها من تلاميذه : الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، له : شرح كتاب سيبويه ، وكتاب الأصول الكبير . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 109/1 ، وطبقات النحويين : 112 ، ووفيات الأعيان : 339/4 ، والأعلام : 136/6 .

[4] - مغني اللّبيب : 496/1 ، وقال المرادي : « وذهبَ الأخفش وابن السّراج وجماعة من الكوفيين إلى أنّها اسم فتفتقر إلى ضمير ؛ فإذا قلت: يعجبني ما صنعت ؛ فتقديره عند سيبويه : يُعجبني صُنعُكَ ، وعند الأخفش: الصُّنعُ الذي صنعته » . الجنى الداني: 332 ، ويُنظر: رصف المباني للمالقي: 315 ، والارتشاف : 993/2 .

عليها من المعاني التّركيبيّة ما تحتاج معه إلى الإعراب ، ثمّ منها [ما هو مَبْنيّ على السّكون كـ: "قدْ" و "لَمْ "، وما هو على الفتح كـ: إنَّ و ليتَ][1]، وما هو على الكسر[2] كـ: لام الجرِّ ، وما هو على الضّمِّ كـ: منذُ ؛ في لغة مَنْ جرَّ بها[3] .

وقد تقدَّمَ أنَّ الأصلَ في البناء السّكون لِمَا مرّ ، فإذا جاء شيءٌ ممّا الأصل فيه البناء مَبْنيّاً ، فلا يُسألُ عن سبب بنائه [لِمَجِيئه على أصله ، ثمّ إنْ جاء مَبنيّاً على السّكون ، فلا يُسأل – أيضاً – عن سبب بنائه][4]عليه لذلك ، أو على حركةٍ[5] سُئلَ عنه سؤالان : لِمَ عَدَلَ إلى الحركة ؟ ولِمَ كانت الحركة كذا ؟ وإذا جاء شيءٌ ، ممّا الأصلُ فيه الإعراب مَبْنيّاً على السّكون ، سُئِلَ عنه سؤالٌ واحدٌ : لِمَ بُنِيَ ؟ أو على حركةٍ سُئِلَ عنه ثلاثة أسئِلة [17/أ] : لِمَ بُنِيَ ؟ ولِمَ عَدَلَ إلى الحركة[6] ؟ ولِمَ كانت الحركةُ فيه كذا ؟

[الكـلامُ وما يتألّف منه]

(**والكلامُ**) لغةً : عبارة عن القول ، وما كان مُكتفياً بنفسه ، كذا في القاموس[7]، واصطلاحاً : ((**لفْظٌ**) أيْ : مَلْفُوظٌ ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وهو في الأصل مصدر بمعنى : الرّمي ، ثمّ خُصَّ بالرّمي من الفمِّ ، ثمّ أُطلقَ عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وقد مرَّ تعريفه[8] .

---

[1] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[2] - أيْ : وما هو مبنيّ على الكسر .

[3] - قال المرادي في حديثه عن "مذ" و"منذ" : « والمشهور أنّهما حرفان ؛ إذا انجرَّ ما بعدهما ، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما ، وقيل : هما اسمان مطلقاً » . الجنَى الدّاني : 500 .

[4] - ما بين المعقوفين ساقط من (ط) ، سهوا من الناسخ ؛ لتشابه نهاية العبارتين .

[5] - في (ط) و (ب) : [الحركة] .

[6] - في (ب) : [لِمَ بُني على الحركة] .

[7] - « القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط » للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ) ، قيل فيه : قد ميّزَ فيه زيادات على صحاح الجوهري ، وتنافسَ الناسُ فيه كتابة وشراءً . يُنظر : كشف الظنون لحاجي خليفة : 1306/2- 1310 .
وورد تعريف الكلام في القاموس أنّه : « القولُ أو ما كان مكتفياً بنفسه » . القاموس المحيط : 1355 (كلم) .
ويُنظر تعريف الكلام في : شرح التصريح : 15/1 .

[8] - يعني عند شرحه للكلمة في الورقة : 02 .

ولو عبَّرَ بالقول هنا - كما في الكلمة - لَكانَ أولَى لِما مرَّ ، وخرَجَ به ما ليس بلفظ ؛ كالخطّ والإشارة وشبههما[1] وإنْ كان مُفيداً فإنّه لا يُسمّى كلاماً اصطلاحاً ، وصحَّ الإخراج به وإنْ كانَ جنساً لِمَا مرَّ .

(**مُفيدٌ**) أي : دالٌ على معنى يحسُنُ السُّكوتُ [منَ المتكلِّم][2] عليه ؛ بحيثُ لا يصير السّامعُ مُنتَظراً لِشيءٍ آخر ، لأنّ الفائدة حيث وقعت قيداً للّفظ أو القول ؛ فالمرادُ بها الفائدة التّامّة ؛ أي التّركيبيّة لا النّاقصة الّتي هي الإفراديّة ؛ ؛ إذ هي غير مُعتدّ بها في نظرهم ، وخرجَ به ما لا فائدة فيه كالمركّب الإضافي ، والمزجي ، والإسنادي المسمّى به كـ: بَرَقَ نَحْرُهُ ، ودخلَ فيه : ما لا يُجهَلُ معناه كـ: السّماءُ فوقنا والأرضُ تحتنا ، إلاّ أنْ يُرَادَ بالمفيد : المفيد بالفعل ، فلا يُسمّى كلاماً ، وعليه جَرَى بعضُهم[3] .

واقتصاره هنا على ذكر المفيد - كما في الأوضح[4] - مُغنٍ عن ذكرِ المركّب ؛ إذِ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التّركيب .

واعتَبَرَ بعضُهم في الكلام : القصْد ؛ ليخرجَ كلام النّائم ونحوه ؛ فإنّه عارٍ مِنَ القصد وجَرَى عليه في المغني[5] والشّذور[6] ، وأسقطه قومٌ لِعدم اعتباره عندهم وصحّحهُ أبو حيّان[7] ، وتبعهم المصنّف هنا هنا وفي الأوضح[8] .

---

[1] - في (ط) : [ونحوهما] .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

[3] - يُنظر مزيدا من التّفصيل في : التّذييل والتّكميل لأبي حيان : 34/4 .

[4] - يُنظر : أوضح المسالك : 33/1 .

[5] - يُنظر : مغني اللّبيب : 05/2 .

[6] - يُنظر : شرح شذور الذّهب : 50 ؛ حيث عرَّفَ الكلامَ بقوله : « الكلامُ قولٌ مُفيدٌ مقصودٌ » .

[7] - يُنظر : التذييل والتّكميل : 35/1- 36 .

و**أبو حيان** هو : محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف ، الأندلسي ، أثير الدّين (ت745هـ) ، من كبار العلماء بالعربيّة والتّفسير والحديث ، وُلِدَ في غرناطة ، ورحل إلى مالقة ، وأقامَ بالقاهرة حتّى توفّي فيها ، له من الكتب الكثير أشهرها : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وتفسير البحر المحيط .

تُنظر ترجمته في : الدّرر الكامنة : 302/4- 310 ، وبغية الوعّاة : 280/1- 284 ، والنّجوم الزّاهرة لابن تغري : 91/10- 93 ، وشذرات الذّهب : 251/8- 254 ، والأعلام : 152/7 .

[8] - يُنظر : أوضح المسالك : 33/1 ؛ وفيه عرّف الكلام بقوله : « عبارة عمّا اجتمع فيه أمران : اللّفظ والإفادة » .

وما قيل في الاعتذار عن المصنّف في عدم ذكره : من أنّ المفيد يستلزمه[1] إذ حسُنَ سكوت المتكلِّم ؛ يستدعي أن يكونَ قاصداً لِمَا[2] تكلَّمَ به ، فغير مسلَّم ، ولو سَلِمَ فيكون قوله في المغني وغيره مقصوداً مُستدركاً[3] إلاّ أنْ يُقال : أنّه من قبيل التصريح بما عُلِمَ التزاماً .

واعلمْ أنَّ بين اللّفظ والإفادة عموماً[4] من وجهٍ ؛ لِصدقهما على : قامَ زيدٌ ، ونحوه ، وانفراد اللّفظ بصدقه على المفرد ، والإفادة بصدقها على الإشارة .

والصُّورُ الّتي يتألّفُ منها الكلام ستّ : اسمان ، فعلٌ واسمٌ ، فعلٌ واسمان ، فعلٌ وثلاثة أسماء ، فعلٌ وأربعة أسماء ، جملة الشّرط وجوابه أو القسم وجوابه[5] .

وهو خبرٌ ؛ إنِ احتملَ الصّدقَ والكذب وإلاّ فإنشاء ، والأصحّ انحصاره فيهما[6] ، وأنّ الجملةَ أعمُّ أعمُّ منه[7] .

(**وأقلُّ ائتلافه**)عند النُّحاة - خبراً كان أو إنشاءً - (**من اسمين**) حقيقة كـ: هذا زيدٌ ، أو حُكماً (**كزيدٌ قائمٌ**) ؛ فإنَّ الوصْفَ مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ؛ بِدليل أنّه لا يبرز مع التّثنية والجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ؛ فسقط ما قيل : أنّ " زيدٌ قائمٌ " ثلاثة أسماء

---

[1] - في (ط) : [مستلزمه] .

[2] - في (ط) : [بما] .

[3] - في المغني عرّفَ الكلام بقوله : « هو القول المفيد بالقصد ». مغني اللبيب : 05/2 .
بعضُ النّحاة يقول في تعريف الكلام : (هو القول المفيد المركّب) فيذكر ثلاث قيود ، وبعضُهم يكتفي بذكر قيد واحد ؛ فيقول : (الكلامُ هو القولُ المفيد) ، وهذا الّذي فعلَهُ ابن هشام في أوضح المسالك ؛ لأنّ (المفيد) يُغني عن كلّ من (المركّب) و(المقصود) ؛ وذلك لأنّه لا يُفيد الفائدة المطلوبة إلاّ إذا كان مُركّباً ؛ ولأنّ معنى المفيد : أنْ يحسن سكوت المتكلم عليه ؛ والذي يحسن سكوته يكون قاصدا لما نطق به ، ومن هنا نعلم أنّ ابن هشام – في متن الشذور والمغني – قد ذكر قيدا يستغنى عنه وهو "القصد" وترك قيدا آخر يستغنى عنه – أيضا – وهو "المركّب" ؛ فهو مؤاخذ على ذلك ؛ لأنّه لم يلتزم طريقا واحداً ؛ وذلك لأنّه إنْ كان قد ترك قيد "التركيب" للاستغناء عنه بالمفيد فما سرّ ذكره قيد "القصد" وهو مستغنٍ عنه بالتركيب ؟ يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ، تح: محي الدين عبد الحميد: 50 (الهامش) .

[4] - في (ب) : [عموما وخصوصا] .

[5] - وقد يتألّف من: اسم وجملة ؛ كزيد قام ، ومن فعل واسم وجملة كـ:كاد زيدٌ يقرأُ ...إلى غير ذلك ، فلا حاجة للحصر.
يُنظر: حاشية يس على شرح الفاكهي: 90/1 ، وتُنظر أمثلة لكلّ من هذه الصّور في: شرح قطر النّدى : 59 .

[6] - يُنظر الرأي المقابل ؛ وهو انقسامه إلى ثلاثة أقسام في : حاشية يس : 91/1 .

[7] - إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ فيقال : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصّلة ... وكلُّ ذلك ليس مفيداً ؛ فليس كلاماً .
يُنظر : حاشية يس : 91/1 .

لا اسمان فقط ، كذا قيل فاليتأمّل ، (**أو من : فعل واسم ؛ كقامَ زيدٌ**) ، ونِعْمَ العبدُ ، ولا يُشترَطُ في جُزأي الكلام أنْ يُتلفّظ بهما معاً [18/أ] [كما مثّلَ ؛ بل قد يُتلفّظ بأحدهما دون الآخر كـ: استقمْ ، وقد لا يُتلفّظ[1] بهما معاً][2] كالمقدّر بعد " نَعَم " في جواب من قال : أقامَ زيدٌ ؟ إذِ الكلام هو المقدّر بعدهما[3] على الصّحيح .

والتّأليف وُقوع الأُلفة بين الجزأين ؛ فهو أخصُّ منَ التّركيب ؛ إذ هو ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكلُّ مؤلّف مُركّب ، ولا عكس بالمعنى اللّغوي .

---

[1] - في (ط) و (م) : [يُلفَظُ] .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[3] - في (ب) و (م) : [بعدها] .

(فصل) : عَقدَهُ لأنواع الإعراب وعلاماته

وقد تقدّمَ معنى الإعراب ، لغة واصطلاحا[1] ، (**وأنواع الإعراب**) الّذي هو جنس لها عند النّحاة (**أربعة**) بالاستقراء ؛ وهي :

(**رفْعٌ**) بحركةٍ أو حرْفٍ ، (**ونصْبٌ**) بذلك أو بحذفٍ ؛ وكلاهما يوجد (**في**) المعرَب من (**اسم وفعل**) ؛ فالرّفعُ فيهما (**نحو: زيدٌ يقومُ ، و**) النّصبُ فيهما نحو: (**إنّ زيداً لنْ يقومَ**) .

(**وجرٌّ**) بحركة أو حرْف ، ولا يُوجَدُ إلاّ (**في اسمٍ**)[2] لخفّته ؛ ولأنّ كلَّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنه في المعنى ؛ والمخبَرُ عنه لا يكون إلاّ اسماً (**نحو**) : مررْتُ (**بزيدٍ**) ؛ فـ: زيدٌ - في المعنى - مُخبَرٌ عنه بِأنّه ممرورٌ به .

(**وجزْمٌ**) بِسكونٍ أو بِحذفٍ ، ولا يُوجَدُ إلاّ (**في فعلٍ**) وذلك (**نحو : لَمْ يقمْ**) ؛ لِثقله وليكونَ الجزمُ فيه كالعوض من الجرّ ، لِمَا فاته منَ المشاركة فيه ؛ فيحصل لكلٍّ من صنفيْ المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب[3] ، وقيلَ : إنّما اختصّ به لأنّه لو دخل الاسمَ لأدّى وُجوده إلى عدمه ؛ وما أدّى وجوده إلى عدمه كان باطلاً ؛ وذلك أنّ المنوّنَ من الأسماء إنْ جُزِمَ التقى فيه ساكنان ؛ الحرفُ المجزوم والتّنوين ، فيُحرَّك السّاكنُ الأوّلُ فيُؤدِّي وُجود الجزم إلى عدمه ، وغير المنوّن محمولٌ عليه .

وقدّمَ الرّفعَ لعدم استغناء الكلام عنه[4] كـ:جاء زيدٌ ، ثمّ النّصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ؛ [ولأنّ عاملَه قد يكونُ فعلاً ، والعملُ له بالأصالة ؛ فيكون معمولُهُ أصلاً بالنّسبة للمجرور ، ثمّ الجرّ لاختصاصه بالأشرف][5] .

---

[1] - صفحة : 88 .

[2] - في (ط) و (م) : [في الاسم] . وهذا بخلاف ما في متن قطر النّدى .

[3] - في (ط) : [من مُقتضى الإعراب] .

[4] - لأنّ الرّفعَ يكون للعُمَد ؛ التي لا يُستغنى عنها ، بخلاف النّصب الذي يكون للفضلات ، والجرّ الذي يكون لما بينهما .
يُنظر : شرح التسهيل : 264/1- 265 ، وهمع الهوامع : 75/1 .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

وكوْنُ الحركات أنواع الإعراب جارٍ على مذهب البصريين[1] ؛ من أنّ الإعرابَ ما اختلفَ به[2] آخر المعرَب ؛ لا أنّه اختلافُ آخر المعرَب على مذهب الكوفيين[3] .

وعبّرَ بـ: الأنواع دون الألقاب ، المعبِّر بها بعضهم ؛ لأنَّ الإعراب عنده لفظي ولأنّ من حقِّ اللّقب أنْ يصدُقَ على ما لقِّبَ به كأنْ يُقال : الإعرابُ الرّفعُ ، وكذا البواقي ، وهو مُمتنع لاستلزامه حمل الأخصّ على الأعمّ .

ولِهذه الأنواع الأربعة علامات أصول ، وعلامات فروع نائبة عنها ؛ أشار إلى الأوّل بقوله : (**فيُرفَعُ**) أي المرفوع من اسم وفعل (**بضمّة** ، **ويُنصَبُ**) أي المنصوبُ منهما (**بفتحةٍ** ، **ويُجرُّ**) أي المجرور من اسمٍ (**بِكسرةٍ** ، **ويُجزَمُ**)أيْ المجزومُ من فعلٍ(**بِحذْفِ حرَكَةٍ**) .

فالضّمّةُ[4] : علَمٌ ومسمّاهُ الرّفعُ ، وكذا الباقي وقد مرّ أمثلتها ، هذا هو الأصلُ ؛ لأنّ الإعرابَ بالحركات والسّكون أصْلٌ للإعراب بالحروف والحذف ، إذ لا يعدل عنهما إلاّ عند تعذُّرهما .

وخرجَ عن ذلك الأصل – باعتبار المحلّ لا النّائب[5]– سبعةُ أبوابٍ[6]؛ أعربت بغير ما ذكر وتسمّى: أبوابُ [19/أ] النّيابة ؛ لأنّ الإعرابَ الواقعُ فيها نائب عن الأصل ، ووجه انحصارها في سبعة أنّ النّائبَ فيها إمّا :

---

[1] - في (م) : [على مذهب المصنّف] .

[2] - في (ط) : [فيه] .

[3] - قال السّيوطي : « أُختلفَ ؛ هل الإعراب لفظي أو معنوي ؟ على قولين ، فالجمهور على الأوّل ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين ، وابن مالك ونسبَهُ للمحقّقين ، وابن الحاجب ، وسائر المتأخرين ؛ وحدّه على هذا : أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب وهو الآخر ، وذهبَ الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنّه معنوي ، ونُسِبَ إلى ظاهر قول سيبويه ، ورجّحه أبو حيّان ؛ وعلى هذا فحدُّهُ : التغييرُ لعاملٍ لفظاً أو تقديراً » . همع الهوامع : 1/53- 54 .

فالإعرابُ هو الحركاتُ اللاّحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال –عند من يقول أنه لفظي – ، والإعرابُ : هو تغيُّرٌ في آخر الكلمة –عند من يقول أنه معنوي – وهذا الخلاف لم يدر بين بصريين وكوفيين ولم يشر إليه الأنباري في الإنصاف ، وقد تحدّثَ عنه العُكْبَريّ (ت 613 هـ) في كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين : 167) على أنّه خلافٌ بين مجموعتين من النحاة .

[4] - في (ط) : [فالضّمُّ] .

[5] - أمّا باعتبار النائب فعشرة : ثلاثة تنوب عن الضمّة ، وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السّكون .

[6] - في (ط) : [أنواع] .

حرفٌ عن حركة ؛ وهو باب الأسماء السّتة ، وباب المثنّى ، وبابُ جمع المذكّر السّالم .

أو حركةٍ عن حركة ؛ وهو باب الجمع بألف وتاء ، وباب ما لا ينصرف .

أو حرف عن حركة ، وحذفه عن حركة أو سكون ؛ وهو باب الأمثلة الخمسة .

أو حذف حرفٍ فقط عن سكون ؛ وهو باب الفعل المعتل .

[إعرابُ الأسماء الستّة]

وقدّمَ الأسماء الستّة لِكونها مُفرَدة ؛ والمفرَدُ سابقٌ على المثنّى والمجموع ، وأتبعه بالمثنّى لِكونه يليه ثمّ أتى بِجمع المذكّر السّالم قبل جمع المؤنّث السّالم[1] لشرف المذكّر ، ثمّ بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ، ثمّ بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحّة آخرها في غالب الأحوال .

لكن كان الأوْلى أن يبدأَ بما نابَ فيه حركة عن حركة ، كما في التّسهيل[2] والشذور[3] ؛ لأنّ ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيثُ بدأ بالأسماء السّتة كان ينبغي أنْ يثني بما لا ينصرف لكونه مُفرَداً وإنْ لزم منه الفصلَ بين ما يُعرَبُ بالحروف وما[4] يُعرَبُ بالحركة .

إذا تقرّرَ هذا ، فقولُهُ : (**إلاّ الأسماءَ السّتة**) وما عُطِفَ عليها من المثنّى وغيره – ممَّا سيأتي – منصوبٌ على الاستثناء ممّا قبله ، وهذا هو البابُ الأوّلُ ممّا خرجَ عن الأصل .

(**وهي: أبوهُ وأخوهُ وحَمُوها وفُوهُ وهَنُوهُ وذُومال**) [أي: صاحبه][5]، وبعضُهم عدّها خمسة بنقص " الْهَنِ "؛ مُنكراً جواز إتمامه[6] كما سيجيء .

والأسماءُ السّتة عَلَمٌ بالغلَبَة على هذه الأمثلة ؛ كلفظيْ العبادلة[7] والعشرة بالنّسبة إلى الصّحابة

---

[1] - ساقطة من (ط) و (ب) .

[2] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 04 ، وشرح التسهيل : 41/1 وما بعدها .

[3] - بدأ في الشذور بما لا ينصرف ثمّ ما جمع بألف وتاء ثمّ الأسماء السّتة ثمّ المثنّى وما يلحق به فجمع المذكّر السّالم وما يلحق به ثم الأمثلة الخمسة وأخيراً الفعل المعتل . يُنظر : شرح شذور الذهب : 63 وما بعدها .

[4] - في (ط) و (م) : [وبما] .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

[6] - أيْ : منكرا إثبات لامه وإعرابه بالحروف .

[7] - العبادلة : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزّبير (رضي الله عنهم).
انظر : المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية /القاهرة ط1980/1م : صفحة 404 (عبد) .

"رضي الله عنهم" ، وإنْ أطلقت على غيرها فتوسُّع .

والحمُ : أقاربُ الزّوج ؛ [أباً كان أو أخاً أو غيرهما ؛ فلهذا أنّثَ الضّمير ، وقد يُطلَقُ على أقارب الزّوجة][1] ، والهَنُ : اسمٌ يُكنَى به عن أسماء الأجناس ، وقيلَ : يختصُّ بما يستقبح التّصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصّة .

ومثل : ذومال -أيْ المضافة إلى اسم جنس - ذو المضافة إلى عَلَمٍ ؛ نحو: « أَنَا اللهُ ذُو بَكّة »[2]، أو وصْفٍ ؛ نحو: ﴿ ❒◆▫♦❑⬀⬁♦ ➡✍♏ ❶✍❸ ✍▫⓪✍ ✌✍▫✍ ◆▫✍ ✍✍ ﴾[3]، أو جملةٍ ؛ نحو: "اذهبْ بِذي تسلمْ"[4]، فلو قال -كما في العُمدة[5] - : " وذو المعرَب " لَكان أحسن .

والتّقييد بـ: المعرَب لإخراج "ذو الطّائيّة "[6] فإنّ المشهور بناؤها ، وقد تُعرَب فتجري مُجْرَى

---

[1] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[2] - جاء في السّيرة النّبويّة : « قال ابن إسحق : وحُدِّثْتُ أنّ قُريشاً وجدوا في الرّكن كتاباً بالسريانيّة ، فلم يدروا ما هو ، حتّى قرأه لهم رجل من يهود ؛ فإذا هو : " أنا الله ذو بكّة ، خلقتها يوم خلقت السّموات والأرض ، وصوّرت الشّمسَ والقمرَ وحففتها بسبعة أملاك حُنَفاء لا تزول حتّى يزولَ أخشَبَاها ، مُبارَكٌ لأهلها في الماء واللّبن " ، قال ابن هشام : أخْشَبَاهَا : جبَلاهَا ... » . السّيرة النبويّة لابن هشام : 196/1 ، ويُنظر كذلك : الرّوض الأُنُف في شرح السيرة النبوية ، تأليف : عبد الرّحمن السّهيلي ، تح : عبد الرّحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية (دط) 1990م : 262/2 .

[3] - يوسف : 12/ 76 .

[4] - يُنظر هذا القول في : الكتاب : 118/3 ، والكامل : 1353 ، والأصول : 15/2 ، وشرح الكافية الشافية : 946/2 واللسان : 292/12 (سلم) . قال أبو حيان : « وفي "ذي" هذه قولان ؛ أحدهما : أنّها موصولة على لغة طيىء ، وأعربت في لغة بعضهم ، و"تسلم" صلة لذي ؛ والمعنى : اذهبْ في الوقت الّذي تسلَمُ فيه ، ثمّ اتّسع فحذف الجار ...ثمّ حذف الضّمير فلا إضافة في "ذي" ولا شذوذ ... وذهب الجمهور إلى أنّ " ذي " بمعنى صاحب وهو مضاف إلى" تسلم" ؛ والمعنى : اذهبْ في وقتٍ ذي سلامةٍ » . ارتشاف الضرب : 1835/4 .

[5] - العمدة في النّحو أو "عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ " هي مقدّمة في النّحو للشيخ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيّاني (ت672هـ) ، وله شرح عليها . يُنظر : كشف الظنون : 1166/2- 1170 .

[6] - ذو الطّائيّة : نسبة إلى قبيلة طيىء ؛ ففي لغتها تُستعمَل "ذو" بمعنى الّذي والّتي ، وتثنيتهما وجمعهما ؛ فيقال : رأيتُ ذو فعل وذو فعلتْ ، وذو فعلا ، وذو فعلُوا... ، وكلٌّ مبنيٌّ على سكون الواو ، على أنّ منهم مَنْ يُجريها مُجرَى التي بمعنى "صاحب" فيُعربها بالواو والألف والياء ؛ فيقول : جاءني ذو قام ، ورأيتُ ذا قام ، ومررت بذي قام ، على أنّ ذلك شاذ. يُنظر : شرح الكافية الشّافية : 273/1- 274 ، وشرح شذور الذّهب : 66- 67 ، وارتشاف الضّرب : 1007/2 ، ويُنظر كذلك مبحث : الاسم الموصول ، من هذا الكتاب .

"ذو المعرَب" كما قال ابن مالك[1] ؛ فالأسماءُ حينئذٍ سبعةٌ .

(**فتُرفَعُ بالواو**) نيابةً عن الضّمّة ، نحو: ﴿ ❒◆📖❒🖎🡐❑☼♦✍ ⅄☒⓪⇘⑦ⅆ •🗎⌨❷❸⮜ ✍✍✍ ﴾[2]، (**وتُنصَبُ بالألف**) نيابةً عن الفتحة ؛ نحو: ﴿ ◐ⅆ□ 📖❒🖎♦✍☼✍♦ ✍•✂✍ ❼ ✍✍✍ ✌✓✕ⅆ⌨❿✍ ✍✍✍ ✍✍✍ ✍✍✍ ✍✍✍ ﴾[3]،(**وتُجَرُّ بالياء**) نيابة عن الكسرة ؛ نحو: ﴿ ✂✍❻✍✂ ☎✂☑❑↖➔✍✍✍ ✂❼■🖫ⅆ◐ ✂ 📖❒🖎⓪ⅆ▤↗☠✍ ﴾[4]، ولإعرابِها بهذه الحروف شُروطٌ أربعة :

أنْ تكونَ مُفرَدة ؛ فلو ثُنيت أو جُمعَتْ أُعربَتْ إعراب المثنّى وذلك[5] المجموع[6] .

وأنْ تكونَ مُكبَّرَة ؛ فلو صُغِّرَتْ أُعربَتْ بِحركات ظاهرة[7].

وأنْ [20/أ] تكونَ مُضافةٍ[8] لغير ياء المتكلِّم ولو تقديراً ؛ كقوله :

[08]- خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[9]

---

[1] - يُنظر : شرح التسهيل : 199/1 ، وشرح الكافية الشّافية : 274/1 .

[2] - القصص : 23/28 .

[3] - يوسف : 08/12 .

[4] - يوسف : 81/12 .

[5] - في (أ) : [وكذلك] .

[6] - مثل : إنّ أخويْكَ يُحبّانِكَ ، وتقول: جاءني أبُونَ ، ورأيتُ أبِينَ ، ومررتُ بِأبينَ ؛ والأصل: أنّ هذه الأسماء لا تجمع جمع المذكّر السّالم ، ولكنّ العربَ جمعوا منها الأبَ والأخَ هذا الجمع ، وكذلك تُعرَب بالحركات إذا جُمعتْ جمع تكسير ، وكلّها تجمع جمع تكسير . يُنظر : شرح قطر النّدى : 62 .

[7] - نحو: أُحَيَّ زيدٌ .

[8] - فلو قُطِعَتْ عن الإضافة أُعربَتْ بالحركات الظّاهرة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ ❒◆✎•📖⮜⊘▥ 📖❒⑧⮘ ﴾ [النّساء : 12/4] .

[9] - الرّجز للعجّاج في : ملحق ديوانه : 83 ، والمقتضب : 375/1 ، واللُّباب : 330/2 ، وشرح المفصّل : 133/4 ، وارتشاف الضّرب: 840/2 ، واللّسان: 527/13 (فوه) ، وشرح التصريح: 58/1 ، وهَمْع الهوامع: 132/1 ، والدّرر: 36/1 ، وخزانة الأدب : 442/3 ، 444 ، وبلا نسبة في : شرح التّسهيل : 50/1 ، 185/2 ، وشرح الكافية الشافية : 934/2 ، 960 ، 967 ، 977 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 164/2 ، 297 ، 254/3 ، 328 ، والمساعد : 182/2 ، وأوضح المسالك : 46/1 ، وخزانة الأدب : 437/4 ، 510/6 ، 244/7 ، 246 .

أيْ : خَيَاشِيمَها وفَاهَا .

فلو أضيفتْ إلى الياء أُعربَتْ -على الأصحّ - بِحركاتٍ مُقدَّرَة ، وكلُّها تُضافُ إلى الياء[1] إلاّ "ذو" .

وأنْ تكونَ غيرَ منسوبٍ إليها ؛ فلو نُسِبَ إليها كانت مُعربَة بالحركات ؛ نبَّهَ عليه ابن الصّائغ[2] والهوّاريّ[3] وغيرهما ، وهو مُستغنى عنه باشتراط الإضافة .

فإذا توفّرَتْ هذه الشُّروط أُعربَتْ بالحروف ، واسْتَغْنَى[4] عن التّصريح بذكرها فيها لِنُطقِهِ بها ، كذلك كما استَغْنَى عن تقييد "ذو" بمعنى صاحب ، و"فو" بالخُلُوِّ من الميم ؛ فإنْ لم يخلُ منها أُعربَ بحركاتٍ ظاهرة مع تضعيفِ ميمه ، ودُونِهِ منقوصاً[5] ، [وبِحركاتٍ مُقدّرة مَقصُوراً][6] كـ: عصا[7] ، ولَكَ تثليثُ فائه قصْراً ونَقْصاً واتِّباعها لِميمه ؛ فهذه عشر لُغات[8] أفصحُها فتحُ فائه

الشّرح : خياشيم : جمع خيشوم وهو أقصى الأنف ؛ وإنّما جمعه باعتبار أجزائه وأطرافه ، وبعد هذا البيت : (صهباءُ خُرْطُوماً عُقاراً قَرْقَفاً) وصهباءُ : فاعل " خَالَطَ " ، ويقصد بالصّهباء : الخمر

و**المعنى** : يصفُ طيب نكهتها كأنّ فيها خمراً . يُنظر : الخزانة : 444/3 .

و**الشّاهد** فيه : (وفا) حيث نصبت بالألف ؛ مع أنّه غير مُضاف إضافة ظاهرة .

[1] - لو أضِيفَتْ هذه الأسماء إلى ياء المتكلّم كُسِرَتْ أوَاخِرها لمناسبة الياء ، وكان إعرابها بحركات مقدّرة قبل الياء ؛ تقول : هذا أبي ، ورأيتُ أخي ... فتُقدَّر حركاتُ الإعراب قبل ياء المتكلّم ؛ كما تفعل في نحو : غلامي .

[2] - في (ط) : [ابن الضائع] وهو تحريف من الناسخ .

وابن الصّائغ هو: محمّد بن عبد الرّحمن بن علي بن أبي حسن الزُّمردي ، الشّيخ شمس الدّين الحنفي النحويّ (ت 776هـ) اشتغلَ بالعلم وبرعَ في اللّغة والنّحو والفقه ، وأخذ عن الشهاب بن المرحّل وأبي حيان ... من مؤلّفاته : شرح ألفية ابن مالك ، والتذكرة (عدّة مجلّدات في النحو) . تُنظر ترجمته في : الدرر الكامنة : 192/6 ، وبغية الوعّاة : 155/1- 156 ، والأعلام : 192/6 .

[3] - هو محمّد بن أحمد بن علي **بن جابر** الأندلسي ، المالكي ، أبو عبد الله ، شمس الدّين (ت 780هـ) عالم بالعربية ، أعمى من أهل المرية ، صَحِبَهُ إلى الدّيار المصرية أحمد بن يوسف الرّعيني الغرناطي ، فكان ابن جابر يؤلف والرّعيني يكتب ، واشتهرا بالأعمى والبصير ، ورحلا إلى الشام ن ومن مؤلّفات ابن جابر: شرح ألفية ابن مالك ، وشرح ألفية ابن معطي .

تُنظر ترجمته في: بغية الوعاة : 34/1- 35 ، والدرر الكامنة : 339/3 ، وشذرات الذهب: 462/8 ، والأعلام: 328/5

[4] - في (أ) : [أُستُغنِيَ] .

[5] - أيْ : محذوف الآخر ؛ وهو حرف العلة من (فو) .

[6] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الهامش .

[7] - في (أ) و (ب) و (م) : [عصى] .

[8] - قال ابن مالك : « في الفمّ تسعُ لغات : فتْحُ الفاء وكسرها وضمّها مع تخفيف الميم والنّقص ، وفتحها وضمّها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمّها مع التخفيف والقصر ، ... واللّغة التّاسعة : النّقص واتّباع الفاء الميم في الحركة

منقوصاً ، واقتَصَرَ في التّسهيل على تسع[1] .

وإنَّما أُعربَتْ بالحروف لأنّ الحروفَ وإنْ كانت فُروعاً عن[2] الحركات إلاّ أنّها أقوى منها ؛ لأنّ كلَّ حرْفِ علّةٍ كحركتين ؛ فَكُرِهَ استبدادُ المثنّى والمجموع - الفرعيين عن المفرد - بالإعراب بالأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء وجَعَلُوها مُعرَبة بالحروف ؛ لِيكونَ في المفردات الإعراب بالأصل وهو[3] الحركة ، وبالأقوى وهو الحروف .

وخصُّوا هذه الأسماء لِمُشابهتها المثنّى والمجموع في أنّ آخرها حرف[4] علّة يصلُحُ للإعراب ، وفي استلزام[5] كلٍّ منها ذاتاً أُخرى كالأخ للأخ ، والأب للابن .

وخصُّوا ما ذُكِرَ بحال إضافتها لتظهرَ تلك اللاّم الزّائدة فتقوى المشابهة ، وفُضِّلتْ على المثنّى والمجموع باستيفاء الحروف الثّلاثة لأصالتها بالإفراد .

وما تقدّمَ من أنّها مُعرَبة بالحروف هو المشهور من أقوالٍ عَشْرة[6] ، ورُدَّ بِأنّ الإعرابَ زائدٌ على ماهية الكلمة فيُؤدِّي إلى بقاء "فيك" و"ذي مالٍ" على الحرفٍ الواحد ، ولا نظيرَ لِذلك !

وأُجيبُ : بِأنّه لا محذورَ في جعْلِ الإعراب حرْفاً من نفْسِ الكلمة إذا صَلُحَ له ؛ كما جعلوه في المثنّى والمجموع مِنْ نفسهما وهو علامة التّثنية والجمع .

وقِيلَ : أنّها مُعرَبة بِحركاتٍ مُقدّرة[7] على أحرُفِ العلّة كما في المقصور ، واتّبَعَ فيها ما قبل الآخر للآخر ، رفْعاً وجرّاً ، وهو مذهب الجمهور ، وصحّحَهُ جماعة ؛ منهم المصنّف[8] وابن مالك

الإعرابية وغيرها ›› . شرح التّسهيل : 1/47- 48 .

[1] - لأنّه أسقطَ الكسر مع التّضعيف . يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك : 04 ، وشرحه له : 1/47- 48 .

[2] - في (ط) : [من] .

[3] - في (ط) : [وهي] .

[4] - ساقطة من (ط) .

[5] - في (ط) : [التزام] .

[6] - ذكَرَ السّيوطي أكثر من عشرة أقوال ، يُنظر تفصيل ذلك في : هَمْع الهوامع : 1/125- 128 ، والإنصاف : 1/17- 28 (المسألة الثّانية) ، والتّبيين عن مذاهب النّحويين للعُكْبَري : 193- 200 ، والتّذييل والتّكميل : 1/176- 185 .

[7] - ساقطة من (ب) .

[8] - لم يقل ابن هشام بهذا في كتبه المتوفرة لدي .

ورجَّحَهُ[1] بِأنّ الأصلَ في الإعراب أنْ يكونَ بِحركاتٍ ظاهرة أو مُقدّرَة ، فإذا أمْكَنَ التّقديرُ مع وُجُودِ النّظير لم يعدل عنه ، وقد أمْكَنَ في هذه ، ورجّحَهُ بِغير ذلك ممّا يطولُ إيراده ثُمّ تعقُّبه .

(**والأفصحُ استعمال هَنِ**) مُضافاً (**كـ: غَدِ**) أيْ : منقوصاً مُعرَباً[2] بحركاتٍ ظاهرة كإعراب "غد" ونحوه ممّا حُذِف لامُه اعتباطاً[3] وجُعِل الإعرابُ على عينه ؛ فـ: هذا هَنُكَ أفصَحُ [21/أ] من : : هذا هَنُوكَ ، ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ[4] أبِيهِ ولا تَكْنُوا »[5] .

واعلمْ أنّ لُغةَ النّقص – مع كونها أكثر استعمالاً – هي أفصحُ قياساً ؛ لأنّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أنْ يبقى على نقصه في الإضافة ؛ كما في : يد ؛ لما حُذِفتْ لامُها في الإفراد وجُعِل الإعرابُ على ما قبل اللاّم استصحبوا ذلك حال الإضافة ؛ فأُربَتْ بالحركات ، قاله في : شرح الشّذور[6] .

وفي كلامه هنا[7] إشارة إلى أنّ إعرابَه[8] بالحروف لغة قليلة ، وهو كذلك ؛ ولِقلّتها ولِكونها غير مشهورة لم يطّلعْ عليها الفرّاء[1] ولا الزّجاجي[2] فادّعيا أنّ المعرَبَ بالحروف خمسةُ أسماء لا ستّة[3] ، وكثير وكثير من النّحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم يُنبِّهوا على قِلّة إعرابه بالحروف ؛ فيُوهِمُ ذلك مُساواته

---

[1] - يقصد ابن مالك . يُنظر : شرح التسهيل : 48/1- 49 ، وكذلك : التّذييل والتّكميل : 181/1 .

[2] - في (أ) و (ب) و (ط) : [منقوص معرب] ، والتّصحيح من (م) .

[3] - في (م) : [احتياطا] وهو تحريف ، واعتباطاً : أي لا لِعلّةٍ مُوجِبة للحذف .

[4] - في (ط) : [يهن] .

[5] - الحديث أورده البخاري في " كتاب الأدب المفرد " : 536/2 رقم: 963 ، وأحمد في مسنده : 457/15 ، وأبو عبيدة في "غريب الحديث " : 163/3 رقم : 422 ، 288/3 رقم: 467 . **الشّرح** : تعزَّى: انتَسَبَ وانتَمَى ؛ وهو الّذي يقول: يالفلان ؛ لتخرجَ النّاسُ معه إلى القتال في الباطل ، فأعضّوه : أي قولوا له : اِعضُضْ على هَنِ أبيكَ ؛ أي : على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ، ولا تُجيبوهُ إلى القتال الّذي أراده ، والمعنى : تمسّك بذكَرِ أبيك الّذي انتسَبْتَ إليهِ عساهُ أنْ ينفعَكَ ، فأمّا نحن فلا نُجيبك ، ولا تَكنوا : أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهَنُ ؛ بل اذكروا له صريحا وهو: الأير .
يُنظر : شرح السّنة للبغوي ، تح : شعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ط1983/2م : 120/13- 121 ، والنّهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، تح: محمود الطناحي ، دار إحياء التراث العربي (دط) (دت): 233/3 (عزا) و252 (عضض) وكذلك : شرح التصريح : 61/1 ، وتخليص الشواهد لابن هشام : 65 .

[6] - يُنظر : شرح شذور الذهب : 70 .

[7] - في (م) : [هذا] .

[8] - في (أ) : [الإعراب] .

لهنّ ، قال ابن مالك : « ومَنْ لم يُنبِّه على قلّته فليس بِمُصيب وإنْ حَظِيَ مِنَ الفضل بِأوفر نصيب »[4] .

ولا يَخفى أنّ المرادَ بالنّقص هنا : النّقص اللُّغوي ؛ أيْ : حذفُ الآخر وجعْلُ ما قبله آخراً ، ولا يختصُّ بـ: الهَنِ ؛ بل يجوز بِقلّةٍ[5] في "الأب" و"الأخ" و"الحم" ، ومنه قوله :

[09]- بِأبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أبَهُ فَمَا ظَلَمْ[6]

وحَكَى أبو زيد[7] : « جاءني أخُكَ »[1]، والفرّاء : « هذا حمُكَ »[2]؛ فدلَّ ذلك على أنّهُ لُغةٌ لا ضرورة .

---

[1] - هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ ، أبو زكرياء (ت 207 هـ) ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنّحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ النّحو عن الكسائي ، وكان مؤدّب ابني الخليفة ، وُلِد بالكوفة وعاش في بغداد ، ومن أشهر كتبه : الحدود ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود . تُنظر ترجمته في : الفهرست : 100- 102 ، ونزهة الألباء : 81- 84 ، وطبقات النحويين واللغويين : 131- 133 ، وبغية الوعاة : 333/2 ، والأعلام : 145/8 .

[2] - هو عبد الرّحمن بن إسحق ، أبو القاسم (ت 337 هـ) ، شيخ العربيّة في عصره ، وُلِد في نهاوند ، ونشأ في بغداد ، وتوفي في طبرية ، لزم الزّجاج ليتعلّمَ فنُسِبَ إليه ، له كتاب " الجمل" الذي كان كتاب المصريين وأهل المغرب والحجاز واليمن والشام ، وله كذلك : الإيضاح في علل النّحو ، والأمالي ...إلخ . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 227 ، وطبقات النّحويين : 119 ، وبغية الوعّاة : 17/2 ، والأعلام : 299/3 .

[3] - يُنظر : شرح شذور الذّهب: 70 ، وشرح قطر النّدى : 64 ، وتخليص الشّواهد :63، وشرح جمل الزّجاجي لابن هشام : 96- 98 ، والتّذييل والتّكميل : 163/1 .

[4] - شرح التسهيل : 44/1 .

[5] - في (ط) : [نقله] ، وهو تحريف للكلمة .

[6] - الرجز لِرُؤبَة بن العجاج في : مُلحق ديوانه :182 (المسمّى : مجموع أشعار العرب) ، وشرح التصريح : 62/1 ، والدرر اللّوامع : 31/1 ، وبلا نسبة في : شرح التّسهيل : 46/1 ، وشرح الكافية الشّافية: 184/1 ، وتوضيح المقاصد: 317/1 ، وأوضح المسالك : 48/1 ، وشرح المكّودي : 96/1 ، وهَمع الهوامع : 129/1 ، وشرح ابن عقيل : 27 .

الشّرح : الرجز والبيت مقتبس من المثل السائر : (من أشبه أباه فما ظلم) ؛ واختُلِفَ في معنى نفي الظّلم في المثل ؛ فقيل: فما ظلمَ في وضع الشّبه في موضعه ، وقيل : فما ظلمَ أبوه حين وضع زرعَه حيث أدّى إليه الشّبه ، وقيل : الصّواب فما ظلمتْ -أي أمُّهُ- حيث لم تزنِ ؛ بِدليل مَجيء الولد على مشابهة أبيه . يُنظر : شرح التصريح : 62/1 ، وتخليص الشواهد : 57 .

والشّاهد فيه : حذف الحرف من (أب) في اللّفظين ، وإعرابه بالحركات .

[7] - هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت 215 هـ) أحد أئمّة الأدب واللّغة ، من أهل البصرة ، وهو من ثقاة اللّغويين ؛

ويجوزُ في الأب - وتالييه أيضاً - القصر[3] ؛ وهو التزام[4] الألف مطلقاً في آخرها وهو[5] أشهرُ فيها منَ النَّقص ؛ كقولِهِ :

[10]- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا[6]

وقول بعضهم : « مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل»[7] .

وحُكِيَ عن الأصمعي[8] أنّه يُقالُ للمرأة : حماة[1] .

قال ابن الأنباريّ : « كان سيبويه إذا قال : سمعتُ من ثقة ، عنى أبا زيد » ، من تصانيفه : كتاب "النّوادر في اللّغة " و"الهمز" و" لغات القرآن" و"خلق الإنسان" . تُنظر ترجمته في : الفهرست : 83- 84 ، ومراتب النحويين: 57- 59 ، ونزهة الألباء : 101- 104 ، وطبقات النّحويين: 165- 166 ، وبغية الوعاة : 582/1، والأعلام : 92/3 .

[1] - يُنظر : التّذييل والتّكميل : 166/1 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، وهمع الهوامع : 130/1 .

وفي كتاب النّوادر في اللّغة لأبي زيد الأنصاريّ ، تح : محمد أحمد ، دار الشروق ، ط1981/1م: 259 :« وقال بعضُهم : ولكن يُقال : أب وأبان ؛ كقولك : يد ويدان ، ودم ودمان ؛ فأرادَ الاثنين » .

[2] - يُنظر هذا القول في : التذييل والتكميل : 166/1 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، وشرح التصريح : 62/1 .

[3] - في (ب) : [النّقص] .

[4] - في (أ) : [إلزام] .

[5] - ساقطة (ط) .

[6] - وبعده : (قد بَلَغَا في المجْدِ غَايَتَاهَا) ، والرجز لرؤبة في : ملحق ديوانه: 168 ، ولأبي النجم في: خزانة الأدب : 453/7- 455 ، ولأحدهما في : شرح شواهد المغني : 127/1 ، 585/2 ، وشرح التصريح : 63/1 ، والدّرر: 32/1 ، 38 ، وبلا نسبة في : سرّ صناعة الإعراب : 705/2 ، الإنصاف : 18/1 ، وكتاب أسرار العربية : 62 ، وشرح شواهد الإيضاح : 212 ، والمقرّب : 47/2 ، وشرح التسهيل : 45/1 ، وشرح الكافية الشافية: 184/1 ، وشرح المفصّل: 155/1 ، 357/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 415/3 ، وتوضيح المقاصد : 318/1 ، ومغني اللّبيب : 73/1 ، وأوضح المسالك : 49/1 ، وشرح شذور الذهب : 76 ، وتخليص الشواهد : 58 ، وشرح ابن عقيل : 27 ، وهمع الهوامع : 129/1- 135 ، وكشف النقاب : 84 ، وخزانة الأدب : 105/4 .

وقبل هذا البيت وردت أبيات في الديوان ، وهذه الأبيات نُسِبَتْ في (نوادر أبي زيد: 258) لبعض أهل اليمن ، ثم قال أبو زيد : « قال أبو حاتم : سألتُ عن هذه الأبيات أبا عُبيْدة فقال : انْقُطْ عليْهِ هذا وَضَعَهُ المفضّل » . والشاهدُ فيه : (أبا أباها) فإنّ " أباها " مضاف إليه ؛ فكان حقّه أن يجرّ بالياء على لغة الجمهور ، ولكنّه جاء على لغة القصر ؛ فهو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف .

[7] - الشّاهدُ من الأمثال ؛ وهو في : مجمع الأمثال للميدان : 152/1 ، 318/2 ، وجمهرة الأمثال للعسكري: 213/2 ، 242 = والفاخر للمفضل : 62- 63 ، وأمثال العرب للمفضل: 110 ، وفرائد الخرائد للخويني: 518 .

ومعنى المثل : إنّما أنا محمول على القتال ولست بشجاع ؛ ويُضرَبُ لمن يُحمَل على أمر ليس من شأنه .

[المُثنّى والجمع المُذكّر السّالم وإعرابُهما]

(**و**) إلاّ (**المُثنّى**) وهو ما دلّ على اثنين وأغْنىَ عن المتعاطفين ؛ كـ: الزّيدان[2] ؛ أصلُهُ : زيدٌ وزيدٌ فعَدَلوا عنه كراهية التّطويل والتّكرار ، والمراد بالمتعاطفين : المتّفقان في اللّفظ [بِدليل اشتراطهم في التّثنية اتّفاق اللّفظ][3] ؛ فسَقَطَ ما قيل من أنّ هذا الحدّ غير مانع لشموله لنحو : العُمَرَيْن[4] .

ويُشترَطُ في كلِّ ما يُثنّى ثمانية شروط ؛ وهي: الإفراد ، والإعراب ، وعدم التّركيب ، والتّنكير واتّفاق اللّفظ ، واتّفاق المعنى ، ووُجود ثانٍ له في الخارج ، وألاّ يُستغنَى بتثنية غيره عن تثنيته[5] ، فإذا توفّرتْ هذه الشّروط (**فيُرفَع**) حينئذٍ (**بالألف**) نيابة عن الضّمة كـ: جاء الزّيدان ، ويُقال فيه : مُثنّى حقيقة[1] .

والشّاهدُ فيه : (أخاك) حيث وردَ مقصوراً ، معربٌ بحركات مقدّرة ، وإعرابُهُ : مبتدأ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف ، ومُكرَهٌ : "اسم مفعول" خبر مقدّم ، ولا يجوز أنْ يكونَ (مكره) مبتدأ ، و(أخاك) نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ لعدم اعتماده على نفيّ أو استفهام عند جمهور البصريين ، وأجازهُ الأخفش والكوفيون ؛ لعدم اشتراطهم هذا الشرط .

يُنظر : شرح التصريح : 63/1 ، والدّرر اللّوامع : 32/1 .

ويُروَى : (مكره أخوك ...) وعندئذ لا شاهد في هذه الرّواية .

[8] - هو عبد الملك بن قُرَيب بن علي بن أصمع الباهليّ ، أبو سعيد (ت 216 هـ) ، راوية العرب ، وأحد أئمّة العلم باللّغة والشعر والبلدان ، نسبته إلى جدّه " أصمع" ، مولده ووفاته بالبصرة ، كان كثير التطواف بالبوادي وكان الرشيد يُسمِّيه: شيطان الشعر ، وتصانيفه كثيرة منها : الإبل ، وخلق الإنسان ، وشرح ديوان ذي الرّمّة .

تُنظر ترجمته في : الفهرست : 84- 85 ، وطبقات النحويين : 167- 174 ، ومراتب النحويين: 62- 78 ، وبغية الوعّاة : 112/2-113 ، والأعلام : 162/4 .

[1] - هذا استدلال على القصر في " الحم" ؛ ووجهه : أنّه إذا قيل ما ذُكِر استدعى أن يقال للرجل " حماً " ؛ لأنّ صيغة المؤنّث هي صيغة المذكّر بزيادة تاء التّأنيث ، فلمّا اتّصلتْ التّاء نُقِلَ الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح ، والمذكّر على أصله فيُقدّر فيه الإعراب ، ونظير ذلك : فتىً وفتاةٌ . يُنظر : شرح التصريح : 64/1 .

[2] - في (ط) : [كالزان] وهو تحريف من الناسخ .

[3] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) ومذكور بعد البيت السابق .

[4] - العمران : يطلق على أبي بكر الصّديق وعمر بن الخطاب ، من باب التّغليب ؛ والتّغليب سماعي لا يقاس عليه ؛ وكذلك نحو: " الأبوان " للأب والأمّ ، و"القمران " للشمس والقمر ، و" المروتان" للصفا والمروة . يُنظر مزيدا من التفصيل في : التذييل والتكميل : 227/1 -228 .

[5] - هذه الشروط تشترط كذلك في جمع المذكّر السّالم ، وتفصيلها كما يلي :

الإفراد : فلا يجوز تثنية وجمع المثنّى ، والجمع السّالم ، ولا المكسّر المتناهي . **الإعراب** : فلا يُثنَّى ولا يُجمَع المبني ، ومنه

(و) إلاّ (**جَمْعَ المذكّر السّالِمَ**) بِنَصْبِ الميم ، وعَطَفَهُ على ما قبله قبلَ إنهاء الكلام على المثنّى لِيجْمَعَهما في حالَتَيْ الجرِّ والنّصْبِ ؛ لاشتراكهما فيهما ، محافظة على الاختصار وتفنُّناً في العبارة ، وهو : ما دلَّ على أكثر من اثنين مع سلامَة بناء مُفرده .

ويُشتَرَطُ فيه ما أُشترط[2] في المثنّى ، وزيادة على ذلك : أنْ يكونَ مُفردُهُ عَلَماً [22/أ] لمذكّر عاقل ، خالٍ من تاء التّأنيث المغايرة لتاء " عِدَة "و" ثُبَة " عَلَمين[3] ، أو صفةً لِمذكّر عاقل خاليةً من تاء التّأنيث ، قابلة لها ، أو دالة على التّفضيل ؛ فلا يُجمَعُ هذا الجمع نحو : رجل ، وزينب ، وواشق ، وطلحة ، وسيبَوَيْه ، وبرَقَ نحرُهُ ، ولا نحو : حائضٌ ، وسابقٌ ، وعلاّمةٌ ، وجريح ، وصبُورٌ ، وسكران[4] ، وأحمر[5] .

أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال . **عدم التّركيب** : فلا يُثنّى المركّب تركيب إسناد ولا يُجمَع اتّفاقاً ؛ نحو: تأبّط شراً . **التّنكير** : فلا يثنى العلم ولا يجمع ، وإذا أريد تثنيته أو جمعه قدّر تنكيره ، والأجود إذا ثنّي العلم أو جمع أنْ يحلّى بالألف واللاّم عوضاً عمّا سُلب من تعريف العلمية . **اتّفاق اللّفظ**: فلا يثنّى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كـ: "شمس" و"قمر" إذا قصدت الحقيقة . **اتّفاق المعنى**: هذا الشرط فيه أقوال ؛ أحدها: نعم ؛ يمنع تثنية المشترك والمجاز وجمعهما ؛ كلفظ "البحر" الذي يطلق على البحر المعروف ويطلق كذلك على العالِم الواسع المعرفة مجازاً ، الثاني: لا ؛ الثالث: وعليه ابن عصفور ؛ الجواز إذا اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية مثل: "الأحمران" للذهب والزعفران .

ألاّ يُستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه : فلا يثنّى "بعض" للاستغناء عنه بتثنية "جزء" .

وجود ثانٍ له في الخارج: فإنْ لم يكن له لم يجز إلاّ بتأويل .

يُنظر تفصيل هذه الشروط في : همع الهوامع : 140/1- 145 ، وشرح التصريح : 65/1 .

[1] - يُنظر هذا القول في : شرح التصريح : 65/1 .

[2] - في (ب) و (ط) : [يشترط] .

[3] - أي أنّ ما لحقتهُ تاء التّأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحو: عدة ، أو لامها نحو: ثُبَة ، وسمّيت به رجلا فيجوز لك – إن لم يكسّر قبل التسمية أو تعتل لامه – أن تجمعه بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنّون نصباً وجرّاً ، وبالألف والتاء ؛ فتقول : جاء عِدُون وثُبون ، وجاء عِداتٌ وثُباتٌ ، فإنْ كُسِّرَ قبل العلمية نحو: شَفَة ؛ فإنّك إذا سمّيتَ به رجلا فلا يجوز إلاّ تكسيره وإنْ أعلّتْ لامُهُ نحو: دية ؛ وسميت به رجلا فلا يجوز جمعه إلاّ بالألف والتّاء .

يُنظر : التّذييل والتّكميل : 304/1 ، والأصول : 414/2 .

[4] - في (ب) : [شكور] .

[5] - يُشترَطُ فيما يجمع جمع مذكر سالم (زيادة على ما ذكر) :

أنْ يكون لعاقل أو مشبّه به : فلا يجمع كـ (واشق) علَم لكلب ، ولا (سابق) صفة لفرس .

أن يكون خالياً من تاء التأنيث : وخالف الكوفيون هذا الشرط [انظر : الإنصاف : 34/1- 37 المسألة : 04 ، والتبيين

فإذا توفّرتْ هذه الشّروط (**فيُرفَعُ**) حينئذٍ ، كلٌّ من [الاسم و][1] تلك الصّفة (**بالواو**) المضموم ما قبلها -ولو تقديراً[2] - نيابةً عن الضّمة ؛ كـ: جاءَ الزّيدون والعاقلون .

وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله : (**ويُجرّان ويُنصبان بالياء**) المكسور ما قبلها - ولو تقديراً[3] - المفتوح ما بعدها في الجمع -وفي المثنّى بالعكس- نيابةً عن الكسرة والفتحة .

وجعْلُ الياء علامة لهما[4] حمْلاً للنّصْبِ على الجرِّ ، دون الرّفْع ؛ لاشتراكهما في كون كلّ منهما فضلة[5] مُستغنىً عنه بخلاف الرّفع فإنّه عُمْدة في الكلام .

وإنّما حَمَلُوا النّصبَ على الجرّ لأنّ حقّ الياء أنْ تكونَ للجرّ ؛ إذ علامته الأصليّة الكسرة وهي بعض الياء .

واختصَّ المثنّى في الرّفع بالألف والمجموع فيه بالواو ؛ لأنّ المثنّى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع ، والألف خفيفةٌ والواو ثقيلةٌ بالنّسبة إليها ؛ فجعَلُوا الخفيفة في الكثير، والثّقيلة في القليل[6] ؛

ليكثُرَ في كلامهم ما يستخفّون ، ويقلّ ما يستثقلون[7] ، قالَهُ ابن إيَّاز[1] في شرح الفصول[2] .

عن مذاهب النحويين : 219] ... يُنظر : همع الهوامع : 150/1- 151 .

[1] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[2] - مثل : (جاءَ مصطفَوْنَ) بفتحة قبل الواو ؛ وأصله (مصْطفَيُون) استثقلت الضمّة فحذفت ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين . ونحو : ﴿ ♦♌♐❑■❑⇧↖☞❀♎✂↖☠←☞☼❒📖❒◆❒ ﴾ آل عمران : 139/3 . شرح التصريح : 67/1 .

[3] - مثل : (رأيت المصطفَيْن) أصله (مصطفَيِينَ) استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ، ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين . انظر : حاشية يس : 112/1 .

[4] - ساقطة من (ط) .

[5] - أيْ : إعراب فضلة كالمفعول ، ويُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 112/1- 113 .

[6] - في (م) : [فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل] ، وفي (ب) : [الخفيف في الثقيل والثّقيل في الخفيف] .

[7] - تطرّقَ أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) لهذا في كتابه (أسرار العربية : 65) فقال : « إنّما خصُّوا التّثنية بالألف ، والجمع بالواو ؛ لأنّ التّثنية أكثر من الجمع ؛ لأنّها تدخل على مَنْ يعقل وعلى من لا يعقل ... بخلاف الجمع السّالم فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصة ؛ فلمّا كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعَلُوا الأخفّ وهو الألف للأكثر ، والأثقل -وهو الواو - للأقلّ » . ويُنظر كذلك : اللُّباب في علل البناء الإعراب للعكبري : 99/1- 100 .

وحُرِّكَ ما بعد علامة التّثنية ، المزِيدُ[3] ؛ لِدفْع توهّم إضافة أو إفراد[4] ، فراراً من التقاء السّاكنين بالحركة الأصليّة في ذلك[5] ، وربّما فُتِحَ مع الياء ، وضُمَّ مع الألف وفُتِح ما قبلها[6] ؛ لأنّ الألف لا يكونُ قبلها إلاّ فتحة ، والياء محمولة عليها .

وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء ، في الجمع ؛ ليكونَ ذلك دليلاً على شدّة الامتزاج ، [وليسلما من التّغيير][7] والانقلاب[8] ، وحُرِّكتْ نونُ الجمعِ - المزيدةُ - أيضاً ، لِدفع توهّم إضافة أو إفراد هرَباً من التقاء السّاكنين ، وفُتحتْ[9] تخفيفاً في اللّفظ ؛ لأنّ قبلها في الرّفع : واوٌ قبلها ضمّة ، وفي النّصْبِ والجرِّ : ياءٌ قبلها كسرة ؛ فلو ضُمّتْ أو كُسِرت لَثَقُلَ اللّفظُ جداً .

وربّما كُسِرَتْ[10] بعد الياء ضرورة[11] .

---

[1] - هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمّد ، جمال الدّين (ت 681 هـ) ، قال ابن رافع في "تاريخ بغداد" : كان أوحد زمانه في النحو والتّصريف ، وقال أبو حيان : ابن إياز أبو التّعاليل ، من تصانيفه : شرح الضروري لابن مالك ، وشرح فصول ابن معطي . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة: 532/1 ، والوافي بالوفيات: 12/ 212 ، ومعجم المؤلفين : 1/ 605 ، والأعلام : 234/2 .

[2] - "الفصول الخمسون في النحو " ليحي بن عبد المعطي (ت 628 هـ) ، شرحَها الكثير من النحاة منهم ابن إياز ؛ وسمّى شرحَه : المحصول في شرح الفصول . يُنظر: كشف الظنون : 1269/2 .

[3] - ما : نائب فاعل للفعل "حُرِّك " والمقصود بها النّون ، المزيدُ : صفة لـ ما . انظر : حاشية يس : 113/1 .

[4] - دفع توهّم إضافة مثل : " جاء خليلان عيسى وموسى " إذ لولا النّون لتوهّم إضافة موسى لخليلين ، أمّا دفع توهّم الإفراد فمثل : " جاءني هذان " ؛ إذ لولا النّون لتوهّم إفراد " هذان " . حاشية يس : 113/1 .

[5] - يعني أنّ أصل هذه النّون أنْ تكونَ ساكنة ؛ لأنّها حرف مبني ؛ والأصل في تحريك السّاكن الكسر . حاشية يس: 113/1

[6] - أجازَ الكسائي والفرّاء فتْحَ نون المثنّى في حالة النّصب والخفض ، ونصّا على أنّ ذلك لا يجوزُ مع الألف ، وحكى الشّيباني عن العرب : " هما خليلانُ " أيْ : جواز ضمّ نون التثنية إذا كانت بالألف ، أمّا إذا كانت بالياء فلا يجوز الضّمّ . يُنظر : التذييل والتكميل : 238/1 و 241 ، وشرح التّسهيل : 61/1- 62 .

[7] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[8] - أي أنّه لو كُسِرَ ما قبل الواو لانقلبتْ ياء ؛ لأنّ كلَّ وَاوٍ وقعت بعد كسرة تقلَبُ يَاءٌ ، ولو ضُمَّ ما قبل الياء لانقلبت وَاواً لأنّ كلَّ يَاءٍ وقعتْ ساكنةً بعد ضمّة تقلبُ واواً . يُنظر : حاشية يس : 114/1 .

[9] - في (ب) : [وجُعلَتْ فتحة] .

[10] - في (أ) : [كُسِرَ] .

[11] - كقول الشاعر : عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ
عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي عُبَيْدٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ
وقول الآخر : فَمَاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ

وأُعربَا بالحروف طلَباً للتّناسب ؛ من حيث أنّهما كالفرع بالنّسبة للمُفرَد ؛ لكونهما بِزيادة عليه ، فالإعرابُ بالحروف فرْعٌ بالنّسبة إلى الإعرابِ بالحركات .

ثُمّ الاسمُ إذا ثُنِّيَ ، وكانَ صحيحاً أو مُعتلاًّ جارياً مَجْراه[1] ، أو منقوصاً ، أو مهموزاً غيرَ ممدود ، [أو ممدوداً همزته][2] أصليّة ؛ لحقتْهُ العلامةُ منْ غير تغييرٍ سِوَى فتْحِ ما قبلَها وردِّ ياءِ المنقوص .

وأمّا المقصور : فألفُهُ إذا كانت زائدة على ثلاثةٍ ، أو بَدلاً عن ياء[3] ، أو مجهولة الأصل[4] ، أو أصليّة وأُميلَتْ[5] ، قُلِبَتْ ياءً وإلاّ فـ: واواً .

وحُكمُهُ إذا جُمِعَ – كما إذا ثُنِيَ – من لُحُوق [23/أ] العلامة من غير تغيير[6] ، ولا يُستثنَى إلاّ المقصور والمنقوص فإنّ آخرَهما يُحذف لالتقاء السّاكنين ، ثُمّ يُفتَح ما قبل آخر المقصور دلالةً على ما حُذفَ[7] ، ويُضمُّ ما قبل آخر المنقوص في الرّفع ، ويُكسَرُ في غيره مُناسبةً للحرف[1] .

يُنظر : شرح التسهيل : 72/1 ، والتذييل والتّكميل : 278/1 ، وضرائر الشّعر : 219 .

[1] - أي : الجاري مَجرَى الصّحيح ؛ وهو ما كان آخره وَاواً أو يَاءً قبلهما ساكن ؛ مثل : ضبْيٌ ، ودلْوٌ .

يُنظر : التّذييل والتكميل : 16/2 ، وشرح التصريح : 739/1 .

ويُسمّى كذلك : (الشّبيه بالصّحيح) و (شِبْه صحيح الآخر) و (مُلحَقٌ بالصّحيح) و (منزّل منزلة الصحيح) ؛ سُمِّيَ بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره كما تظهر على الصّحيح الآخر . يُنظر : جامع الدّروس العربيّة للغلاييني : 102/1 ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي : 142و 148 والنّحو الوافي لعباس حسن : 58/4 و 65 و722

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[3] - الزّائدة على ثلاثة هي التي تكون رابعة ؛ كـ حُبلى ، ومَلْهى ، أو خامسة كـ مصطفى ، أو سادسة كـ مُستدعي ؛ فتُقلَبُ الألف ياءً ؛ فتقول : حُبْلَيانِ ، مَلْهَيان ، مصطفيان ، مستدعيان ، أمّا التي بدلا عن ياء : فهي التي لا تكون زائدة كـ فتى ؛ فترجع إلى أصلها في التثنية ؛ كقوله تعالى : ﴿ ⌘⌅⇧⬀⬁♌♋⌦⌫✂ ←♋⌧➔♦✍ •✍⌧⌘⌧⑩◆❒ ☎ ⬀♌✍◆❶♦☞⬩▫ ﴾ يوسف : 36/12 .

[4] - أيْ : إذا كانت ألفه ثالثة في مثل (إلى ، ألا) علمين ؛ وهي مجهولة الأصل لأنّها جامدة ولم تطرأ عليها الإمالة ؛ ففي تثنيتها تُقلب " ألفه" واوٌ ؛ فتقول : (إلَوَّان ، أَلَوَان) . يُنظر : النحو الوافي : 616/4 .

[5] - أيْ : لم تظهر عند النّطق ألفاً خالصة ؛ وإنّما كانت ألفا فيها رائحة الياء ؛ فلهذا كانت الياء أحقّ بها عند القلب ؛ نحو : (متى ، إذا) علمين ؛ فيقال في تثنيتهما : (مَتَيَان ، إذَيَان) . يُنظر : النحو الوافي : 615/4 .

[6] - أي : الاسم الصّحيح لا يلحقه تغيير في الحالتين ، إلاّ أنّه في حالة الجمع يُضمُّ ما قبل الواو .

[7] - في مثل قوله تعالى : ﴿ ❒◆📖❒☼☞←✍ ✂ ☠⇖☞❀✍✂ ⇧⬁❑■❒♦♌⬀ ﴾ [آل عمران : 139/3] ، فإنّ أصلَه (الأعلَيُونَ) تحرّكت الياء المبدّلة من "واوٍ"

في الأصل ؛ لأنّه من العلوّ ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثمّ حذفتْ الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها ،

[الْمُلحق بالمُثنّى والجمع]

وقد أُلْحِقَ بكلٍّ من المثنّى والمجموع ألفاظٌ شابهتهما في الدّلالة على معناهما ، وإنْ لم تكن منهما لِفقْدِ ما أُعتبر فيهما من الشّروط منها . فالملحق بالمثنّى هنا أربعة [ألفاظ :

لفظان بشرط][2] (**و**) هما (**كلا وكلتا**) ولا يَنْفكّان عن الإضافة إلى ظاهر أو مُضمَر ؛ والشّرطُ في إلحاقهما كونهما (**مع المُضمَر**) ؛ فحينئذٍ يُرفعان بالألف ويُجرّان ويُنصبان بالياء (**كالمثنّى**) ؛ لأنّهما - في الأغلب - إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثنّى تأكيداً له ؛ كـ: جاء الزّيدان كلاهُما ؛ فجُعِلا موافقين لِمتبوعهما في الإعراب ثمّ أُطُّرِدَ[3] ذلك فيما إذا أُضيفا إلى ضمير مُتكلّم أو مُخاطَب[4] ، بخلاف ما إذا أُضيفا إلى ظاهر فإنّهما لا يجريان على المثنّى أصلاً[5]؛ فلذا لم يُلْحقا به وجُعِلَ إعرابهُما بحركاتٍ[6] مُقدّرة على الآخر كالمقصور نظراً إلى إفراد اللّفظ ؛ كقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[7] .

ولما كان الإعرابُ بالحروف فرْعاً عنِ الإعراب بالحركات ، والإضافةُ إلى المضمَر فَرْعاً عن الإضافة إلى الْمُظْهر ؛ جُعِلَ الفرعُ للفرع والأصلُ للأصل .

وهذا بخلاف المثنّى من ذلك فلا حذفَ فيه ؛ بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء الالمنقوص إن كانت محذوفة . همع الهوامع : 153/1

[1] - في مثل : (القاضي – القاضُون) و (الدّاعي – الدّاعُون) . يُنظر : جامع الدّروس العربيّة : 20/2 .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[3] - في (م) : [طُرِد] .

[4] - مثل : جئنا كلانا ، و جئتما كلاكما . يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 117/1- 118 .

[5] - إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك . انظر : شرح الرّضي على الكافية (طبعة بنغازي) : 92/1 .
وقال السّيوطي : « فإنْ أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلّها ، هذه هي اللّغة المشهورة ، وبعض العرب يجريها مع الظاهر مُجْرَاها مع المضمر في الإعراب بالحرفين ، وعَزَاها الفرّاء إلى كنانة » . همع الهوامع : 137/1 .

[6] - في (ب) : [بحركة] .

[7] - الكهف : 33/18 .

ولفظان بلا شرط ، وإليهما أشارَ بقوله : (**وكذا : اثنان واثنتان مُطلقا**) أيْ : سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمَر أم لم يُضافا ؛ لأنّ وضعَهما وضْعُ المثنّى وإنْ لم يكونا مثنيين حقيقةً ؛ إذ لم يَثبُتْ لهما مُفرد فيُعربان إعرابه ، (**وإنْ رُكّبا**) مع العشرة ك: جاءني اثنا عشرة واثنتا عشرة .

وكلامُهُ يُوهِمُ جواز إضافتهما إلى كلِّ مُضمَر ، وليس كذلك ؛ فإنّ إضافتهما إلى ضمير التّثنية ممتنعة فلا يُقال : جاء الرّجلان اثناهما ، ولا المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ؛ لأنّ ضمير التّثنية نصٌّ في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشّيء إلى نفسه ، نبَّهَ عليه في شرح اللُّمحة[1] ، فتأمّله .

تنبيه : لم يذكر فيما ألحق بالمثنّى في الإعراب ما سُمِّيَ به منه ؛ ك: زيدان "عَلَماً " فكان الأولى ذكره كما ذَكَرَ فيما ألحِقَ بالجمع الآتي ما سُمِّيَ به منه ، فيُرفَع بالألف ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء ، ويجوز فيه أنْ يُجْرَى مُجْرَى " سَلْمان " فيُعرَبُ بإعراب ما لا ينصرف ؛ للعلميّة وزيادة الألف والنّون ، وإذا دَخَلَ عليه " أل" جُرَّ بالكسرة ، كقوله :

[11]- أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ[2] ....

(**و**) الملحَقُ بالجمع المذكّر السّالم في إعرابه أربعةُ أنواعٍ :

أحدُها : أسماءُ جُموعٍ[3] ؛ وهي ما لا واحد لها من لفظها ؛ فمنها :

(**أولو**) بمعنى أصحاب ، اسمُ جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو "ذو" ؛ نحو :

---

[1] - يُنظر : شرح التصريح للأزهري : 66/1 .

واللُّمحة : مختصر في النّحو على سبعة أبواب ، تأليف أبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، وقد شرحها ابن هشام الأنصاري ، وشرحها كذلك : ابن عبد الدّايم البرماوي (ت 831 هـ) . يُنظر : كشف الظنون : 1561/2 .

[2] - صدر بيت من الطّويل ، عجزه : أملَّ عليها بالبِلَى المَلَوَانِ

وفي خزانة الأدب عجزه : (عَفَتْ حجَجاً بعدي وهُنَّ ثماني) ، وهو لتميم بن مُقبل في : الكتاب: 259/4 ، والأصول: 198/3 ، وشرح المفصّل: 442/3- 443 ، وسمط اللآلئ: 533/1 ، واللّسان: 150/8 (سبع) ، 621/11 (ملل) ، 291/15 (ملا) ، وشرح التصريح : 2/ 593 ، 726 ، والخزانة : 302/7- 304 ، وإصلاح المنطق : 394 ، وبلا نسبة في : الخصائص: 202/3 ، والمفصّل: 255 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 345/3 ، والأوضح: 163/2 ،التصريح:66/1 .

الشرح : الحي: القبيلة ، والسّبُعان: اسم موضع في ديار قيس ، وقيل: اسم جبل . الخزانة : 303/7 .

والشاهد فيه: (السّبعان) الذي جُرَّ بالكسرة لدخول "أل" عليه ، والذي أجري مجرى الممنوع من الصّرف .

[3] - **اسم الجمع** : هو ما يدلُّ على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاصّ بالتّكسير أو غالب فيه ؛ فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط مثل : إبل وقوم ؛ فمفرد إبل : جمل وناقة =

[illegible] [1] ، ونحو: [illegible] [2] [illegible] [3] [24/أ] ، (**وعشرون**) اسمُ جمع ، وليس مُفردُهُ عشرةً وإلاّ جازَ إطلاقُهُ على ثلاثين ؛ لِوُجُوب إطلاق الجمع على ثلاثة مَقادير الواحد[4] ؛ ووجَبَ أنْ يُقال:عَشَرون-بفتح العين والشِّين.

(**وأخواته**) وهو[5]من ثلاثين إلى تسعين ، بِإدخال الغاية .

(**وعَالَمون**) - بِفتح اللاّم - اسم جمع لِ عَالَمَ لا جمْعاً[6] [له][7] لاختصاصه بمَنْ يعقل[8] والعالَمُ عَامٌ[9] فيه وفي غيره ؛ والجمعُ لا يكونُ أخصُّ من مُفرده[10] ؛ ولِذلك أبَى سيبَوَيْه[11] أن يجعلَ

ومفرد قوم : رجل وامرأة . أمّا **اسم الجنس الجمعي** : هو ما له مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معا ، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التّأنيث في آخره أو ياء النسب ؛ نحو : تمر- تمرة ، شجر- شجرة ، تر- تركيٌّ ، ومن النحاة مَنْ يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير لا قسما مستقلا بنفسه . يُنظر : النحو الوافي لعباس حسن : 680/4- 681 .

[1] - النّور : 22/24 .

[2] - في جميع النسخ : [لأولي الألباب] ، ونتج الخطأ من تشابه هذه الآية مع الآية "111" من سورة يوسف : [illegible] .

[3] - آل عمران : 13/3 ، النّور : 44/24 .

[4] - أي : لو كان عشرون جمع عشرة لَجَازَ إطلاق عشرين على ثلاثين ، وكذا لو كان ثلاثون جمع ثلاثة لَصحّ إطلاق ثلاثين على تسعة ؛ لصحّة إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، وهكذا القول في أربعين على اثني عشر ، وخمسين على خمسة عشرة . يُنظر : همع الهوامع : 154/1 ، وشرح الرّضي على الكافية (طبعة بنغازي) : 94/1 .

[5] - في (م) : [وهي] .

[6] - في (أ) و (ب) : [جمع] .

[7] - زيادة من (ب) و (م) .

[8] - قال أبو حيّان : « " العالَمُ " في اشتقاقه خلاف ؛ أهو من العِلْم أمْ منَ العلامة ؟ فإنْ قلنا : من العلم فيكون مختصّا إذ ذاك بمن يعقل ، وإن كان من العلامة فيقع على مَنْ يعقل وعلى ما لا يعقل ، وحين جُمِع بالواو والنّون غُلِّبَ مَنْ يعقل على ما لا يعقل » . التذييل والتكميل : 320/1 .

[9] - في (م) : [عَلَمٌ] .

[10] - أي أنّ (عالَمين) مخصوصٌ بمن يعقل ، و(العالَمُ) عامٌ في مَنْ يعقل ومن لا يعقل ، والجمع لا يكون أخصُّ من مفرده .

[11] - يُنظر : الكتاب : 379/3 .

"الأَعْرَابَ " جَمْعَ " عَرَب " ؛ لأنّ العَربَ يعُمُّ الحاضرين والبادين ، والأعراب خاصٌّ بالبادين ، هذا قول ابن مالك[1] ومن تبعه[2] ، وعلى ما قالَه غيره[3] يكون جمْعَ تصحيح لم يستوفِ الشّروط ؛ لأنّ "عالَم" اسمُ جنس وليس بعلَم ولا صفة .

(**و**) الثّاني : جُموعُ تصحيح لم تستوف الشّروط[4] ؛ منها : (**أهلون**) جمع أهل ، (**ووابِلون**) جمع وابل "وهو المطر الغزير" ؛ لأنّهما ليسا علَمَيْن ولا صفتين .

(**و**) الثّالثُ : جُمُوعُ تكسير ؛ وهي[5] ما لم يسلم فيها بناء واحِدها ، منها :

(**أرَضُون**) - بفتح الرّاء - جمعُ أرْض - بسُكونها - وجمع هذا الجمع ؛ لأنّه ربّما يُورَدُ في مَقام الاستعظام كقوله :

[12]- لَقَد ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذ قَامَ مِنْ بَني هَدَادٍ[6] خَطِيبٌ فَوْقَ أعْوادِ مِنْبَرِ[7]

(**وسِنُون**) - بكسر السّين - جمعُ سَنة - بفتحها - ولامُها "واوٌ " أو "هاءٌ " لقولهم في الجمع : سَنَوات أو سَنُهات ، ولِمَجيء الفعل على: سانيتُ أوسانَهْتُ ؛ وأصل سانيتُ : سانَوْتُ ؛ فقُلبَتْ الواو ياء لتجاوزها - مُتطرِّفة - ثلاثةَ أحرُفٍ[8] .

(**وبابُه**)[9] : وهو كلّ ما كان جمعاً لِثُلاثي حُذِفَت لامُه وعوض عنها هاء التّأنيث ، ولم

---

[1] - يُنظر : شرح التسهيل : 81/1 .

[2] - وهو ابن هشام . يُنظر : شرح التصرح :69/1 .

[3] - يُنظر تفصيل ذلك في : التذييل والتكميل : 320/1- 321 .

[4] - في (م) : [والثّاني : جموعٌ لم تستوف تصحيح الشّروط] .

[5] - في (أ) : [وهو] .

[6] - في (م) : [سدوس] وهي الرّواية المشهورة . يُنظر : الدّرر اللّوامع : 51/1 .

[7] - البيت من الطويل ، وهو لكعب بن معدان في : المحتسب : 218/1 ، وبلا نسبة في : شرح التّسهيل : 83/1 ، وشرح شذور الذهب : 86 ، وشرح التصريح : 09/1 ، 70 ، وهَمْع الهوامع : 154/1 ، والدّرر اللّوامع : 50/1 .
الشّرح : ضجّت : تعبت وملّت ، الأرضون : جمع أرض ، وسُكّنَت الرّاء للضرورة ، بنو هداد : ويروى (بنو سدوس) قبيلة يهجوها الشاعر ويزعم أنّهم ليسوا أهلا للخطابة . يُنظر : الدرر اللوامع : 51/1 .

[8] - في (ب) : [لمجاوزتها متطرّفة على ثلاثة أحرف] .

[9] - أيْ : باب سنون .

يُكسَّر[1] ؛ كـ : عِزَة وعِزين ، وعِضَة وعِضين[2] ، بخلاف نحو: تمرة ؛ لعدم الحذف ، ونحو: عِدَة وزِنَة ؛ ؛ لأنّ المحذوف الفاء[3] ، ونحو: يد ودمٌ ؛ لعدم التّعويض ، وشذّ: أبون وأخون[4] ، ونحو: اسمٌ وبنتٌ ؛ ؛ لأنّ العوض غير الهاء[5] ، ونحو: شاة وشفة ؛ لتكسيرها على شياه وشفاه .

(**وبَنُون**) جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السّلامة: ابنون ؛ كما يُقال في التّثنية : ابنان ؛ ولكن خالَفَ تصحيحه تثنيته لعلّة تصريفيّة أدّتْ إلى حذف الهمزة[6] .

(**و**) الرّابع : ما سُمِّيَ به منه ، أو ممّا أُلحِقَ به ، فمنه :

(**عِلِّيُّونَ**) اسم لأعلى الجنّة ، وهو في الأصل جمع "عِلِّيّ "- بكسر العين واللاّم مع تشديد اللاّم والياء- ووزنُهُ : فعيل ، من العلو .

(**وشبهه**) ممّا سُمِّيَ به ؛ كـ: زيدون ، عَلَماً ؛ فهذا وما قبله من الأنواع (**كالجمع**) المذكّر السّالم في إعرابه بالحروف ، ويجوز في هذا أن يَجْري مَجْرَى "غِسْلِينٍ" في لُزوم الياء والإعراب بالحركات الظّاهرة على النّون مُنوَّنةً ، إنْ لم يكن أعجمياً ؛ فإن كان أعجمياً كـ: قسرين ، امتنع التّنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف .

---

[1] - أيْ : يجمع جمع تكسير ؛ لأنّه إذا جُمع هذا الجمع يُعرب بالحركات .

[2] - العِضَة : الكذب والبهتان ، وجمعها : عِضون ، قال تعالى: ﴿ ☎✂❑➔❒❒➔❒♉ ♦✖⇦♌♎♈✎✍✂ ♦✖✓♐♌♌♌♦♌✂◆♐♐❷➔◑♑♋✍✂ ﴾ الحِجر: 91/15 ؛ أي : أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه . يُنظر : الصّحاح : 2241/6 (عضه) ، ومعاني القرآن للفرّاء ، تح : محمد النجار وأحمد نجاتي ، عالم الكتب ، ط1983/3م : 92/2 .

والعِزَة : العُصبة من النّاس ، والجمع : عِزون و عُزون "بالضم أيضا" . يُنظر : لسان العرب لابن منظور : (عزا) .

[3] - قوله : عِدة وزنة ، أي : ممّا كانت الهاء فيه عوضا من الفاء .

[4] - لأنّها جُمعت هذا الجمع مع عدم التّعويض ؛ وأصلها : أبو وأخو ؛ فحذفت لاماتها -عند الجمع- ولم يعوّض منها شيء . يُنظر : شرح التصريح : 71/1 .

[5] - أي أنّ العوض همزة الوصل في (اسم) وتاء التأنيث في (بنت) لا هاء التأنيث . يُنظر : التذييل والتكميل : 323/1 .

[6] - "ابن" أصله : بنو ؛ حُذفت لامُه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل ؛ والجمع يردّ الأشياء إلى أصولها ؛ فلمّا جُمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ، ثمّ حذفت الواو لعلّة ؛ والمحذوف لعلّة كالثّابت ، فلم تأت الهمزة . أمّا في التثنية : فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها ؛ لأنّها مُتحرّكة بالفتح ، والفتح خفيف ؛ وقد حذفت أوّلا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والمانع من حذفها -لو رجعت- ومن قلبها ألفا : سكون ما بعدها كما في "بنات" ، ولو حذفت لصار اللّفظ "بنان" فيحصل اللّبس بـ بنان ، بخلاف بنون . يُنظر : حاشية يس : 122/1 .

وما تقدّمَ من أنّ المثنّى والمجموع[1] مُعربان بالحروف [25/أ] هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما[2] ، وكلّها مستشكلة[3] ، ومذهبُ الخليل[4] وسيبويه[5] : أنّ هذه الأحرفَ مَحَالٌ للإعراب ؛ كالدّال من "زيد" ، والحركاتُ مقدّرة فيها ، واختاره الأعلم[6] ، وهو أقوى المذاهب ، ومع ذلك فقد رُدّ بما هو مذكور في المطوّلات[7] .

---

[1] - في (م) : [الجمع] .

[2] - في (أ) : [فيها] . وهذه المذاهب هي :

الأوّل : إعرابها بالحروف ، والثّاني : أنّ الإعراب مقدّر فيما قبلها . والثّالث : أنّ الحروف دلائل الإعراب ، والرّابع : أنّ الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا ، وانقلابها نصبا وجرا . يُنظر تفصيل ذلك في: الإنصاف : 29/1- 33 (المسألة: 03) ، ورصف المباني : 21- 24 ، والإيضاح في علل النحو: 130- 134 ، وكتاب أسرار العربيّة : 67- 68 ، والتبيين عن مذاهب النحويين : 201- 208 ، والتذييل والتكميل : 287/1- 295 ، وهمع الهوامع : 157/1- 158 .

[3] - في (م) : [مشكلة] .

[4] - هو هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ (100- 170 هـ) من أئمّة اللّغة والأدب ، وواضع علم العروض ، وأوّل معجم لغوي عربي وهو: كتاب العين ، كان أستاذ سيبويه ، ومن مؤلّفاته : العروض ، وتفسير حروف اللغة .

تُنظر ترجمته في : الفهرست : 68 - 70 ، ونزهة الألباء : 45 - 47 ، ومراتب النحويين : 44- 56 ، وطبقات النحويين 47- 51 ، وبغية الوعاة : 557/1 ، والأعلام : 314/2

[5] - يُنظر مذهب الخليل وسيبويه في : الكتاب : 17/1- 18 ، والمقتضب : 151/2، 153 ، وهمع الهوامع : 158/1 ، وارتشاف الضرب : 568/2 ، والتذييل والتكميل : 291/1 .

[6] - قال الأعلم : « واعلمْ أنّ الألفَ والياء في التثنية ، والياء والواو في الجمع ، عند أكثر شارحي كتاب سيبويه : من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد ، والألف من قَفاً ، واحتجوا على ذلك بحجج ... » . يُنظر تفصيل هذه الحجج في : النُّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرّي ، تح : رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف/المملكة المغربيّة (دط) 1999م : 187/1- 189 .

و**الأعلم** هو : يوسف بن سليمان بن عيسى الشّنتمرّي ، الأندلسي ، أبو الحجاج (ت 476 هـ) عالم بالأدب والغة ، وُلِدَ في شنتمرية الغرب ورحل إلى قرطبة ، كُفّ بصره في آخر عمره ومات في إشبيليّة ، كان مشقوق الشفة العليا فأُشْتُهِرَ بالأعلم ، من كتبه : النُّكت على كتاب سيبويه ، وشرح ديوان الحماسة ، وشرح الجمل في النحو .

تُنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 81/7 ، والوافي بالوفيات : 90/29 ، وبغية الوعاة : 356/2 ، والأعلام : 233/8 .

[7] - قال أبو حيان : « وقد رُدّ هذا المذهب بوجهين ؛ أحدهما : أنّها لو كانت معربة بالحركات المقدّرة للَزِمَ ظهور الحركة في الجمع حالة النّصب ؛ لأنّ الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكُنْتَ تقولَ: رأيت الزيدِيَنَ ؛كما تقول: رأيت جواريَكَ . والوجه الثاني : أنّها لو كانت معربة بالحركات لوجَبَ أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لِتحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها ؛ فيقال : رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان » . التذييل والتكميل : 292/1 ، ويُنظر كذلك : همع الهوامع : 1/ 158 .

وذهبَ الزّجاج[1] إلى أنّهما مَبنيّان لِتضمُّنهما واو العطف[2] ؛ كـ: خمسة عشر ، وليس الاختلافُ إعراباً عنده[3] بل كلّ واحدة صيغة مستأنفة[4] كما قيل في : هذان واللّذان[5] عند غيره[6] ، وردّهُ الرّضي[7] الرّضي[7] .

ومن العرب مَنْ يلزم المثنّى الألفَ مطلقا ، ويعربه بحركات مقدّرة على الألف كالمقصور[8]، ومنهم مَنْ يلزمه الألفَ دائماً ويعربه بِحركات ظاهرة على النّون إجراءً له مَجْرى المفرد[9] .

(**و**) إلاّ (**أولات**) بِمعنى : ذوات ، وهو اسمُ جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو"ذات"[10] ، ونظيره: « أولو» ؛ في كونه اسم جمع إلاّ أنّ أولو مُختصّ بالعاقل ، ولم يذكر هنا

---

[1] - هو إبراهيم بن السّري بن سهل ، أبو إسحق (ت 311 هـ) ، نحوي ولغوي ، وُلد ومات في بغداد ، كان في شبابه يخرُطُ الزُّجاج ، تعلّم النحو من المبرّد وصار من كتّاب القاسم (وزير المعتضد) وكان له مناقشات مع ثعلب وغيره ، ومن مؤلّفاته : الأمالي ، وإعراب القرآن ، والاشتقاق . تُنظر ترجمته في : الفهرست: 92 ، ونزهة الألباء : 183- 184 ، وطبقات النحويين: 111 ، وبغية الوعاة : 411/1- 413 ، ووفيات الأعيان : 49- 50 ، والأعلام : 40/1 .

[2] - في (م) : [معنى واو العطف] .

[3] - في (ب) : [وليس الاختلاف عنده إعرابا] ، وجاء في شرح كافية ابن الحاجب : 418/3 : « ومذهب الزّجاج أنّ المثنّى والمجموع مبنيان لتضمّنهما واو العطف ؛ كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعرابا عنده ...» .

[4] - يُنظر رأي الزجّاج في : الإنصاف : 29/1، 31 (المسألة: 03) ، وشرح كافية ابن الحاجب : 418/3 ، وقال المالقي : « وذهب الزجاج إلى أنّهما مبنيان في حال الرّفع ، ومعربان في حال النصب والخفض » . رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تح : أحمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق (دط) (دت) : 21 .
ويُنظر هذا الرأي في : التبيين عن مذاهب النحويين : 201 .

[5] - في (ب) : [والذي] .

[6] - قيل فيهما : أنّهما صيغتان موضوعتان للمرفوع والمنصوب فهما مبنيان ؛ لِقيام علّة البناء فيهما ، وليس مثنيين حقيقةً ؛ لأنّه يشترَطُ فيما يُثنّى الإعراب ، ومفرد ما ذكر مبني . يُنظر : همع الهوامع : 141/1 .

[7] - بقوله : « وليس بشيء ؛ لأنّه لم يحذف المعطوف في "خمسة عشر" بل حذف حرف العطف فتضمّنه المعطوف فبُنِيَ ، أمّا في المثنّى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف » . شرح كافية ابن الحاجب : 418/3 .

[8] - وهي لغة بَلْحَارث بن كعب ، وخثعم ، وزَبِيدٍ ، وكِنَانة وآخرين ؛ فتقول على لغتهم : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، قال الشاعر : إنّ أباها وأبا أباها ... ، وقال الآخر : تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذناهُ طَعْنَةً .
يُنظر : شرح الشذور : 75 ، وهمع الهوامع : 134/1 ، وشرح التصريح : 65/1 .

[9] - يُنظر تفصيل هذا في : همع الهوامع : 157/1 ، وشرح التصريح : 65/1 .

[10] - قال خالد الأزهري : « أولات : اسم جمع بمعنى ذوات ، لا واحد له من لفظه ، وواحده في المعنى "ذات" بمعنى: صاحبة وأصله : أُلَى -بضمّ الهمزة وفتح اللاّم- ... » شرح التصريح : 82/1 .

ما حُمِلَ على جمع المؤنّث السالم غيره .

ومثله : ما سُمِّيَ به منه[1]؛ كـ : أذرعاتٍ وعرفاتٍ[2] ، بالتّنوين فيهما ، وبعضهم يحذفه مراعاة للعلميّة والتّأنيث ، وبعضهم يعرب هذا النّوع إعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاةً للتسمية ، وقد رُوِيَ قولُ امرئ القيس[3] :

[13]- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتَ ٍ وَأَهْلُهَا[4] .....

---

[1] - أيْ : من جمع المؤنّث السّالم .

[2] - عرفات : علم لموضع الوقوف ، وأذرعات : -بكسر الرّاء ، وزاد في القاموس: وقد تفتح- موضع بالشام . انظر : الصحاح للجوهري : 1211/3 (ذرع) ، وشرح التصريح : 82/1 . وقال الأزهري : « واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمّى به على ثلاثة فرق : فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحذف تنوينه ؛ لأنّه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية ، وبعضهم على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ... مراعاة للتسمية . فالأوّل : راعى الجمعية فقط ، والأخير: راعى التسمية فقط ، والمتوسط : توسّطَ بين الأمرين ». يُنظر تفصيل ذلك في : شرح التصريح : 82/1- 83 .

[3] - هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار ، تؤفِّيَ نحو:(80 ق هـ) ، أشهر شعراء العرب ، مولده بنجد ، اشتهر بلقبه وقيل: إنّ اسمه : حندج أومليكة أوعدي ، أخذ الشعر عن خاله المهلهل ، ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه فقال جملته المشهورة ، أجارَ السّموأل ثمّ قصَدَ قيصر الرّوم فمطله ، ومات في طريق عودته في أنقرة .
تُنظر ترجمته في : الشعر والشعراء:105/1- 136 ، وطبقات فحول الشّعراء: 51/1 ، 81- 96 ، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء لابن بشر الآمدي ، تصحيح : ف.كرنكو، دار الجيل/بيروت ط1991/1م : 09 ، والأعلام : 11/2- 12

[4] - صدر بيت من الطويل ، وعجزه : (بيثربَ أدنَى دارِها نَظَرٌ عَالي) ، وهو لامرئ القيس في : ديوانه : 141 ، والكتاب : 233/3 ، والمقتضب : 38/4 ، والأصول : 106/2 ، وكتاب الشعر : 217 ، وسرّ صناعة الإعراب : 497/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 42/1 ، ورصف المباني : 345 ، وشرح المفصّل : 142/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 310/1، 423 ، وشرح التصريح : 83/1 ، وهمع الهوامع : 78/1 ، والخزانة : 56/1 ، والدّرر اللّوامع : 13/1 .
وبلا نسبة في : المقتضب : 333/3 ، وشرح الكافية الشافية : 1426/3 ، وشرح المفصّل:159/5 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1359/2 ، وشرح ابن عقيل : 40 ، وأوضح المسالك : 58/1 .
الشّرح : أَذْرِعات : بلد في أطراف الشام ، المتنوّر : النّاظر إلى النار من بُعْد ؛ والمعنى : نظرت إلى نارها بقلبي . انظر: الدّرر : 13/1 ، ومعجم البلدان للحموي ، دار صادر/بيروت ، (د ط) 1977م : 130/1 ، والخزانة : 57/1- 59 .
والشّاهد فيه : أذْرِعات ؛ حيث يجوز فيه : – الكسر مع التنوين ؛ وذلك مراعاة له قبل التسمية به ، فهو جمع مؤنث سالم وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير . – الكسر بلا تنوين ؛ لأنّه جمع بحسب أصله ، وعلم لمؤنّث بحسب حاله ، فجُرّ بالكسرة كما يُجرّ جمع المؤنّث السّالم ، ومنع التنوين كما يمنع العلم المؤنّث .
– الفتح بغير تنوين ؛ لأنّه علم مؤنّث ممنوع من الصرف . يُنظر : الخزانة : 56/1- 57 .

[الجمعُ بالألف والتّاء المزيدتين]

(**وما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين**) على مفرده [وعَدل عن تعبير][1]غالبهم بجمع المؤنّث السّالم ، وإن كان جرْياً على الغالب كما قال الخِبْيَصي[2] إلى ما قاله تبَعاً لأبي حيّان[3] ؛ لِيشملَ ما كان مفردُهُ مذكّراً ك: حمّامات ، وما سلِمَ فيه بناء الواحد - كما ذَكَرَ[4] - وما تغيَّرَ فيه ذلك ك: سَجَدَات[5] .

لكنْ يُرَدّ عليه أنّ الّذي جُمِعَ بِألف وتاء[6] هو المفرد ، وهو لا يُنصَب بالكسرة ؟

ويُجاب بما قالَه ابن الصائغ : أنّ الّذي جُمِعَ بهما معناه الّذي وَقَعَ عليه ما يُجمَع بهما ؛ وهو المجموع بهما[7] ؛ فهو المفرد بوصف ضمّ غيره إليه ، لا المفرد قبل ضمّ غيره [إليه][8] .

واشترَطَ - كغيره - أنْ تكونَ الألف والتّاء [مزيدتين ؛ احترازا عن نحو: قضاة وأبيات إذ الألف في الأوّل والتّاء][9] في الثّاني أصليتان . قال جدِّي[10] «رحمه الله» في شرحه على الآجروميّة[11] :

---

[1] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[2] - هو محمّد بن أبي بكر بن محرز بن محمّد ، شمس الدّين (ت 731 هـ) ، نحوي بليغ ، من آثاره : الموشّح في شرح كافية ابن الحاجب . تُنظر ترجمته في : هدية العارفين في أسماء المؤلّفين : 148/2 ، ومعجم المؤلّفين لكحالة : 171/3 .

[3] - يُنظر : التّذييل والتّكميل : 151/1 .

[4] - أي : كما ذَكَرَ ابن هشام في الآية الآتية وهي : ﴿ ﴾ العنكبوت: 44/29 ، وهذا بناءً على أنّ (ذَكَرَ) بصيغة الماضي المبني للمعلوم ، فإن كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد : كما ذُكِرَ في قول الشارح : حمّام وحمّامات . يُنظر : حاشية يس : 125/1 .

[5] - سجَدات - بفتح الجيم - جمع سجْدة - بسكونها - ، وك: غُرْفة وغرُفات - بضمّ الرّاء وفتحها - ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ؛ فترى أنّ الألف قلبت ياءً ، والهمزة قلبت واوا . يُنظر : شرح القطر: 70 ، وشرح الشذور: 65

[6] - في (م) : [بألف وتاء مزيدتين] .

[7] - في (أ) : [معناه الّذي وقع عليه الجمع بهما ؛ وهو المجموع] .

[8] - ساقطة من (أ) .

[9] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[10] - هو علي بن محمد الفاكهي ، وسبقت ترجمته في قسم الدراسة صفحة 19 .

[11] - هي مقدّمة في النّحو لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن داود ، الصّنهاجي ، المعروف بابن آجُرُوم (682- 723 هـ) ؛ وهي مقدمة نافعة للمبتدئين ، ألّفها وهو بمكة المكرّمة ، ولها شروح كثيرة . يُنظر : كشف الظنون : 2/ 1796- 1798 ، ومعجم المؤلفين : 641/3 .

‹‹ ولا حاجة إلى هذه الزّيادة ؛ لأنّ ذلك غير داخل تحت قولنا : ما جُمِعَ بألف وتاء ؛ إذِ المتبادر من ذلك أن تكونَ الألف والتّاء مستحدثتين لأجل الجمع ؛ ولهذا اقتصَرَ ابن مالك على قوله :

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا[1] ..... ››[2]

والّذي يُجمَعُ بِألفٍ وتاء قياساً مطرَداً خمسة أنواع : ذو التّاء مطلقاً[3] ، وعَلَم المؤنّث كذلك[4]، إلاّ إلاّ ما استُثنيَ منهما ، وصفة مذكّر لا يعقل ومصغّره[5] ، واسم جنس مؤنّث بالألف إلاّ ما استُثنيَ منه[6] . وتحذَف له التّاء[7] ، فإنْ كان قبلها ألف أو همزة فكالتّثنية[8] .

وتُجمَعُ حُروفُ المعجم ؛ فما كان فيه ألف جازَ قصره ومدّه بالإجماع[9] .

(**فيُنصَبُ بالكسرة**) وُجوباً ؛ حمْلا للنّصب على الجرّ [26/أ] قياساً على أصله وهو جمع المذكّر السّالم ، وقضية إطلاقه أنّه يُنصَبُ بها وإنْ كان محذوف اللاّم ك: ثُبَة ولغة ، وهو مذهب

---

[1] - صدر بيت من ألفية ابن مالك ، عجزه : (يُكْسَرُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا) . يُنظر : متن ألفية ابن مالك : 13 .

[2] - أورَدَ المؤلف - كذلك - هذا القولَ لجده في كتابه : شرح كتاب الحدود : 115 .

[3] - أيْ : تاء التأنيث سواء أكانت المبدّلة في الوقف هاء ك تمرة ، أو السّاكن ما قبلها ك بنْت وأخْت ، ويُستثنى منه: شفة وشاة وامرأة ... فلا تُجمَع هذا الجمع استغناءً بتكسيرها . يُنظر : همع الهوامع : 79/1 .

[4] - أي : علم المؤنّث مطلقا ؛ سواء كان فيه التّاء أم لم يكن ؛ ك زينب وعفراء ، سواء كان لعاقل أم لغيره .

[5] - صفة مذكر لا يعقل مثل : جبال راسيات و﴿ 📖❒③✸✍✈🖱✎☐➔⬀⑨←❒⑩⌧🕓☠▭🗐 ﴾ البقرة: 203/2 ، بخلاف صفة المؤنث ك: امرأةٌ

حائضٌ والعاقل مثل: رجل عالمٌ ، أمّا مصغّر المذكّر الذي لا يعقل فمثل: فُلَيْس- فُلَيْسات ، ودُرَيْهم- دُرَيْهمات ، بخلاف مصغّر المؤنّث نحو: أُرَيْنب ، وعُقَيْرب ؛ لأنّه في المعنى صفة لمؤنّث خالية من التاء ، وليست دالة على التفضيل ؛ ولذلك لم يُصب البعض في تجويز ذلك . يُنظر : جامع الدروس العربية : 22/2 ، وهمع الهوامع : 79/1 .

[6] - اسم جنس مؤنّث بالألف مثل: حبلى - حبليات ، ويُستثنى كلّ ما كان على وزن : فَعْلَى -فَعْلان ، وفَعْلاء -أفْعَل مثل: حمراء -أحمر ؛ فكما لا يُجمَع مذكّرهما بالواو والنون ، لا يُجمّع مؤنّثهما بالألف والتاء ، إلاّ إنْ جُعِلَ " سكرى وحمراء " علمين جُمِعَ هذا الجمع . يُنظر : همع الهوامع : 82/1 .

[7] - استغناء بتاء الجمع ولِئلاّ يجمَع بين علامتي تأنيث . يُنظر: حاشية يس : 127/1 .

[8] - فتقلب الألف ياء في نحو: (فتاة) ، وواواً في نحو: (قناة) ، وتبقى الهمزة أو تقلب واوا في نحو: سقاة ؛ فنقول : فتيات وقنوات وسقاءات وسقوات ، وإن كانت الهمزة أصلية بقيت نحو: قراءة وقراءات . يُنظر: حاشية يس : 127/1 .

[9] - حروف المعجم تجمع بالألف والتّاء لأنّها أعلام ؛ فما كان فيه ألف ك: الباء فإنّه يجوز قَصْرُهُ ومدّه بالإجماع ؛ فيقال فيه على القصر: بَيَات ، وعلى المدّ : باءات ؛ بالإقرار للهمز . يُنظر : همع الهوامع : 82/1 .

البصريين[1] ، وذهبَ بعضُهم - أي النحاة[2]- إلى أنّ محذوف اللاّم إذا لم تُرَد إليه لامُه - في حال الجمع الجمع - يكونُ نصبه بالفتحة[3] ، وفي التّسهيل[4]: أنّ ذلك لغة ، وجَرَى عليه في الأوضح[5] .

وسَكَتَ عن رفعه وجرِّه لمجيئهما على الأصل ، وحينئذٍ يُعلَم استواءُ جرِّه ونصبه - في الإعراب - [بالكسرة ، وإنّما تخلّفَ الفرعُ عن الأصل[6] في الإعراب][7] بالحروف لِعلّة مفقودة في الفرع ؛ وهو أنّه ليس في آخره حروف [علّة][8] تصلُح للإعراب ؛ كـ : ﴿ ✂✍✦✂✍◆◆■◆ ✂✍✦✂✍○○☺◆◆◆◆ ﴾[9] ؛ فالسّموات : منصوبٌ بالكسرة على المفعول به عند الجمهور ، وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني[10] والزّمخشري[11] وابن الحاجب[12] ، ورجّحَهُ في المغني[13] بـ: أنّ المفعول به ما كان

---

[1] - يُنظر : الكتاب لسيبويه : 373/3 ، وكتاب الشعر للفارسي : 169- 177 ، والخصائص لابن جنّي : 304/3 .

[2] - في (م) : [وذهب بعض النّحاة] .

[3] - كـ : سمعْتُ لغاتَهم -بفتح التاء- حكاه الكسائي ، ومثل : رأيتُ بناتَك ، كما حكاه ابن سيدة ، فإن رُدّت اللاّم في الجمع (سنة - سنوات) نُصِبَ بالكسرة اتّفاقاً ؛ نحو: اعتكفتُ سنواتٍ أو سنهاتٍ ، بكسر التّاء .
يُنظر: شرح التصريح للأزهري : 82/1 ، وكتاب الشعر للفارسي : 169 .

[4] - انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : 06 ، وكذلك : شرحه : 85/1- 87 ، والتذييل والتكميل لأبي حيّان : 335/1 .

[5] - يُنظر : أوضح المسالك لابن هشام : 58/1 .

[6] - الأصل هو: المذكّر ، والفرع هو: المؤنّث .

[7] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهوا من الناسخ ؛ لتشابه نهاية العبارتين ؛ وهو ما يعرف بانتقال النظر .

[8] - زيادة من (ب) .

[9] - العنكبوت : 44/29 . وقد تكرّر ما يُشبه هذا التّركيب في آيات كثيرة ؛ منها : الأنعام : 01/6 و73 ، والأعراف : 54/7 ، والتّوبة : 36/9 ، ويونس : 03/10 ، وهود : 07/11 ... .

[10] - سبق التعريف به . وقال في أسرار البلاغة : « ... والمنصوب في هذا كلّه مفعول مطلق ، لا تقييد فيه ؛ إذ من المحال أن يكون معنى "خلق العالَمَ " فَعَلَ الخَلْقَ به ، كما تقول في ضربْتُ زيداً : فعلت الضرْبَ بزيد ؛ لأنّ الخلْقَ من (خَلَقَ) كالفعل من (فَعَلَ)، فلو جازَ أنْ يكونَ المخلوق كالمضروب لَجَازَ أنْ يكونَ المفعول في نفسه كذلك، حتّى يكونَ معنى (فعَلَ القيامَ) فَعَلَ شيئاً بالقيام ، وذلك من شنيع المحال » .
أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني ، تح: محمد الإسكندراني دار الكتاب العربي ط1998/2م : 278 .
ويُنظر كذلك : شرح التصريح : 80/1- 81 .

[11] - سبق التعريف به . يُنظر رأيه في : شرح التصريح : 80/1 .

[12] - سبق التعريف به . يُنظر رأيه في أماليه ، تح: فخر قدارة ، دار الجيل/بيروت ، (دط) 1989م : 85/1 .

[13] - يُنظر : مغني اللّبيب : 410/2 (الباب السادس : التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين) .

موجوداً قبل الفعل الّذي عمل فيه ، ثمّ أوقعَ الفاعلُ به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعلُ العامل فيه هو فعلُ إيجاده ؛ وإنْ كان ذاتاً ؛ لأنّ اللهَ تعالى مُوجِدٌ للأفعال والذّوات جميعاً .

ومثلهُ في هذا الخلاف : خلَقَ اللهُ العالَمَ[1] .

(و ﴿ 📖❒🕒⇧➲•✂•❼ ✂🙰◉⇘⌨♦✡□🙰☠⚔ ﴾[2]) ، أفادَ بذكْرِ المثالين[3] أنّ هذا الجمعَ بعضُهُ مَقِيس ك: بنات في جمع بنت ، وبعضُهُ مَسموعٌ ك: سموات[4] جمع سماء ، وأنّ ما فيه تاء التّأنيث - إذا[5] أرِيدَ جمعه هذا الجمع - تُحذَفُ تاؤه هرَباً من اجتماع علامتيْ تأنيث في كلمة واحدة .

[إعراب ما لا ينصرف من الأسماء]

(و) إلاّ (**ما لا ينصرف**) وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف ؛ الّذي هو التّنوين وَحْدَه ، لوجود عِلّتين فرعيّتين فيه من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقامهما - كما سيأتي آخر الكتاب - وأمّا الجرّ فليس داخلا في مسمّاه ؛ بدليل أنّ الشّاعر متى اضطرّ إلى صرف الممنوع نوّنه ، وإنّما حُذِفَ [تبَعاً][6] لحذف التّنوين ؛ لأنّه لو جُرَّ بعد حذف التّنوين لالتبَسَ بالمبْني على الكسر ك: نَزَالِ ودَرَاكِ[7] .

ودَرَاكِ[7] .

(**فيُجرُّ بالفتحة**) نيابةً عن الكسرة حمْلاً للجرّ على النّصب دون غيره ؛ لأنّ الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمّة ، فحُمِلَتْ على الأقرب ؛ (**نحو**): مررْتُ (**بِأفضَلَ منه**) وبمساجدَ وصحراءَ

---

[1] - يُنظر أدلّة الجمهور ؛ والذّاهبين إلى أنّ "العالَمَ " مفعول به لا مفعول مطلق ، في : شرح التصريح : 80/1 .

[2] - الصّافات : 153/37 .

[3] - في الآيتين .

[4] - لأنّ مفردَه ليس واحداً من الأنواع الخمسة المتقدّمة ؛ فإنّه وإنْ كان اسم جنس لكنّه ليس مؤنّثا بالألف الممدودة ؛ ولذا صُرِفَ كما في : ﴿ ❒♦📖❒❒⇙❍⌧❻🗐 ✕❼ ✍⇗✍♏⇗ ☙⌧☺⌧🙰✍⇗⚇ 📖❒✎⇘♦❷♎⌧🙰🗐 ﴾ فصلت : 12/41 ؛ لأنّ ألفه زائدة وهمزته بدل من "واو" أصلية ؛ لأنّها "لام" الكلمة قلبت همزة ؛ لتطرّفها بعد ألف زائدة ؛ كما في " كساء" ، وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث ؛ لأنّ ألف التّأنيث لابُدّ أن تصحب أكثر من أصلين ؛ لأنّها من أقسام الألف الزائدة . يُنظر : حاشية يس : 128/1 .

[5] - في (أ) : [إنْ] .

[6] - ساقطة من (أ) .

[7] - لأنّ الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التّنوين ، أو الألف واللاّم ، أو الإضافة ؛ وهو ما لا يتوفّر في " نزال ودراك " . يُنظر : شرح التسهيل : 41/1 ، والتذييل والتّكميل : 176/1 .

، وهذا الحكمُ مستمرّ فيه (**إلاّ مع أل**) أو بدَلها[1] ، سواء كانت « أل» موصولة أم معرفة أم زائدة (**نحو**): مررْتُ (**بالأفضَلِ**) وباليَزيدِ[2] ، ونحو قوله[3] :

[14]- ..... تَبِيتُ بِليلِ أمْ أرْمَدِ اعتادَ أَوْلَقَا[4]

(**أو**) مع (**الإضافة**) ولو تقديراً نحو: مررْتُ (**بِأفضَلِكم**) ، وقوله : ابْدَأ بِذَا مِنْ أوّلِ[5] ، في رواية الكسر بلا تنوين على نيّة المضاف إليه ، فإنّه يُجَرُّ حينئذٍ بالكسرة-لفظاً أو تقديراً- على الأصل ؛ لأنّ الكسرة إنّما حُذفَت تَبَعاً لِحذف التّنوين ، والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التّنوين ؛ فلا يُقال: أنّه محذوفٌ منهما ليَستتبعَ حذفُهُ حَذْفَ الجرّ ، وظاهر كلامه أنّه في ذلك باقٍ على منْع صرفه ، لكنّه يُجرّ بالكسرة .

وفي المسألة ثلاثة أقوال[6] : الصّرفُ مطلقاً [27/أ] بناءً على أنّ الصّرف هو الجرّ ، والمنعُ مطلقاً ؛ لفقْد التّنوين ، والتّفصيل: إنْ زالت منه إحدى العلّتين بالإضافة أو بـ: « أل » صُرِفَ كالعَلَم ؛ فإنّه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول « أل » عليه ، وإلاّ فلا كالوصف ، وهو المختار .

---

[1] - كـ : (أمْ) في لغة حِميَر .

[2] - في (أ) : [واليزيدي] .

وهو مثال لِ أل الزّائدة ، وهو كلمة من بيت وهو: رَأيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْ يَزِيدِ شديداً بِأعباءِ الْخِلافَةِ كاهِلُهْ

يُنظر مزيدا من التفصيل حوله في : شرح قطر النّدى : 74 .

[3] - في (ب) ذُكِرَ الصّدر ، وفيه تحريف .

[4] - عجز بيت من الطّويل ، صدره: أَإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقاً تأَلّقَا

وهو لبعض الطّائيين في : همع الهوامع : 86/1 ، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: 42/1 ، وتوضيح المقاصد: 343/1 ، والدّرر: 17/1 . **الشّرح** : الأولق : شبه الجنون ، أمّا الوَلْقُ : فهو السير السهل السريع ، والألْق : الاستمرار في الكذب . يُنظر: لسان العرب لابن منظور: 384/10 (ولق) .

والشّاهد فيه : أم أرمد ، أصله : الأرمد ؛ دخلت عليه بدل أل وهي: أم ؛ فصُرِفَ ، ودخول أم بَدَلَ أل لغة مشهورة عند حمير . يُنظر : الدّرر اللّوامع للشنقيطي : 18/1 .

[5] - حَكَى أبو علي الفارسي : ابْدَأْ بذا منْ أوّلُ ، بالضّمّ على البناء وبالفتح على الإعراب ، ومنْع الصّرف للوصفية ووزن الفعل ، وبالخفض على تقدير ثبوت المضاف إليه ، كما أثبتَ مَنْ قال : (خالَطَ من سلمى خياشيمَ وفَا) .

يُنظر : شرح الكافية الشّافية لابن مالك : 966/2 .

[6] - أيْ : إذا دخلتْه أل أو أُضِيفَ وجُرَّ بالكسرة ، هل يعود مُنصرفاً أم لا ؟ أقوالٌ ، ثالثها إنْ كانت العلّتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منع صرفه ، وإلاّ صُرِفَ .

وسكَتَ عن رفعه ونصبه لأنّهما على الأصل ، وحينئذٍ يُعلَم - أيضاً[1]- استواء جرّه ونصبه في الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما -كما قال ابن مالك- بالعامل[2] أو التّابع .

[الأفعال الخمسة]

(**و**) إلاّ (**الأمثلة الخمسة**) ؛ سُمِّيَت بِذلك « لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أنّ الأسماء السّتة أسماء بِأعيانها ؛ وإنّما هي أمثلة يُكنَى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها ؛ فإنّ "يفعلان" كناية عن يذهبان ويستخرجان ، ونحوهما ... وكذلك الباقي ، وسُمِّيَتْ خمسة[3] على إدراج المخاطبتَيْن تحت المخاطبَيْن ، والأحسن أنْ تُعَد ستّة » ، قاله المصنّف في شرح اللّمحة[4] .

(**وهي**) : كلُّ فعل مضارع اتّصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مُخاطَبَة ؛ نحو: (**يَفعلان**) بالياء التّحتيّة ، للغائبيْن ، (**ويَفعلون**) بالياء -كذلك- للغائبِين ، (**و تفعلان**) بالتّاء الفوقيّة ، للمُخاطَبَيْن ، (**وتفعلون**) بالتّاء -كذلك- للمُخاطَبِين ، (**وتفعلين**)[5] بالتّاء - كذلك - للمُخاطَبة[6] .

ولا فرق بين أنْ تكون الألف والواو ضميرين ؛ نحو : الزّيدان يفعلان ، والزّيدون يفعلون ، أو علامتين - في لغة طيئ[7] - نحو : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون[8] ، وأمّا ياء المخاطَبَة فلا

---

[1] - ساقطة من (ب) .

[2] - في (ب) : [في العامل] .

[3] - يقصد : وعُدَّت خمسة .

[4] - يُنظر : شرح اللّمحة البدريّة لابن هشام (مخطوط بمكتبة الحرم المدني) : الورقة 49 .

[5] - جاء في متن قطر النّدى: 12 : « والأمثلة الخمسة ، وهي : تفعلان ، وتفعلون ، بالياء والتّاء فيهما ، وتفعلين » .

[6] - في (ب) : [للمخاطبات] .

[7] - اللّغة المشهورة ألاّ تَلحَقَ الفعلَ - إذا أسند إلى مثنى أو مجموع - علامةٌ تدلُّ على تثنيته وجمعه ، كما دلّت التاء على تأنيثه ، ومن العرب مَن يلحق ألف الاثنين و "واو" الجماعة ونون الإناث ، وحكى اللّغويون أنّ أصحابَ هذه اللّغة هم طيئ ، وذكر بعضُهم أنّها من لغة أزد شنوءة ، ويُسمّيها بعضهم لغة (أكلوني البراغيث) . يُنظر : ارتشاف الضرب: 739/2 ، والكتاب: 19/1 ، 40/2 ، وأمالي ابن الشجري: 200/1- 203 ، وشرح المكودي: 108/1- 109 . ويُسمّيها ابن مالك : لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » . يُنظر: شرح الكافية : 581/2 ، وشرح التسهيل : 272/1 .

[8] - قال يس العليمي : « قد مَثَّلَ الشّارح للغائبَيْن ، ولجمع الغائِبين ، وبقي عليه المؤنّثتان الغائبتان نحو: تقومان الهندان ، وكان ينبغي ذكر ذلك ؛ لخفائه وشهرة ما ذكره وليكون توطئة لما سيأتي عن المكودي » . حاشية يس : 132/1 .

تكون إلاّ ضميراً .

وإذا بُسِطَتْ هذه الأمثلة كانت ثمانية[1] ، كما قاله المكودي[2] ، وكلّها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال .

(**فترفَع بِثبوت النّون**) - المكسورة بعد الألف غالباً ، المفتوحة بعد أختيها - نيابة عن الضّمة ؛ نحو: أنتم تفعلون ؛ لأنّها شبيهة بالواو من حيث الغنّة ، ومن حيث أنّها تُحذَف للجازم .

(**وتُجزَم وتُنصَب بِحذفها**) نيابة عن السّكون والفتحة (**نحو**:﴿ ▫♦✉♉♌ ◉♑⅄☠◁ ✍♦▦⇘➔◻➔▢✁☎ ❒◆◉♑♦♊ ✍♦▦⇘➔◻➔▢✁☎ ﴾[3]) ولا فرق - فيما ذكر- بين بين أن يكون الفعلُ - المتّصل به ما تقدّم - صحيح الآخر أو مُعتله ، وإنْ لحقه شيء منَ الحذف والتّغيير كما في نحو: أنتِ تَدْعِينَ ؛ فلعلّة تصريفيّة[4] .

وقدّمَ الجزمَ على النّصب لأنّ النّصْبَ محمولٌ على الجزم ؛ كما حُمِلَ على الجرّ في المثنّى والمجموع [على حدّه][5] ؛ لأنّ الجزمَ نظير الجرّ في الاختصاص .

وأمّا نحو: ﴿ 🕮❒✌⬆◆◘⏲✵➚❼❑☑❄◻♑❼ ﴾[6] فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصحّ ، ، لا نون الرّفع ؛ لفَقْد النّاصب والجازم ، وما قيل من أنّ حذف نون الوقاية مُفوّت للغرض الّذي

---

[1] - لأنّ الواو تكون علامة في الجمع المذكر ، والألف تكون علامة في المثنّى الغائب المذكر ، وفي مثنّى الغائبتين ؛ فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع : ثمانية . ويرى الشيخ يس أنها قد تزيد على العشرة . يُنظر تفصيل ذلك في : حاشية يس : 132/1 .

[2] - يُنظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، تح: فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت (دط) 1993م : 108/1- 109 .
و**المكودي** هو : عبد الرحمن بن علي بن صالح ، أبو زيد (ت 807 هـ) ، عالمٌ بالعربية ، نسبته إلى بني مكود "قبيلة قرب فاس " ، مولده ووفاته بفاس ، له : شرح ألفية ابن مالك ، وشرح مقدمة ابن آجروم ، والبسط والتعريف في علم التصريف . يُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 83/2 ، والضوء اللامع : 97/4 ، والأعلام : 318/3 .

[3] - البقرة : 24/2 .

[4] - " تَدْعِينَ " أصله : تَدْعُوِينَ ؛ حذفت حركة اللاّم - والتي هي الواو - ثم حذفت الواو لالتقاء السّاكنين ، وقُلبت الضمّة - التي كانت قبل الواو - كسرة لمناسبتها الياء ، فصار وزنه : تَفْعِينَ ، بعد أن كان : تَفْعُوِينَ . حاشية يس : 133/1 .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

[6] - الأنعام : 80/6 .

جيء بها لأجله ، منظورٌ فيه ؛ إذ هو حاصل بنون الرّفع ، هذا ما جَرَى عليه في شرح الشّذور[1] ، وعَكَسَ في

الأوضح[2] : فصحّحَ أنّ المحذوف نون الرّفع ، تَبعاً لابن مالك[3] .

وقد تقدَّمَ أنّها تُحذَف - أيضاً - لتوالي الأمثال[4] ، وأمّا حذفها لغير ذلك فشاذ ، نثراً[5] ونظماً ؛ كقوله :

[15]- أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي[6]

[إعراب المضارع المعتل الآخر]

(**و**) إلاّ (**الفعل المضارع المعتل الآخر**): وهو ما آخره ألف أو واو [28/أ] أو ياء؛ وسُمّيت أحرف علّة لأنّ من شأنها أن ينقلبَ بعضها إلى بعض ؛ وحقيقة العلّة تغيير الشّيء عن حاله .

وتقييدُهُ الفعلَ بِالمضارع -كغيره- لبيان الواقع ، لا للاحتراز ؛ إذ لا يُعرَب من الأفعال سواه ، (**فيُجزَم بحذف آخره**) وهو حرف العلّة ، نيابةً عن الكسرة ؛ لأنّ أحرف العلّة لضعفها بسكونها

---

[1] - يُنظر : شرح شذور الذّهب : 90 .

[2] - يُنظر: أوضح المسالك : 73/1 (باب النكرة والمعرفة) ، وكذلك قال بهذا الرأي في: مغني اللبيب: 556/1 .

[3] - يُنظر: شرح التسهيل : 52/1 . قال خالد الأزهري : ‹‹ وأمّا نحو : ﴿ ☑❼♑□❄▦❑↖❷↖✍▫♦✍ ﴾ [الزمر: 64/39] ، و ﴿ 🕮❑✍♠✋❄🕓❑♦❑❼↗❄☑❑❼♑□❄ ﴾

[الأنعام : 80/06] بتخفيف النون في قراءة نافع ، فالصّحيح عند سيبويه أنّ المحذوف نون الرفع ، والمذكور نون الوقاية ، واختاره ابن مالك ؛ لأنّ نون الرفع عُهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو :﴿ ♋☞♦←▤⬀♓■❑♋• ﴾ [آل عمران : 186/3] ›› . شرح التصريح : 117/1 .

[4] - في مثل : ﴿ ♋☞♦←▤⬀♓■❑♋ ﴾ ، ويُنظر مزيدا من التفصيل في : الورقة [15/أ] من هذا الكتاب .

[5] - مثل: "لا يقرونا" ، وقولهم: "بلغنا أنّكِ تصلّيهما" ، وقوله : لِمَ تأذني له ؟ ، والأصل : لا يقروننا ، وتصلينهما ، وتأذنين . يُنظر تفصيل ذلك في : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح لابن مالك ، وزارة الأوقاف/الجمهورية العراقية (دط) 1985م : 228- 230 ، وخزانة الأدب للبغدادي : 339/8 .

[6] - الرجز بلا نسبة في : الخصائص: 388/1 ، وشرح التّسهيل: 52/1 ، وشواهد التوضيح: 230 ، وضرائر الشعر : 110 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 18/4 ، ورصف المباني: 361 ، والارتشاف: 2413/5 ، واللسان: 426/10 (دلك)

صارت كالحركات ، فتسلّطَ عليها العامل كتسلّطه[1] على الحركات ؛ (**نحو**): زيدٌ (**لم يغزُ** ، **ولم يخشَ** ، **ولم يرمِ**) بحذف أوَاخرهنّ[2] والحركات أدلّة عليهنّ ، وأمّا نحو قوله :

[16]- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[3] .....

فضرورة[4] عند الجمهور - ولغة عند ابن مالك[5] - والجزمُ مقدّر على أحرف العلّة ؛لأنّه آخر الكلمة ، وهو مَحلّ الإعراب ، ظاهراً أو مقدّراً ، وقوله تعالى: ﴿إنّه مَن يتّقي ويصبر﴾[6] - على قراءة قُنْبُل[7] - مؤوّل[1] .

و237/12 (ردم) ، وشرح التصريح: 117/1 ، وهمع الهوامع: 172/1 ، والخزانة: 339/8 ، 425 ، والدرر: 70/1 .

والشاهد في البيت : (تبيتي وتدلكي) حيث حذف النون لغير ناصب ولا جازم ، والأصل: تبيتين وتدلكين .

[1] - في (ب) : [فتسلّط عليه العامل تسلّطه] ، وفي (م) : [فيتسلّط عليها العامل تسلّطه] .

[2] - في (ب) : [آخرهنّ] .

[3] - صدر بيت من الوافر ، عجزه : بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زياد

وهو لقيس بن زُهير في : أمالي ابن الشجري: 126/1 ، وكتاب الجمل في النحو: 204 ، ونوادر أبي زيد: 523 ، وشرح الكافية الشافية: 577/2 ، واللّسان: 14/14 (أتى) ، وشرح التصريح: 87/1 ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب:408 ، والخزانة: 359/8 ، وشرح شواهد المغني:328/1 ، و808/2 ، والدّرر: 72/1 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 316/3 ، والأصول: 443/3 ، والخصائص:333/1 ، والمحتسب:67/1 وسر صناعة الإعراب:87/1 ، 631/2 ، وكتاب الشعر:204 440 ، والمفصّل:512 ، والإنصاف: 26/1 ، وأسرار العربية: 108 ، واللّباب:109/2 ، وضرائر الشعر: 45 ، 63 ، والمقرّب: 50/1 ، 203 ، وشرح المفصّل: 478/4 ، وشرح التسهيل: 40/1 ، 56 ، وشواهد التوضيح: 73 ، وشرح كافية ابن الحاجب:22/4 ، وشرح شافيته: 184/3، ورصف المباني:149 ، وارتشاف الضرب:1702/4 ، و2387/5 ، وتوضيح المقاصد:351/1 ، والجنى الداني:50 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1481/2 ، 1852 ، 1771 ، والخزانة: 524/9 ، وهمع الهوامع : 175/1 ، وكشف النّقاب: 220 .

الشرح: تنمي : من نميت الحديث أنميته ؛ إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: نمَّيته ، بالتشديد ، ... والبيت مطلع قصيدة . يُنظر الشرح وقصة هذه الأبيات في : الخزانة : 365/8-366 وأمالي ابن الشجري : 126/1-127 ، وشرح شواهد المغني: 329/1 .

و**الشاهد** في : (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن ، على رأي الجمهور .

[4] - يُنظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : 45 ، واللّباب للعُكْبَري : 109/2 (باب ما يجوز في الضرورة) .

[5] - يُنظر : شواهد التوضيح والتّصحيح : 74 ؛ حيث قال : « ... وهي لغة معروفة ؛ أعني إشباع الحركات الثّلاث وتوليد الأحرف الثلاثة منها » . أمّا في شرح التسهيل : 56/1 ؛ فذهب إلى أنّ ذلك ضرورة .

[6] - يوسف : 90/12 .

[7] - في (م) : [على قراءةٍ فقيل: مؤوّل] ، وهو خطأ موجودٌ - كذلك - في : حاشية يس ، طبعة المطبعة الوهبية 1292 هـ :

وقد يحذف حرف العلّة لغير الجازم نحو: ﴿ ❒◆③♦☺⇧⊠← ✂✍✦ ✂♦❒◆❶♋☼✍♦✍❑❽✍✂ ↗↙⇧⑨◆☾⌧♋ ✂✍✍✍♦⏳♋✍✂ •✍♋➲⏲♦ ﴾[2] ، ﴿ ♋⌧☾◆⑨⇧↙↗ ✂✍✍❽❑✍♦☼♋❶◆❑♦ ♋✍✍ ﴾[3] .

تنبيه : محلّ حذف حرف العلّة للجازم إذا كانَ أصلياً[4] ، وأمّا العارض فلا يُحذَف عند الأكثر ، وأجازه ابن عصفور[5] فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم[1] ، وجرَى عليه في الأوضح[2] .

151/1 وتكرّر الخطأ في: طبعة مصطفى الحلبي 1971م : 135/1 .

وقد ورد الاستشهاد بالآية- على قراءة قنبل- في كثير من كتب النحو؛ منها : شرح شذور الذّهب : 92 ، وأوضح المسالك : 61/1 ، وشرح التصريح : 88/1 .

و**قُنْبُل** هو : محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد المكّي ، المخزومي بالولاء ، أبو عمرو ، من أعلام القُرّاء (195-291هـ) ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره . تُنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات للصفدي : 188/3 ، والنّشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تصحيح: علي الضباع ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط)(دت) : 121/1 ، والأعلام : 190/6 .

[1] - بِأنّ (مَنْ) موصولة لا شرطيّة ، وسكون الرّاء مِن (يصبر) إمّا لتوالي حركات الباء والرّاء والفاء والهمزة تخفيفاً ، = أو لأنّه وصلَ بنية الوقف أو على العطف على المعنى . يُنظر: شرح شذور الذهب : 92-93 ، وقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة ، وهذه الياء إشباع .

وقيل : جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول : لم يرمي زيدٌ . وقيل : هو مرفوع و(مَنْ) موصولة ، وعطف عليه (يصبر) مجزوماً على التّوهّم ؛ كأنّه توَهَّمَ أنّ (مَنْ) شرطيّة ...

يُنظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيّان : 338/5 ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، تح : شعبان إسماعيل ، عالم الكتب/ بيروت ط1987/1م : 153/2 .

[2] - الشورى: 24/42 . "يمحُ الله " بحذف الواو للرّسم ، وما ذُكِرَ من إثبات الواو للدّاني وقنبل- في أحد وجهيه- لا يُقرَأُ به ولا يُعوَّل عليه ؛ إذ هو ممّا انفردَ به فارس عن ابن شنبوذ عن قُنبُل ، ومثل " يمح " : ﴿ ③♦⑨⇧↙↗ ✂✍✍⊙✂↙⇧ ﴾ [القمر:06/54] ،

﴿ ❒◆③♦⑨⇧↙↗ ✂✍"✍☼♋❁○☼⏲⌶← ﴾ [الإسراء: 11/17] . يُنظر: إتحاف فضلاء البشر: 449/2 .

[3] - العلق : 18/96 .

[4] - أصلياً : أي ليس مُبدّلا من همزة مثل: (يخشى) ، ويُقابله العارض وهو: مايكون مبدّلا من همزة مثل: (يقرا، قريت) . يُنظر مزيدا من التفصيل في : شرح التصريح : 89/1 ، وهمع الهوامع : 176/1 .

[5] - نُسِبَ له هذا الرأي في : التّذييل والتكميل : 203/1- 206 ، وشرح التصريح : 90/1 ، وهمع الهوامع : 177/1 .

ويقول ابن عصفور في "شرح الجمل" : « وأمّا مهموز الآخر فلا يخلو أن تُخفّف همزته أو لا تُخفّف ، فإنْ لم تخفّف جَرَى مَجْرَى الصّحيح نحو : لم يقرأْ ، فإنّ جزمه بسكون آخره ... ولا يُعتدُّ بالعارض فيه فيُجزَم بحذف آخره كما يُجزم المعتل » . شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور تح: أنس بريوي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت ط2003/1م : 114/2 . ويُنظر كذلك: المقرب : 50/1 .

وما ذهَبَ إليه من أنّ علامةَ الجزم فيها حذفُ حرف العلّة ، إنّما يتَمَشّى على قول ابن السّراج[3] من أنّ هذه الأفعال لا يُقدّر فيها الإعراب في حالتَيْ الرّفع والنّصب « لأنّا إنّما قدّرْنا الإعرابَ في الاسم لأنّه فيه أصل ، فتجبُ المحافظة عليه ، وفي الفعل فرعٌ فلا حاجة لتقديره »[4] ، وجعل الجازم كالدّواء المسهّل ، والحركة كالفضلة في الجسم ؛ فالجازم إنْ وَجَدَ فضْلَةً أزَالَها وإلاّ أخَذَ من قِوَى البدن .

وذهَبَ سيبَوَيْه[5] إلى تقدير الإعراب فيها ؛ فعلى قوله لما دخلَ الجازم حَذَفَ الحركةَ المقدّرة واكتفى بها ، ثُمّ لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلّة ؛ فحرفُ العلّة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السرّاج الجازم حَذَفَ حرفَ العلّة نفسَه .

فقد ظهَرَ أنّ مَنْ يقول بعدم التّقدير يقول : أنّ الجزْمَ [بحذف حرف العلّة[6] ، ومَنْ يقول بالتّقدير يقول: أنّ الجزْمَ][7] ليس بحذف الآخر ، بل بحذف الحركة وحُذِفَ الآخر للفرق ، نبَّهَ عليه المصنّف وغيره[8] .

فقوله هنا : إنّ الجزمَ بحذف الآخر ، لا يُناسبُهُ ما سيأتي قريباً ؛ من أنّ الفعلَ المضارع[9] يُقدَّر فيه الإعراب .

و**ابن عصفور** هو : علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ، الحضرمي ، الإشبيلي ، أبو الحسن ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، توفي سنة 669 هـ بتونس ، من مؤلفاته : المقرّب ، وشرح جمل الزجاجي ، وضرائر الشعر .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 210/2 ، وشذرات الذّهب : 575/7 ، والأعلام : 27/5 .

[1] - يُنظر تفصيل هذا في : شرح التّصريح : 89/1- 90 .

[2] - يُنظر : أوضح المسالك : 62/1 .

[3] - يُنظر : الأصول في النحو: 48/1 . وابن السرّاج سبق التعريف به .

[4] - يُنظر هذا القول لابن السرّاج في : شرح التصريح : 92/1 .

[5] - يُنظر : الكتاب : 23/1 (وفيه إيماء لهذا الرأي) ، والتذييل والتكميل : 203/1 ، وشرح التصريح : 92/1 .

[6] - في (أ) : [بحذف حرف الآخر] .

[7] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[8] - يُنظر : التذييل والتكميل : 203/1- 204 ، وهمع الهوامع : 174/1 .

[9] - ساقطة من (ب) .

(فصل) : في الإعراب التّقديري

وهو جارٍ في الأسماء والأفعال ، وهو في كلّ منهما قسمان ؛ لأنّ المقدَّر في المعرَب إمّا جميع حركاته [أو بعضها .

فالقسمُ الأوّل من الأسماء ؛ وهو ما تُقدّر فيه جميع حركاته][1] شيئان هنا[2] : المضاف إلى ياء المتكلّم ، والمقصور ؛ وقد أشار إليهما بقوله :

(**وتُقدَّر جميع الحركات**) الثّلاث (**في نحو: غلامي**) من كلّ ما أُضِيفَ إلى ياء[3] المتكلّم ، وليس مُثنّى ولا مجموعاً جمعَ سلامة لمذكّر ، ولا منقوصاً ولا مقصوراً[4] ، لاشتغال المحلّ بحركة[5] [29/أ] المناسبة ، والمحلّ الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحد ، ومذهَبُ ابن مالك[6]: أنّ المقدّر فيه إنّما

---

[1] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[2] - في (ب) : [هما] . و"هنا" أنسب ؛ لما فيها من الإشارة إلى أنّ الّذي يقدّر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر .

[3] - في (أ) : [لياء] .

[4] - أمّا المنقوص المضاف لياء المتكلّم ؛ فإنّه يقدّر فيه الحركات الثلاث للتّعذر ؛ فتقول: (جاء قاضيَّ) ، بإدغام الياء في ياء المتكلّم ، وكذا (رأيت قاضيَّ ومررت بقاضيَّ) ؛ لأنّ التّقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء ، بل المحذوف منه حركة الكسرة الّتي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب .

وأمّا المقصور نحو: (جاء فتاي ، ورأيت فتاي ، ومررت بفتاي) فيُقدّر فيه الإعراب قبل الإضافة ... فلم تكن الإضافة سبباً لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة . يُنظر : حاشية يس : 137/1 .

[5] - في (م) : [بكسرة] .

[6] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 161 ، وشرح التسهيل : 279/3 .

هو الضّمّة والفتحة ، وأمّا الكسرة فهي ظاهرة فيه ، ورُدَّ[1] بِأنّها مُستحقّة قبل التّركيب ؛ وإنّما دَخَلَ عاملُ الجرّ بعد استقرارها .

(**و**) تُقدَّر[2] جميعُها - أيضاً - في نحو: (**الفتى**) ؛ من كلّ اسمٍ مُعرَب ، آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ لِتعذّر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً، (**ويُسمّى**) هذا (**مقصورا**) لامتناع مدّه ، أو لأنّه

قصرَ عن ظهور[3] الحركات فيه ؛ أيْ: مُنِعَ منها ، ومثله : المدغَم والمحكي بـ: مَنْ[4] .

وإعرابُهُ بالحركات الثّلاثة مخصُوصٌ بالمنصرف منه ، أمّا غير المنصرف منه كـ : موسى ؛ فالمقدّر فيه الضمّة والفتحة - فقط - دون الكسرة ؛ لعدم دُخولها فيه ، هذا مذهب الجمهور ، وذهبَ ابن فلاح اليمني[5] إلى تقديرها - أيضا - فيه ؛ لأنّها إنّما امتنَعَتْ فيما لا ينصرف كـ: أحمدَ للثقل ، ولا ثقَلَ مع التّقدير .

---

[1] - يُنظر : شرح شذور الذّهب لابن هشام: 94 ، وقال ابن عَقيل : « والجمهور في المحكي والمضاف إلى الياء أنّ الإعرابَ مُقدّر في الأحوال الثّلاثة » . المساعد على تسهيل الفوائد : 374/2 .

[2] - في (م) : [يقدّر] .

[3] - في (ب) : [صور] وهو تحريف للكلمة .

[4] - المدغم : وهوأن يُسكّنَ الحرف للإدغام ؛ كقوله تعالى- على قراة أبي عمرو- : ﴿ وَقَتَلَ دَاوُدْ جالوتَ ﴾ [البقرة:251/2] ، و﴿ وَتَرَى النَّاسْ سُكَارَى ﴾ [الحج : 02/22] . يُنظر: التذييل : 217/1 ، وهمع الهوامع : 178/1 . وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام ؛ كان إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد ، متحرّكين ، أسكَنَ الأوّل وأدغَمَهُ في الثّاني ما لم يكن الأوّل مُضاعفاً . يُنظر : الإقناع في القراءات السّبع : 164/1 ، 195 ، 211 ، 215 .
أمّا المحكي : ففي مثل: مَنْ زيداً ؟ لمنْ قال: ضربْتُ زيْداً ، ومَنْ زيدٍ ؟ لمن قال: مررتُ بِزيدٍ ، ومَنْ زيدٌ ؟ لمن قال: قامَ زيدٌ ، وذلك على مذهب البصريين . يُنظر : التذييل : 218/1 ، وهمع الهوامع : 178/1 .

[5] - يُنظر : همع الهوامع : 178/1 .
و**ابن فلاح اليمني** هو: منصور بن فلاح بن محمّد بن سليمان ، أبو الخير ، تقيّ الدّين ، نحوي يمني ، له : " الكافي " قال السيوطي : يدل على معرفته بأصول الفقه ، و"المغني في النحو" أربع مجلّدات ، توفي سنة: 680 هـ .
يُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 302/2 ، ومعجم المؤلّفين : 918/3 ، والأعلام : 303/7 .

والقسمُ الثّاني من الأسماء ، وهو ما يُقدّر فيه بعض حركاته ، و[1] هو الاسم المنقوص ، وهو المشار إليه بقوله :

(**والضمّة والكسرة في نحو: القاضي**) من كلِّ اسمٍ مُعرَب ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؛ لِثقلهما[2] على الياء ، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي ، فإنْ كانَ فالمقدّر فيه - حينئذ - الضمّة والفتحة كـ: جَوَارٍ[3] ، لما مَرَّ في المقصور[4] ، وإنّما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجرّ ؛ لِنيابتها

عن حركة ثقيلة ، فعُومِلَتْ معامَلَتها .

(**ويُسمَّى منقوصاً**)[5] لأنّه نَقصَ منه بعضُ الحركات ، أو لأنّه تُحذَفُ لامُهُ لأجل التّنوين ، كذا قيلَ[6] ، هذا ما يُقدَّر في الأسماء .

وأمّا ما يُقدَّر في الأفعال ، فأشارَ إلى القسم الأوّل منها - وهو ما يقدَّر فيه جميع حركاته - بقوله : (**والضمّة والفتحة في نحو**) : زيدٌ (**يخشى**) ولن يخشى ؛ من كلّ فعل مُعتَلّ بالألف ؛ لتعذّر تحريكها .

وإلى الثّاني منها بِقوله: (**والضمّة في نحو**): زيدٌ (**يَدْعو ، ويقضي**) ؛ من كلّ فعلٍ مُعتَلّ بالواو أو الياء[7] ؛ لثقلها عليهما .

---

[1] - الواو ، زيادة من (ب) .

[2] - في (ب) و (م) : [لثقلها] .

[3] - مثل : مررْتُ بِجوارٍ (بالتنوين للعوض) ، وهو مجرور وعلامة جرّه فتحة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء السّاكنين ، المعوّض عنها التّنوين . يُنظر : حاشية يس : 140/1 .

[4] - وذلك لعدم دخول الكسرة فيه ؛ لمنعه من الصرف ، وذلك لا يختص بصيغة الجمع المتناهي ، بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك . يُنظر : حاشية يس : 140/1 .

[5] - في (م) : [ويسمّى هذا منقوصا] .

[6] - قال خالد الأزهريّ : « كلا التّعليلين لا يخلو من نظر ؛ « أمّا الأوّل فلأنّ نحو: يدعو ويرمي ، نقُصَ منه بعضُ الحركات ، وهو لا يُسمّى منقوصا ، وأمّا الثّاني : فلأنّ نحو : الفَتَى ، حذف لامُه لأجل التّنوين ، ولا يُسمّى منقوصا » . شرح التصريح : 91/1 .

[7] - في (ب) و (م) : [بالواو والياء] .

(**وتظهَرُ الفتحة**) في المنقوص حالَة النّصب ، والمعتلّ بالواو والياء (**في نحو : إنّ القاضيَ لن يقضيَ ، ولن يدعوَ**) ؛ لخفّتها .

تنبيه : قد مرَّ[1] أنّ مَن يقول بتقدير الحركات في المعتل ؛ يرى أنّ جزمَه بحذف الحركة ، ومَنْ يقول بعدم تقديرها فيه ؛ يرى أنّ جزمَه بحذف آخره ، والمصنّف جَمَعَ بين دعْوَى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مُخالف للقولين جميعاً .

ثمّ اقتصاره على الحركات يُوهِمُ اختصاص التّقدير بها ، وليس كذلك ؛ بل الحروف - أيضا - قد تُقدَّر ؛ كالواو في جمع المذكّر السّالم المضاف [إلى الياء][2] نحو: مُسْلِميَّ كما مرّ ، والنّون في نحو: لتضربانِّ ، ولتضربُنَّ[3] ، [ولتضربِنَّ][4]، مُطلقاً[5] ، ولتضربُنْ ، ولتضربِنْ ، وصلا[6] ، نبَّهَ عليه في الجامع[7] الجامع[7] .

---

[1] - الورقة [29/أ] وصفحة: 94 من التحقيق ؛ حيثُ ذكر أنّ سيبويه يرى تقدير الإعراب في حروف العلّة ، وابن السرّاج يقول بعدم تقديره .

[2] - زيادة من (ب) ، وفي (م) : [للياء] .

[3] - في (م) : [ليضربانِّ ، وليضربُنَّ] .

[4] - ساقطة من (ب) .

[5] - أيْ: من كلّ فعل مضارع اتّصَلَ به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، وأُكِّدَ بالنّون الثّقيلة ، وإنّما حُذفَتْ النّون في الأوّل لتوالي الأمثال ، والثّاني حملاً للخفيفة على الثّقيلة . يُنظر : حاشية يس : 141/1 .
(لتضربانِّ) أصله : لتضربانِنَّ ؛ حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، وقُدّرت حرصا على بقاء علامة الإعراب ، وكُسرت نونُ التوكيد بعد الألف تشبيها لها بنون المثنّى . يُنظر : شرح التصريح : 311/2 .

[6] - قوله (مطلقا) أي : وصلا ووقفا ، وقوله: (وصلا) : يقصد أنّ نون التوكيد الخفيفة لا تُقدّر في الوقف ؛ لأنّها إذا وقعت بعد ضمّة أو كسرة يجب حذفُها في الوقف ، ورُدَّ ما كان حُذِفَ لأجلها ؛ ففي الوصل تقول: (اضربُنْ يا قوم ، واضربِنْ يا هندُ) ، وفي الوقف تقول: (اضربوا ، واضربي) بردّ واو الضمير ويائه .
ينظر: حاشية يس : 141/1 ، وشرح التصريح : 313/2 .

[7] - الجامع الصغير في النّحو : من مؤلّفات ابن هشام الأنصاري ، وممن شرحه : الشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي .
يُنظر: كشف الظنون : 564/1 . ولابن هشام كذلك كتاب آخر يُسمَّى: الجامع الكبير .
يُنظر: بغية الوُعّاة : 69/2 ، وشذرات الذهب : 330/8 .

ومَنْ ذهَبَ إلى أنَّ الإعرابَ في الأسماء الستّة والمثنّى والجمع بحركات مقدّرة ، فيحتاج[1] إلى عدِّها في قسم[2] التّقديري .

(فصل) : في الكلام على الفعل المضارع

باعتبار رفعه ونصبه وجزمه

(**يُرفَع**) الفعلُ [30/أ] (**المضارع**) إذا سَلِمَ من نونيْ التّوكيد والإناث ، وكان مع ذلك (**خالياً من ناصبٍ**) يَنْصِبُه (**وجازم**) يجزمُه ؛ (**نحو: يقومُ زيدٌ**[3]) بإجماع من النّحاة ، وأمّا قول علي[4] رضيَ الله عنه[5] :

---

[1] - في (أ) : [فتحتاج] .

[2] - في (م) : [القسم] .

[3] - [زيد] زيادة من (م) ، وكذلك من متن قطر النّدى .

[4] - هو علي بن أبي طالب بن عبد المطّلب ، الهاشمي ، القُرشي ، أبو الحسن (23ق هـ - 40هـ) ، رابع الخلفاء الرّاشدين وابن عمّ النّبي- صلّى الله عليه وسلّم - وصهره ، أقام بالكوفة (دار خلافته) إلى أن قتله عبد الرّحمن بن ملجم ، له ديوان شعر ، وجُمِعَت خطبه وأقواله في كتاب سُمِّيَ : نهج البلاغة .

تُنظر ترجمته في : الإصابة في تمييز الصّحابة للعسقلاني ، دار الكتب العلمية/بيروت ، (دط)(دت) : 269/4 ، وسير أعلام النُبلاء للذّهبي ، تح: بشار عوّاد، مؤسّسة الرّسالة ط1996/1م : 223 - 290 ، والأعلام : 295/4 .

[5] - في (أ) : [رضي تعالى عنه] .

[17]- مُحمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[1] إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ[2]

فالجازمُ فيه مُقدّر ؛ أيْ: لتفْدِ ، وقول بعضهم :

[18]- فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[3]

فضرورة[4] .

---

[1] - في (ب) و (م) اكتفى بذكر الصدر .

[2] - البيت من الوافر ، وهو لأبي طالب (عمّ النّبي عليه الصلاة والسّلام) في: شرح شذور الذهب: 239 ، وله أو لحسّان أو للأعشى في: الخزانة: 11/9 ، ولحسان في: شرح كافية ابن الحاجب: 129/4 ، وله أو لأبي طالب أو لمجهول في : الدّرر اللّوامع: 173/2 ، وبلا نسبة في الكتاب: 08/3 ، والمقتضب: 130/2 ، والأصول: 175/2 ، وكتاب الشعر: 52 ، وسر صناعة الإعراب : 391/1 ، والمفصّل : 426 ، والإنصاف : 432 ، وكتاب أسرار العربية : 281 ، وأمالي ابن الشجري : 150/2 ، وشرح المفصّل :253/4، 292، 144/5، ورصف المباني : 256 ، والجنى الدّاني: 113 ، وشرح التسهيل: 60/4 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 88/4 ، والمقرّب: 272/1 ، وضرائر الشعر: 149 ، واللباب: 18/2 ، ومغني اللبيب : 373/1 ، وشرح التصريح: 277/2 ، وشرح شواهد المغني: 597/2 ، وهمع الهوامع: 444/2 .

الشّرح : تبالا : قال ابن الشجري: الإهلاك ، وقال الأعلم: سوء العاقبة . شرح شواهد المغني:597/2 .

و**الشّاهد فيه** : " تفدِ" فإنه فعل مضارع لم يتقدّمه في اللفظ ناصب ولا جازم ؛ ولذلك قدّره العلماء مجزوما بلام الأمر محذوفة ؛ وأصله: لتفد . وقال بعضُهم : هو خبر يُراد به الدعاء ... وقال المبرّد : « فلا أرى ذلك على ما قالوه ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر ، وأضعفُها الجازمة ... » . المقتضب : 131/2 ، وأمالي ابن الشجري : 151/2 .

[3] - البيت من السّريع ، وهو لامرئ القيس في : ديوانه: 149 وفيه (اليوم أسقى) ، والكتاب: 204/4 ، والكامل: 318/1 ، والأصول: 364/2 ، ونوادر أبي زيد: 187 ، والشعر والشعراء: 98، 819 ، وشرح شواهد الإيضاح: 256 ، وشرح المفصّل: 148/1 ، وضرائر الشعر: 93 ، وإصلاح المنطق: 245، 322 ، وشرح شذور الذهب: 240 ، وشرح التصريح: 88/1 ، والخزانة: 106/4، 350/8، 355 ، والدّرر: 82/1 ، وبلا نسبة في : الخصائص: 74/1، 317/2، 340، 36/3 ، والمحتسب: 110/1 ، واللباب: 110/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 21/4 ، والاشتقاق لابن دريد: 337 ، والمقرّب: 204/2 ، وارتشاف الضرب: 2404/5 ، وهمع الهوامع: 184/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 2167/2 ، والخزانة: 152/1، 484/4 .

الشرح : المستحقب: الاحتقاب شدُّ الحقيبة من الخلف ، واحتقب فلان الإثمَ كأنه جمعه واحتقبه من خلفه .

اللسان: 325/1 (حقب) . والواغل: الوغْلُ : السّيء الغذاء ، والواغل: الذي يدخل على القوم في طعامهم من غير أن يُدعى . اللسان : 732/11 (وغل) .

والشّاهدُ فيه: قوله (أشرب) حيث أسكن آخر المضارع ضرورة ، وقد منَعَ المبرّد جواز هذا - نثرا ونظما - وقال: "الرواية الصحيحة : اليوم أُسقَى أو فاشربْ " . انظر : المحتسب لابن جنّي: 110/1 ، وهمع الهوامع للسيوطي: 184/1 .

[4] - انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور: 93- 94 . وقد اختلفَ النّحاة في حذف حركة الإعراب للتخفيف من الأسماء

ورافعُهُ تجرّدُهُ من النّاصب والجازم عند الفرّاء ومُوَافِقيه[1] ، وهو الأصحّ .

وما قيلَ من أنّ التّجرُّد أمْرٌ عَدَميّ ، والرّفعُ وُجوديّ ؛ والعَدَمِيّ لا يكون عِلّة للوجودي ، ممنوع[2] ؛ بل هو الإتيان بالمضارع على أوّل أحواله وهذا ليس بعدميّ ، ولو سَلِمَ فلا نسلم أنّه لا يعمل في الوُجوديّ ، بل يعمل لأنّه هنا علامة لا مُؤثّر .

وقيل: رافعُهُ حلوله محل الاسم[3] ، وقيل غير ذلك[4] .

وإنّما رجّحَ عامل النّصب والجزم على عامل الرّفع ، إذا دخل على الفعل ، لكونه قويّاً ؛ إذ هو عامل لفظي ، وعامل الرّفع معنوي .

[نواصبُ المضارع]

(**ويُنصَبُ**) المضارعُ بحرف واحد من أحرف أربعة ؛ بَدَأ منها (**بـ: لن**) ؛ لملازمتها النّصْبَ ؛ وهي حرفُ نفيّ ونصب واستقبال ، ولا دلالة لها على تأبيد النّفي ولا تأكيده[5] ، خلافاً للزّمخشري في ذلك ؛ قال في المفصّل[6] : « هي لِتأكيد نفي المستقبل » ، وفي الأنموذج[7] : « لنفي المستقبل على التأبيد »[1] .

والأفعال الصّحيحة على أقوال ؛ أحدها: الجواز مطلقا – شعرا ونثرا – وعليه ابن مالك ؛ وقال: إنّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، والثّاني: المنع مطلقا ؛ في الشعر وغيره ، وعليه المبرّد والزجاج ، والثالث: الجواز في الشعر ، والمنع في سعة الكلام ؛ وعليه الجمهور . يُنظر: همع الهوامع : 183/1- 185 ، وضرائرالشعر : 93

[1] - في (ب) : [ومن وافقه] . ومن الذين وافقوا الفراء : ابن مالك ؛ انظر: تسهيل الفوائد:62 ، وشرح التسهيل: 05/4 .

[2] - قال خالد الأزهريّ : « وأجيب : بأنّ التجرّد أمرٌ وجودي ؛ وهو كونه خاليا من ناصبٍ وجازمٍ ، لا عدم الناصب والجازم » . شرح التصريح : 356/2 .

[3] - مثل قولك: "مررت برجل يَكْتُبُ " كما تقول: "مررت برجل كَاتِب" ، وهو مذهب سيبويه والبصريين .

[4] - يُنظر هذا الخلاف في : الإنصاف : 448 (المسألة : 74) ، واللّباب : 25/2- 26 ، وأسرار العربية : 48- 49 .

[5] - تأبيد النّفي : أيْ أنّ قولك (لن أفعله) كقولك : لا أفعله أبداً ؛ أي أنّها أفادت التّأبيد في نفيها ما بعدها ، أمّا تأكيد النفي : هو أنّك إذا قلت : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكّدتَ وشدّدتَ قلت : لن أبرحَ اليوم . يُنظر : همع الهوامع : 286/2 ، وارتشاف الضرب : 1644/4 .

[6] - ما قاله في المفصّل: صفحة 393 هو : « و"لن" لتأكيد ما تُعطيه "لا" من نفي المستقبل ؛ تقول: لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وكّدت وشددتَ قلت : لنْ أبرح اليوم مكاني ... » .

[7] - (الأنموذج في النّحو) للزّمخشري ، اقتضبه من "المفصّل" وجعَلَه مقدّمة نافعة للمبتدئ كالكافية ، وله شروح ؛ منها :

ومحلّ الخلاف في أنّها هل تقتضي التأبيد[2] أمْ لا ، فيما إذا أُطلِقَ النّفي أو قُيِّدَ بالتّأبيد ؟ أمّا إذا قُيِّدَ بغيره[3] نحو: ﴿ ▫•🖫■𝕀⇧ 🕮🡅•🗎&⌘✂ ✍❁⓪↰○♦⃠⓪ ◆✈⬀❑◆⓪↳☜✍✂ ✍❁⓪↰○♦⃠⓪ ◆✈⬀❑◆⓪↳☜✍✂ ⬀⌘⌘⬁ ﴾[4] فلا خلافَ بينهم في أنّها لا تُفيده .

فقد ظهَرَ أنّ مَنْ رَدَّ على الزّمخشري ، في قوله بتأبيد النّفي بهذه الآية وشبهها ؛ ممّا قُيِّدَ فيها منفيُّها[5] بغير التّأبيد ، ليس على تحقيق في المسألة[6] .

ورُدَّ ما ذَهَبَ إليه الزّمخشري بأنّه لا دليل عليه ؛ قال ابن مالك : « والحاملُ له على أنّ "لن" لتأبيد النّفي اعتقادُهُ الباطل من أنّ الله لا يُرَى في الآخرة ... جَعَلَنَا اللهُ من أهل الرّؤية »[7] .

شرح علي بن عبد الله المصري ، وشرح الأردبيلي (ت 647 هـ) . يُنظر : كشف الظنون : 185/1 .

[1] - جاء في الأنموذج بشرح الأردبيلي : « "لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد » .
وعلَّقَ الأردبيلي على هذا قائلا : « وفي بعض النّسخ "التأبيد" بَدَلَ قوله: التأكيد » .
من هذا نفهم أنّ قول الزّمخشري بأنّ "لن" لنفي المستقبل على التأبيد ، إنّما وقع في بعض نسخ الأنموذج دون بعض ؛ لذا فما جاء عنه في كتب النحو ليس دقيقا .
ويُنظر ما نُسِبَ إليه في : همع الهوامع : 286/2 ، ومغني اللّبيب : 465/1 ، وارتشاف الضرب : 1644/4 ، وشرح التسهيل : 44/4 ، وشرح التصريح : 357/2 ، وحاشية الصّبان : 704/3 ، وشرح قطر الندى : 79 .

[2] - ساقطة من (ب) .

[3] - في (ب) : [بغير التأبيد] .

[4] - مريم : 26/19 .

[5] - في (م) : [قيّد فيه بنفيها منفيّها] .

[6] - منهم خالد الأزهري ؛ الّذي قال : « ... لو كانت للتّأبيد ، لَزِمَ التّناقض بذكر " اليوم " في قوله تعالى : ﴿ ▫•🖫■𝕀⇧ 🕮🡅•🗎&⌘✂ ✍❁⓪↰○♦⃠⓪ ◆✈⬀❑◆⓪↳☜✍✂ ﴾ [مريم : 26/19] ، ولَزِمَ التّكرار بذكر " أبداً " في قوله تعالى : ﴿ ❒◆☜•𝕀③♦✌♦☺⊠✡❑□⬀■🡄 🕮❒✍♦⑨☺✂ ﴾ [البقرة: 95/2] » . شرح التصريح : 357/2 .

[7] - شرح الكافية الشافية : 1531/3 ، وشرح التسهيل : 14/4 .
وعبارة ابن مالك لا تتوافق تماما مع ما ورد هنا ؛ حيث قال في شرح الكافية : « وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله تعالى لا يُرى ، وهو اعتقادٌ باطلٌ ؛ بصحّة ذلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، أعني ثبوت الرؤية ، جَعَلَنَا الله من أهلها ، وأعاذَنا من عدم الإيمان بها » .
يقصد ابن مالك الآية : ﴿ 🕮❒✍✌✌ ☑❼⌧❄⌀❻❒🕮 ✍♌✇◆❻ ♦✌✍•🕭 ✍①↳❍•☜⌧① ⬀❷∩→☼❒🕮 ✍𝕀☜•☜◆❒⌀⌀♂🗁♦❷•✍𝕀•☜ ♦✌✍•🕭 ✂✍☼→∩❷⬀ ①⌧☜✍✂ ❼■🖫⌧① ✍♦⌛⊠⬁↳☜✍✂ ✍♦⌛⊠⬁↳☜✍✂ ﴾ [الأعراف: 143/7] .

وأمّا استفادةُ التّأبيد في نحو: ﴿ ♋♦♊ ⑥♦③♎♓➔⑦➔❑✂☎ ❶➔♦✍✍✍♋ ﴾[1] ، ونحو: ﴿ ❒♦♋♦❒ ♊♦♋ ⑥♓♎③♐ ♍✂✍✂ ♎✂✦ ❒♦♑♎⑨♊♏♦❒ ♐■♎ ⑦ ﴾[2] فمن خارج[3] ؛ كما في قوله : ﴿ ❒♦♋♦❒ ♊♦♋ ③♦✌♦☺♎✡❑❑♎⇗ ♐■ 🕮❒✍♦⑨☺✂ ﴾[4] ، وكَوْن "أبدا" فيه للتّأكيد - كما قيل - خلاف الظّاهر[5] .

وهل تأتي للدُّعاء أم لا ؟ فيه خلاف ، اختارَ في المغني الأوّل ؛ قال فيه : « وتأتي لن للدّعاء ... وفاقاً لجماعة[6]... والحجّة في قوله :

[19]- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثمّ لاَزِلْـ ـتُ لَكُمْ خالداً خُلُودَ الجبالِ[7] »[8]

لكنّه صرَّحَ في الشّرح وفي الأوضح بخلافه[9] .

والغريب أنّ الزّمخشري قال في تفسيرها : « " أرني" بمعنى اجعلني متمكّنا من الرؤية التي هي الإدراك ... لا النظر الذي لا إدراك معه ، فقيل: "لن تراني" ولم يقل: لن تنظر إلي » . الكشاف : 502/2- 503 .

[1] - الحج : 73/22 .

[2] - الحجّ : 47/22 .

[3] - أيْ : لأمر خارجي ؛ لا من مقتضيات لن . يُنظر : حاشية الصبّان : 407/3 .

[4] - البقرة : 95/2 .

[5] - جاء في حاشية الصّبان : 407/3 : « أنّ هذا ليس تكرارا للفظ ، ولا بالمرادف ؛ لأنّ الاسم لا يُرادف الحرف ، ولأنّ التّأبيد نفس معنى "أبدا " وجزء معنى "لن" ؛ فلا يكون تكرارا ، وإنّما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتّضمّن ».

[6] - منهم : ابن السّراج وابن عصفور . يُنظر : همع الهوامع : 288/2 ، ومغني اللّبيب : 465/1 ، وشرح قطر النّدى : 79 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، وشرح التصريح : 358/2 .

[7] - البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون بن قيس (ت7 هـ) في: ديوانه : 169 وفيه (لازلت لهم) ، وشرح شواهد المغني: 684/2 ، والدّرر: 205/1 ، 07/2 ، وبلا نسبة في : الأصول: 171/2 ، وشرح التسهيل: 15/4 ، والمغني: 465/1 والارتشاف: 1644/4 ، وشرح التصريح : 358/2 ، وهمع الهوامع : 354/1 ، 288/2 ، وتاج العروس: 130/36 (لن) ، والقاموس المحيط: 264/4 (لن) . والبيت استشهَدَ به ابن هشام على أنّ "لن" تأتي للدعاء ؛ تبعا لابن السراج وابن عصفور وآخرين ؛ الذين استدلوا بقوله تعالى: ﴿ ♊♦♓■♊♏ 🕮❒✍♋♐❒♏♎♦← ♍✂♑❷❸♋ ♦✓✗♎✍♓❷♊♐←☺♓♎♋♋ ﴾ [القصص : 17/28] ، ورَدَّ أبو حيان هذا بأنّه لا حجّة في ذلك ؛ أمّا الآية فلأنّ الدعاء لا يكون للمتكلّم ، وأمّا البيت فيحتمل قوله: " لن تزالوا " أن يكون خبرا ، ومع احتمال ذلك سَقَطَ الاستدلال به . يُنظر: الدرر اللوامع للشنقيطي: 07/2 .

[8] - مغني اللّبيب : 475/1 .

[9] - يُنظر : شرح قطر النّدى : 79 ، وأوضح المسالك : 72/2 ، وشرح التصريح : 358/2 .

والأصحُّ أنّها بسيطة على وضعها الأصلي[1] ، ولا يُفصَل بينها وبين معمولها إلاّ في ضرورة[2] ؛ كقوله :

[20]- لَمَّا رَأَيْتُ أبَا يَزِيدَ مُقاتلاً أَدَعَ القِتَالَ وَأشهَدَ الهيجاءَ[3]

(**و**) أتبَعَها (**بـ : كي المصدريّة**) لِمشاركتها لها في العمل من غير شرط ، وعلامة المصدريّة تقدُّم اللاّم عليها (**نحو:** ﴿ ☎✂✍❑⌧✍⌫⌦⌧⌦⌧✍⌦⌦⌧⌦ ﴾[4]) إذ لا يجوز حينئذٍ كونها جارّة ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ لا يُباشر [31/أ] مثله .

والتّقييد بالمصدريّة [مُخرِجٌ][5] لـ: كي التّعليليّة الجارّة ؛ وعلامتُها ظهور " أَنْ "- المفتوحة - بعدها ؛ نحو: جئْتُ كي أنْ تُكرمني ، أو "اللاّم" نحو: جئتُكَ كي لتُكرمَني[6] ؛ إذ لا يجوز حينئذٍ جعْلُها

---

[1] - أي : غير مركّبة ؛ فليس أصلها "لا" فأبدلت الألف نوناً – خلافا للفراء - ولا "لا أنْ " فحُذفَت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء السّاكنين - خلافا للخليل والكسائي . يُنظر : شرح قطر الندى: 80 ، وأوضح المسالك: 72/2 ، وشرح شذور الذهب : 309 ، وشرح التصريح : 358/2 .

[2] - يُنظر : ضرائر الشعر : 201 ، وهمع الهوامع : 288/2 .

[3] - البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : الخصائص: 411/2 ، والمقرّب: 262/1 ، وضرائر الشعر: 201 ، وشرح التسهيل: 22/4 ، وارتشاف الضرب: 1644/4 ، ومغني اللبيب: 463/1 ، وشرح شواهد المغني: 683/2 ، والمزهر: 588/1 .
و**الشّاهد** في البيت : (لما ... أدَعَ) يُريد: لن أدَعَ القتالَ وأشهَدَ الهيجاءَ ما رأيْتُ أبا يزيد مقاتلا ؛ ففصل بين "لن" والفعل المتصل بها للضرورة . ضرائر الشعر : 201 .
فـ (لَمَّا) أصلها (لن ما) أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووُصِلا خطّاً للإلغاز ، وإنّما حقّهما أن يكتبا منفصلين .
والسّؤال المطروح : كيف يجتمع قوله : "لن أدع القتال" مع قوله: "لن أشهد الهيجاء" ؟ الجواب : أنّ "أشهد" ليس معطوفا على " أدع" ، بل منصوبٌ بأنْ مضمرة بعد حرف العطف ، و" لن والفعل" عَطْفٌ على "القتال" ؛ أيْ : لن أدعَ القتالَ وشهودَ الهيجاءَ ، على حدّ قول ميسون : ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني . يُنظر: مغني اللبيب : 463- 464 .

[4] - الحديد : 23/57 .

[5] - ساقطة من (ب) .

[6] - هذا تناقض مع قوله السّابق (أنّ حرف الجرّ لا يباشر مثله) ! قال الشيخ يس : « أقول: لعلّ السرّ في جواز دخول الجار على الجار هنا ، وعدم جوازه فيما إذا تأخّرت كي ؛ أنّ كي عند التأخّر يصحّ أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية ، فلا ضرورة إلى جعلها جارّة مؤكّدة ، وأمّا في صورة تأخّر اللاّم عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جرّ ؛ إذ لا يصلح أن تكون ناصبة للفصل باللام ، ولا يصحّ أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها ؛ لأنّ اللام ليست ناصبة ، فتعيّن أنّها جارّة واللام مؤكدة لها » . حاشية يس : 149/1 .

مصدريّة ، أمّا في الأوّل: فلوُجود "أنْ" المصدريّة بعدها ؛ والحرف المصدري لا يُباشر مثلَه ، وأمّا في الثّاني: فلئلاّ يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللاّم .

فإنْ لم تظهر اللاّم قبلها ولا "أنْ" بعدها ؛ نحو: ﴿ ☜⬧❼⬀ ⬥⬥ ③♦▤↗❑♌♦ ⑩←❐✐♦⚱⚐ ﴾[1]، أو ظهَرَتَا معاً[2]كقوله:

[21]- أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي[3] ....

جازَ الأمران ؛ أي: كونُها مصدريّة ، وكونها جارّة ، والثّاني أرجح عند بعضهم بالنّسبة لظهورهما معاً[4] ، وقد تكون مُختصرة من " كيف"[5]كقوله :

[22]- كَيْ تجنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَما ثُئِرَتْ قَتْلاَكُم[6] وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[7]

---

[1] - الحشر : 07/59 .

[2] - منع البصريون ظهور "أن" بعد "كي" ، ورفضوا أدلة الكوفيين والتي منها البيت الآتي . يُنظر تفصيل ذلك في : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة 83 .

[3] - صدر بيت من الطويل ، عجزه : فَتَتْرُكَهَا شنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وهو بلا نسبة في : الإنصاف: 473 ، وشرح المفصّل: 230/4 ، 131/5 ، ورصف المباني: 216 ، 316 ، وضرائر الشعر: 60 ، وشرح الكافية الشافية: 1533/3 ، وشواهد التوضيح: 61 ، وشرح التسهيل: 224/1 ، 17/4 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 47/4 ، والارتشاف: 1647/4 ، والجنى الداني: 265 ، وتوضيح المقاصد: 1232/4 ، والمغني: 310/1 ، وأوضح المسالك: 73/2 ، والمساعد: 69/3 ، وشرح التصريح: 361/2 ، وشرح شواهد المغني: 508/1 ، والخزانة: 16/1 ، 481/8 وكشف النقاب: 207 .

والشاهد فيه : (لكيما أنْ) حيث ظهرت اللام قبل "كي" ، و"أنْ" بعدها ، وفي هذه الحالة يجوز في "كي" وجهان: إمّا مصدريّة أو جارة .

[4] - أمّا بالنسبة لعدم ظهور اللاّم قبلها ولا "أنْ" بعدها ؛ فإنّه إنْ قُدّرتْ قبلها اللاّم فهي مصدريّة ، وإنْ لم تقدّر قبلها اللاّم فهي تعليلية ، فيكون على الأوّل منصوباً بنفس "كي" ، وعلى الثّاني منصوباً بـ: "أنْ" مضمرة بعد "كي" ، والأرجح أنْ تكونَ مصدرية . يُنظر : شرح التصريح : 361/2 ، وأوضح المسالك : 338/1 (باب حروف الجرّ) .

[5] - يُنظر تفصيل ذلك في : الجَنَى الدّاني : 265 ، ومغني اللبيب : 308/1- 343 .

[6] - في (ب) : [... فما بدت فمالكم] وهو تحريف .

[7] - البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 19/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1534/3 ، والجنى الداني: 265 ، وتوضيح المقاصد : 1230/4 ، ومغني اللبيب: 308/1 ، وشرح شواهد المغني: 507/1 ، وهمع الهوامع : 159/2 ، والخزانة: 106/7 ، والدرر: 465/1 .

والشاهد فيه : مجيء "كي" بمعنى "كيف" ، وقد رفض البغدادي هذا فقال : ‹‹ والظاهر أنّ هذا من قبيل ضرورة الشعر ؛

أيْ : كيف تجنَحُونَ ؟

(**و**) أتَى (**بـ: إذَنْ**)[1] قبل "أنْ " لطول الكلام عليها ، وهي حرف جواب وجزاء ؛ فإذا قلتَ لمن قال أزورُكَ غداً : إذن أُكرِمكَ ، فقد أجبته ، وجعلتَ إكرامَكَ جزاءَ زيارته ، ومَجيئها لهما هو نصّ سيبوَيْه[2] ، واختُلِفَ فيه : فحَمَلَهُ الشّلوبين[3] على ظاهره وقال: « أنّها لهما في كلّ موضع »[4] ، وتكلَّفَ تخريج ما خَفِيَ فيه ذلك ، وحمَلَهُ الفارسي[5] على الغالب ، وقد تتمحّضُ عنده للجواب ؛ فإذا قلتَ لِمَنْ قال أُحبُّكَ : إذن أصدِّقُكَ ، فقد أجبْتَه ، ولا يُتصوّرُ هنا الجزاء .

والأصحّ أنّها حرف[6] ؛ وعليه فالأصحّ أنّها بسيطة[1] ، وأنّها النّاصبة[2] بنفسها[3] ، وكان القياسُ إلغاءَها لعدم اختصاصِها[4] ؛ ولكنْ أعملوها حمْلاً لها على "ظنّ " ؛ لأنّها مثلُها في جواز تقدُّمِها على

إذ لو كانت "كي" موضوعة للاستفهام لوردت في النثر ، ولدوّنت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة » .

ثمّ قال : « وأتعجّب من العيني في قوله: الشاهد في "كي" فإنّه بمعنى "كيف" وهو اسم لا شكّ فيه ككيف لدخول حرف الجرّ عليه » . الخزانة : 107/7- 108 .

[1] - (**إذن**): اختلَفَ النّحويون في رسمها على ثلاث مذاهب : أحدها : أنّها تُكتَب بالألف ، كما رسمت في المصحف ، والثّاني : أنّها تُكتَب بالنّون ، وإليه ذهَبَ المبرّد والأكثرون ،

والثّالث : يرى أنّها إنْ عملت كتبت بالنون ، وإن ألغيت كُتبَت بالألف ؛ لضعفها .

أمّا المالقي صاحب "رصف المباني" فيرى أنها إن وُصلَتْ في الكلام كُتبتْ بالنون - عملت أولم تعمل- وإذا وُقِفَ عليها كُتبَتْ بالألف . يُنظر : رصف المباني: 68 ، والجنى الداني: 366 ، ومغني اللبيب: 39/1 .

[2] - قال: « وأمّا إذن فجواب وجزاء » الكتاب: 234/4 (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ، وكذلك: مغني اللبيب: 37/1 ، والجنى الداني : 364 ، وهمع الهوامع : 293/2 .

[3] - هو عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أبو علي ، الشلوبين أو الشلوبينيّ (ت 645 هـ) من كبار العلماء بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بإشبيلية ، من مؤلّفاته: شرح المقدّمة الجزولية ، وحواش على المفصّل ، والقوانين .

تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة : 232/2- 235 ، بغية الوعاة : 224/2 ، ووفيات الأعيان : 451/3 ، والأعلام: 62/5 .

[4] - يُنظر : مغني اللبيب : 37/1 ، والجنَى الدّاني : 364 ، وهمع الهوامع : 294/2 .

[5] - يُنظر قوله في : الجنى الداني: 364 ، وتوضيح المقاصد: 1241/4 ، ومغني اللبيب: 37/1 ، وهمع الهوامع: 294/2 .

و**الفارسي** هو : أبو علي ، الحسن بن أحمد ، من أئمة النّحاة ، وُلِد في فارس ، وتوفي في بغداد سنة: 377هـ ، أخذَ عن ابن السراج والزجاج ، وأخذ عنه ابن جنّي ، له: كتاب الإيضاح ، والتكملة ، والمسائل الشيرازيات ...إلخ .

تُنظر ترجمته في: نزهة الألباء : 232- 234 ، وبغية الوعاة : 496/1 ، وشذرات الذهب : 407/4 ، ووفيات الأعيان: 80/2 ، والأعلام : 179/2 .

[6] - وهو مذهب الجمهور ، انظر: همع الهوامع : 224/2 ، ومغني اللبيب : 37/1 .

وقال المرادي : « وذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أنّها اسم » الجنى الداني : 363 ؛ ويعني المرادي : أنّ الأصل في (إذن

على الجملة ، وتأخُّرِها عنها ، وتوسُّطِها بين جُزأيها ؛ كما حُمِلَت "ما " على ليس ، وإنْ كانت غير مُختصّة .

وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

الأوّل: أنْ تكون (**مصدّرة**) في أوّل الكلام ، فإنْ وَقعَت حشواً فيه بأنْ كان ما بعدها مُعتمدا على ما قبلها أُهمِلَتْ ؛ قال الرّضي : « وذلك في ثلاث مواضع : الأوّل: أنْ يكونَ ما بعدها خبرا لما قبلها ؛ نحو: أنا إذن أكرمُكَ ، وإنِّي إذن أُكرمُكَ ...الثّاني: أنْ يكون جزاءً للشرط الّذي قبلها ؛ نحو: إنْ تأتني إذن أكرمْكَ ... الثّالث : أنْ يكون جواباً للقَسَم الّذي قبلها ؛ نحو: والله إذن لأخرجن ، وقوله :

[23]- لَئِنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثلها وَأمْكَنَني منها إذن لا أُقيلُها[5]

أُكرِمَك) : إذا جئتني أكرمُكَ ، ثمّ حُذفَت الجملة ، وعُوّضَ التنوين عنها ، وأضمرت "أنْ " . ويُنظر كذلك : مغني اللبيب : 37/1 .

[1] - أي : غير مركّبة من " إذ " و" أنْ " ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة ؛ لا " أنْ " مضمرة بعدها . يُنظر : مغني اللبيب : 37/1 .

[2] - في (ب) : [النافية] وهو تحريف .

[3] - ذكر السيوطي أنّ مذهب الزّجاج والفارسي أنّها لا تنصب بنفسها ؛ لأنّها غير مختصّة ؛ فهي تدخل على الجملة الابتدائية نحو: إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل ؛ لذا فالنّاصب "أنْ " مضمرة بعدها . يُنظر : همع الهوامع : 294/2 .

[4] - أي بالفعل .

[5] - البيت من الطويل ، وهو لكُثير عزّة في : ديوانه: 305 ، والكتاب: 15/3 ، وسرّ صناعة الإعراب: 397/1 ، والمفصّل: 420 ، وشرح المفصّل: 126/5 ، وشرح شواهد المغني: 63/1 ، وشرح التصريح: 367/2 ، والخزانة: 473/8 ، 340/11 والدّرر: 12/2 ، وبلا نسبة في : رصف المباني: 66 ، 243 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 46/4 ، والمقتصد: 1055/2 ، والمغني: 38/1 ، وشرح شذور الذّهب: 311 ، وأوضح المسالك: 76/2 ، وهمع الهوامع: 295/2 والخزانة: 447/8 . **الشرح** : عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان ، الخليفة الأمويّ ، قال الجاحظ : « ومنَ الحمقى كُثير عزّة ، ومن حمقه أنّه دخل على عبد العزيز بن مروان فمدحه بمديح استجاده ، فقال له : سَلْني حوائجَك . قال: تجعلني في مكان ابن رمّانة . قال: ويلَكَ ؛ ذاك رجلٌ كاتبٌ وأنت شاعر ! فلمّا خرج ولم ينل شيئا قال في ذلك: ... » . البيان والتبيين للجاحظ ، تح: ع هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ، ط1998/7م : 241/2 . وكذلك: شرح أبيات الجمل للبطليوسي ، تح: ع الناصير، دار علاء الدين/دمشق ، ط2000/1م : 192 . لا أقيلها : من الإقالة ؛ أي : لا

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثّلاثة ، مُعتمِداً على ما قبلها بالاستقراء[1] ، بلى[2] تقع متوسّطة في غيرها[3] ؛ نحو: يقتُلُ إذن زيدٌ عمراً[4] ، ولَيسَ[5] الرّجلُ إذن زيداً ››[6] . انتهى .

نعم ، إنْ تقدّمَها "واو" أو "فاء" جازَ النّصبُ بها على قلّة[7] .

والشّرطُ الثّاني : وإليه أشارَ بقوله: (**وهو**) أي المضارع الّذي يليها (**مُستَقبَلٌ**) ، فإنْ كان حالاً أُهمِلت ؛ كما إذا كان إنسانٌ يُحدّثك فقلت له: إذنْ أُصدّقكَ ؛ لأنّ نواصب [32/أ] الفعل تُخلصُه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتّدافع[8] . وما أوهَمَ خلاف ذلك فضرورة أو مؤوّل[9] .

والثّالث : وإليه أشارَ بقوله: (**متّصل**) ذلك المضارع بها (**أو منفصلٌ**) عنها ، إمّا (**بقَسَم**) أو بـ لا النّافية ، كما في المغني[10] والشّذور[11] ، وأشارَ إلى مثال الاتّصال والانفصال بقوله : (**نحو: إذن أُكْرِمَكَ** ، **و** :

أتركها . شرح شواهد المغني : 64/1 . و**الشاهد** فيه : إلغاء "إذن" لوقوعها بين القسم وجوابه ، وعدم تصدّرها .

[1] - في (ب) : [بالاستغناء] . وهو تحريف .

[2] - في جميع النسخ : [بل] . والتصحيح من : شرح كافية ابن الحاجب : 47/4 .

[3] - في شرح كافية ابن الحاجب للرضي : [في غير هذه المواضع] .

[4] - في (أ) : [عمروا] .

[5] - في شرح كافية ابن الحاجب : [ولبئس] .

[6] - شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 45/4 - 47 .

[7] - قال خالد الأزهريّ : ‹‹ إنْ كان السّابق على إذن "واواً " أو "فاءً " جازَ النّصبُ والرّفعُ باعتبارين ؛ فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصبُ باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلّة ، والفعل فيها بعد "إذن" غير معتمد على ما قبلها ›› . شرح التصريح: 368/2 . ويُنظر: مغني اللبيب: 40/1- 41 .

[8] - لأنّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال ، وأنت تريد الحال ، فَتَدَافَعَا . يُنظر : شرح شذور الذّهب : 312 .

[9] - قال يس : كان ينبغي أن يذكره قبل الشرط الثاني ، فإنّه مذكور في كلامهم بعد الشرط الأوّل . حاشية يس: 149/1 .
وذلك نحو قوله: لا تتركني فيهم شطيرا إنّي إذن أهْلِكَ أو أطيرا
بنصب " أهلك" بـ إذن ، مع أنّها وقعت حشوا بين اسم " إنّ " وخبرها ؛ فهو إمّا ضرورة أو مؤوّل على حذف خبر "إنّ " أيْ : إنّي لا أستطيع ذلك ، ثمّ استأنفَ ما بعده بالنّصب لتحقّق شرطه . يُنظر: شرح التصريح : 368/2 .

[10] - يُنظر : مغني اللبيب : 40/1 .

[11] - يُنظر : شرح شذور الذّهب : 312 .

على طريق اللّفّ والنّشر المرتّب ، ومثال الانفصال بـ لا النّافية نحو: إذن لا أفعلَ .

واغتُفِرَ الفصلُ بالقَسَم لأنّه زائد جيء به للتّأكيد ؛ فلا يَمْنَعُ النّصبَ ؛ كما لا يمنعُ الجرَّ في قولهم: « إنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - واللهِ - رَبِّهَا »[2] ، وبـ: لا النّافية لأنّ النّافي كالجزء منَ المَنْفي ؛ فكأنّه لا فاصل .

واغْتَفَرَ ابنُ بَابْشاذ[3] الفصْلَ بالنِّداء ، وابن عصفور[4] الفصلَ بالظرف وشبهه ؛ وإلى ذلك أشارَ بعضُهم حيث قال - وفيه أيضا ذِكر الشّروط الثّلاثة :

أَعْمِلْ " إِذَنْ " إذا أَتَتْكَ أَوَّلاَ وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَها مُسْتَقْبَلاَ

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلاَ إلاَّ بِحَلِفٍ أو نِدَاءٍ أو بِلاَ

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أو بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأي ابْنِ عُصفورٍ رَئِيسِ النُّبلا[1]

---

[1] - صدر بيت من الوافر ، عجزه : تُشِيبُ الطّفلَ مِنْ قبلِ المشيبِ

وهو لحسّان بن ثابت في : ديوانه : 22 (منفرد لوحده) وشرح شواهد المغني : 970/2 ، والدرر اللّوامع : 11/2 ، وبلا نسبة في : الارتشاف : 1653/4 ، وشرح قطر الندى : 82 ، وشرح شذور الذهب : 312 ، وأوضح المسالك : 78/2 ، والمغني : 457/2 ، شرح التصريح : 369/2 ، وهمع الهوامع : 295/2 ، وكشف النقاب : 207 .

و**الشّاهدُ فيه** : نصب الفعل المضارع بـ "إذن " مع الفصل بينهما بالقسم ؛ والفصل بالقسم وبـ:"لا" النافية لا يبطل عمل "إذن" .

[2] - هذا القول حَكاهُ أبو عبيدة عن بعض العرب . يُنظر: الإنصاف: 352/2 (المسألة: 60) ، وشرح التسهيل لابن مالك : 194/3 ، وشرح الكافية الشافية : 994/2 ، وشرح ابن النّاظم : 478 ، وارتشاف الضرب : 1845/4 .

والشاهد فيه (صوتَ واللهِ ربِّها) حيث لم يمنع القسَمُ الجرَّ في المضاف إليه .

[3] - يُنظر: مغني اللبيب : 40/1 ، وهمع الهوامع : 295/2 ، وشرح التصريح : 370/2 .

و**ابن بابشاذ** هو : طاهر بن أحمد بن باب شاذ (ومعناه : الفرح والسّرور) ، أبو الحسن (ت 469 هـ) من نحاة مصر ، أحد الأئمّة في النحو وفنون العربية ، ذهب إلى العراق تاجرا وأخذ عن علمائها ، ثم رجع إلى مصر واستُخدِم في ديوان الرسائل ، له : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو .

تُنظر ترجمته في: بغية الوعاة : 17/2 ، وإنباه الرواة للقفطي: 95/2 - 97 ووفيات الأعيان : 515/2- 516 .

[4] - سبق التعريف به . وقال في المقرّب : 262/1 : « ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسَم والظرف والمجرور ؛ نحو قولك: إذن والله أكرمَكَ ، وإذن في الدار آتيكَ ، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلاّ في ضرورة » .

[" أنْ المصدريّة " ظاهرة أو مُقدّرة]

(و) يُنصَبُ المضارع أيضاً (**بأنْ المصدريّة**) أي: المنسبِكة مع مدخولِها بالمصدر ؛ وهي أمُّ الباب ؛ لِعملها (**ظاهرة** ؛ **نحو**): ﴿ ✓❽♘♙♟✎✍✂◆❒ ❒❒❍ ←↗♢☺⇧❒❒ ♌❒❒ ③♦⇔♘♘❷♦ ❼♡❑ ﴾[2] ، ومُضمرة كما سيأتي .

والتّقييد بالمصدريّة مُخرِجٌ للمُفسِّرَة والزَّائدة ؛ فالأولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، المتأخّر[3] عنها جملة ، ولم تقترن بجارّ[4] ؛ نحو :

﴿ ▫♦▫❒❒❒♢⑩♘✡♘ ✍✍□✡♘⓪♦☯♡ ♌❍♘⓪♦☯♡ ♌❒❒ ✍♌❒❒ ✍↗□✡⇧◷✍✂ ✂✍☯♘♘♘→▫❑▫♢ ﴾[5]، والثّانية قال في أوضحه : « هي التّالية لِـ: لَمَّا ؛ نحو: ﴿ ▫♦▫❑■☺❍✍✍ ❒❒♌ ♊♢✍♙✍↗◆ ✂✍☯♘♦⌛♘❷❸← ﴾[6] والواقعة بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله :

[25]- ..... كَأنْ ظبيةٍ تَعْطو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[7]

---

[1] - في (أ) : [الفضلا] . و قد أوردَ الغلاييني هذه الأبيات في كتابه : جامع الدروس العربية : 172/2 .

وزاد في (م) بيتا رابعا ، قال ياسين عنه : ذيّلَ بعضهم هذه الأبيات ببيت ذَكَرَ فيه مسألة تقدُّم العاطف فقال :

وَإنْ تجيء بحرف عطف أوّلا فأحسن الوجهين أنْ لا تعملا (حاشية يس: 150/1)

[2] - الشّعراء : 82/26 .

[3] - في (م) : [المتأخرة] .

[4] - ليس من "أنْ " المفسّرة نحو: ﴿ ❒ ↖❷♘⌘✂◆↗◆❒ ⑩↖♢⇧❑◆▱♘←⇔ ♌❒❒ ✍♌❒❒ ✍✂✍♘♘♦◆□☺⇧⑨← ✎★ ❻◆☹♌ ✂✍☯♘♘→♢♡■☺✓▫ ✍ ✍ ✍ ✍ ﴾ [يونس : 10/10] لأنّها غير مسبوقة

بجملة ، ولأنّها مخففة من الثقيلة ؛ فآخر: مبتدأ وخبره جملة أنَّ ، وليس منها كذلك نحو: (قلت له أن أفعل) لوجود حروف القول ، وليس منها نحو: (كتبت إليه بأن أفعل) لاقتران الجار بها ؛ فهي مصدرية لا مفسرة ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل إلاّ على اسم صريح مؤوّل . يُنظر : حاشية يس : 150/1 .

[5] - المومنون : 27/23 . وفي جميع النسخ (وأوحينا ...) .

[6] - يوسف : 96/12 .

[7] - عجز بيت من الطّويل ، صدره : وَيَوْماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمِ

وهو لباغت بن صريم اليشكري في : الكتاب : 165/3 ، والأصول: 245/1 ، وشرح المفصّل: 566/4 ، وضرائر الشعر: 59 ، وتخليص الشواهد: 390 ، والمساعد: 133/1 ، وشرح التصريح: 364/2 ، وليزيد بن أرقم في : الإنصاف: 164 ،

أو بين القَسَم و" لو" ؛ كقوله :

[26]- فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ[1] لكانَ لَكُمْ يَوْمٌ منَ الشّرِّ مُظلِمُ[2] ››[3]

زادَ في المغني[4] : والواقعة بعد " إذا " كقوله :

[27]- فَأَمْهَلَهُ حتّى إذا أنْ كأنّهُ مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامِرُ[5]

ولكعب بن أرقم أو لابن صريم اليشكري في : اللسان: 482/12 (قسم) ، ولباغث بن صريم اليشكري أو أرقم بن علباء أو علباء بن أرقم اليشكري في : شرح التصريح : 333/1 ، ولأحدهم أو لراشد بن شهاب اليشكري في : الخزانة : 411/10 ، ولعبد الله بن المفجع في : شرح شواهد المغني: 111/1 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 134/2 ، والكامل: 111/1 وكتاب الشعر: 83 ، وسر الصناعة: 683/2 ، والمحتسب: 308/1 ، وأمالي ابن الشجري: 178/2 ، والمفصّل: 386 واللباب: 222/1 ، والمقرّب : 111/1 ، وشرح التسهيل: 43/2 ، وشرح الكافية: 496/1 ، ورصف المباني: 117 ، 211 والارتشاف: 1278/3 ، 1691/4 ، والجنى الداني: 222 ، 522 ، وتوضيح المقاصد: 542/1 ، والأوضح: 189/1 ، وشرح القطر: 208 ، وشرح الشذور: 306 ، والمغني: 64/1 ، وشرح المكودي: 241/1 ، وهمع الهوامع: 456/1 .

الشّرح : تعطو : تمُد عُنقَها ، السّلم : نوع من الشجر . شرح شواهد المغني : 112/1

الشاهدُ فيه : (كأنْ ظبية) بجر ظبية ؛ فالتقدير: كظبيةٍ ، الكاف: حرف جر ، و"أن" زائدة ، وظبية: اسم مجرور بالكاف ويُروى البيت برفع ظبية ونصبها ؛ فعلى رواية الرفع : كأنْ : مخففة واسمها محذوف والتقدير: كأنّها ظبيةٌ . وعلى رواية النصب تكون ظبية اسم"كأن" –وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بالضرورة– واختلف في تقدير الخبر . تُنظر أوجه الإعراب هذه في : تخليص الشواهد: 392 ، وأمالي ابن الشجري: 178/2 ، وشرح شواهد المغني: 112/1 .

[1] - اكتفى بذكر الصدر في (ب) و (م) .

[2] - البيت من الطويل ، وهو للمسيَّب بن عَلَس (شاعر جاهلي ، خال الأعشى) في : شرح شواهد المغني: 109/1 ، والخزانة: 80/10 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 107/3 ، وشرح المفصّل: 249/5 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 322/4 ، وشرح التسهيل: 51/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1529/3 ، والمغني: 63/1 ، والأوضح: 75/2 ، واللسان: 378/12 (ظلم) ، وشرح التصريح: 364/2 ، الخزانة: 145/4 ، 318/11 . **الشّاهد فيه** : زيادة " أن" بين القسم و"لو" ، ويُروَى : (وأقسمُ لو أنّا التقينا وأنتم) ولا شاهد فيه على هذه الرواية . يُنظر: الخزانة : 83/10 .

[3] - أوضح المسالك : 75/2 .

[4] - يُنظر : مغني اللبيب : 65/1 .

[5] - البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حَجَر في : ديوانه: 71 وفيه الشطر الثاني (معاطي يد من جَمَّة الماء غارف) ، وشرح شواهد المغني: 112/1 ، والدرر اللوامع: 30/2 ، وبلا نسبة في : المغني: 65/1 ، وشرح التصريح: 365/2 ، وهمع الهوامع: 326/2 . **الشرح** : لُجة الماء: معظمه ، وروي: جَمّة الماء : وهي مجتمعه ، ومُعاطي يد: المناول بيده ، والمعنى : أنّه أمهَلَ هذا الحمار –الذي يُريدُ صيدَه –حتى اطمأنَّ وصارَ في الماء بمنزلة المعاطي الذي يتناول الماء بيده غرْفاً . يُنظر: شرح شواهد المغني : 112/1– 115 ، والدرر : 30/2 .

ومَحَلُّ النّصب بـ أنْ [المصدريّة][1] (**مالم تُسبَق بِعِلْمٍ**) أي: بِلفظ دال على اليقين وإنْ لم يكن بلفظ العلم ، فإنْ سُبِقَت به أُهمِلَتْ ؛ وتُسمَّى حينئذٍ : المخفّفة[2] من الثّقيلة ؛ (**نحو**: ﴿ ⌘☠☜🖫♦↘ 🕮❒♌ ↖♌❑↗▤◆⓿♎♋ ♦♌⬀❒♦❷♦③ •☒•▫❒🕮 ﴾[3]) ، ﴿ 🕮❒•• ♦♌⬀❒♦❷♦③ ←↗⬁♉⬀❷♦③ ﴾[4] .

(**فإنْ سُبِقَت بظنٍّ**) أي: بلفظ دالٍ عليه وإنْ لم يكن بلفظ الظّنّ (**فوجهان**): الرّفع والنّصب (**نحو**: ﴿ ❒◆♋♎⬁⬁←🖮❑☑✂☎ 🕮❒•• ✍•▤↗❑♍ ▫☙⬀⬁◆❒ ﴾[5]) ، قُرِأَ بالرّفع[6] إجراءً للظنِّ مَجْرى العلم ، وبالنّصب إجراءً له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ؛ ولهذا أجْمَعوا عليه في: ﴿ ✂☙⬀✍⚐ ☙⬀✂ 🕮❒♋♎⬁❒ ✂☙⬀❑↓ 🕮❒♌ ③↖✋⬂◆❸⬂✂☑❑↗☎ ﴾[7] .

ومنَ العرب مَنْ يَجزم بـ: أنْ[8] ؛ كقوله :

والشاهد فيه : زيادة " أنْ " بعد إذا ، و" إذا " ظرفية وفعلها محذوف يُفهم من المقام ؛ تقديره : حتّى إذا صار من الماء بالقُرْب مِثْلَ الرجل الذي ... .

[1] - ساقطة من (أ) .

[2] - في (ب) و (م) : [مخفّفة] .

[3] - المزمّل : 20/73 .

[4] - طه : 89/20 . وفي الآيتين وقعت "أنْ" بعد فعل العلم ، أمّا في الآية الأولى فواضح ، وأمّا في الآية الثانية فلأنّ مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م ، بل ما دلّ على التحقيق ؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف ، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية ؛ والتقدير: (عَلِمَ أنّهُ سيكونُ) ، (أفلا يرون أنه لا يرجع) .

[5] - المائدة : 71/5 .

[6] - هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ، وقرأ هؤلاء بالرفع -للفعل "تكون"- على أنّ "أنْ" مخففة واسمها ضمير الشّأن محذوف ؛ أي: أنّه ، و"لا" نافية ، و"تكون" تامّة ، و"فتنة" فاعلها ، والجملة خبر "أنَّ " وهي مفسّرة لضمير الشأن ، و"حسب" حينئذ للتيقن لا للشك ؛ لأنّ " أنْ" المخففة لا تقع إلاّ بعد تيقّن .

يُنظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 255/2 ، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: 635/2 ، والكشاف: 275/2 ، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي : 541/1 .

[7] - العنكبوت : 01/29- 02 .

[8] - ذهَبَ بعضُ الكوفيين ، وأبو عبيدة واللحياني إلى أنّها لغة بني صُباح ؛ من بني ضُبّة ، وقال الرؤاسي: ‹‹ فُصَحاءُ العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعلَ ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ›› .

يُنظر : الجُنَى الدَّاني : 226 ، ومغني اللبيب : 55/1 ، وهمع الهوامع : 284/2 .

[28]- إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ حَيِّنَا[1] تَعَالوا إِلَى أَنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[2]

ومنهم مَنْ أهمَلَها حمْلاً على "ما" أُختِها - أي المصدريّة[3] - كقوله :

[29]- أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا[4]

كما أُعمِلَت "ما" المصدريّة - قليلا - حَمْلاً عليها ؛ نحو ما رُوِيَ في [33/أ] الحديث : «كما تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكم »[5] .

---

[1] - في (ب) و (م) : [أهلنا] .

[2] - البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في: شرح شواهد المغني: 91/1 ، وسمط اللآلئ : 67 ، والمحتسب: 295/2 ، والخزانة : 292/4 ، وليس في ديوانه (طبعة دار بيروت) ، وبلا نسبة في : ضرائر الشعر: 91 ، والجنى الداني: 227 ، ومغني اللبيب: 55/1 ، وفي بعض طبعات الدّيوان وُضعَ ضمن زيادات الديوان ، وذكر السيوطي (في شرح شوهد المغني : 91/1) أنّه ضمن قصيدة في الديوان وهي التي مطلعها : خليليَّ مُرَّا بي على أمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِي حاجاتِ الفؤادِ الْمُعذَّبِ وفي البيت روايات أخرى منها : (ولدان قومنا) ، (إذا ما ركبنا - إذا ماخرجنا) ، (إلى أن يأتيَ - إلى ما يأتنا) .
ومعنى البيت : أنّهم قد وثقوا بصيد هذا الفرس ، فهم يُهيّئون لصيده الحطبَ . يُنظر: الخزانة : 292/4.
والشاهد فيه: جزم "يأتنا" بـ أنْ ، والأصل: يأتينا ، وقد أنكَرَ الفارسي هذه الرواية وقال: الرواية (إلى أن يأتيَ) وهذه الرواية لا شاهدَ فيها على الجزم . يُنظر: شرح شواهد المغني : 93/1 .

[3] - وهو مذهب البصريين ، وزَعَمَ الكوفيون أنّ "أنْ " هذه هي المخفّفة من الثقيلة ، شذّا اتّصالها بالفعل لأنّ الفعل الذي بعدها - في البيت التالي - لم يكن جامدا ، ولا دعاء ، فلابدّ من الفصل بـ قد ، أو تنفيس ، أو "لو" ، أو حرف نفيّ .
يُنظر : مغني اللبيب : 57/1 ، والجنى الداني : 220 ، وشرح التصريح : 363/2 ، والإنصاف : 459/2 .

[4] - البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الخصائص: 390/1 ، وسر صناعة الإعراب: 549/2 ، والمفصّل: 406 ، والإنصاف: 460 ، وشرح المفصّل: 225/4 ، 87/5 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 32/4 ، وشرح التسهيل: 44/2 ، وشرح الكافية الشافية: 1527/3 ، وشرح المكودي: 689/2 ، ورصف المباني: 113 ، والجنى الداني: 120 ، والمغني: 56/1 ، والأوضح: 74/2 ، وتخليص الشواهد: 389 ، وشرح التصريح: 363/2 ، واللسان: 33/13 (أنن) ، وشرح شواهد المغني: 100/1 ، والخزانة: 420/8 ، 428 .
الشرح والإعراب : قبل هذا البيت بيتان قال عنهم البغدادي: « وهذه الأبيات قلّما خلا منها كتاب نحو ، ومع كثرة = الاستعمال لم يعزها أحدٌ إلى شاعر » . - ويحكما : جملة معترضة ، وويح : كلمة ترحّم ، وهومصدر منصوب بفعل واجب الحذف ، وأن تقرآن: في موضع نصب بدل من "حاجة " - في البيت الذي قبله - أو في محل رفع خبر لمبتدأ تقديره هي . شرح شواهد المغني :100/1 ، والخزانة : 428/8 .
والشاهد فيه : (أن تقرآن) حيث لم يُعمِل "أنْ " تشبيها لها بـ ما المصدرية .

[5] - الحديث وَرَدَ في: شُعَب الإيمان للبيهقي ، تح: محمد زغلول ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1421/1هـ : 23/6 رقم: 7391 ؛ وفيه: (... يُؤمر عليكم) ، وكنز العمال للمتقي : 89/6 رقم: 14972 .

(**ومُضمَرة**) وإضمارُها إمّا جوازاً أو وُجوباً ؛ أمّا (**جوازاً**) ففي موضعين :

أحدُهما : (**بعد عاطف**) وهو هنا "الواو" أو "الفاء" أو " ثُمّ" أو " أو"[1] ، (**مسبُوقٌ**) ذلك العاطف (**باسم خالص**) مِنْ تأويلِهِ بالفعل .

مثالُهُ بعد الواو (**نحو**) قول مَيْسُون[2] زوج مُعاوية- رضي الله عنه - :

[30]- (**وَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي**) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[3]

فـ " تَقَرَّ " منصوبٌ بـ: أنْ مُضمَرَةً جوازاً بعد عاطِفٍ وهو الواو ، و" أنْ " والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطْف على " لُبس" الخالص منَ التّأويل بالفعل ؛ والتّقدير: وَلبسُ عباءةٍ وقُرَّةُ عيني أحَبُّ . ورُبَّما وَقَعَ في بعض النُّسخ " لَلبْسُ " باللاّم مكان الواو العاطفة على قولها قبله :

لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأرْيَاحُ[4] فيهِ أحَبُّ إليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وهو تحريف نبَّهَ عليه المصنّف في شرح بانت سُعاد[5] .

---

[1] - في (ب) : [وهو هنا الواو و الفاء و ثم و أو] بوضع الواو بدلا من أو .

[2] - هي مَيْسون بنت بَحْدَل الكلبية ، بدوية شاعرة ، تزوّجَهَا مُعاوية بن أبي سفيان فولَدَت له يزيد ، وسمعها مرّة تنشدُ أبياتاً فيها الشاهد المذكور ؛ تحنُّ فيها إلى البادية ، فاستجابَ لرغبتها وطلّقها ، توفيت نحو: 80 هـ . يُنظر : الحيوان للجاحظ ، تح: ع هارون ، مكتبة الحلبي/مصر ، ط1965/2م : 177/1 ، وخزانة الأدب : 505/8

و**معاوية** هو : معاوية بن صخر " أبي سفيان" بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، القرشي ، الأموي ، مؤسس الدولة الأموية في الشام ، ولد بمكة وأسلم مع أبيه يوم فتحها ، ولاّه عمر الأردن ، وجمع له عثمان ولاية الديار الشامية كلّها ، وتوفي بدمشق سنة 60 هـ . تُنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء: 119/3 ، وشذرات الذهب: 270/1 .

[3] - البيت من الوافر ، لميسون بنت بَحْدَل في : سرّ صناعة الإعراب: 273/1 ، والمحتسب: 326/1 ، وشرح شواهد الإيضاح: 250 ، والمغني: 438/1 ، 464 ، 154/2 ، وشرح الشذور: 332 ، واللسان: 408/13 (مسن) ، وشرح التصريح: 389/2 ، وشرح شواهد المغني: 653/2 ، 778 ، والخزانة: 503/8 ، 574 ، والدرر: 25/2 ، وبلا نسبة في : الكتاب: 45/3 والمقتضب: 26/2 ، والأصول: 150/2 ، وأمالي ابن الشجري: 427/1 ، والمقتصد: 1058/2 ، واللباب: 42/2 ، ورصف المباني: 423 ، والجنى الداني: 157 ، وشرح المفصّل: 237/4 ، وشرح التسهيل: 48/4 ، وشرح الكافية: 1557/3 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 54/4 ، 79 ، والأوضح: 86/2 ، وشرح القطر: 90 ، وشرح ابن عقيل: 514 ، وشرح المكودي: 703/2 ، وهمع الهوامع: 322/2 . **الشّرح** : عباءة : شملة الصوف ونحوه ، وقيل : كساء مخطّط ، وتقرَّى عيني : عينٌ قريرة أي: باردة ، والمعنى : تفرح ، وقيل: من القرار وهو السُّكون ، والشّفوف: هو الثوب الرقيق الذي يُستَشف ما وراءه ، أيك يُبْصَر . يُنظر : شرح شواهد المغني : 654/2 ، والخزانة : 504/8- 505 .

[4] - الصواب : "الأرواح" كما ورَدَ في : شرح شواهد المغني : 653/2 ، والدرر : 25/2 ، واللسان: 408/13 (مسن) قال البغدادي : « وجمعُ "ريح" أرواح ، وقول النّاس : أرياح ، قياساً على رياح ، خطأ » . خزانة الأدب : 504/8 .

ومثالُه بعد الفاء قوله :

[31]- لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[1] ما كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[2]

وبعد " ثُمَّ " قوله :

[32]- إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[3]

وبعد " أو" قوله تعالى: ﴿ ﴾[4] بالنّصب[5]- في قراءة غير نافع[1]- عَطْفاً على "وَحْياً "[2] .

---

[5] - قال ابن هشام : « وحَرَّفَ أكثرُهم أوّلَهُ ؛ فأنشده (للبس) وإنّما هو بالواو عَطْفاً على قولها (لبيت) وما بعدها » .
شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، المطبعة الميمنية/مصر (دط) 1307 هـ : 22 . وانظر كذلك: الدرر:25/2 .
والغريب أنّ هذا البيت ورَدَ برواية (للبس) في مغني اللبيب: 154/2 (الباب الرابع : أقسام العطف) ، وكذلك في شرح شذور الذهب : 315 .

[1] - في (أ) اكتفى بذكر الصدر . وكذلك البيت الذي يليه .

[2] - البيت من البسيط ، نسبَهُ ابن مالك لرجل من طيئ في : شرح الكافية الشافية: 1558/3 ، وشرح التسهيل: 49/4 ، وهو بلا نسبة في : ارتشاف الضرب: 1689/4 ، والأوضح: 87/2 ، وشرح شذور الذهب: 333 ، وشرح ابن عَقيل: 515 والمساعد: 106/3 ، وشرح المكودي : 703/2 ، وشرح التصريح : 389/2 ، وهمع الهوامع : 322/2 ، والدرر : 26/2 .
الشّرح : المعتر : المعترض للمعروف ، وهو الفقير ، إترابا: من أتْرَبَ الرجلُ إذا كَثُرَ مالُهُ ، والتَّرَب: بالفتح مصدر(تَرَبَ) بمعنى : افتقرَ ؛ يقول : لولا توقُّع مَجيء الفقراء فأُرضِيَهم بعطائي ، لَمَا كنتُ أُفضِّلُ الغِنَى على الفقر .
يُنظر : الدرر اللوامع : 26/2 – 27 ، وشرح التصريح : 390/2 .
والشّاهدُ فيه : (فأرضيَه) حيث نصب الفعل المضارع بـ أنْ المضمرة جوازا بعد الفاء السّببية ، التي تقدّمها اسمٌ صريحٌ ليس في تأويل الفعل هو قوله: تَوقّع .

[3] - البيت من البسيط ، وهو لأنَس بن مُدْرِكَة الخَثْعَمي في : الحيوان: 18/1 ، واللسان: 109/4 (ثور) ، 380/8 (وجع) ، 260/9 (عيف) ، وشرح التصريح: 390/2 ، والدرر: 27/2 ، وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 1558/3 ، وشرح التسهيل: 49/4 ، والأوضح: 87/2 ، وشرح الشذور: 334 ، وشرح المكودي: 704/2 ، وشرح ابن عَقيل: 514 ، = والمساعد: 107/3 ، وهمع الهوامع: 322/2 ، والخزانة: 462/2 . **الشرح** : سُلَيْكا : اسم رجل ، مفعول "قتلي" ، والمراد بالثور: ذَكَرُ البقر ؛ لأنّ البقر تتبعه ، فإذا عَافَ الماءَ ، عافته ، فيُضرب لِيَرِدَ الماءَ فترِدُ معه ، وقيل: المراد بالثور: ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء . انظر: شرح التصريح : 307/2 ، واللسان : (ثور) ، والحيوان: 18/1 .
والشّاهدُ فيه قوله : (ثمّ أعقلَه) حيث نصب الفعل المضارع بـ أنْ مضمرةً جوازا بعد "ثمّ" العاطفة ، وقد تقدَّمَ عليها اسمٌ خالصٌ من التأويل ، وهو قوله: قتلي .

[4] - الشورى : 51/42 .

[5] - قرَأ نافع وابن عامر وابن ذكوان برفع (يرسل) خبر ؛ أي : هو يُرسلُ ، أو مستأنف أو حال عطْفاً على متعلّق

وخرَجَ بقوله "خالص" غيرُهُ ؛ فلا يُنصب الفعل[3] المعطوف عليه ؛ كقولهم: « الطّائرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذّبابُ » بِرفع "يغضب" وُجوباً ؛ لأنّ الاسم المعطوف عليه[4] مؤوّل بالفعل لِوُقوعه صِلة لـ: أل ؛ أي: الّذي يَطيرُ[5] .

(و) الثّاني: (**بعد اللاّم**) الجارّة ، سواء كانت[6] :

للتعليل كما (**في نحو** : ﴿ ◑⚙✡✸ ☐⬄♦♦☞♦▫ ☐✡⬄♦♦☞♦▫ ◰▦♦ ▫♦☝⬀♦☯ ✡☪❹⚇▦❿✌ ⬁⬂⬃ ♦❷⚘▦⬂⬄♦❶⚘ ◰▦♦ ✁✐✦ ✌♦ ♦❷☐⌘❒♦✍ ♦✌♦❒ ⚇▦☼♦❶ ♊⚘✌ ♦⚐⚪⑨♦◑♦✍ ﴾[7]) .

أم للعاقبة ؛ المسمّاة بـ:لام الصّيْرورة ، ولام المآل ؛ وهي الّتي يكونُ ما بعدها نقيضاً لمقتضى[8] ما قبلها ؛ نحو: ﴿ ▫♦☝⬂♦◑♦⬅ ▦ ⬈♦✁✌⬉ ▫⚘❷⬀⬉♦☐⬀♍ ♦⚘❶♦⧗➔☐♌♦ ♑⬅⚐⬄ ⬉♦⑨⬅☐⊠✁ ☐♦❍◰❽♦☼◷ ▤ ﴾[9] ؛ فالتقاطهم إنّما كانَ لِرأفتهم عليه لِمَا ألقَى اللهُ عليه من المحبّة ؛ فلا يراه أحَدٌ إلاّ أحبَّهُ ، فَقَصدوا أنْ يَصيرَ قُرَّةَ عينٍ لهم ، فآلَ بهم الأمرُ إلى أنْ صار لهم عدوّا وحَزَناً .

(من وراء) ، و(وحياً) مصدر في موضع الحال عُطف عليه ذلك المتعلّق . يُنظر : اتحاف فضلاء البشر للطمياطي: 451/2 ، وتفسير البحر المحيط: 504/7 ، والنشر لابن الجزري : 368/2 .

[1] - هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، اللّيثي بالولاء ، المدني ، أحد القرّاء السّبعة المشهورين ، قرأ على عشرات من التابعين وروى عنه طائفة منها : قالون وورش ، وأصله من أصبهان ، اشتهرَ في المدينة وأقرأ الناسَ نيفا وسبعين سنة ، توفي بها سنة 169 هـ . تُنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : 336/7- 338 ، ووفيات الأعيان : 368/5 ، والأعلام : 05/8 .

[2] - وذلك بإضمار "أنْ" والتقدير : (أو أنْ يُرسِلَ) و" أنْ " والفعل معطوفان على "وحياً" ؛ أي : (وحْياً أو إرسالاً) ، و"وحياً" ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت " أنْ " في الكلام لجاز . يُنظر: شرح قطر الندى : 89 .

[3] - ساقطة من (ب) .

[4] - وهو : الطّائر .

[5] - تُنظر أوجه إعراب هذا القول في : المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: 1152/2- 1153 ، وشرح التصريح :390/2 ، وشرح ابن النّاظم : 489 ، وأوضح المسالك : 88/2 .

[6] - يُنظر تفصيل هذا في : شرح قطر الندى : 90- 93 ، وشرح شذور الذهب: 316- 317 ، والجنى الداني : 115 .

[7] - الفتح : 01/48- 02 . وفي متن قطر النّدى صفحة 15 ذُكرت آية أخرى وهي : ﴿ ♦⚘☞⬅♦▦✓♓⚘×♦ ♦⚘☗☪☐☐⬃ ﴾ [النحل: 44/16] .

[8] - ساقطة من (ب) . وفيها: [نقيضا لما قبلها] .

[9] - القَصَص : 08/28 . وفي (ب) : [عدوا وحزقا] .

أم للتّأكيد[1] ؛ وهي الآتية بعد فعل متعدٍّ ؛ نحو: ﴿ [illegible] ﴾[2] .

فـ" أنْ " مُضمَرَة جوازاً (**إلاّ**) إذا اقترنَ الفعلُ بعدها بـ: لا ، سواء كانت مؤكِّدة كالّتي (**في نحو**: ﴿ [illegible] ﴾[3]) أم نافية ؛ نحو: (﴿ [illegible] ﴾[4] **فتظهَر**) "أنْ" وُجوباً (**لا لا غير**) كراهَة اجْتماع لامين[5] .

(**و**) إلاّ في (**نحو**: ﴿ [illegible] ﴾[6]) ممّا هو مَسبوقٌ بِكونٍ ماضٍ -ولو معنى[7]- مَنْفِيٌّ بـ: "ما" "ما" أو "لم" فقط ، مُسنَدٌ لِمَا أُسنِدَ إليه الفعل المقرون بـ: اللاّم - كما في المغني[8] - (**فتُضمَرُ**) وُجوباً[9] (**لا غير**) ، وتُسمَّى هذه اللاّم : لامُ الجحود ؛ مِنْ تسمية العام

بالخاص[10] .

---

[1] - وهي الزّائدة ، وهي أنواع ، وبعضُهم أدْخَلَها في (لام التعليل) ؛ ففي الآية - الآتية - هي عندهم لتعليل الأمر ؛ بمعنى : (وأُمرنا بما أُمرنا به لنُسلِمَ) . يُنظر : الجنى الداني : 121- 122 ، ومغني اللبيب : 360/1 .

[2] - الأنعام : 71/6 .

[3] - الحديد : 29/57 .

[4] - البقرة : 150/2 ، والنّساء : 165/4 .

[5] - يلزَم إظهار " أنْ " في هذه الحالة ؛ ليقعَ الفصلُ بين المتماثلين - لام كي و"لا "- لأنّهم لو قالوا في (لئلاّ يغضب) -مثلاً- للا يغضبُ ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونبوّة وثقل ، فتجنّبوه بإظهار " أنْ " . يُنظر: همع الهوامع : 322/2

[6] - الأنفال : 33/8 .

[7] - يقصد المضارع المنفي بـ لم .

[8] - يُنظر: مغني اللبيب : 353/1 ؛ وفيه عَرَّفَ لام الجحود بقوله : « هي الداخلة في اللفظ على الفعل ، مَسبوقة بـ : (ماكان) أوبـ (لم يكن) ناقصتين ، مسندتين لما أُسندَ إليه الفعلُ المقرونُ باللام » .

[9] - عُلِّلَ وجوب الإضمار : بأنّ أصل (ماكان ليفعل) نفي (كان زيدٌ سيفعل) ؛ فجُعِلَت اللاّم مُقابِلة للسِّين ؛ فكما لا يُجمَع بين " أنْ " والسّين ؛ لا يُجمع بين "أنْ " واللام . يُنظر : شرح التصريح : 372/2 .

[10] - قال الأزهريّ : « الصّواب تسميتها لام النّفي ؛ لأنّ الجحود عبارة عن إنكار الحقّ ، لا عن مطلق النفي ؛ والنحويون أطلقوه وأرادوا الثّاني ؛ فهو من تسمية العام بالخاص » . شرح التصريح : 372/2 .

واختُلِفَ في الفعل الواقع [جواباً][1] بعدها ؛ فذهَبَ الكوفيُّ[2] إلى أنّه خَبرُ "كانَ" واللاّم للتّوكيد وجَرَى عليه ابن مالك في التّسهيل[3] ؛ لكنّه يقول بِوُجوب إضمار "أنْ" تَبَعاً للبصريّ ؛ فهو قولٌ مركّب من قولين[4] .

وذهَبَ البصريُّ إلى أنّ خبر كان محذوف وأنّ هذه اللاّم مُتعلِّقة [34/أ] بذلك الخبر المحذوف ، وأنّ الفعلَ ليس بخبر ؛ بل المصدر المنسبك من "أنْ" المضمَرة والفعل المنصوب بها – على الأصحّ – في موضع جرّ ، والتقدير في نحو: ﴿ ❐◆✌◆ ✍ ✉♍♒ ✁✍✦ ﴾ ... ﴿ ⌂✇✉✉✪✐✏◆♑←✌◊ ﴾[5] : وما كان الله مُريداً لتعذيبِهم ، ويُقدَّرُ في كلِّ موضع ما ما يليقُ به على حَسَب مَساق الكلام ؛ والدّليل على هذا التّقدير أنّه قد جاء مُصرَّحاً به في بعض كلام العرب ؛ قال :

[33]- سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو[6] ....

فَصَرَّحَ بالخبر الّذي هو قوله: "أهلاً " ، مع وُجود اللاّم والفعل بعدها .

وفي كلامه استعمال "لا غير" ؛ وقد صرَّحَ في المغني[1] بِأنَّ قولهم "لا غير" لحنٌ ، وفي الشذور: ‹‹ بِأنَّهُ لم تتكلَّمْ به العرب ››[2] ، وقد مرّ ما فيه[3] .

---

[1] - زيادة من (ب) .

[2] - يُنظر مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في : الجنى الداني: 118- 119 ، والارتشاف : 1657/4 ، وهمع الهوامع : 298/2 . وهذا الخلاف بينهم مَبنيٌّ على خلاف سابق ورد في : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة 82 ؛ وهو: (هل تنصب لامُ الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها ؟) . فلمّا كانت اللام عند الكوفيين ناصبة ؛ كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة ؛ لتأكيد النفي ، ولذلك أجازوا أن يتقدّمَ معمول منصوبها عليها ، ولما كان مذهب البصريين : أنّ اللام جارّة لمصدر مُنسبك من " أن" المقدّرة والفعل ، لَزِمَ عندهم أنْ يكونَ خبر كانَ محذوفاً .

[3] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 63 ، وشرح التسهيل : 22/4 .

[4] - قال أبو حيّان : ‹‹ ويترَكّبُ من قول ابن مالك مذهَبٌ لم يقلْ به أحَدٌ ؛ وذلك أنّه زعَمَ أنّ "أنْ" لازمة للإضمار ، وأنّ النّصبَ بها ، وزعَمَ أنّ الفعلَ بعد اللاّم هو الخبر لـ كان ، وليس هذا بقول بصريّ ولا كوفي ›› .
ارتشاف الضرب : 1658/4 ، ويُنظر كذلك : الجنى الداني : 119- 120 .

[5] - الأنفال : 33/8 .

[6] - صدر بيت من الوافر ، عجزه : وَلَكِنَّ المضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ
وهو بلا نسبة في : ارتشاف الضرب : 1657/4 ، والجَنَى الدّاني : 119 ، ولسان العرب : 559/12 (لوم) ، وشرح التصريح : 371/2 ، والمساعد: 79/3 ، وهمع الهوامع : 298/2 والدرر اللوامع : 13/2 .

وأمّا إضمار "أنْ" وُجوباً ففي خمسة مواضع ؛ أحدُها هذا[4] .

والثّاني: أشارَ إليه بقوله: (**كإضمارها**) أي "أنْ" وُجوباً (**بعد حتّى**) الجارة نظماً ونثراً ، ومجرورها إنْ كان اسماً صريحاً فهي[5] فيه بمعنى "إلى" نحو: ﴿ ❍⌧☹✹🗐 ✍♦➲⇧■🗄↗⇗ ✂✍◎⌦⌧⇧➚❷⌧ ⇗⇖ ﴾[6] ، وإنْ كانَ مُؤَوّلاً مِنْ "أنْ" والفعل فتارةً تكون بمعنى "إلى" ؛ وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو: لأسيرن حتى تطلُعَ الشّمسُ ، وتارةً تكون بمعنى "كي" وذلك إذا كان ما قبلها عِلّة لما بعدها نحو: أسلمْ حتى تدخُلَ الجنّةَ ، وتحتَملُهُما [في][7] نحو: ﴿ ❍⌧☹✹🗐 ✍✂♦⌦✍❷⌧ ◆↗☑❼⌦ ✂❼■🗄⌦ ✂ 🕮❒✍⌦❷⌧ ✂✍✎★ ﴾[8] .

هذا مَذهَب الجمهور[9] ، وأثبَتَ ابن مالك[10] لها معنى ثالثاً ؛ وهو أنْ تكونَ بِمعنى : "إلاّ أنْ "[11] واستَظهَرَهُ المصنّف[12] في قوله :

[34]- ليسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَماحَةً حتّى تجودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ[13]

مع أنّ احتمال الغاية مُتأتٍ ، وكذا التّعليل[14] .

---

[1] - يُنظر : مغني اللّبيب : 266/1 (حرف الغين المعجمة) .

[2] - شرح شذور الذّهب : 141 .

[3] - صفحة : 97 - 98 .

[4] - أي : ممّا هو مسبوقٌ بكونٍ ماضٍ ، مَنْفيّ بـ "ما" أو "لم" ، وهو ما يعرف بالإضمار بعد لام الجحود .

[5] - في (ب) : [فهو] .

[6] - القدر : 05/97 .

[7] - زيادة من (م) .

[8] - الحجرات : 09/49 . و [حتى] في الآية ساقطة من (ب) .

[9] - يُنظر : شرح قطر النّدى : 96 ، وارتشاف الضرب : 1662/4 ، والمساعد : 79/3 ، ومغني اللبيب : 209/1 .

[10] - يُنظر: شرح التسهيل: 24/4 ، وكذلك : ارتشاف الضرب : 1662/4 ، وهمع الهوامع : 301/2 .

[11] - في (ب) : [إلاّ] بدون "أنْ " .

[12] - يُنظر : مغني اللبيب لابن هشام : 209/1 .

[13] - البيت من الكامل ، وهو للمُقَنَّع الكندي (وهو شاعر مُقل من شعراء العصر الأموي) والبيت منسوب إليه في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1734/2 ، وشرح شواهد المغني: 372/1 ، والدرر: 14/2 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 24/4 ، الجنى الداني: 555 ، وتوضيح المقاصد: 1250/4 ، والمغني: 209/1 ، وهمع الهوامع: 301/2 ، والخزانة: 370/3 . - **الشرح والإعراب:** (ما) في البيت يجوز أنْ تكون موصولة ؛ أي: (والذي لديك قليل) فتكون = "ما" مبتدأ و"لديك" صلته ، و"قليل" خبره ، ويجوز أن تكون "ما" نافية ، و"قليلٌ" اسمها ، و"لديك" خبرها ، والمعنى على

والأصحّ أنّ النّصبَ بعدها بـ: أنْ مُضمرَة لا بِها[1] ؛ لأنّه قد ثَبُتَ جَرُّها للأسماء فوَجَبَ[2] نسبةُ العملِ [هنا][3] لـ: أنْ ؛ لِمَا تقرَّرَ مِنْ أنَّ عواملَ الأسماءِ لا تكونُ عوامل في[4] الأفعال ؛ لأنّ ذلك ينفي الاختصاص .

وإنّما لم تكنْ مثل " كي" جارة وناصبة بنفسها ؛ قال أبو حيّان : « لأنّ النصبَ بـ: كي أكثرُ من الجرّ ، ولم يمكنْ تأويل الجرّ[5] ... فحكم به ، و"حتّى" ثَبُتَ جرُّ الأسماءِ بها وأمكَنَ حَمْلُ ما انتصَبَ بعدها على ذلك بما قدّمنا[6] منَ الإضمار ، والاشتراك خلافُ الأصل[1] ، ولأنّها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف كيْ ؛ فإنّها سُبِكَتْ في الفعل[2] وخلَّصَتْهُ للاستقبال »[3] .

النفي : حتى تجود بكلِّ شيء لكَ ؛ فلا يبقى قليلُكَ أيضاً . يُنظر: شرح ديوان الحماسة : 1735/2 .

والشاهدُ في البيت (حتّى تجود) بمعنى (إلا أن تجود) على رأي ابن مالك وابن هشام .

[14] - قد ردَّ ابن النّاظم على والده ؛ ورأى أنّه يصحُّ فيه – أي في البيت – تقدير: " إلى أنْ " ؛ وإذا احتَمَلَ أنْ تكونَ "حتى" فِيهِ للغاية ، فلا دليلَ في البيت على أنّ "حتى" بمعنى "إلاّ أنْ" . انظر: شرح التسهيل: 24/4 ، والارتشاف : 4/ 1662 .

وهذا المعنى الثالث قد نقله أبو البقاء العكبري (ت 613 هـ) عن بعضهم في تفسير الآية 102 من سورة البقرة ؛ وهي:

﴿ ❒◆✍◆♦ ③➔↖➔⊠☺✍&⊠ ✍♌ ⇧♊✍ 🕮❒■❒⊠☹✸🗐 ③♦❑→❍✇ ❍⊠☹✸☼✍⊠☺✸✍⊠ ❑□□✲✍✍✍ ←♊⇘♦✦✝✍⊠ ❍✍✍✍ ﴾ وقال : « وقيل "حتّى" بمعنى "إلاّ " ؛ أي: وما يُعلّمان من أحَدٍ إلاّ أنْ يقولا » . التبيان في إعراب القرآن: 99/1 . وهذا المعنى – كذلك – ظاهر من قول سيبويه في الكتاب: 342/2 في تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلاّ أنْ تفعَلَ) ؛ فقال: « فأنْ تفعَلَ : في موضع نصب ، والمعنى: حتّى تفعَلَ » .

وصرَحَ بهذا المعنى كذلك ابن هشام الخضراوي (ت 646 هـ) في حديث: «كُلُّ مولود يُولد على الفطرة حتّى يكون أبواه يهوّدانه ... » ؛ فقال: « كأنّه قال: إلاّ أنْ يكونَ أبواه ... » . يُنظر: همع الهوامع : 301/2 ، ومغني اللبيب: 209/1 ، والجنى الداني : 554 ، والمساعد : 79/3 ، وارتشاف الضرب : 1662/4 .

[1] - النَّصبُ بعدها بـ أنْ لازمة الإضمار هو مذهب البصريين ، واختَلَفَ الكوفيون ؛ فذهَبَ الفرّاء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليس الجارّة ؛ وعنده أنّ الجرَّ بعدها إنّما هو لنيابتها مَنَاب "إلى" ، وذهَبَ الكسائي إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنّها الجارة بإضمار "إلى" وجوَّزَ إظهارَها بعد حتّى ، وذهَبَ بعضُ الكوفيين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ أنْ ، أو جارة بنفسها أيضا تشبيها بـ إلى ، ومع قولهم أنّها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار "أنْ" بعدها ، وكان النصبُ بـ حتى وأنْ توكيداً .

يُنظر : همع الهوامع : 299/2– 300 ، والارتشاف : 1662/4 ، والإنصاف : 489/2 (المسألة: 83)و(المسألة: 80) .

[2] - في (ب) : [فموجب] .

[3] - زيادة من (م) .

[4] - ساقطة من (م) .

[5] - المحذوف من قول أبي حيان: [لأنّ حرفَهُ لا يُضمَرُ] . يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) (دت) : 316/2 .

[6] - الصّواب [قدّرنا] كما ورد في : الأشباه والنظائر : 316/2 .

ولا يُنصَبُ المضارعُ بـ: أنْ بعدها إلاّ (**إنْ كان مُستقبلا**) بالنّظر [إلى ما قبلها ، سواء كان مُستقبلاً - أيضاً - بالنّظر][4] إلى زمن التّكلُّم (**نحو**) : ﴿ ☼❄♒︎♊︎ ♒︎⬀❸◆⌧⌧ ⬉◆⬛⓿⬂❍⯐ ⬉◆◷▤⬂▦⯐✓×◆ ❍⌧☹✸⌀▤ ③◆❷⬀♉︎⬂➚⌧ ⬂⓿♒︎⬂◆ ﴾[5] أم لا نحو: ﴿ ◻◆♾⬉♒︎⬂❽⌘♒︎➚◻✁☎ ❍⌧☹✸⌀▤ ✌⬉◻⌧⌀▤ ﴾ ... ﴿ ③◆◗➔◻✌◆ ✁♒︎❷▪↢◻✌⬉ ﴾[6] - بالنّصب في قراءة غير نافع[7] - فإنّ قوْلَ الرّسولِ - وإنْ كان ماضياً بالنّظر إلى زمن التّكلّم - مُستَقبَلٌ بالنّظر إلى زلزالهم[8] .

وقد تظهَر "أنْ" مع المعطوف على منصوبها كقوله :

[35]- حَتّى يَكُونَ عَزيزاً مِنْ[9] نُفوسِهِمُ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتار[10]

قال أبو حيّان : ‹‹ وفي هذا دليل على دَعْوى البصريين مِنْ أنّ [35/أ] " أنْ " مُضمَرَة بعد حتّى ، ولِذلك ظهَرَتْ في المعطوف " لأنّ الثّواني تحتمل ما لا تحتمل الأوائل"[1] ››[2] .

---

[1] - كأنّه جواب عن سؤال تقديره : أنّ الأصلَ عدمُ الإضمار ، وهلاّ كانتْ ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ؟ فأجابَ : بأنّ الاشتراك خلاف الأصل . يُنظر: حاشية ياسين : 159/1 .

[2] - في (م) : [سبكت الفعل] .

[3] - يُنظر هذا القول لأبي حيان في : الأشباه والنظائر للسيوطي : 316/2 .

[4] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهوا من الناسخ بسبب انتقال النظر .

[5] - طه : 91/20 .

[6] - البقرة : 214/2 .

[7] - قرأ نافع- وحده- (حتى يقول) بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . يُنظر: اتحاف فضلاء البشر للدمياطي: 436/1 ، والنشر لابن الجزري : 227/2 ، ونافع سبق التعريف به ، وعلى قراءته : الجملة مستأنفة لا تتعلّق -من حيث الإعراب- بما قبلها ، والفعل مؤوّل بالحال ؛ أي: لا يخلو أنْ يكون حالا في حين الإخبار ؛ نحو: (مَرِضَ حتّى لا يرجونَهُ) ، وإنّما يكون حالا قد مضَتْ فيَحكيها على ما وقعَتْ ؛ فيرفَع الفعل على أحد هذين الوجهين . يُنظر: تفسير البحر المحيط : 149/1 ، وهمع الهوامع : 301/2 و302 ، ومغني اللبيب : 210/1 .

[8] - أي أنّ قولَ الرّسولِ والمؤمنين مستقبَلٌ بالنّظر إلى زمن الزّلزال لا بالنّظر إلى زمن الإخبار ؛ فإنّ اللهَ عزّ وجلّ قَصَّ علينا ذلك بعدما وقَعَ . يُنظر : شرح شذور الذهب : 316 .

[9] - في (أ) : [في] ، وهو ما ورد -كذلك- في مغني اللبيب .

[10] - البيت من البسيط ، وهو لِيزيد بن حِمَّان - أو حمار- السَّكوني في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 300/1 ، والدرر اللوامع : 14/2 ، وبلا نسبة في : مغني اللبيب : 454/2 ، وهمع الهوامع : 300/2 ، وشرح شواهد المغني : 965/2 .

الشّرح : البيت من أبيات أربعة قالها يزيد يوم ذي قار، وقبل هذا البيت :

ومِنْ تَكَرُّمِهم في المَحْلِ أَنّهُمُ لا يَعْلَمُ الجارُ فِيهِمْ أَنّهُ الجارُ =

والتّقييد بالجارة مخرِجٌ لـ :

العاطفة[3] : وهي الّتي تعطِفُ بعضاً على كلّ ؛ كما سيأتي .

والابتدائيّة[4] : وهي الدّاخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ؛ كقوله :

[36]- .... حتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[5]

وكقولهم: « شَرِبَتْ الإِبِلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ »[6]، ولا يكونُ الفعلُ الّذي بعدها إلاّ حالاً أو مؤوّلاً به[1] ، بخلاف الجارة فإنّه يتعيّنُ أنْ يكونَ مُستقبلاً كما تقدَّم .

يقول : مِنْ تكلُّفهم الكرم أنّهم يُحلُّونَ جارَهم منَ العنايَة محلاً يتشكَّكُ من بَعْدُ في نفسه : هل هو جارُهم أم مِنْ صميمهم والمعنى : ذلك له فيهم ما اعتزَّ بجوارهم أو مالَ إلى فِراقِهم ، ومعنى (يبين جميعا): يُفارق وهو مجتمع الحال غيرُ منتشِرِها ، ومختار لذلك غير مضطر إليه . يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 300/1- 301 .

والشاهدُ فيه قوله : (أو أنْ يبين) حيث ظهرت "أنْ" مع الفعل "يبين" المعطوف على منصوب "حتى" وهو قوله " يكون" وذلك لأنّ الثواني تحتمل ما لا تحتمل الأوائل .

[1] - ويُقال : (يُغتفَرُ في الثّواني ما لا يُغتفر في الأوائل) ؛ وهو قول تردّد في كتب النحو بصيغ مختلفة ، وهم يقصدون به: أنّه يجوز ويُحتمل في التابع ما لا يجوز في المتبوع ؛ فمن ذلك: "كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم" و"أيُّ فتَى هيْجاءَ أنتَ وجارِها"... وقد عقَّدَ ابن هشام في المغني (454/2) بحثا له تضمَّنته القاعدة الثامنة منه ، وكذلك فعل السيوطي في الأشباه والنظائر (399/1- 402) .

[2] - أورَدَ السيوطي هذا القول في: همع الهوامع : 300/2 ، بدون إيعاز إلى أبي حيان ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب: 1663/4 : « وإذا عطفت على منصوبها فتظهر "أنْ" في المعطوف ؛ نحو: أصحبك حتى أتعلّمَ وأنْ أسودَ » .

[3] - يُنظر بحث "حتى" العاطفة في : مغني اللبيب : 211/1- 213 ، والجنى الداني: 546- 551 ، وشرح قطر الندى: 406 .

[4] - يُنظر بحثها في : الجنى الداني : 551- 553 ، ومغني اللبيب : 213/1- 216 . قال المرادي : « حتّى الابتدائية ؛ وليس معناها أنّها يجب أنْ يليها المبتدأ والخبر ؛ بل المعنى أنها صالحة لذلك ، وهي حرفُ ابتداء يُستأنفُ بعدها الكلام ... وتدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ، فتشاركُ الجارّة والعاطفة في معنى الغاية » .

[5] - جزء من عجز بيت من الطويل ، وتمامه : (فَما زالتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجلَةَ ...) ، وهو لجَرِير في : ديوانه : 143 ، وشرح المفصّل: 468/4 ، والجنى الداني: 552 ، ومغني اللبيب: 213/1 ، وهمع الهوامع : 343/2 ، وشرح شواهد المغني: 377/1 ، والخزانة: 477/9- 480 ، والدرر: 527/1 ، وللأخطل في : الحيوان: 330/5 ، وبلا نسبة في : كتاب أسرار العربية: 241 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 282/4 ، واللسان: 357/11 (شكل) ، وهمع الهوامع: 258/2 ، والدرر: 40/2 ، وكشف النقاب: 212 . **الشّرح** : دِجلة: نهر بالعراق ، وأشكل: الذي يُخالط لونه حُمرة مع بياض . يُنظر: شرح شواهد المغني : 178/1 ، والدرر : 527/1 .

والشاهد فيه: مجيء "حتى" حرف ابتداء فدخلت على الجملة الاسمية .

[6] - يُنظر هذا القول في : الكتاب : 18/3 ، وأمالي ابن الشجري : 149/2 ، وشرح شذور الذهب : 316 .

وقد عُلِمَ من كلامه [ممّا مرّ][2] أنّ الاستقبال شرطٌ في صحّة وُجوب النّصب[3] ، فإنْ انتفى وَجَبَ الرّفعُ ، لكن يجبُ مع ذلك أنْ يكون الفعلُ بعدها مُسبَّباً عمَّا قبلها ، فضلة نحو: مَرِضَ زيدٌ حتّى لا[4] يرجونَهُ .

(**و**) الموضع الثّالث مِمَّا يجبُ فيه إضمار "أنْ" أشارَ إليه بِقولِهِ : (**بعد أو**) العاطفة الصّالحُ في موضعها "إلى" أو "إلاّ " ؛ فالأوّل (**نحو**) قولك : (**لألزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقِّي**)[5] أي: إلى أنْ تقضيَني ، وكقوله :

[37]- لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المنَى[6] .....

(**و**) الثّاني (**نحو**) قوله :

[38]- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ (**كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقيمَا**)[7]

أيْ : إلاّ أنْ تستقيمَ[8] .

---

[1] - مثل قولك: سرْتُ حتى أدخلها ، إذا كان السير والدخول قد مضَيَا ولكنّك أردتَ حكاية الحال .

[2] - ساقطة من (ب) و (م) .

[3] - في (أ) : [شرط في صحة النصب] ، وفي (ب) و (م) : [شرط في وجوب النصب] .

[4] - في (م) : [حتّى أنّهم لا ...] .

[5] - لم يرد هذا المثال في "متن قطر الندى" وإنّما ورَدَ فيه صدر البيت الآتي ، والبيت الّذي يليه كاملا .

[6] - صدر بيت من الطويل ، عجزه : (فَمَا انْقادَتِ الآمالُ إلاّ لصابِرٍ) ، وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 1540/3 ، وشرح التسهيل: 25/4 ، والمغني: 121/1 ، والأوضح: 79/2 ، وشرح الشذور: 318 ، وشرح القطر: 98 ، وشرح ابن عقيل: 508 ، وشرح التصريح: 372/2 ، وهمع الهوامع: 304/2 ، وشرح شواهد المغني: 206/1 ، والدّرر: 16/2 .
والشاهد في البيت هو نصب المضارع بأنْ المضمرة وجوبا بعد "أو" ، وقد ذكر ابن هشام في " أوضح المسالك: 79/2 " أنّ "أو" فيه بمعنى "حتى" ووافقه الأزهري في "شرح التصريح : 372/2 " .

[7] - البيت من الوافر ، وهو لِزياد الأعجم في : الكتاب: 48/3 ، والمقتضب: 29/2 ، وطبقات فحول الشعراء: 693/2 ، وأمالي ابن الشجري: 78/3 ، وشرح شواهد الإيضاح: 254 ، وشرح التسهيل: 25/4 ، والمساعد: 81/3 ، واللسان: 389/5 (غمز) وشرح التصريح: 372/2 ، وشرح شواهد المغني: 205/1 ، وبلا نسبة في : المقتصد: 1077/2 ، وشرح المفصّل : 232/3 ، والمقرّب: 263/1 ، وشرح الكافية الشافية: 1540/3 ، والارتشاف: 1680/4 ، والمغني: 119/1 ، والأوضح : 79/2 ، وشرح الشذور: 319 ، وشرح القطر: 99 ، وشرح ابن عقيل: 508 ، وكشف النقاب: 211 ، والدرر: 16/2 =
الشرح : غمزت : من غمزت الشيء أي : عصرته ، والقناة : الرمح ، والكعوب: النواشز في الأطراف ، قال الزمخشري : معنى البيت : كنت إذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء إلاّ أنْ يتركوا هجائي . يُنظر: شرح شواهد المغني : 205/1 .

والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوَّل بمصدر معطوف على مصدر مُتصيّد[1] من الفعل المتقدِّم ؛ أيْ: لَيكونن لُزومٌ منِّي لَك[2] أو قَضاءٌ منك ، وليكونن منّي كَسْرٌ لِكُعوبِها أو استقامة منها[3] .

(**و**) أشارَ إلى الرّابع والخامس بقوله : (**بعد فاء السّببيّة**) وهي الّتي قُصِدَ بها الجزاء ، (**أو واو المعيّة**) وهي المفِيدَة معنى "مع" ، حالَ كونهما (**مَسْبوقين بِنفيّ محض**) أي: خالص من معنى الإثبات ؛ فخرَجَ نحو: ألم تأتنا فنكرمُكَ ، وما تزالُ تأتينا فتُحدّثنا ، وما تأتينا إلاّ فتحدّثنا[4] ، (**أو طلَبٍ بالفعل**) لا غير ؛ لأصالته في ذلك ؛ فخرَجَ الطّلب بلفظ الخبر ؛ نحو: حسبُكَ حديثٌ فينامُ النّاسُ ، وبالمصدر نحو: سقياً فيرويك ، وباسم الفعل نحو: صَهْ فنكرمُكَ ؛ فلا يجوزُ النّصبُ بعد شيءٍ منها[5] . وخرَجَ بقيد السّببيّة والمعيّة : العاطفتان على صريح الفعل ، والمستأنفتان[6] .

وشمِلَ قولُهُ "بنفيّ محض" النّفيَ بالحرف (**نحو**: ﴿ ••◆❒ ③↖◌⑤ ⑩■❒◆⧫ ⧫ ◌ ⌀ ❁ ⌀ ◌⑤↖③ •• ◆⑩•▫ ☺◆←❑➔✍❑✂☎ ﴾[7]) ، وما تأتينا

فتُحدّثُنا إلاّ في الدّار ، وبالفعل نحو: ليس زيدٌ حاضراً فيُكلِّمَك ، وبالاسم نحو: أنتَ غيرُ آتٍ فتحدِّثَنا[1] ، والنّفي مع الواو كذلك نحو:﴿ ❒◆•◌☺ ◌ ③ ◆⧫➔❒⧫ ■❒ ✂ ◌ ✎ ✦

---

[8] - في (م) : [تستقيما] .

[1] - في (أ) : [منسبك] ، وكتبت فوقها "متصيد" .

[2] - ساقطة من (ب) و (م) .

[3] - يُنظر تفصيل هذا في : شرح التصريح : 373/2 .

[4] - أيْ : من كلّ نفيّ دخلَ عليه أداة استفهام ، وأريدَ بالاستفهام : التقرير لا الاستفهام الحقيقي ، وكذلك في مثل: (ما تزال ...) لأنّ "زال" للنّفي وقد دخل عليها النّفي ؛ ونفي النّفي إثبات ، وكذلك من كلّ ما انتقض فيه النّفي بـ إلاّ قبل الفعل . يُنظر : شرح التصريح : 379/2 ، وشرح القطر : 100 ، وهمع الهوامع : 306/2 .

[5] - هذا مذهب الجمهور ، خلافاً للكسائي الّذي أجازَ النّصبَ في جواب اسم الفعل مطلقا ، ووافقه ابن جنّي وابن عصفور بعد "نزال وتراك" ونحوهما ؛ ممّا فيه لفظ الفعل دونَ "صهْ ومهْ " ونحوهما ؛ ممّا فيه معنى الفعل دون حروفه .
يُنظر : شرح قطر النّدى : 105 ، وشرح التصريح : 385/2 .

[6] - العاطفتان نحو : ﴿ ❒◆•• ③↖ ❶•⧫ ⧫ ▫•◆❶•◆➔ ☞ ⧫ ❶ ⧫ ❻↓❒◆ ⧫ ⧫ ↖ ◌ ● ➔ ⌀ ❁ ▫• ◆❶•◆ ⧫ ⧫ ❒ ↓ ❻ ⧫ ❶ ⧫ ☞ ⧫ ➔ ◆ ❶•▫ ⌀ ❁ ← ● ◌ ↖ ⌀ •❶ ⧫ •↖③ •• ◆❒ ﴾ [المرسلات: 36/77] ، ونحو: (لا تأكل السّمكَ وتشربْ اللّبنَ) بالجزم ،
والمستأنفتان نحو قول جميل بثينة: أَلَمْ تسألِ الرّبعَ القَواءَ فيَنطقُ وهل يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ
وتقول مع الواو: لا تأكلْ السّمكَ وتشربُ اللّبنَ ، بجزم "تأكل" ورفع "تشرب" على الاستئناف ؛ إذا نهيته عن الأول فقط وأبحتَ له الثاني . يُنظر : شرح التصريح : 380/2- 382 .

[7] - فاطر : 36/35 .

[illegible] [2] وقس الباقي .

وشِمِلَ قولُهُ: " أو طلَب بالفعل" الأمرَ والنّهيَ والدّعاءَ والاستفهامَ والعَرْضَ والتّمنّي والتّحضيضَ ، فهذه سبعة مع النّفي المتقدّم تصير ثمانية أشياء ؛ وهي المعبَّرُ عنها بالأجوبة الثّمانية ، وزادَ الفرّاء[3] التّرجي ، واختاره ابن مالك لثُبوت ذلك سماعا[4] ، فتصير على هذا تسعة ، وقد جمَعَها بعضُهم في بيت وهو :

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمْ تَمَنَّ وَارْجَ كذلك النّفْيُ قَد كَمُلاَ [36/أ]

مثالُ النّصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشّاعر :

[39]- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[5]

وقوله :

---

[1] - لا يُجيزُ البصريّونَ إجراء "غير" مَجرَى النّفي فيُنصبُ الفعلُ معها بعد الفاء ، وأجازَ الكوفيون ذلك وتبعهم ابن مالك . يُنظر : ارتشاف الضرب : 1676/4 ، والمساعد : 87/3 ، وشرح التسهيل: 32/4 ،وشرح الكافية الشافية: 1555/3 .

[2] - آل عمران : 142/3 .

[3] - قال في معاني القرآن: 09/3 : « وقوله: [illegible] [غافر: 36/40- 37] بالرفع بردّه على قوله (أبلغ) ، ومن جعله جوابا لـ "لعلّي" نصبه ، وقد قرأ به بعضُ القرّاء ، وأنشدني بعضُ العرب:

عَلَّ صُروفَ الدّهرِ أو دُولاَتِها يُدِلْنَنَا اللُّمّة مِنْ لَمَّاتِها

فتستريحَ النّفسُ مِنْ زَفْراتِها » .

ويُنظر كذلك : شرح التصريح : 386/2 ، وشرح الكافية الشافية : 1554/3 .

[4] - قال ابن مالك : « وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً » . شرح الكافية الشافية : 1554/3 ، وانظر: شرح التسهيل: 34/4 وقال في الألفيّة : 115 : وَالفِعْلُ بَعْدَ الفاءِ في الرّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إلى التّمنّي يَنْتَسِبْ

[5] - الرجز لأبي النّجم العِجْلي في : الكتاب: 35/5 ، وشرح التسهيل: 28/4 ، وشرح التصريح: 376/2 ، وهمع الهوامع: 305/2 ، 360 ، والدرر: 400/1 ، 17/2 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 13/2 ، والأصول: 183/2 ، وسر الصناعة: 270/1 ، والمقتصد: 1069/2 ، وشرح المفصّل: 238/4 ، وشرح الكافية: 1544/3 ، ورصف المباني: 381 ، والأوضح: 82/2 ، وشرح قطر الندى: 100 ، وشرح الشذور: 324 ، وشرح ابن عقيل: 509 ، وشرح المكودي: 696/2 ، وكشف النقاب: 208 . **الشّرح والإعراب** : العَنَق: ضرب من السّير ، وهو منصوب على النيابة على المصدر (نائب مفعول مطلق) ، الفسيح : المتّسع ، وسليمان : هو الخليفة سليمان بن عبد الملك الأموي . يُنظر: الدرر: 401/1 .
والشاهدُ فيه قوله : (فنستريحا) حيث نصب الفعل بـ: " أنْ " مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب الأمر .

[40]- فَقُلْتُ أُدْعِي وأدْعوَ إِنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[1]

وفي جواب النّهي قولُهُ تعالى: (﴿ ❒◆•• ✍•➲⇧⇦♦❑⬀✂☎ ▫⑩✍ ○⑩✍▫ ❶•◆❶•▫✍ ✍❑ ♦❑■❶⇘ ⬀✍⇗▤⇘ ⬊⊠✍•❑✍ ✍✍ ﴾[2]) ، وقول الشّاعر:

[41]- لاَ تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ[3] عارٌ علَيْكَ - إذا فَعَلْتَ - عَظيمُ[4]

وفي جواب الدّعاء نحو قولك : اللّهمّ تُبْ عليَّ فَأتوبَ ، وقولك : اللّهمّ ارزقني بعيراً وأحُجَّ عليه .
وفي جواب الاستفهام نحو[5]: ﴿ ▫•♈✍ ✍◆☪⅄ ◉ ✍ ✍◆ ✍ ⅄⇗⊠➔⊠✍✍⇗◆ ▫•⑩◆✧⇧⊠➔⊠✍✍ ☎✂❑⇖➔⊠⇧⊠✍✍◆☪•◉ ﴾[1] ، وقوله :

---

[1] - البيت من الوافر ، واختلف النحاة واللغويون في نسبة هذا البيت ؛ فهو للأعشى ميمون بن قيس في : الكتاب: 45/3 ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق في : أمالي القالي: 90/2 ، وليس في ديوانه ، وهو للحُطَيْئَة في: ديوانه: 147 ، ولِربيعة بن جُشَم في : المفصّل: 318 ، ولِدثار بن شيبانا النّمري في : الأغاني: 159/2 ، وسمط اللآلئ: 726 ، واللسان: 316/15 (ندى) ، وللأعشى أو للحطيْئة أو لربيعة بن جشم في : شرح المفصّل: 251/4- 253 ، ولأحد هؤلاء الثّلاثة أو لديثار بن شيبان في : شرح التصريح: 377/2 ، وشرح شواهد المغني: 827/2 ، والدرر: 21/2 ، وبلا نسبة في : مجالس ثعلب: 456 ، وسر صناعة الإعراب: 392/1 ، والإنصاف: 432 ، وضرائر الشعر: 150 ، وشرح الكافية الشافية: 1548/3 ، وشرح التسهيل: 36/4 ، والارتشاف: 1677/4 ، واللسان: 560/12 (لوم) ، والمغني: 37/2 ، وأوضح المسالك: 83/2 ، وشرح الشذور: 330 ، وشرح ابن عقيل: 511 ، وهمع الهوامع: 311/2 ، وكشف النقاب: 210 .
الشرح : أندى: اسم تفضيل من "النّدى" وهو بُعْدُ ذهاب الصوت . شرح شواهد المغني: 827/2 .
والشاهدُ فيه قوله : (وأدعُوَ) حيث نصب الفعل بـ أنْ المضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر .

[2] - طه : 81/20 .

[3] - اكتفى بذكر الصدر في (أ) .

[4] - البيت من الكامل ، وهو كذلك مختلف في نسبته ؛ فهو للأخطل في : الكتاب: 42/3 ، وشرح المفصّل: 236/4 ، وشرح التسهيل: 36/4 ، ولأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه: 404 ، والأزهية : 234 ، وشرح التصريح: 376/2 ، وهمع الهوامع: 312/2 ، وللأعشى في : شرح أبيات سيبويه للنحاس: 161 ، وللمتوكّل الليثي في : الأغاني: 156/12 ، والعقد الفريد: 87/7 ، والمؤتلف والمختلف: 179 ، ولأبي الأسود أو للمتوكل في : اللسان: 447/7 (عظظ) ، وشرح شواهد المغني: 571/2 ، 779 ، ولأحدهما أو للأخطل في : شرح شواهد الإيضاح: 252 ، والدرر: 22/2 ، ولأحد هؤلاء أو للسّابق البربري في : الخزانة: 564/8 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 25/2 ، والأصول: 154/2 ، واللباب: 41/2 ، ورصف المباني: 424 ، والمقتصد: 1070/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 76/4 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 535 ، واللسان: 489/15 (وا) ، والعقد الفريد: 184/2 ، وشرح الكافية: 1547/3 ، والجنى الداني: 157 ، والمغني: 578/1 ، والأوضح: 81/2 ، وشرح الشذور: 264 ، وشرح القطر: 107 ، وشرح ابن عقيل : 511 ، وكشف النقاب : 126 ، 211 .

[5] - ساقطة من (أ) .

[42]- أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ[2] الملْسُوعِ[3]

لكن يُشتَرَطُ فيه ألاّ يَكونَ بِأداةٍ يليها جملة اسميّة خبرها جامد ؛ فلا يجوز: هل أخوكَ زيدٌ فأكرمَهُ ، بالنّصب . وفي جواب العَرض قوله :

[43]- يَا ابنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كمَنْ سَمِعَا[4]

ونحو : ألاَ يقُومُ وأقومَ .

وفي جواب التّمنِّي نحو: ﴿ ③♦🕓🖬⑩■☝♘♂♦🏷🏷 ♂✡↗📫 →💣✡↗📫 →♦✍ ⚠♋←♋⚠➔♦✍ ⚠♋❑➔▫❒🕯♦▫ ✂🕐♋⚠❑♦▫ ✍✝☺⑩♋→♦↖ ✍✝✍ ﴾[5] ، ونحو: ﴿ ✍◆☪□☹♘⓪■🖬🕓♦③ ♋⑩♦❷←☼ ••◆❒ ⌘☮✍⓪♦▤←☼ ✍□✡♋■✍◆❻ ♋💣🕓♦③✍♦★♋✍ ♦♌❑↗▤♦☼◆❒ ⌘♊♋✍ ✂✍✈▫☼←♦✍♋☪♋✓×♦ ✍✝✍ ﴾[6] ، في قراءة النّصب[7] .

---

[1] - الأعراف : 53/7 . ووردت (فهل) بدون الفاء في النسخ .

[2] - ورد البيت في (ب) : [أتيت ... الكرا بليلتي ...] وهي أخطاء من الناسخ .

[3] - البيت من الكامل ، وهو للشريف الرّضي في : ديوانه : 497/1 برواية مختلفة وهي :

أهونْ عليك إذا امتلأتَ من الكَرَى إنّي أبِيتُ بِليلَة الملسُوع

وبها ورَدَ منسوبا للشريف الموسوي في: ارتشاف الضرب : 2066/4 ، وورد بالرواية الأولى منسوبا للشريف المرتضي في : مغني اللبيب : 421/2 ، وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب : 1678/4 ، والمساعد : 91/3 ، وشرح التصريح: 234/1 ، و**استَشكَلَ** ضمُّ التاء مِنْ (تبيت) وهو للمخاطَب لا للمتكلِّم - من المفروض فتحها- وفتحُها مِنْ (أبيت) وهو للمتكلم لا للمخاطب -المفروض ضمّها- وأجابَ ابن هشام : بِأنّ الفعلين مضارعان ، وأنّ التاء فيهما لاَمُ الكلمة ، وأنّ الخطابَ في الأوّل مستفادٌ من تاء المضارعة ، والتّكلّم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وهو منصوبٌ بـ أنْ مُضمرة بعد "واو" المصاحبة . يُنظر: مغني اللبيب : 421/2 .

وقال أبو حيان عن هذا البيت : « ولا أدري أهوَ مسموع أمْ مصنوع » ؟ الارتشاف : 1679/4 .

[4] - البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية : 1545/3 ، وشرح التسهيل: 33/4 ، وشرح قطر النّدى: 104 ، وشرح الشذور : 327 ، وشرح ابن عقيل : 510 ، وشرح التصريح: 378/2 ، وهمع الهوامع: 308/2 ، وكشف النّقاب: 209 ، والدرر: 19/2 .

[5] - النساء : 73/4 .

[6] - الأنعام : 27/6 .

[7] - أيْ : بِنصب (نكذّب ونكون) وهي قراءة حفص وحمزة ويعقوب ، على إضمار "أنْ" بعد واو المعية في جواب التمني ، و"أنْ" ومدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهّم من الفعل ، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثّاني ، والشنبوذي عكسه . يُنظر : إتحاف فضلاء البشر : 08/2 .

وفي جواب التّحضيض[1] نحو: هلاّ اتّقَيْتَ الله فَيغفرَ ... أو وَيَغْفِرَ لَكَ .

وفي جواب التّرجي ، عند القائل به[2] نحو:﴿ [illegible] ﴾[3] بالنّصب في قراءة حفص عن عاصم[4] ، ونحو: لَعَلِّي أراجعُ الشّيخَ ويُفهّمَني ويُفهّمَني .

ولم يُسْمَع النَّصبُ بعد الواو في المواضع المذكورة إلاّ في خمسة : النّفي والأمر والنّهي والتّمنّي والاستفهام ، وقاسَهُ النّحويون في الباقي ، صرَّحَ بِذلك في شرح الشّذور[5] .

تنبيه : نواصبُ المضارع لا يجوزُ أنْ يُحذَف معمولُها وتبقى هي ، ولو لدليل ؛ فلو قيل : أترِيدُ أنْ تخرجَ ؟ لم يَجُزْ أنْ تجيبَ بِقولك : أريدُ أنْ ، وتحذف: أخرجَ ، وأجازَهُ بعضُهم محتجّاً بما وقعَ في صحيح البخاري : « فَيَذْهَبُ كَيْمَا ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً »[6]، يُريد: "كَيْمَا يَسجدَ " ، قال[1] : : وهذا كقولكَ : جِئْتُ وَلَمَّا ، قال أبوحيان : « وليس مثله ؛ لأنّ حذْفَ الفعلِ

---

[1] - العرض والتحضيض متقاربان ؛ يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلاّ أنّ في التحضيض زيادة وتوكيد وحث ، وفي العرض لين ورفق . يُنظر : شرح التصريح : 378/2 .

[2] - هو الفراء كما تقدّم ، وذكرَ أبو حيّان – وغيره – أنّ الكوفيين يُجيزون أنْ ينتصبَ الفعلُ بعد الفاء في جواب الرجاء ، وذهَبَ البصريون إلى منع ذلك . يُنظر: الارتشاف : 1673/4 ، وتفسير البحر المحيط :446/7 ، والمساعد: 88/3 .

[3] - غافر : 36/40- 37 .

[4] - وهي كذلك قراءة : الأعرج ، وأبو حيوة ، وزيد بن علي ، والزّعفراني ، وابن مقسم . تفسير البحر المحيط: 446/7 .
و**حفص** هو : حفص بن سليمان بن المغيرة ، الأسدي بالولاء ، أبو عمر (90- 180 هـ) قارئ أهل الكوفة ، نزل بغداد ومكة ، وكان أعلم أصحاب "عاصم" بقراءته وهو ابن امرأته (ربيبه) ، ومن طريقه قراءة أهل المشرق. الأعلام: 264/2
و**عاصم** هو : عاصم بن أبي النجود ، أبو بكر ، الأسدي بالولاء ، الكوفي ، تابعي وأحد القرّاء السّبعة وكان ثقة في القراءات ، توفي بالكوفة سنة 127 هـ . الأعلام : 248/3 .

[5] - يُنظر : شرح شذور الذّهب : 329 .

[6] - جزء من حديث طويل رواه البخاري في صحيحه (392/4 رقم: 7439) في "كتاب التوحيد" باب قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[القيامة: 22/75- 23] عن أبي سعيد الخدري ، وفيه: «... فيكشفُ عن ساقِهِ فيسجدُ له كُلُّ مؤمن ، ويبقى من كان يسجدُ لله رياءً وسمعةً ، فيذهَبُ كيما يسجُدَ فيعود ظهرُهُ طبقاً واحداً...» ، ورواه أيضا في تفسير سورة القلم باب "يوم يُكشَفُ عن ساق"(315/3 رقم: 4919) مختصراً بلفظ : « فيذهَبُ لِيسجُدَ فيعودُ ظهره طبقا واحداً » . ولا شاهد في كلتا الروايتين ، والحديث رواه كذلك - بنفس رواية البخاري –

بعد "لَمَّا" للدّليل جائز منقولٌ في فصيح الكلام ، ولم يُنقَل من نحوِ هذا شيءٌ في كلام العرب ››[2] .

[جزم المضارع في جواب الطلب]

(**فإنْ سقطتِ الفاء**) منَ المضارع الواقع (**بعد الطلب**) ولو بلفظ الخبر ، (**وقُصِدَ**) به (**الجزاءُ**) للطّلبِ السّابق عليه ؛ بِأنْ قُدِّرَ مُسبّباً عنه ، (**جُزِمَ**) ذلك المضارع وُجوباً بِأداة شرطٍ مُقدَّرة هي وفعل الشرط[3] ؛ (**نحو:** ﴿ ☎✂⬀❑•๏✓⊠➔•✍ ⬀✍➔✍❒📖 ↖✍✍✍ ﴾[4]) فَ: "أتلُ" تقدّمَهُ طلب وهو "تعالوا " وقُصِدَ به الجزاء فجُزِم وعلامة جزمه حذف الواو ؛ والمعنى : تعالوا فإنْ تأتوني أتل[5] عليكم ؛ فالتّلاوة عليهم مسبّبة عن مَجيئِهم ، ومثله : أينَ بيتُكَ أزرْكَ[6] ، وحسْبُكَ حديث يَنمِ النّاسُ ، وقولُه :

[44]- ..... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي[7]

البغوي في "شرح السنة: 141/15 رقم: 4326 " ، وأبي عوانة في مسنده: 146/1 رقم:433 (كتاب الإيمان) .
والذي ذكر الحديث – بإسقاط "يسجد" منه – هو المرادي في "الجنى الداني: 263" وتبعه ابن هشام في "المغني: 312/1" ، قال ابن حجر العسقلاني ردًّا على ابن هشام : ‹‹ وكأنّ ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في جميع النّسخ التي وقفتُ عليها ›› . فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ، دارالمعرف/بيروت (دط) (دت) : 359/13 .

[1] - القائل بذلك بعضُ المغاربة . يُنظر : همع الهوامع : 297/2 .

[2] - يُنظر هذا القول لأبي حيان في : همع الهوامع : 297/2 .

[3] - إذا جُزِمَ الفعل بعد سقوط الفاء ففي جزمه أقوال :
الأوّل : أنّ لفظ الطّلب ضمّنَ معنى حرف الشرط فجزَمَ ، وهو رأي الخليل وسيبويه ، وابن خروف وابن مالك .
الثاني : أنّ الأمر والنّهي وباقيها ، نابت عن الشرط ؛ أي: حُذِفت جملة الشرط وأُنيبَت هذه في العمل منابها فجَزَمَتْ ؛ وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور .
الثالث : أنّ الجزمَ بشرط مُقدّر دلّ عليه الطلب ، وإليه ذهبَ أكثر المتأخرين ومنهم المرادي .
الرّابع : أنّ الجزمَ بلام مقدّرة ؛ فإذا قال: "ألا تنزل تصبْ خيراً " فمعناه: لتصبْ خيراً ، وهوضعيف – على رأي المرادي – ولا يطّرد إلاّ بتجوّز وتكلُّف . (سيتكلّم المؤلّف عن بعض هذه الآراء في الصفحات الآتية) . يُنظر : توضيح المقاصد : 1256/4 ، وهمع الهوامع : 316/2-317 ، وشرح التصريح : 382/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 .

[4] - الأنعام : 151/6 .

[5] - في (ب) : [فإن تأتوا فأتل] .

[6] - في (ب) : [أزورك] .

[7] - عجز بيت من الوافر ، صدره : وَقولي كلّما جَشَأتْ وَجَاشَتْ

وَكذلك يجزمُ المضارعُ بعد التّرجي ؛ إذا سَقطتِ الفاءُ ، عند مَنْ أجازَ نصبه[1] ؛ قالَ أبو حيّان [37/أ] في الارتشاف: « وقد سُمِعَ الجزمُ بعد التّرجي »[2] ، وَاسْتَشْهَدَ له في شرح التّسهيل[3] بقول الشاعر :

[45]- لَعَلَّ الْتِفاتاً مِنْكِ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلْ مِنْكِ-بَعْدَ العُسْرِ- عَطْفَيْكِ[4] لِلْيُسْرِ[5]

قال المرادي : « وهذا دليل على صحّة مذهب الكوفيين »[6] .

فإنْ سقَطَتْ بعد غير الطّلب ؛ وهو الخبر المثبَت والمنفي ، أو بعد الطّلب ولم يُقصَد بما بعدها الجزاء وَجَبَ الرّفعُ .

وما ذكرناه مِنْ أنّ المضارعَ بعد سقوط الفاء مجزومٌ بالأداة المقدّرة ؛ هو مذهب الجمهور ، وهو الأصحّ كما في المغني[1] ، وقيلَ : مجزومٌ بنفس الطلب لتضمّنه معنى حرف الشّرط ؛ كما أنّ أسماء الشّرط إنّما جَزَمَتْ لذلك ؛ وهو مذهب الخليل وسيبوَيه[2] ، وَجَرَى عليه في الشّرح[3] ،

وهو لِعُمر بن الإطنابة الأنصاريّ في: الحيوان:425/6 وانباه الرواة: 281/3 ، وسمط اللآلئ: 574 ، وشرح التصريح: 385/2 ، وشرح شواهد المغني: 546/2 ، والخزانة: 438/2 ، والدرر: 20/2 ، وبلا نسبة في : الخصائص: 35/3 ، وشرح المفصّل: 85/3 ، والمقرّب: 273/1 ، واللسان: 48/1 (جشأ)، والمغني: 339/1 ، والأوضح: 85/2 ، وشرح الشذور: 360 وشرح القطر: 350 ، وهمع الهوامع: 311/2 .

والشاهدُ في البيت هو قوله: " تُحمدي" حيث جُزِم بحذف النّون لكونه واقعاً في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل "مكانكِ " ، أمّا "تستريحي" فمعطوف على "تحمدي" والمعطوف على المجزوم مجزوم .

[1] - هم الكوفيون ؛ الّذين يوجبون نصب الفعل بعد الفاء جوابا للترجي . يُنظر : ارتشاف الضرب : 1684/4 .

[2] - ارتشاف الضرب : 1683/4 ، ويُنظر كذلك: توضيح المقاصد : 1260/4 ، وجاء في همع الهوامع :315/2 : « قال أبو حيان : وجزمه بعد الترجي غريبٌ جدّاً ، والقياسُ يقبله ، قال الشاعر : لعلّ التفاتا ... » .

[3] - يقصد: شرح أبي حيان على كتاب "التسهيل لابن مالك" ؛ ولأبي حيان شرحان عليه ؛ الأوّل سمّاه: (التخييل الملخّص مِنْ شرح التسهيل) لَخَّصَ فيه شرح المصنف وتكْمِلَة وَلَده ، والثاني: شرح على الأصل –أي المتن– وسمّاه: (التذييل والتكميل على شرح التسهيل) وهو شرح كبير في مجلّدات ، أورَدَ فيه اعتراضات على ابن مالك ، ثمّ جَرَّدَ أحكامَ هذا الشرح في كتابه (ارتشاف الضرب) . يُنظر : كشف الظنون : 405/1 .

[4] - في (ب) : [بعد عسر عطفك] وهو تحريف من الناسخ .

[5] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 39/4 ، وهمع الهوامع : 315/2 ، والدرر اللوامع : 24/2 .
وللعجز رواية أخرى وهي : (يَمِلْ بِكِ مِنْ بَعْدِ القساوة لليُسْرِ) .
والشاهد فيه قوله : (يَمِل) حيث جُزِم هذا الفعل في جواب الترجي عند سقوط الفاء .

[6] - توضيح المقاصد : 1260/4 ، وفيه : « قلتُ : نعم ، وفي الارتشاف : وسُمِعَ الجزمُ بعد التّرجي فدَلَّ على صحّة مذهب الكوفيين » .

وقيل: أنّه مجزومٌ بنفس الطّلب لِنيابته عن الشّرط ؛ كما أنّ النّصبَ بـ "ضَرْباً " في قولك: ضَرْباً زيداً ، لِنيابته عن "اضربْ"[4] لا لِتضمّنه معناه ، وهو مذهب الفارسي[5] والسّيرافي[6] .

(**وشرطُ الجزمِ**) بعد الأمر: صحّة حلول "إنْ تفعل" محلَّه ، كما في التّسهيل[7] والجامع ؛ نحو: أحسِنْ إِلَيَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ ، بخلاف: لا أُحسِنُ إليكَ ، و(**بعد النّهي**) عند غير الكسائي[8] (**صحّة حلُول "إنْ"**) الشّرطيّة مع (**لا**) النّافية (**محلّه**) ؛ أي : النّهي مع صحّة المعنى .

وظاهر عبارة الألفية[9] أنّ "لا" هذه ناهية -بالهاء- لا[نافية][10] بالفاء وَشرَحَها على ذلك الشّاطبي[11]

---

[1] - يُنظر : مغني اللبيب : 376/1 (اللاّم المفردة - لام الجزم) .

[2] - يُنظر : الكتاب : 63/3 ، وكذلك : همع الهوامع : 316/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .

[3] - يُنظر : شرح قطر النّدى : 109 ، ولكن ابن هشام في : شرح الشذور: 360 وأوضح المسالك : 85/2 ومغني اللبيب: 376/1 ، اختارَ أنّ المضارعَ - بعد الطلب - مجزومٌ بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط ، وهذا مذهب الجمهور .
يُنظر : تطوُّر الآراء النحوية عند ابن هشام لحسن الشاعر : 104 .

[4] - في (ب) : [ضرب] .

[5] - يُنظر : همع الهوامع : 316/2 ، ومغني اللبيب : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .

[6] - في (ب) : [الصيرفي] . يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تح: ر. عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية للكتاب (دط) 1986م : 88/1 . وكذلك: همع الهوامع : 316/2 ، والمغني : 376/1 ، وشرح التصريح : 382/2 .
و**السّيرافيّ** هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبوسعيد ، نحوي وعالم بالأدب ، أصله من سيراف من بلاد فارس ، تفقّه في عُمان وسكَنَ بغداد وتولّى بها نيابة القضاء ، وكان معتزليا متعففا ، توفي سنة: 368 هـ ، له: شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين . تُنظر ترجمته في: نزهة الألباء : 227- 228 ، وبغية الوعاة : 507/1- 509 ، وطبقات النحويين : 119 ، والفهرست : 95 ، ووفيات الأعيان : 78/2- 79 .

[7] - يُنظر : تسهيل الفوائد لابن مالك : 63 .

[8] - يُنظر : أوضح المسالك : 85/2 ، وشرح التصريح : 383/2 ، وشرح قطر الندى : 113 .
و**الكسائي** هو: علي بن حمزة بن عبد الله ، الأسدي بالولاء ، أبو الحسن ، أحد أئمّة القراءة والنحو واللّغة ، وهو أحد القرّاء السّبعة ، وُلِد بالكوفة واستوطَنَ بغداد ، أخذ عن الخليل ، وهو مؤسس مدرسة الكوفة ، له: معاني القرآن ، وما تلحن فيه العامة ... توفي سنة: 189 هـ . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 58- 63 ، وبغية الوعاة : 162/2-164 ، وطبقات النحويين :127- 130 ، والفهرست : 49و99-100 .

[9] - يَقصد البيت : وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أنْ تَضَعْ "إنْ" قبلَ "لا " دُونَ تخالُفٍ يَقَعْ
متن ألفية ابن مالك : 115 (إعراب الفعل) .

[10] - زيادة من (م) .

[11] - يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تح: ع قطامش ، جامعة أمّ القرى (ط1)2007م : 73/6 .

والمكوديّ[1] .

وذلك (**نحو: لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ**) ؛ إذ لا يصح أنْ يُقال : إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلَمْ ؛ لأنّ السّلامَةَ مُسبّبَةٌ عن عدم الدّنو ، (**بخلاف**) نحو: لا تدنُ من الأسد (**يأكُلُكَ**) إذ لا يصحّ أنْ يُقال: إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلْك ؛ لأنّ الأكلَ لا يتسبّبُ عن عدم الدّنو .

ولِهذا الشّرط أجمعت[2] السّبعة على الرّفع[3] في: ﴿ ••◆❒ ✍•☺✡⇧✡⇖𝕀 ✍■○⇔✌▤✡⇖❸➔ ⇗✍⇘ ﴾[4] ، وأمّا قوله عليه الصّلاة[5] السّلام : « مَنْ أكَلَ مِنْ هَذِهِ الشّجَرةِ فَلاَ يَقْرُبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا »[6]، فالجزم على الإبدال من "يقرب" بدل اشتمال ، لا على الجواب لِعدم صحّة: إنْ لا يقرُب يؤذنا[1] لأنّ الإيذاء إنّما يتسبب عن القرب لا عن عدمه[2] .

و**الشاطبي** هو : إبراهيم بن موسى بن محمّد ، اللّخمي ، الغرناطي (ت 790 هـ) أصولي من أهل غرناطة ، من أئمة المالكية ، له : الموافقات في أصول الفقه ، وأصول النحو ، وشرح للألفية سمّاه (المقاصد الشافية...) خمس مجلّدات ، قال التنبكتي : «لم يُؤلَّف عليها (أي على الألفية) مثله بحثا وتحقيقا ، فيما أعلم » . تُنظر ترجمته في : معجم المؤلفين :77/1 ، والأعلام : 75/1 .

[1] - يُنظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك: 700/2 . والمكودي سبق التعريف به .
وعلى العكس من الشاطبي والمكودي ذهبَ ابن هشام في "شرح قطر الندى : 113" ، والمرادي في "توضيح المقاصد : 1257/4" إلى أنّ "لا" نافية ، بالفاء .

[2] - في (ب) : [اجتمعت] .

[3] - وقد قرأ الحسن البصري وابن عبلة الآية بالجزم ، والأعمش بالنصب . انظر: المحتسب لابن جنّي ، تح: على ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى/القاهرة (دط) 1994م : 337/2 ، وتفسير البحر المحيط : 364/8 .
أمّا **بالرّفع** : فالجملة الفعلية "تستكثر" في موضع نصب على الحال من الضمير في "تمنن" فكأنّه قيلَ: (ولا تمنْ مستكثراً) ولا يصحّ أنْ يُقال: (إنْ لا تمنُ تستكثرْ) بالجزم .
وعلى قراءة **الجزم** فيحتمل ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنْ يكونَ بَدَلاً مِنْ "تمنْ" ؛ كأنّه قيل: لا تستكثرْ ؛ أي: لا ترى ما تُعطيه كثيراً . **الثّاني**: أنْ يكون قدَّرَ الوقف . **الثّالث**: أنْ يكون سكّنه لِتناسبَ رؤوس الآي ؛ وهي: فانذرْ ، فكبّرْ ، فطهّرْ ، فاهجرْ . يُنظر: شرح قطر الندى : 114 .

[4] - المدثر : 06/74 .

[5] - زيادة من (م) .

[6] - أخرجه البخاري في صحيحه: 274/1 رقم: 160 (باب ما جاء في الثوم النّيء) ، وتكرّر: 446/3 رقم: 5451 (باب مايكره من البقول والثوم) برواية مختلفة . وكذلك ورد في: رياض الصّالحين للنووي ، دار الريان للتراث (دط)(دت) : 458 رقم: 1701 عن ابن عمر ، ورقم:1702 عن أنس ، ومُسند أبي عوانة ، تح: أيمن الدمشقي ، دار المعرفة/بيروت

وأمّا الكسائي فلم يشترط ذلك ؛ وجوَّزَ الجزمَ في نحو: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلْك ، بتقدير: "إنْ تدنُ " بغير نفيٍ ؛ محتجّاً بالسّماع والقياس[3] ، وعبارة التسهيل[4] توهِمُ إجراءً خلاف الكسائي في مسألة الأمر .

[أدوات جزم المضارع]

(**ويُجزَمُ**) المضارعُ (**أيضا بـ لَمْ**) وهي حرفُ جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضياً ؛ (**نحو**: ﴿ ⌧⌦⌫〉〈⌨ ﴾ [5]) ، وقد تُهمَل حَمْلاً على "ما" أو "لا" فيَرتفعُ المضارعُ بعدها ، لكن هل هو ضرورة[6] أو لغة[7] ؟ فيه خلاف .

والنّصبُ بها لغة[8] حكاها اللّحياني[9] ، وقُرِئَ : ﴿ ألم نشرحَ ﴾[1] .

ط1998/1م: 342/1-344 بعدة روايات ، والاستذكار لابن عبد البر : 390/1 .

[1] - في (ب) : [يؤذينا] ، وهو خطأ من الناسخ ، لأنّ الفعل مجزوم .

[2] - أي أنّ الجزمَ في (يؤذنا) - بحذف الياء- على الإبدال من "يقرب" بدل اشتمال ، لا على الجواب للنّهي .

يُنظر مزيدا من التفصيل في : شرح التصريح : 384/2 .

[3] - أمّا **السّماع** فالحديث المتقدّم ، واستدلَّ **بالقياس** على النّصب ؛ لأنّ المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك ؛ كقوله تعالى:

﴿ ⌧⌦⌫〉〈⌨ ﴾ [طه:61/20] . يُنظر : توضيح المقاصد : 1258/4 .

[4] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 63 . وشرح التسهيل : 41/4 .

[5] - الإخلاص : 03/112 .

[6] - كقول الشاعر : لولا فوارِسُ من نُعْمٍ وأسْرَتُهُم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

يُنظر : ضرائر الشعر : 310 ، ومغني اللبيب : 454/1 .

وقيل: تُلغَى في الشعر فلا تجزم ، حملا على "ما " و" لا " النافيتين ، ومن ثَمَّ قال الفراء : « أصلُ "لم" لا ، أُبدلتْ ألفها ميما » . ارتشاف الضرب : 1861/4 ، وشرح التصريح : 398/2 .

[7] - قال ابن مالك في شرح التسهيل : 28/1 - بعد ذكر البيت السابق- : « فرفَعَ الفعلَ بعدَ "لم" وهي لغة لقوم » .

هكذا بدون تحديد القوم ، ولم أجد من سمّى أهل هذه اللغة . يُنظر كذلك : الجنى الداني : 266 ، والمغني : 454/1 .

[8] - يُنظر : الجنى الداني : 266 ، وهمع الهوامع : 447/2 ، ومغني اللبيب : 454/1 .

وقال ابن مالك : « وَزعَمَ بعضُ النّاس أنّ النصبَ بـ "لم" لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف ... وهذا - عند العلماء- محمولٌ على أنّ الفعلَ مُؤَكّدٌ بالنون الخفيفة ؛ ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت النون فبقيت الفتحة ... » . شرح الكافية الشافية: 1575/3- 1576 .

[9] - ساقط من (ب) ومتروك بياض ، وفي (م) : [اللجاني] وهو تحريف .

واللّحياني هو : علي بن حازم ، وقيل : على بن المبارك ، أبوالحسن ، من كبار أهل اللغة وكان أحفظ الناس للنوادر ،

(**ولَمَّا**) أختها ، وهي مركّبة من "لم" و"ما"[2] ، ويُقال فيها : حرفُ جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضيا ، متّصلاً نفيه متوقَّعاً ثُبوته ؛ (**نحو:** ﴿ ✎✍♦✌ ⛟⮝⮛☽♦③ ✍✍⭘☺⬩♒ ﴾ ⚘ ⚘ ⮘⮚✇⭘⮘❤✍ ⑦⬅■⌘❺⬩☟❒📖 ﴾[3]) ، ويشتركان في الحرفيّة والاختصاص بالمضارع ، والنّفي والجزم والقلب للمُضيِّ[4] ، وجواز دُخول همزة الاستفهام عليهما [38/أ] .

وتنفرد "لم" بـ: مصاحبة أداة الشرط نحو: إنْ لم ، ولو لم ، وبجواز انقطاع نفي مَنْفيِّها نحو: ﴿ ⌘♊♑♓✌ ⮘✖✔♑❍ ⮘♊⑦✿❍♦♠❝✍✂ ❼■✍♦⭦ 🗐❼♦✌❒📖 ⬀✍⌺♎ ⮘⮚✍ ✂⏱❻❑⭧✍⭦⭘❑✌ ✍ॐ★⮛⭘☒⮝ ♊⭧▤♦③ ⬀☠⬩♒ ✇❷⬃♎⊙✍✎✍✂ ﴾[5] ، ومن ثمّ جازَ : لم يكنْ ثمّ كانَ ، وامتنَعَ : لَمَّا يكن ثمّ كانَ ؛ قال الدّماميني[6] : « لِمَا فيه من التناقض ؛ لأنّ امتداد النّفي واستمراره إلى زمن التّكلّم يَمنَع منَ الإخبارِ بأنّ ذلك المنفي المستمرّ نفيه وُجِدَ في الماضي ، نعم الإخبارُ بأنّه سيكونُ فيما يُستقبل صحيح ، ولا يُنافي استمرار النّفي في الحال »[7] .

وتنفردُ "لَمّا " بـ: جواز حذف مجزومها[8] اختياراً ؛ تقول: قاربتُ البلدَ ولما ، أي: ولما[9] أدخلْها ، وأمّا قوله :

وسُمّي اللحياني لعظم لحيته ، له : كتاب النوادر . تُنظر ترجمته في : نزهة الألباء : 137 ، ومراتب النحويين: 118 ، وبغية الوعّاة : 185/2 ، وطبقات النحويين : 195 ، والفهرست : 75 .

[1] - سورة الشرح : 01/94 . بفتح الحاء من "نشرح" وهي قراءة أبي جعفر ، وقد خرّجت هذه القراءة تخريجات أخرى غير النصب بـ لم . يُنظر : تفسير البحر المحيط : 483/8- 484 .

[2] - أي : " لم " الجازمة و " ما " الزّائدة ، قال أبو حيان : « مركّبة ... عند الأكثرين ، وبسيطة عند بعض النحاة » . ارتشاف الضرب : 1859/4 .

[3] - عبس : 23/80 .

[4] - في (ب) : [للمعنى] ، وفي (م) : [للماضي] .

[5] - الإنسان : 01/76 .

[6] - هو محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمّد ، بدر الدين ، المخزومي (ت 827 هـ) ، عالم بالشريعة والأدب ، ولِد بالأسكندرية ولازمَ ابن خلدون في القاهرة ، ووُلِّيَ قضاء المالكيّة فيها ثمّ رحَلَ إلى اليمن فالهند حيث مات ، له: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، والعيون الغامزة ، وشرح التسهيل . تُنظر ترجمته في : بغية الوعّاة : 66/1 ، والضوء اللامع : 184/7-187 ، وشذرات الذهب : 262/9- 264 ، والأعلام : 57/6 .

[7] - يُنظر هذا القول للدماميني في : شرح التصريح : 396/2 .

[8] - في (ب) : [مجرورها] .

[9] - ساقطة من (ب) .

[46]- اِحفَظْ وَدِيعَتَكَ الّتي اِسْتُودِعْتَهَا　　　يَوْمَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ[1]

فضرورة[2] .

وبِتوقّع مَنفيّها نحو: ﴿ ❐◆•♍☺●☞ ③◆⑨⇧⌘↗✍☜ ✂☞"☼♦③☺◻◷♊← ×⚞❼ ♈➔◘➔❑☞☜⚞▤↗☠☞ ☎❁﴾[3] ، ومن ثمّ امتَنَعَ أنْ يُقال: لَمّا يجتمع الضّدان ؛ لاستحالة اجتماعهما[4] وتوقُّع المستحيل محال[5] .

(**و**) يجزَم المضارعُ أيضا (**ب: اللاّم و"لا" الطّلبيتين**) أي الدّالتين على الطّلب ؛ فدخَلَ في ذلك لاَمُ الأمر (**نحو** : ﴿ ♍♑⚞❍⇱✡▦⚞☞✍ ❶➔❐ ♒◻➔◻◻⌨ ✌♓⚞♊ ♒◻➔◻☞⚞❍⚞◷ ☎❁﴾[6]) ، ولاَمُ الدّعاء نحو : ﴿ ♍♑⚞❍◆❩⇘⮙⮘ ⇱◆▣■⑩⇘☪◆☞ ❻◆☞⑩⌨◻ ☎❁﴾[7]) ، و"لا" النّاهية نحو: (﴿ •• ✍➔⌑⇧❸⚞🖰⇖ ☞⚞☞☞✎★ ☎ ❁﴾[8]) و"لا" الدّعائية نحو: (﴿ ❻◆☞✸✡❐☞ ••

---

[1] - البيت من الكامل ، وهو لإبراهيم بن هَرْمَة في : شرح التصريح : 397/2 ، وشرح شواهد المغني : 682/2 ، والخزانة : 08/9 ، والدرر : 176/2 ، وبلا نسبة في : شرح كافية ابن الحاجب: 85/4 ، وتوضيح المقاصد : 1271/4 ، والجنى الداني: 269 ، والمغني : 459/1 ، والأوضح : 91/2 ، وهمع الهوامع : 447/2 ، والخزانة : 08/9 =

والدرر : 176/2 ، وبلا نسبة في : شرح كافية ابن الحاجب: 85/4 ، وتوضيح المقاصد : 1271/4 ، والجنى الداني : 269 ، والمغني : 459/1 ، والأوضح : 91/2 ، وهمع الهوامع : 447/2 .

والشاهد في البيت : حذف مجزوم "لم" ، وقدّره أبو حيّان : (وإنْ لم تَصِلِ) بالبناء للفاعل ، وقدّره أبو الفتح البعلي: (وإنْ لم تُوصَل) بالبناء للمفعول ، قال العيني: وهو الصّواب . يُنظر : شرح شواهد المغني : 682/2 .

[2] - انظر : الجنى الداني : 268 ، ومغني اللبيب : 459/1 ، وهمع الهوامع : 446/2 ، وشرح التصريح : 397/2 ، وأوضح المسالك: 91/2 . ومثل ذلك قول الشاعر : وعليك عهد الله إنّ ببابه　أهلَ السيالة إنْ فعَلْتَ وإنْ لَمِ

يُنظر : ضرائر الشعر : 183 .

[3] - الحجرات : 14/49 .

[4] - أي : تنفرد "لَمّا" بتوقّع ثبوت منفيّها نحو : ﴿ ☜◆☞ ♍⮙☺●☞ ③◆❶↗❐♈➔❑✂☎ ⇱◆❶☒✂☹☞ ⮘⚞✍ ﴾ [سورة ص:08/38] ؛ أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ، و "لم" لا تقتضي ذلك . يُنظر : شرح التصريح : 397/2 .

[5] - في (ب) : [لا محالة] .

[6] - الطلاق : 07/65 .

[7] - الزخرف : 77/43 .

[8] - لقمان : 13/31 .

[illegible] [1]) .

وجزْمُ فعل الغائب والمخاطَب بـ "لا" كثير ، قال الرضي : ‹‹ على السّواء ، ولا تختصُّ بالغائب كاللاّم ››[2] ، وفي الارتشاف[3] ما يخالفه ، وأمّا جزمُها فعلَ المتكلِّم فقليلٌ جدّا ؛ سواء

بُنِيَ للفاعل[4] أم للمفعول[5] ، وما في الأوضح[6] مِنَ التفصيل فهو طريقة لِبعضهم[7] .

وأمّا "اللاّم الطّلبية " فجزمُها فعلَ المتكلِّم مَبنياً للفاعل قليل[8] وأقلّ منه جزمها فعلَ المخاطَب مَبنياً مَبنياً -أيضاً - للفاعل[9] .

وهذه الأحرفُ الأربعة المتقدّمة مع الطّلب -إنْ قُلْنا أنّه الجازم بنفسه- تجزمُ فعلاً واحداً كما مثّلنا .

---

[1] - البقرة : 286/2 . وهذه الآية والآيات التي سبقتها لم يرد منها في "متن قطر الندى" إلا الفعل محل الشاهد .

[2] - شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 89/4 ، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم كذلك . يُنظر: شرح ابن الناظم : 493 .

[3] - وهو أنّ الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب . يُنظر: ارتشاف الضرب : 1858/4 .

[4] - نحو قول النابغة الذبياني: لا أعْرَفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُها مُرَدّفاتٍ على أعقابِ أكوارِ
فـ "لا" ناهية ، و"أعرف" مجزوم بها ومؤكّد بالنون الخفيفة ، مُسنَد إلى ضمير المتكلم ، ونهي المتكلّم نفسه قليل ؛ لأنّ الإنسان لا ينه نفسه إلاّ تجوُّزاً ، وتنزيلا لها منزلة المخاطب . يُنظر: شرح التصريح : 393/2 .

[5] - وذلك نحو: " لا أُخرَجْ " و " لا نُخرَجْ " ؛ لأنّ المنهي غير المتكلّم . يُنظر: أوضح المسالك : 90/2 .

[6] - يُنظر : أوضح المسالك : 89/2- 90 .

[7] - أي ما جاء فيه من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم ؛ فلم يتكلّم عنه ابن مالك في شرح الكافية الشافية: 1561/3 ، ولا ابنه في شرح الألفية : 493 ، ولا غيرهما . يُنظر: شرح التصريح : 394/2 .

[8] - نحو: قوله صلّى الله عليه وسلّم: « قُومُوا فَلْأُصلِّ لكُمْ » أي لأجلكم ، وهو قليل ؛ لأنّ المتكلِّم لا يأمر نفسه، ومثل ذلك قوله تعالى: [illegible] [العنكبوت: 12/29] . يُنظر: شرح التصريح : 395/2 ، وأوضح المسالك : 90/2 .

[9] - نحو: قوله تعالى: [illegible] [يونس : 58/10] ، في قراءة مَنْ قرأ بالتاء المثناة فوق ، ونحو: قوله صلّى الله عليه وسلّم : « لتأخُذوا مصَافَكُم » ، وقيل: الأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو: افرحوا ، خذوا . شرح التصريح : 395/2 .

[ما يجزم فعلين]

(و) بقيّة الأدوات الآتية (**تجزمُ فعلين**)[1] متّفقين أو مختلفين ؛ فإنْ كانا مُتّفقين كمضارعين فالجزمُ للفظهما نحو:﴿ ❒◆◑♌♑ ✍•➔⍓❑⑩←❒✂☎ ☼♦➔⍓⑨⇧ ﴾[2]، أو ماضيين فالجزم لمحلّهما نحو: ﴿ ❒◆◑♌♑ ⍓⍓⑨✍ ☠⍓⍓ ⍓⍓⑨☼♦ ❍﴾[3] ، وإن كانا مختلفين ماضيا ومضارعا ، وعكسه ، فلكلّ منهما حكمه ؛ نحو: ﴿ ♋♦♎ ♍♎⊠❷⍓③ ♒⑨③⊠❷⍓③← ❍♑× ◐←❍•⍝ ⍓⑩⊠❽♦☼ ⌀❒♦❷⍓⌘☞♎ ✂♎♈⍓❷♎❍ ❍♎❷⍓♎⌀❍⌀⚐﴾[4]،ونحو:مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ [مَا تَقَدّمَ][5]...»[6]

وهي :

(**"إنْ" و "إذما"**) وهما موضوعان للدّلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط .

(**و "أيّ "**) بالتّشديد ؛ وهو موضوعٌ بِحسب ما يُضاف إليه ؛ فهو في نحو: أيُهم يَقُمْ أقُمْ مَعه ، لمن يعقل ، وفي نحو: أيُّ الدّوابِ تركبْ أركبْ ، لِمَا لا يعقل ، وفي نحو: أيُّ يومٍ تصمْ أصمْ ، للزّمان ، وفي نحو: أيّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ ، للمكان .

(**و" أينَ " و" أنّى"**) [وهما موضوعان للدّلالة على المكان ثمّ ضُمّنا معنى الشرط .

(**و" أيّانَ" و"متى"**)][7] وهما موضوعان للدّلالة على الزّمان ثمّ ضُمّنا معنى الشرط .

[(**و"مهما" و"ما"**) وهما موضوعان للدّلالة على ما لا يعقل[8] ثمّ ضُمّنا معنى الشرط][9] .

---

[1] - ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة ؛ وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه : أربعة أنواع (وسيتكلّم المؤلف عنها) .
وقد قسّمها ابن هشام في : شرح شذور الذهب صفحة 351 إلى ستة أقسام ؛ وذلك بحسب وضعها .

[2] - الأنفال : 19/8 .

[3] - الإسراء : 08/17 . ووردت الآية في (أ) : [فإن ...] .

[4] - الشورى : 20/42 .

[5] - زيادة من (م) .

[6] - حديث شريف أخرجه البخاري في صحيحه : 28/1 في: كتاب الإيمان برقم: 35 ، وأعاده في: كتاب فضل ليلة القدر: 62/2 رقم: 2014 ، وكذلك في: كتاب الصوم: 31/2 رقم: 1901 .

[7] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الحاشية .

[8] - في (م) : [موضوعان لما لا يعقل] .

[9] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومستدرك على الحاشية .

(و" مَنْ ") وهو موضوعٌ لمنْ يعقل ثمّ ضُمّنَ معنى الشرط .

(و"حيثُما ") وهو ك: أينَ و أنّى .

مثالُ الجزمِ ب: إنْ (**نحو:** ﴿ ☜❷☟ ④☐✧♦✧☐ ③↖❶↘♎☎⌨↗⌛➔☠↗ ﴾[1]) ، وب: "إذما" نحو :

[47]- وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أنتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[2]

[39/أ] وب" أيّ " نحو: ﴿ 🕮❒③♦✍✍ ✋☐✍ ✍♦⑨⇧↖↖☐✂☎ ▫♦✂♦🕮↖ ✂✍✍⚘☞♉⇔☺☒✍✍↗↓ ✂✍✍🖳↘♦⇐○⇔♉☐✍🗐 🗐 ﴾[3] وب" أينَ " نحو : ﴿ 🕮❒③⇙✡☐☺☒✍✍ ✍♦▤↗☐✡⇐☐✂☎ ③↖⑨⇧❻✍☝▤↝☠↖ ✂✍✍◉ↄ↘☺☒☐↗✞⓿ ﴾[4] ، وب" أنّى" نحو قوله[5] :

[48]- خَلِيلَيَّ أنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يحَاوِلُ[6]

وب:" أيّان" نحو:

[49]- أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا[7] ... .

---

[1] - النساء : 133/4 ، فاطر : 16/35 .

[2] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 67/4 ، وشرح قطر النّدى : 122 ، وشرح ابن عقيل : 518 ، وكشف النقاب: 224 .

والشاهد فيه قوله : (إذما تأت ... تلفِ) حيث جزم بإذما فعلين ، وعلامة جزم كل منهما حذف الياء .

[3] - الإسراء : 110/17 . **الإعراب** : أيًّا : اسم شرط جازم منصوب ، مفعول به للفعل "تدعوا" ، ما: حرف زائد ... **وجه الاستشهاد** : جزم الفعل "تدعوا " لوقوعه فعلا للشرط ، بعد اسم شرط جازم لفعلين ، وأتت الجملة الاسمية: (له الأسماء الحسنى) في محل جزم جواب الشرط ؛ لاقترانها بالفاء .

[4] - النساء : 78/4 .

[5] - زيادة من (م) .

[6] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 70/4 ، وشرح شذور الذهب: 353 ، وشرح ابن عقيل: 519 ، وكشف النقاب: 224 . **الإعراب:** خليليَّ : منادى مضاف ؛ أصله: (خليلين لي) حذفت اللام تخفيفا ، والنون للإضافة ، وأدغمت الياء في الياء ، تأتيانِيَ : فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون : للوقاية ، وياء المتكلّم : مفعول به .

[7] - جزء من صدر بيت من البسيط ، وتمام البيت : (... وإذا لم تُدرِكِ الأمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا) .

وبـ:" متى " نحو :

[50]- مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[1]

وبـ"مهما " نحو: ﴿ ❒◆•⌂•☜☞♑↗❒⍀☎ ✌◆♑⇕☺⍓☞ ✍•▫✍☞♋☾◆☞ ☜✍♋❍♋◷ ✌♋♊⇕ ↗◆⍀③◆❒⌨ ♏♋☞◆❍⇔•⍓❷◆☼◆☞ ❒&♊❒☞ ▫•☺⍓☞ ✞◆♦⍂♊← ♏•⌨⍓ ✍☜♋☺←•⬀✌♋☾♋✓▫☞ ⬀⌘⌧⬀⬀ ﴾[2] .

وبـ" مَنْ " نحو: (﴿ ✌◆♊ ③◆◆➔⬀☺⍓✍⬀ ⍓←❒☑↗☯✁ ⑥↗♑⬂❽◆ ☜✍♋❍♋◷ ﴾[3]) .

وبـ" ما " نحو : (﴿ ✉ ✌◆☞ ☼◆✡❍✿⑦⇕ ✌♋♊⇕ ↗◆✁③◆❒⊛ 🕮❒❒⬀ ☼✡◆◆▫☠♋ ☼✡❍♒♑⍓☞ 🗎⊕③•❷⬀❸♐ ✌♓❁♋⬀&❒☞✎ 🕮❒❒⬀ ✌♋✞⬀■♒♑⍓☞✎ 🗏 ﴾[4]) .

وبـ"حيثُما" نحو:

[51]- حَيْثُما تستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ   ـهُ نجاحاً في غابِرِ الأزمانِ[5]

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 71/4 ، وشرح شذور الذهب: 352 ، وشرح ابن عقيل: 517 .

[1] - البيت من الطويل ، وهو للحُطَيْئة في : ديوانه: 53 ، والكتاب: 86/3 ، وأمالي ابن الشجري: 12/3 ، وإصلاح المنطق: 198 ، والمفصّل: 325 ، وشرح المفصّل: 281/4 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 125/4 ، واللسان: 57/15 (عشا) والخزانة: 74/3 ، 156/7 ، 90/9 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 63/2 ، وما لا ينصرف: 88 ، وشرح المفصّل: 26/2 ، 270/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1608/3 ، وشرح ابن عقيل: 517 ، وكشف النقاب: 224 .

الشرح والإعراب : تعشو: تقصده في الظلام ، وقال الأصمعي : تأتيه على غير هداية ، وقال غيره : تجيء على غير بصرٍ ثابت فتهتدي بناره .   يُنظر: الخزانة : 92/9 .

والشاهد فيه : (متى تأته ... تجد) حيث جزم بمتى فعلين ؛ أولهما: "تأته" وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء ، والأصل "تأتيه" ، والثاني: "تجد" وهو جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

[2] - الأعراف : 132/7 .

[3] - النساء : 132/4 .

[4] - البقرة : 106/2 .

[5] - البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 72/4 ، وشرح قطر النّدى: 121 ، وشرح شذور الذهب: 353 ،

فَعُلِم أنّ هذه الأدوات - بالنّظر إلى موضوعها - ستّةُ أقسامٍ ، ولها صدرُ الكلام ، وهي - بالنّظر إلى الخلاف في حقيقتها - أربعة أقسام :

الأوّلُ : ما هو حرفٌ باتِّفاق ؛ وهو " إنْ " .

الثّاني : ما هو اسمٌ باتِّفاق ؛ وهو الباقي ما عدا "إذما" و "مهما" .

الثّالثُ : ما فيه خلاف ، والأصحّ أنّه حرفٌ ؛ وهو "إذما" .

الرّابعُ : ما فيه خلاف - أيضا - والأصحّ أنّه اسمٌ ؛ وهو "مهما" .

ثمّ ما هو اسمٌ ؛ إنْ وقَعَ على زمانٍ ، أو مكان فظرف ، أو حدثٌ فمفعول مُطلق ، وإلاّ فإنْ وقَعَ بعده فعل لازم فمبتدأ خبرُهُ جملةُ الشّرط - على ما صحّحَهُ في المغني[1] - أو مُتعدّ واقعٌ عليه

فمفعولٌ به[2] ، أو على ضميره[3] أو مُتعلِّقه[4] فاشتغال[5] .

وكذا القول في أسماء الاستفهام .

ومغني اللبيب: 220/1 ، وشرح ابن عقيل: 518 ، وشرح التصريح: 399/2 ، وشرح شواهد المغني: 391/1 ، والخزانة: 20/7 ، وكشف النقاب: 224 .

الشرح : الغابر : الزّمن الباقي ، ويطلق على الماضي أيضا ، من الأضداد . شرح شواهد المغني : 391/1 .

[1] - يُنظر : مغني اللبيب : 136/2 (الباب الرابع : إعراب أسماء الشرط) ؛ حيث قال : « والأصحُّ أنّ الخبرَ فعل الشرط لا الجواب » ، نحو : مَنْ يقمْ أقمْ معه .

[2] - نحو : ﴿ ☎✂❑⇧⇖⇖⑨♦✍✍□✍✍♦③❒📖 ⅡⅠ♦✍ ③⇖⇧⇧⇖✍✍ ﴾ [الإسراء : 110/17] ، ونحو : ﴿ ✂✍✍✦ ▫♦⊠• ♎⊠ ⑧⑩✍⊠ ♦❍➔① 📋 ﴾ [الأعراف : 186/7] .

[3] - أيْ : على ضمير أسماء الشرط ؛ نحو: مَنْ رأيته أكرمْهُ .

[4] - مثل : (مَنْ رأيتَ أخاهُ فأكرمْهُ) ؛ أي فعل واقع على اسم له تعلُّق باسم الاستفهام المتقدِّم ؛ ففي المثال : وقعَ الفعلُ على " أخيه " وهذا الاسم فيه ضمير يعود على "مَنْ " .

[5] - أيْ : أسماء الشرط منصوبة على الاشتغال بفعل مُقدّر مِنْ جنس الفعل المذكور بعدها ؛ والتقدير في المثالين السابقين : (مَنْ رأيت رأيتهُ أكرمه) و (مَنْ رأيت رأيت أخاه أكرمه) . يُنظر : مغني اللبيب : 136/2 .

(**ويُسمّى**) الفعلُ (**الأوّلُ**) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (**شرطاً**) ؛ لتعليق الحكم عليه ، (**و**) يُسمّى (**الثّاني**) منهما (**جواباً**) ؛ لأنّه مُترتّب على الشرط كما يَترتَّب الجواب على السّؤال ، (**وجزاءً**) - أيضاً - لأنّ مضمونَه جزاءٌ لمضمون الشرط .

وتسميّتُهُ "جواباً " مجاز ، وكذا "جزاء " ؛ لأنّ الجزاءَ هو الفعلُ المترتّبُ على فعل آخر ، ثواباً عليه[1] أو عقابا ، وهذا مفقود هنا .

وأسقَطَ المصنّفُ مِنَ الجوازم ما ذكرَهُ بعضُهم وهو: "إذَا " و "كيفما " و "لو" ؛ لأنّ المشهور في " إذَا " أنّها لا تجزم[2] إلاّ في الشعر - خاصّة - كقوله :

[52]- وإذَا تُصِبْكَ مِنَ الحوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَمَامَةٍ فَسَتَنْجَلِي[3]

وفي "كيفما" عدم الجزم ؛ لعَدَم السّماع بذلك ، وأجازَ الكوفيُّ الجزمَ بها قياساً على غيرها[4] ، وكذا أجازَ الجزمَ بها دونَ " ما "[5] .

وأمّا "لو" فالأصحُّ أنّها لا تجزم أصلاً ، ومَنْ أجازَهُ[6] خصَّه بالشعر ؛ كقوله :

---

[1] - ساقطة من (ب) .

[2] - قال المرادي في الجنى الداني:367 : « لم يجزَم بها إلاّ في الشعر » . وقال ابن هشام في المغني: 162/1 : « ولا تعمَلُ "إذا" الجزمَ إلاّ في ضرورة » . أمّا ابن مالك فقد قال في التسهيل: 65 : « قد يجزَم بـ إذا الاستقبالية حملا على "متى" » . يُنظر كذلك : شرح التسهيل : 81/4 . ومزيدا من التفصيل في : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : 71- 72 .

[3] - البيت من الكامل ، وهو لأعشى همذان في: الصبح المنير في شعر أبي بصير: 335 (باب أعشى همذان) وفيه العجز : (فاصبر فكلّ مصيبة ستكشَّفُ) ، والأغاني : 36/6، 62 ، وضرائر الشعر: 298 ، وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب: 2453/5 ، وقافية البيت في كل هذه المصادر هي (ستكشّف) ويؤكّد صحّة هذا : قافية الأبيات التي ورد ضمنها هذا البيت ، فيبدو أنّ المؤلّف اعتمد على ذاكرته فخانته . وكان أعشى همذان ممّن خرج على الحجاج ، وحاربه ، وعند أسره قال له الحجاج: « الحمد لله الذي أمكنني منك ، ألستَ القائل ...» (وذكر له أبيات منها البيت الشاهد) ثم قال له: « أمَا والله لتكوننّ نكبة لا تنكشفُ غيابتها عنك أبداً ! ياحارسيَّ اضربْ عُنقَه » . الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب (دط) 1935م : 62/6 .

[4] - أيْ : قياساً على أسماء الشرط الأخرى ؛ الّتي يجُازَ بها . يُنظر: الإنصاف : 591 المسألة : 91 .

[5] - تُنظر وُجوه جواز ذلك في : مغني اللبيب لابن هشام: 345/1 .

[6] - هو ابن الشجريّ في أماليه : 83/2 ، وقد ردَّ عليه ابنُ مالك فقال: « وأجازَ الجزمَ بها - في الشعر - قومٌ ، منهم الشجري ، واحتجّ بقول الشاعر ... وهذا لا حجّة فيه ؛ لأنّ من العرب مَنْ يقول: (جاء ، يجي) و(شاء ، يشا) بترك الهمزة ؛ ... فأبدَلَ الهمزة ألفاً ، ثم أبدَلَ الألفَ همزةً ساكنةً » . شرح الكافية الشافية : 1632/3- 1634 .

[53]- لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا[1] ذو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[2]

وَفُهِمَ من كلامه أنّ الجزمَ بـ"حيث" و"إذ " مخصُوصٌ باقتران "ما" بها ، كما لَفَظَ به ، وهو الأصحّ[3] .

وأمّا غيرهما فهو قسمان : قسم لا يلحقه "ما " وهو : مَنْ ومَا ومَهما وأنّى .

وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران وهو : أيْنَ[4] وإنْ وأيّ ومتى وأيّان .

وما ذَكَرَهُ من أنّ هذه الأدوات جازمةٌ للشرط والجواب معاً هو مذهب سيبوَيْه[5] ومحقّقي أهل البصرة[6] ، « واعتُرِضَ بأنّ الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين ، [40/أ] وبأنّه ليس لنا ما يتعدّد عمله إلاّ ويختلف كرفع ونصب .

---

[1] - في جميع المصادر التي ورد فيها هذا البيت [به] وهو الصواب ليستقيم المعنى .

[2] - البيت من الرّمل ، وهو لامرأة من بني الحارث في : أمالي ابن الشجري: 288/1 ، 83/2 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:1108 ، والخزانة: 298/11- 301 ، والدرر: 198/2 ، ولها أو لعلقمة الفحل في : شرح شواهد المغني: 664/2 ، وهو في زيادات بعض طبعات ديوان علقمة ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 83/4 ، 97 ، وشرح الكافية الشافية: 1632/3 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 488/4 ، وشواهد التوضيح : 72 ، والجنى الداني : 287 ، ومغني اللبيب: 446/1 ، وهمع الهوامع : 469/2 .

الشرح: الميعة : أوّل جري الفرس ، وأوّل الشباب ، والمقصود : النشاط ، لاَحِقُ الآطال : ضامرالجنبين ، نَهْدٌ: غليظ ، ذو خُصل: أي من الشعر ، والمعنى : لو يشاء أنجاه فرسٌ ذو نشاط . يُنظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1108 ، وأمالي ابن الشجري : 290/1 .

[3] - قد أجازَ الفرّاء الجزمَ بهما دون "ما" قياسا على " أين" وأخواتها ، ورُدَّ بأنّه لم يُسمَع فيهما إلاّ مقرونين بها ، بخلافها . يُنظر: همع الهوامع : 453/2 .

وقال ابن مالك « لا يجزم بـ "إذ" و "حيث" إلاّ مقرونتين بـ "ما" ؛ لأنّهما إذا تجرّدتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليهما ، والإضافة من خصائص الأسماء ، فكانت منافية للجزم ... » . شرح الكافية الشافية : 1620/3 .

[4] - ساقطة من (أ) ، وجاء في هامشها: « وفي نسخة بدل "إنْ " أينَ ، وينبغي ذكرهما ؛ لأنّ حكمهما في ذلك واحد » . الورقة: [40/أ] .

[5] - مذهب سيبويه هو أنّ الشرط مجزوم بالأداة ، وأنّ الجواب مجزومٌ بالأداة والشرط كلاهما ، وهو مذهب الخليل أيضاً . انظر: الكتاب : 62/3- 63 ، وبمذهبهما أخذ المبرّد . يُنظر: المقتضب : 48/2 .

[6] - جاء في كتاب الإنصاف : 493/2 المسألة : 84 : « ذهبَ الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزومٌ على الجوار ، واختلَفَ البصريون ؛ فذهبَ الأكثرون إلى أنّ العاملَ فيهما حرفُ الشرط ، وذهبَ آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ،

وَأُجيب: بالفرق بأنّ الجازمَ لما كان لِتعليق حكم على آخر عَمِلَ فيهما بخلاف الجار ، وبأنّ تعدُّدَ العمل قد عُهِدَ من غير اختلاف كمفعوليْ "ظنّ"ومَفاعيل"أعلَم"››[1] .

وقيل: إنّ الشّرطَ مجزومٌ بالأداة ، والجواب مجزومٌ بالشّرط[2] ، واختاره ابن مالك في التسهيل[3].

وقيل : إنّ الأداة والشرط كلاهما جزمَ الجواب[4] كما قيل : إنّ الابتداءَ والمبتدأ كلاهما رفع الخبر[5] .

وقيل : إنّ الشرطَ والجوابَ تجازما[6] كما قيل: إنّ المبتدأ والخبر ترافَعَا .

(**وإذا لم يصلُح**) الجوابُ (**لمباشرة الأداة**) أي أداة الشرط ؛ كأنْ كان جملة اسميّة أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفيّ بحرفٍ نافٍ غير "لا"[7] و"لم" أو مقرونٌ بـ: "قد" أو تنفيس (**قُرِنَ بالفاء**) وُجوباً ؛ لِيَحصُلَ الرّبطُ بين الجواب وشرطه ، وخُصّت الفاء بذلك لِما فيها مِنْ معنى السّببيّة ولِمناسبتها للجزاء معنىً ؛ من حيث أنّ معناها التّعقيب بلا فصل ؛ كما أنّ الجزاءَ يتعقّب على الشرط كذلك .

فإنْ صَلُح لذلك[8] امتنَعَ دخولُها عليه ، نعم: إنْ كان مضارعاً مثبّتاً أو منفياً بـ"لا" فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب[1] ، وجَزَمَ به الرضي وما ذَكَرَه قانون كُلّي حسن في ضبط ما تدخله الفاء[2] ،

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبنيّ على الوقف ›› . يُنظر تفصيل هذه المسألة كذلك في : كتاب أسرار العربية للأنباري : 294 ، واللباب في علل البناء والإعراب للعُكبَري : 51/2 .

[1] - انظر: شرح التصريح : 400/2 .

[2] - نُسِبَ للأخفش . انظر : شرح التصريح : 400/2 ، وارتشاف الضرب : 1877/4 ، والمساعد : 152/3 .
ورجّحَ ابن مالك أنْ يكون هذا مذهب سيبويه . يُنظر: شرح التسهيل : 80/4 .
وسبب الاختلاف في نسبة هذه الآراء لسيبويه هو عبارته : ‹‹ واعلمْ أنّ حروفَ الجزاء تجزم الأفعال، وينجزمُ الجوابُ بما قبله ›› الكتاب : 62/3 ، فقوله : (بما قبله) تحتمل عدة آراء .

[3] - قال ابن مالك في التسهيل : ‹‹ وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافا لزاعمي ذلك ›› . تسهيل الفوائد : 64 ، وشرح التسهيل : 79/4 .

[4] - نُسِب هذا للخليل وسيبويه . يُنظر: ارتشاف الضرب : 1877/4 ، وشرح التصريح : 400/2 ، والمساعد : 153/3 والكتاب : 62/3- 63 .

[5] - في (ب) : [عمل في الخبر] .

[6] - هذا الرأي نقله ابن جنّي عن الأخفش . يُنظر: شرح التصريح : 400/2 .

[7] - في (ب) : [منفي غير و لم] .

[8] - أي : صلُح الجواب لمباشرة الأداة .

وقد سبَقَه إليه ابن مالك[3] ، قال أبو حيّان : ‹‹ وهذا أحسن وأقرب مماّ ذهبَ إليه بعضُ أصحابنا من تِعداد ما تدخله الفاء ›› .

فالجملة[4] الاسميّة (**نحو:** ﴿ ❒◆➋♌ ③♦☺⇧○✽○⇔⌨⌧ 🗎🕘③⬧➋⬀➌🕲 ◻⬧♑⬅❒◆ ⬉⬧✍■❼🗐 🖅⬈✍♏🖎 ★⌧⌀⇔⬈🕮 🔔⬧⑨♎③➋⌦ 🖎🙤🙚🙜 ﴾[5]) .

والفعليّة الّتي فعلُها طلبي نحو : ﴿ 🔔➔✍⬀ ➋♌ 🖅⬈☾☞⬅🏳⇔ ✍➔⬧🖎⌨♒❒♌⬧ ✁🙤✐⮝ ◻⬧🙤🙤✍◻⌨♑➔⬉❒☼♎❻ ﴾[6] ، وقس عليه بقية أنواع الطّلب المتقدّمة .

والّتي فعلها جامد نحو : ﴿ ➋♌ ✍⬧➋◆♌🖎[7] 🕮❒☼◆🙤🏳 🕮❒🔔⬧✍◻ ✌♎☾⌨⌧ ✌◆🙤⬧☾ ❒◆❒◆✐⬧🙤✞✁ 🖎🙚⌧🙤 ◻⬧➔⌧⨀✽⌀🗐 ❻◆🗁■♑❼☑ ﴾[8] .

والمنفي نحو : ﴿ ❒◆✌◆🙤 ③◆▦⌫➔⌧🖬➔❒✁☎ ✌♎♊⇧ ⌘⌧➋⬀➌🕲 ◻⬧🖬■♊ ﴾[9] ، ونحو : ﴿ ◻⬧🖂♑♌[10] ✍⬧❒◆🕲⮝⑩⌫☞⬅☠⬀ ◻⬧☺⌧🙤 ③⬉⌛⇩▦⌧➋⬉❒■⬅ 🗏 ﴾[11] .

والمقرون بـ: "قد" نحو : ﴿ ♌♑♌ ④❒○⇔➋⌧🖅⌫ ◻⬧➉⑨⇧ ♒⌧➋◆🖅⬧ 🕮❒⑧⌀ ✐⮝🕮⬉➀ ♎♊✌ 🔔⬧⌛⬀✍⬉ 🗐 ﴾[1] .

---

[1] - يُنظر ذلك : شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 115/4 ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تح: موسى العليلي ، الجامعة المستنصرية/النجف (دط) 1980م : 353- 354 .

[2] - يُنظر تفصيل هذا في : شرح كافية ابن الحاجب للرضي : 116/4- 119 .

[3] - يُنظر: تسهيل الفوائد : 64 ، وشرح التسهيل : 73/4- 77 .

[4] - في (ب) : [كالجملة] .

[5] - الأنعام : 17/6 . ويرى ابن هشام أنّ الجوابَ - في هذه الآية ومثيلاتها - محذوف ؛ وتقديره : (فلا تعجب فهو على كلّ شيء قدير) لأنّ الجواب مسبّب عن الشرط ، وكون الله على كلّ شيء قدير ثابت سواء وُجِد الامساس بالخير أوْ لاَ . يُنظر: مغني اللبيب : 391/2 (الباب الخامس : حذف جملة الشرط) .

[6] - آل عمران : 31/3 .

[7] - في (أ) و (ب) : [ترني] .

[8] - الكهف : 39/18- 40 .

[9] - آل عمران : 115/3 .

[10] - في النسخ : [وإن] .

[11] - يونس : 72/10 .

وبحرف تنفيس نحو: ﴿ ❐◆❍♑☜❆♏⌘⬀▦☐☞🡐⍈⇔ ⬉◆⑩⬂✂♁ॐ ▫⬥❍✽❑⬀✍⬥ ③⬉⇔⬂☪♑⓿▤⬈☠⬉ ✂✍✎✦ ✌♑♊ ▫⬥✇⇧✂♑🕮♑⏲▦ ﴾[2] .

وقد تحذف الفاء ضرورة[3] كقوله :

[54]- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بالشّرِّ[4] عِنْدَ اللهِ سَيَّانِ[5]

أو للنّدور[6] كقوله عليه الصّلاة[1] والسّلام : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتَعْ بِهَا »[2] ، ولا يختصُّ حذفُها بما إذا كان الجواب جملة اسميّة بدليل هذا الحديث ، وقوله :

---

[1] - يوسف : 77/12 .

[2] - التوبة : 28/9 . والعيلة : الفقر والافتقار . يُنظر : القاموس المحيط : 1104 (عيل) .

[3] - يُنظر : ضرائر الشعر : 160 ، والجنى الداني : 69 .

[4] - في (م) : [والشر الشر] والقافية [مثلان] . ولم يرد عجز البيت في (ب) .

[5] - البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه: 288 ، ولحسان بن ثابت في : الكتاب: 65/3 ، والدرر: 187/2 ، وليس في ديوانه ، ولعبد الرحمن بن حسان في : المقتضب: 70/2 ، ونوادر أبي زيد: 207 ، وأمالي ابن الشجري: 09/2 ، 144 ، واللسان: 47/11 (بجل) ، والمغني: 103/1 ، والخزانة: 365/2 ، وشرح التصريح: 406/2 ، ولكعب بن مالك أو لعبد الرحمن بن حسان في : شرح شواهد المغني: 178/1 ، 286 ، والخزانة: 49/9-51 ، وبلا نسبة في: الأصول:195/2 ، 462/3 ، والخصائص: 281/2 ، وسر صناعة الإعراب: 264/1 ، والجمل للفراهيدي: 201 ، والمقتصد: 1102/2 والبيان في إعراب غريب القرآن: 131/1 ، واللباب: 59/2 ، وإعراب الحديث: 155 ، والكشاف:111/2 ، والمفصّل: 417 ، وشرح المفصّل: 109/5-112 ، والمقرب: 276/1 ، وضرائر الشعر: 160 ، وشرح التسهيل: 76/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1597/3 ، وشواهد التوضيح: 193 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 102،117،501/4 ، والارتشاف: 1872/4 ، 2419/5 ، والجنى الداني: 69 ، وتوضيح المقاصد: 1283/4 ، وأوضح المسالك: 94/2 ، والمساعد: 147/3 ، وهمع الهوامع: 458/2 . ويُروَى صدر البيت: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية ، ويروى بدل "سيان" مثلان ، ويُذكَر أنّ المبرّد ردَّ الرواية الأولى . يُنظر: شرح التصريح:406/2 ، والمغني: 277/1 ، وفي الحقيقة أنّ المبرّد – في المقتضب: 72/2- أجازها على ضعف ، قال المرادي: ‹‹ ... وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار ، واختلف النقل عن المبرّد ؛ فنقل عنه كمذهب الأخفش ، ونُقِلَ عنه منع حذفها مطلقا ؛ وزعم أنّ الرواية في البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره ›› . الجنى الداني : 69 .

[6] - في (ب) : [أو قدوم] وهو تحريف من الناسخ . وفي (م) : [أو ندورا] .
جاء في مغني اللبيب : 278/1 : ‹‹ قال ابن مالك : يجوز في النثر نادرا ، ومنه حديث اللُّقَطَة ... ›› .
وقال ابن مالك في : شواهد التوضيح : 192 : ‹‹ ... وهو ممّا زعَمَ النحويون أنّه مخصوصٌ بالضرورة ، وليس مخصوصا بها بل يكثُر استعماله في الشعر ، ويقل في غيره ›› . ثم قال: ‹‹ ومَنْ خصّ هذا الحذفَ بالشعر ، حادَ عن التحقيق وضيّقَ

[55]- وَمَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالهَوَى   سَيُلْفَى[3] عَلَى طُولِ السّلامَةِ نَادِمَا[4]

والرّبطُ بها[5] مُتعيّن في غير الجملة الاسميّة ، وأمّا فيها فيكون بها ، كما تقدّم ، (**أو بـ " إذا " الفجائية**) لشبهها بالفاء في كونها لا يُبتدأُ بها ، ولا تقعُ إلاّ بعد ما هو متعقّب بما قبلها[6] (**نحو :** ﴿ ◻◆◑⊗♌ ✍➔⊙⇳⌨♐♑←☠♐ ⊗⊠⑩♒⊘◎⊠◻⊕ ⇐⊗☺⊠✍ ♎♦⑨●♘♦❥⇳ ◫③◎⊘⑨☞⑨☡♃⊘☠♐ ⊙⊗●♦✁ ♎➔☠♐ ③♦◑⊴☪◆➲↗◻♎♦ ☞♒⊠⇦ ﴾[7]) .

لكن لابدّ في الجملة المقترنة بها ألاّ تكونَ طلبيّة نحو: إنْ أطاعَ زيدٌ فسلامٌ عليهِ [41/أ] ، ولا مقرونة بأداة نفيّ نحو : إنْ قامَ زيدٌ فما عمرو قائمٌ ، ولا بـ"إنْ" نحو : إنْ قامَ زيدٌ فإنَّ عَمْراً[8] قائمٌ[9] ، فإنْ كانت أحد هذه الثلاثة وجبَت الفاء ، واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال فإنّه جامعٌ للشروط

حيث لا تضييق ›› .

[1] - ساقطة من (أ) .

[2] - أورده البخاري في صحيحه : 187/2رقم : 2437 (كتاب اللُّقَطة) ، قال ابن مالك : ‹‹ تضمّنتْ هذه الرواية حذف جواب "إنْ" الأولى ، وحذف شرط "إنْ" الثانية ، وحذف الفاء من جوابها ؛ والأصل: " فإنْ جاء صاحبُها فأدّها إليه ، وإنْ لا يجيء فاستمتعْ بها " ، والضّمير في "صاحبها" عائد على "اللُّقَطَة" ›› .   شواهد التوضيح والتصحيح : 194 .

[3] - في (ب) : [سيلقى] .

[4] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 76/4 ، وشرح الكافية الشافية: 1598/3 ، وأوضح المسالك: 95/2 ، وشرح التصريح : 407/2 .

والشاهد فيه قوله : (سيلفى) حيث حذفت الفاء منها ، وهي جملة فعلية وقعت جوابا للشرط .

[5] - في (ب) : [بين) .

[6] - الصواب : (بما بعدها) كما في : شرح ابن الناظم : 500 ، وشرح التصريح : 407/2 ؛ قال الشيخ ياسين العُلَيْمي : ‹‹ لعلّه تحريف من الناسخ ›› ، ويرى ياسين أنّه يجوز أنْ يُقرَأ (قَبِلَهَا) بفتح القاف وكسر الباء ؛ وعلى هذا (فما قبلها) هو (ما بعد) فيُساوي قول غيره .   يُنظر : حاشية ياسين : 180/1 .

[7] - الروم : 36/30 .

[8] - في (أ) : [عمروا] .

[9] - يجوز أنْ تغني "إذا " الفجائية عن الفاء في الربط ، إنْ كانت الأداة الجازمة "إنْ " لأنّها أمّ الباب ، أو "إذا " الشرطية لأنّها تشبه " إنْ " في كونها أم باب الشروط غير جازمة ، والجواب فيهما جملة اسمية مُوجبَة غير طلبية وغير مقرونة بـ إنْ التوكيدية. يُنظر: شرح التصريح : 407/2 ، والارتشاف : 1871/4 ، والجنى الداني : 375 .

الثلاثة . وظاهر إطلاقه أنّ "إذا " يُربَطُ بها الجواب وإنْ كانت جملة فعلية ، وليس كذلك وقد اعتذَرَ عنه في الشرح[1] .

وظاهرُهُ أيضاً – كغيره – أنّ "إذا " يربط بها الجواب بعد "إنْ " وغيرها من أدوات الشرط[2] ، ووقعَ في بعض نُسخ التسهيل[3] تخصيص ذلك بـ"إنْ " فجَرَى عليه المصنّف في أوضحه[4] ، والمعتمَدُ الإطلاق الإطلاق لقوله تعالى:﴿ ▫◆✂✎⌧❶◆✂ ✎ 🕮❒❁◆✇✠⌘ ✍⌧○⌧◆✂ ♊◆✌ ④□◆⌖✎✇◆⌧⑩■⌧✇◆⌨⌧↖ ⇧♊⌧✌ ↓↗✎✇◆⌖□④ ✂◆❶⌧◑ ▦◆⌧✇■⌧ ⬀✍↖↗ ④□○⇔✌◆▭⬀¤⬁◆♌❒🡐❸⬁⬀ ⬁⌧⬀ ◆ ﴾[5] ، لكن قال أبو حيان : ‹‹ السّماع إنّما ورَدَ في "إنْ " و"إذا " من أدوات الشرط[6] ، فيحتاج في إثبات[7] ذلك في غير "إنْ " و"إذا " إلى السّماع ››[8] .

وقد يُجمع بين الفاء و"إذا " الفجائية لمجرّد التوكيد نحو : ﴿ ▫◆✂✎⌧⑥⌧↗✂ ☎✂❒↖❷⌧▦⌧✍ ◆✖⇦⌧✍✇✂ ↖❷◷✿◷⬀✍❒🕮 ↘□✿◷⌧②◷⌧⌧ ﴾[9] ، ومنعه بعضُهم[10] لأنّها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ، فعلى الأوّل كلمة "أو" في عبارته[11] لمنع الخلو ، أو بناءً على الغالب ؛ كما يشعر به لفظة "قد" في قولنا : وقد يجمع .

(فصل)

في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

---

[1] - بقوله : ‹‹ وإنّما لم أُقيّدْ في الأصل "إذا " الفجائية بالجملة الاسمية لأنّها لا تدخل إلاّ عليها ، فأغناني ذلك عن الاشتراط ››. شرح قطر الندى : 127 .

[2] - في (ب) : [الشروط] .

[3] - يُنظر: تسهيل الفوائد : 65 (وفيه خطأ قد يكون مطبعي) ، وشرح التسهيل : 74/4 .

[4] - يُنظر : أوضح المسالك : 95/2 .

[5] - الروم : 48/30 .

[6] - في (أ) : [الشروط] .

[7] - في (ب) : [الثاني] وهو خطأ من الناسخ .

[8] - ارتشاف الضرب : 1871/4 . ويُنظر كذلك : همع الهوامع : 459/2 .

[9] - الأنبياء : 97/21 .

[10] - منهم أبو حيان ؛ الذي قال: ‹‹ ولا يجوز أنْ يجمعَ بين الفاء و"إذا " في الشرط ، وإنْ كان جائزا في غيره نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ ›› . ارتشاف الضرب : 1872/4 .

[11] - أيْ : عبارة ابن هشام في "متن قطر النّدى" وهي: ‹‹وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء ...**أو** بإذا الفجائيّة ››

(**الاسم**) بحسب التّنكير والتّعريف (**ضربان**) فقط ؛ (**نكرة**) وهي الأصل لاندراج كلّ معرفة تحتها ، من غير عكس ؛ ولأنّ الشيءَ أوّلُ وُجوده تلزمه الأسماء العامة ثمّ تَعْرِضُ له بعد ذلك الأسماء الخاصة ؛ كالآدميّ إذا وُلِدَ يُسمّى: ذَكَراً أو أنثى أو إنساناً أو مولودا أو رضيعا ، وبعد ذلك يُوضَعُ له الاسم والكُنية واللّقب .

(**وهو**) أي الاسم النّكرة (**ما شاعَ في جنسٍ ، موجود**) في الخارج تعدّده (**كرجل**) فإنّه شائعٌ في جنس الرّجال ، الصّادق على كلّ اسمٍ[1] حيوان ناطق ، ذكر ، بالغ ، من بني آدم ، وتعدُّده وتعدُّده في الخارج موجود مشاهَد (**أو مُقدَّر**) وُجودُ تعدّدِه في الخارج (**كشمس**) فإنّها تصدق بمتعدّد لأنّها موضوعة للكوكب النّهاري النّاسخ ظهورُه وجودَ اللّيل ، وإنْ لم يوجد في الخارج غيرَ[2] هذا الفرد الواحد ، فالمعتبر في النّكرة صلاحيتها للمتعدّد[3] لا وُجود المتعدّد[4] ، وأمّا جمعُها كما في قوله :

[56]- ..... فَكَأنّهُ لَمَعانُ بَرْقٍ أو شُعاعُ شُموسِ[5]

فباعتبار تجدّد الشمس في كلّ يوم .

وخاصّتها أنّها ما تقبل " أل" المؤثّرة للتّعريف ، أو تقع موقع ما يقبلها[6] .

والنّكرات تتفاوت في بعضها بعضا[7] كالمعارف ؛ فبعضُها أنكر من بعض ؛ فأنكرُها: شيء ، ثمّ جسم ، ثمّ نامَ ، ثمّ حيوان ، ثمّ ماشٍ ، ثمّ ذو رجلين ، ثمّ إنسان ، ثمّ رجل[1] .

---

[1] - ساقطة من (ب) و (م) .

[2] - في (م) : [إلاّ] .

[3] - في (ب) و (م) : [للتعدّد] .

[4] - في (م) : [التّعدّد] .

[5] - البيت من الكامل ، وصدره كاملا هو : حَمِيَ الحديدُ عليهِمُ فكأنّه
وهو للأشْتَر النَّخْعِيّ في : أمالي ابن الشجري : 122/1 ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : 33 ، وأمالي القالي : 85/1 ، وأساس البلاغة: 356/2 (ومض) ، وتاج العروس: 171/16 (شمس) ، 110/19 (ومض) ، واللسان: 113/6 (شمس) ، وبلا نسبة في: شرح التصريح : 93/1 .

[6] - نحو: "ذي" بمعنى صاحب ، و"مَنْ" بمعنى إنسان ، و"ما" بمعنى شيء ؛ في قولك: مررتُ برجلٍ ذي مال ، ومررتُ بمَنْ مُعجبٍ لك ، ومررت بما معجباً لك ؛ ف "ذو" و "مَنْ " و "ما " نكرات ، وهي لا تقبل "أل" ولكنّها واقعة موقع ما = يقبلها ؛ أمّا "ذو" فإنّها واقعة موقع "صاحب" وصاحب يقبل "أل" المؤثرة للتعريف ، وهكذا "من" واقعة موقع "إنسان" ، و"ما" واقعة موقع "شيء" . يُنظر: شرح التصريح : 94/1 ، وأوضح المسالك : 63/1 .

والضّابط أنّ النّكرة إذا دخلَ غيرُها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النّكرات ، فإنْ دخلتْ تحت غيرها ودخلَ غيرُها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمُّ [42/أ] وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخصُّ .

(و) الضّربُ الثّاني (**معرفة**) وهي الفرعُ لِمَا مرّ ؛ وهي ما وُضِعَ ليُستعمَلَ في مُعيّن (وهي ستّة) أقسامٍ : الضّمير ، والعَلَم ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمحلّى بـ"أل" ، والمضاف إلى واحد منها ، وزادَ ابنُ مالك[2] سابعاً وهو: المنادى المقصود ، وتبعه المصنّف في الأوضح[3] ؛ ولعلّه إنّما تركَهُ لِذكره له في "باب المنادى" كما سيجيء[4] .

الأوّل : (الضّمير)

ويُقالُ له : المضمَر - أيضاً - والكوفيّ يُسمِّيه "كناية ومَكنيا " لأنّه ليس بصريح والكناية تُقابل الصّريح ، وقدَّمَهُ لأنّه أعرفُ المعارف على الأصحّ - بعد بسم الله تعالى - ويليه " العَلَم" ثمّ الّذي بعده ، وهكذا إلى آخرها[5] ؛ كما يُؤخَذ من كلامه فيما بعد حيث عَطَفَ بعضَها على بعض بـ: " ثمّ "[6] .

---

[7] - ساقطة من (ب) و (م) .

[1] - يُنظر الرد على هذا الرأي في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 79/2- 80 .

[2] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 08 ، وشرح التسهيل : 115/1 ، وقال : « وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة ؛ فيغفلون المعرّف بالنداء ، ويعبّرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ، ثمّ يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة وموصول ؛ فيئول ذلك إلى أنّ أقسامه ستّة » . شرح التسهيل : 116/1 ، ويُنظر كذلك : الارتشاف : 908/2

[3] - يُنظر : أوضح المسالك : 63/1 .

[4] - يُنظر : متن قطر الندى : 49 ، وشرح قطر الندى : 275 .

[5] - قال ابن مالك : أعرفُها ضمير المتكلّم ، ثمّ ضمير المخاطب ، ثمّ العلم ، ثمّ ضمير الغائب السّالم عن إبهام (يعني بأنْ يتقدّمه اسمٌ واحدٌ معرفة أو نكرة) ثمّ المشار به والمنادى (يعني أنّهما في مرتبة واحدة لأنّ تعريفهما بالعهد) والمضاف بحسب المضاف إليه (أي أنّه جعل المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير) . يُنظر: تسهيل الفوائد : 08 ، وشرحه : 96/1 .
وعلى مذهب سيبويه والجمهور: أنّ المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العَلَم ، وذهبَ = المبرّد إلى أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقا ، ويرى ابن حزم (ت 456 هـ) أنّها لا تتفاوت وكلُّها مستوية .
يُنظر: ارتشاف الضرب : 908/2 ، وشرح التصريح : 96/1 .

[6] - قال ابن هشام في : شرح قطر النّدى : 129 : « وهو أعرف السّتة ولهذا بدأتُ به وعطَفْتُ بقية المعارف عليه بـ ثمّ » .

(و) الضّمير (**هو ما دلّ**) وَضْعاً (**على متكلّم**) كأنا ، (**أو مخاطَب**) كأنت ، (**أو غائب**) كـ: هُوَ .

ولابدّ له مِنْ مفسّر ؛ فإنْ كان لمتكلّم أو مخاطَب فمفسّره حضور مَنْ هو له ، أو لغائب فمفسّره إمّا معلومٌ : أي مُتعقّل في الذّهن نحو: ﴿ ﴾[1] ، وإمّا مذكور متقدّم - وهو الأصل - لفظا ورتبة نحو: ﴿ ﴾ ، أو لفظاً لا رُتبة نحو: ﴿ ﴾[2] ، أو رتبة لا لفظا نحو: ﴿ ﴾[3] ، أو متأخّر لفظاً ورتبة وهو وهو منحصر في سبعة مواضع ذكرها في المغني والشذور[5] .

واعلمْ أنّ ضمير الغيبة إنْ كان مرجعُهُ مختصّاً[6] فهو معرفة ، وإلاّ ففيه ثلاثة مذاهب[7]:

---

[1] - القدر : 01/97 . ووردت في (ب) : [اذا أنزلناه] ، والضمير في (أنزلناه) للقرآن العظيم .

[2] - يس : 39/36 . وقوله تعالى: ﴿ منازل ﴾ وردت في (ب) فقط .

[3] - البقرة : 124/2 . وقوله تعالى: ﴿ بكلمات ﴾ وردت في (ب) فقط ، و(إبراهيم) المفسّر للضمير مُتقدّم لفظا متأخّر رتبة لأنّه مفعول ؛ ورتبة المفعول التأخير عن الفاعل .

[4] - طه : 67/20 . و(موسى) المفسّر للضمير متأخّر لفظا متقدّم رتبة ؛ لأنّه فاعل ورتبة الفاعل متقدّمة على المفعول .

[5] - وهي : – ضمير الشأن والقصّة ؛ فإنّه مفسّر بالجملة بعده نحو: ﴿ ﴾ [الإخلاص : 01/112] .

– الضمير المخبر عنه بمفسّره نحو : ﴿ ﴾ [الجاثية : 24/45] أي : ما الحياة إلاّ حياتنا الدّنيا

– الضمير في باب (نِعْمَ) نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ؛ فإنّه مفسّر بالتمييز .

– مجرور "ربّ " نحو : ربّهُ رجلاً ؛ فإنّه مفسّرٌ بالتمييز قطعاً .

– الضمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثّاني واحتاجَ الأوّل إلى مرفوع ؛ نحو : قاما وقعد أخواك .

– الضمير المبدّل منه ما بعده كقولك : " ضربْتُهُ زيداً " ،و"اللّهمّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيمِ " .

– الضمير المتّصل بالفاعلِ المقدّمِ العائدِ على المفعول المؤخّر ، وهو ضرورة على الأصحّ ، كقوله: (جزَى ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمِ) . يُنظر : شرح شذور الذهب : 169- 170 ، ومغني اللبيب : 165/2-170 ،

[6] - أي : معرفة . حاشية ياسين : 186/1 .

[7] - يُنظر : شرح شذور الذّهب : 167 .

قيل : معرفة مُطلقاً ؛ وهو ظاهر إطلاقه هنا وفي الأوضح[1] .

وقيل : نكرة مطلقاً .

وقيل : إنْ كان مرجعُهُ جائزَ التّنكير فمعرفة ؛ نحو: جاءني رجلٌ فأكرمته ، أو واجبَه فنكرة نحو: رَبَّهُ رَجُلاً ، وربّ[2] رجلٍ وأخيهِ[3] ، وعليه جَرَى في شرح الشذور .

(**وهو**) أي الضمير (**إمّا مستتر**) ولا يكونُ إلاّ مرفوعاً ؛ وهو ما ليس له صورة في اللّفظ بل يُنوَى[4] ، (**كَـ**) الضّمير (**المقدّر**) إمّا (**وُجوباً**)[5] وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل؛ وذلك وذلك في ثمانية مواضع :

أحدُها وثانيها : المضارع المبدوء بالهمزة أو النّون (**نحو: أقومُ ، ونقومُ**[6]) .

ثالثها : المضارع المبدوء بِتاء خطاب الواحد ؛ نحو: تقومُ .

رابعُها : فعل الأمرِ المسنَدِ إلى الواحد ؛ نحو: استقمْ .

خامسُها : أفعالُ الاستثناء كـ: خَلاَ ، وعَدَا ونحوهما ؛ نحو: قاموا ما خَلاَ زيداً ، أو ما عدا[7] عمراً[8] عمراً[8] .

سادسُها : "أفْعَل" في التّعجّب ؛ نحو: ما أحسَنَ زيداً .

سابعُها : اسم الفعل غير ماضٍ[9] كـ: أَوَه ونَزَالِ .

---

[1] - يُنظر : أوضح المسالك : 63/1 .

[2] - في (م) : [ربّه] .

[3] - وإنّما كانت النّكرة – في المثال – واجبة التّنكير لأنّها تمييزٌ ؛ والتّمييز لا يكون إلاّ نكرة ، وكانت في قولك: (جاءني رجلٌ فأكرمتُهُ) جائزة التنكير لأنّها فاعل ؛ والفاعلُ لا يجبُ أنْ يكونَ نكرةً ؛ بل يجوزُ أنْ يكونَ نكرةً وأنْ يكونَ معرفةً ؛ تقول (جاءني رجلٌ) و (جاءني زيدٌ) . يُنظر : شرح شذور الذّهب : 167 .

[4] - في (ب) : [بنو] .

[5] - أي : الضمير المستتر وجوباً ، وعكسه : المستتر جوازاً .

[6] - في (م) : [ويقومُ] .

[7] - في (ب) و (م) : [وما عدا] ، وورد الفعل في (ب) : [عدى] وهو خطأ من الناسخ .

[8] - في (أ) : [عمروا] .

[9] - أمّا الماضي فيرفع الظاهر ؛ مثل: (هيهاتَ العقيقُ) فلا يكونُ الاستتارُ واجباً .

ثامنُها : المصدر الواقع بَدَلاً من اللّفظ بفعله ؛ نحو: ضَرْباً زيداً .

وعَدَّ في الأوضح[1] ممّا يجبُ فيه الاستتار: "أفعُل التّفضيل" نحو: ﴿ ⬀⬀☠➔♎ 🕮❒❍⇧❍✿♊← 🕮❒⚐❒◷⌖☪ ﴾[2] فعلى هذا تكون تسعة ، وهو غير ظاهر لأنّه قد يرفعُ الظاهر كما[3] في "مسألة الكحل"[4] كما سيأتي[5] .

(**أو جوازاً**) وهو ما يخلفه ذلك[6] ؛ كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة [43/أ] (**في نحو**[7]: **زيدٌ يقومُ**) وهند تقومُ ، أو بالصّفات[8] المحضة نحو: زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ ، أو باسم الفعل نحو: نحو: زيدٌ هيهاتَ[9] .

فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازاً بدليل جواز : زيد يقومُ أبوهُ ، أو ما يقومُ إلاّ هو ، وكذا الباقي[10] .

---

[1] - يُنظر : أوضح المسالك : 65/1 ، وكذلك : شرح التصريح : 102/1 .

[2] - مريم : 74/19 .

[3] - ساقطة من (م) .

[4] - قال ابن هشام : ‹‹ ولا يرفع أكثرهم بـ"أفعل" الاسمَ الظاهرَ إلاّ في مسألة الكحل ؛ وضابطُها: أنْ يكونَ في الكلام نَفْيٌ بعده اسمُ جِنْسٍ موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسمٌ مُفضَّلٌ على نفسه باعتبارين ؛ مثالُ ذلك قولهم: (ما رأيْتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عينِ زيدٍ) ... وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ ... أو نهيٌ ؛ نحو: (لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منهُ إليكَ ›› . شرح قطر الندى : 379 .

[5] - في باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم التفضيل) .

[6] - أيْ : ما يأتي في مكانه اسم ظاهر أو ضمير منفصل .

[7] - ساقطة من (م) .

[8] - بعدها في (ب) : [الخالصة من شائبة الاسمية ، سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة مذكرة كانت أو مؤنثة ، قال في "المتوسط" : لأنّه لو أبرزَ لَزِمَ اجتماع الألفين] وهي زيادة في الشرح مقحمة وليس من الأصل .
قال ياسين : ‹‹ "قوله المحضة" أي : الباقية على الوصفية ، وشمل أفعل التفضيل ، واحترز بها عمّا غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع والصاحب ›› . حاشية يس: 187/1 .

[9] - في (ب) : [هيهات زيد] وهو خطأ من الناسخ ؛ لأنه لا يوجد ضمير مستتر .

[10] - يرى ابنُ هشام في (أوضح المسالك : 65/1) أنّ تقسيم الضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا هو تقسيم ابن مالك في "شرح التسهيل" وابن يعيش في "شرح المفصّل" وغيرهما ؛ وهذا التقسيم فيه نظر ؛ إذِ الاستتار في نحو: " زيد قام " واجب ، ولا يُقال: "قام هو" على الفاعلية ، بل على التوكيد لذلك المستتر . وقد اعترضَ عليه خالد الأزهري ورد كلامه في (شرح التصريح : 103/1) .

(**أو بارز**)[1]- عطف على "مستتر" فهو قسيم له -(**و**) هو ما له صورة في اللّفظ ، ثمّ (**هو**: **إمّا متّصل**) بعامله ؛ وهو ما لا يُبتَدَأ به ، ولا يقعُ بعد "إلاّ " اختياراً[2] ، وينقسمُ إلى : مرفوع (**كتاء "قمت"** ، **و**) إلى منصوبٍ نحو : (**كاف "أكرمك"** ، **و**) إلى مجرورٍ نحو: (**هاء** " **غلامه** ") .

وينقسمُ أيضاً بحسب مواقع[3] الإعراب إلى ثلاثة أقسام :

ما يختصّ بمحل الرّفع ، وهو أربعة[4]: التّاء كـ: قمت ، والألف كـ: قاما ، والواو كـ: قاموا ، والنّون كـ: قُمْنَ .

وما هو مشترك بين محلّي[5] الجرّ والنّصب ، وهو ثلاثة: ياء المتكلّم نحو: ﴿ ❻◆🗁■ⓝ⑥▫ 🕮❒📠◆❷◆✌⌶◆✌ ⌶ ﴾[6] وكاف الخطاب نحو:﴿ ✌◆ ❒◆⑩□↖◆⌨⌧ ❻◆📠⑩⌨⌧ ﴾[7]،وهاء الغائب نحو:﴿ ◆✌ ◆ ◉◆❍🡐① ◷✿ ❍ ⌨🡐❍ ①🡐❍◆✌ ◆ ⑥ ◆❑➔♎◆❒ ❒◆❑◆↗⑥ ❒ ❒ ❑❑↓❻⌀❒ ■🡐①⊞ ﴾[8]

وما هو مشترك بين الثّلاثة[9] وهو "نا " خاصّة ؛ نحو: ﴿ ❻▪📠✸✡❑ ✎ ☼✡❑ ☺⌧➔✡⌧ ☺⌧ ﴾[1] ، وكَ :

---

[1] - البارز ينقسم -بحسب الاتّصال والانفصال- إلى قسمين : متّصل: وهو الذي لا يستقل بنفسه كـ: تاء (قمت) ، ومنفصل: وهو الّذي يستقل بنفسه كـ: أنا وأنتَ وهو ... ، كما سيأتي في شرحه .

[2] - بخلاف الضرورة كقوله : وَما نُبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يُجاورنا إلاّكِ دَيّارُ
قال ابن مالك في شرح التسهيل: 148/1 « وشذّ " إلاّك " فلا يُقاسُ عليه » .

[3] - في (م) : [مواضع] .

[4] - الصّواب : خمسة ؛ بزيادة "ياء" المخاطبة . يُنظر : أوضح المسالك : 64/1 .

[5] - في (م) : [محل] .

[6] - الفجر : 15/89 . و﴿ أكرمنِ ﴾ كتبت في (أ) و (م) بالياء .
وقرأ ابن كثير ﴿ أكرمني ﴾ بالياء ، وقرأ نافع بالياء وصْلاً وحذْفها وقفاً ، وخيّرَ بين الوجهين أبو عمرو ، وحذَفَها باقي السبعة وَصْلاً ووَقْفاً . تفسير البحر المحيط : 465/8

[7] - الضحى : 03/93 .

[8] - الكهف : 37/18 .

[9] - قال ياسين : « يُرَد عليه أنّ الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلّي النصب والجر ، قد تقع في محل رفع أيضاً ؛ نحو: (عجبتُ من كوني أو من كونكَ أو كونُه قائما) ، ولَكَ أنْ تقول: إنّ وُقوع الضمير -فيما ذكر- في محل رفع ، عارض ، والكلام

أعرِفْ بِنَا فإنّنَا نِلْنَا المِنَحْ[2]

(**أو مُنفصل**) - عطف على متّصل فهو قسيم له - وهو ما يُبتدَأُ به ويقعُ بعد "إلاّ" اختياراً ، وينقسم إلى :

مرفوع (**كـ: أنَا**) للمتكلِّم وحده ، وفرعه: "نحن" له ومعه غيره أو للمعظّم نفسه حقيقة أو ادّعاءً ، (**وأنتَ**) للمخاطَب ، وفروعه: ["أنتِ" للمخاطَبَة ، و"أنتما" للمخاطبَيْن مطلقاً[3] ، و"أنتم" للمخاطَبِين ، و"أنتنَّ " للمخاطبات ، (**وهو**) للغائب ، وفروعه][4] : "هي" للغائبة ، و"هما" للغائبَيْن مطلقاً ، و"هم" للغائبِينَ ، و"هنّ " للغائبات .

(**و**) إلى منصوبٍ نحو: (**إيّايَ**) للمتكلِّم وحده ، وفرعه: "إيانا " له ومعه غيره أو للمعظّم نفسه .

و"إياكَ " للمخاطَب ، وفروعه: "إياكِ" للمخاطَبَة ، و"إياكما" للمخاطبَيْن مطلقاً ، و"إياكم" للمخاطَبِينَ ، و"إياكنّ " للمخاطبات[5] .

و"إياهُ " للغائب ، وفروعه: "إياها " للغائبة ، و"إياهما " للغائبَيْنِ مطلقاً ، و"إياهم" للغائبِينَ ، و"إياهُنَّ " للغائبات .

ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً لئلاّ يلزَم تقديم المجرور على الجارّ[6] .

والضمير - على المختار في ذلك - هو: "أنْ" و"إيّا " وما عداهما حروف[1] تُبيِّنُ الأحوال ؛ مِنْ

فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة ›› . حاشية يس : 189/1 .

[1] - آل عمران : 193/3 .

[2] - عجز بيت من الرجز ، من ألفية ابن مالك ، وصدره : للرّفعِ والنّصْبِ وَجَرِّ نَا صَلَحْ

متن ألفية ابن مالك : 16 . وفي قوله: (بنا فإننا نلنا) جاء الضمير " نا " مشتركا بين مواضع الإعراب الثلاثة .

[3] - أي : مذكّر ومؤنّث .

[4] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهوا من الناسخ بسبب انتقال النظر .

[5] - في (م) : [و"إياكنّ " للمخاطبات ، و"إياكم" للمخاطبين] تقديم وتأخير .

[6] - لا يكون الضمير المنفصل مجروراً : أي بطريق الأصالة ؛ وإلاّ فقد يُستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجرّ نحو: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) ، وقوله: " لئلاّ يلزم ... " قال ياسين: ‹‹ عبارة غيره ؛ لأنّ المخفوض لا يصحُّ الابتداء به ؛ لأنّ خافضه إمّا حرف أو مضاف ›› . حاشية يس : 190/1 .

إفراد وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيث وتكلّم وخطاب وغيبة[2] .

وظاهر كلامه أنّ كلاّ منَ المتّصل والمنفصل أصلٌ برأسه ، وذهَبَ بعضُهم إلى أنّ المتّصل أصلٌ للمنفصل[3] محتجّاً بأنّ مَبْنَى الضمائر[4] على الاختصار ؛ والمتّصل أخصر من المنفصل .

والضمائرُ كلُّها مَبنية لشبهها بالحروف وَضْعاً ؛ كـ: التّاء في "ضربْتُ " ، والكاف في " أكرمك" ثمّ أجريتْ بقية الضمائر -كـ:"نحن"- مجراها طرْداً للباب ، وقيل : لِشبهها به في احتياجها إلى المفسّر ؛ أعني: الحضور في المتكلّم والمخاطب ، وتقدّم الذّكر في الغائب ؛ كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهَمُ منه[5] معناه الإفرادي .

وأخصُّها أعرفُها ؛ فضمير المتكلِّم أخصُّ من ضمير المخاطب [44/أ] وذا أخصُّ من ضمير الغائب ، وإذا اجتمَعَ الأخصُّ وغيره غَلَبَ الأخصّ تقدّمَ أو تأخّرَ[6] .

ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصارَ ، والمتّصل أخصر من المنفصل ؛ قال :

(**ولا فَصْلَ**) للضمير في الاختيار (**مع إمكَانِ**) الإتيانِ بالضّمير (**المتّصل**)[1] ، فنحو : قمْتُ وأكرمتُكَ ، لا يُقال فيهما : قامَ أنا ، ولا : أكرمْتُ[2] إياك ، وأمّا قوله :

---

[1] - في (م) : [وما عداهما في ذلك حروف] .

[2] - مذهب الكوفيين أنّ الأحرف الثلاثة في "أنا " هي الضمير ، واختاره ابن مالك في"شرح التسهيل" ، وفي "أنت" وفروعه أنّ الضمير نفس "أنْ " عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب ، وذهبَ الفرّاء إلى أنّ "أنت" بكامله هو الضمير ، وذهبَ ابن كيسان إلى أنّ التاء هي الضمير وهي الّتي في " فعلتُ " ، وفي "هو وهي" الجميع ضمير عند البصريين ، وذهبَ الكوفيون إلى أنّ الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي "إياك وإياه وإياي ..." ذهبَ الكوفيون إلى أنّ الكاف والهاء والياء هي الضمائر المنصوبة ، وأنّ "إيّا " عماد ، وإليه ذهبَ ابن كيسان واختاره أبو حيان ، ومذهب سيبويه ومعظم البصريين هو: أنّ "إيّا " هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب .
يُنظر : شرح التصريح : 103/1- 104 ، وارتشاف الضرب : 927/2 ، وشرح المفصّل : 304/2 ، وهمع الهوامع : 201/1 ، والتذييل والتكميل: 194/2 ، والكتاب : 164/4 ، 355/2 ، والإنصاف : المسألة : 96 والمسألة : 98 .

[3] - في (م) : [أصل برأسه للمنفصل] .

[4] - في (ب) : [الضمير] .

[5] - في (م) : [به] .

[6] - يُقال : (أنا وأنتَ ، وأنتَ وأنا فعلْنا) و (أنا وهو ، وهو وأنا فعلْنا) ، ولا يُقال: فعلتما ، ولا فَعَلاَ ، ويُقال: (أنتَ وهو ، وهو وأنت فعلْتما) ولا يقال: فَعَلاَ . يُنظر : همع الهوامع : 208/1 .

[57]- وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُم حُبّاً إِلَيَّ هُمُ[3]

فضرورة[4] . (**إلاّ في**) صورتين يجوزُ فيهما الانفصال مع تأتي الاتّصال[5] :

إحداهما : أنْ يكونَ عامل الضمير عاملاً[6] في ضمير آخر أعرف منه[7] ، متقدّم[8] عليه غير مرفوع[9] ؛ وذلك (**نحو: "الهاء" من**) قولك لِشخص في عَبْد: (**سَلْنِيهِ**)[10] فيجوزُ فيها الانفصال (**بمرجوحيّة**)[11] ، ومنه قوله عليه [الصّلاة و][12] السّلام : « إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ »[13] ، ولو وَصَلَ

---

[1] - في "متن قطر النّدى" :21 : [الوصل] .

[2] - في (ب) : [أكرمتك] .

[3] - البيت من البسيط ، وهو لِمرار بن منقذ في : سرّ صناعة الإعراب : 271/1 ، والشعر والشعراء: 697/2 ، وضرائر الشعر: 260 ، والخزانة: 250/5- 256 ، ولِزياد بن حمل أو لِزياد بن منقذ في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1392 ، ولأحدهم في : تخليص الشواهد: 83- 84 ، شرح شواهد المغني: 135/1- 136 ، ولِزياد بن حمل في : شرح المفصّل: 239/4 ، وشرح التصريح: 106/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 203 ، وشرح التسهيل: 156/1 ، والارتشاف: 1674/4 ، 2445/5 ، ومغني اللبيب: 244/1 ، وأوضح المسالك: 66/1 ، والمساعد: 87/3 .

معنى البيت : ما صحبْتُ قوماً بعد قومي فذكَرْتُ لهم قومي إلاّ بالَغُوا في الثّناء عليهم ، حتّى يزيدوا قومي حُبّاً إليَّ .

الإعراب: هم (الأولى في العجز) : مفعول أوّل ليزيد ، وحبّا : مفعوله الثاني ، وهم (الثانية في آخر البيت): فاعل يزيد والأصل : يزيدونهم حبّا إليّ ؛ فوضعَ الضمير المنفصل وهو"هم" موضع الضمير المتّصل وهو "الواو" لكنّه فصَلَهُ للضرورة .

يُنظر: شرح التصريح : 107/1 .

[4] - يُنظر : ضرائر الشعر : 260 .

[5] - انظر مزيدا من تفصيل هاتين الصورتين في : شرح التصريح : 110/1 ، وشرح قطر الندى : 131 .

[6] - في (ب) : [عاقلا] وهو خطأ من الناسخ .

[7] - ففي مثل " سلنيه" ؛ قال ابن هشام : « وإنّما قلنا إنّ الضمير الأوّل في ذلك أعرف ؛ لأنّ ضمير المتكلّم أعرف من ضمير المخاطَب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب » . شرح قطر الندى : 131 .

[8] - في (م) : [مقدّم] .

[9] - أيْ : يكون الضمير المتقدم : منصوبا أو مجرورا .

[10] - سَلْنيهِ : أي: استعطينيهِ ومَلَكْنِيهِ ؛ فهو من "سأل" بمعنى: استعطى لا بمعنى: استفهم . حاشية يس: 191/1 .

[11] - قال خالد الأزهري : « ويجوز على مرجوح : "سلني إيّاه" ... ولكون الموصل أرجح لم يأتِ التنزيل إلاّ به ؛ قال تعالى: ﴿ ✦ ✎ ✂ ↖ ☠ ← ٭ ⊠ ⌛ ⓪ ✍ ⊞ ↖ ▤ ◆ ⓪ ✿ ○ ◆ ▫ ﴾[البقرة:137/2] » . شرح التصريح : 110/1 .

[12] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (م) .

[13] - بداية الحديث : « اتّقوا اللهَ فيما ملَكَتْ أيمانُكُم ؛ أطعموهم ممّا تأكلون ... فإنّ اللهَ ملّككم إيّاهم ولو شاء لَملّكَهُم إيّاكُمْ » . انظر : إحياء علوم الدّين لأبي حامد الغزالي ، دار الشعب/القاهرة (دط)(دت) : 1033/6- 1034 .

والحديث في الكلام على حقوق المملوك ، قال الغزالي أنّه آخر ما أوصى به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، ورُويَ الحديث

لَقال: ملّكَكُمُوهُمْ[1] ، لكنّه فرَّ مِنَ الثّقل[2] الحاصل مِنْ اجتماع [الواو مع][3] ثلاث ضمّات .

والاتّصال بِرجحان لأنّه الأصل ولا مرجح لِغيره ؛ ولِهذا لم يأتِ التّنزيل إلاّ به ؛ قال تعالى: ﴿ ✍♋♌ ④ ○□⇔★♦▫🚹▤↗☺←❑♎♏✍🇬🇧❸▫🚹←☼❒📖 ﴾[4] ، ﴿ ✍♋♌❑←☺↗▤▫🚹♦★⇔○□④ ♌♍ ﴾[5] ، اللّهمّ إلاّ أنْ يكونَ ذلك العامل اسماً فالفصْلُ أرجح ؛ نحو : عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إيّاه[6] ، وكَذَا إنْ كان فعلا ناسخاً مِنْ باب "ظنَّ " نحو: خِلْتَنِيه ، (**و ظَنَنْتُكَهُ**) فالفصلُ أرجح -أيضاً- عند الجمهور ؛ لأنّه خَبرٌ في الأصل ؛ وحقُّ الخبر الفصل قبل دخول النّاسخ ؛ ومنه قوله :

[58]- أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ[7] ....

وعند جماعة[8] الوَصْلُ أرجح ؛ لأنّه الأصل وقد أمْكَنَ ، وبه جاء التّنْزيل ؛ قالوا[9] نحو: ﴿ ♍♌ ♎❶♍ ③↖❷🇬🇧③▤♦♑←☠↖ ✂✍✎✦ ﴾[10] ، ووردَ به الشّعر كقوله :

في الصحيحين وفي مسند أحمد برواية تخالف محل الشاهد .

[1] - في (ب) : [ملكموهم] .

[2] - في (م) : [النقل] .

[3] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) . ويُنظر : شرح التصريح : 110/1 .

[4] - محمّد : 37/47 .

[5] - هود : 28/11 .

[6] - أيْ : إنْ كان العاملُ في الضميرين اسماً ، وكان أوّلُ الضميرين مجروراً -وهو الياء- فالفصل أرجح ؛ لاختلاف محلّي الضّميرين ؛ فـ"حبّ ": مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلّم ، و"إيّاه": مفعوله ، هذا من الفصل ، ومن الوصل قول الشاعر: لئن كان حبُّكَ لي كاذباً لقَد كان حُبِّيكِ حقًّا يقينَا

فحُبِّيكِ : أتى فيه الضمير الثاني -الكاف- متّصلاً ، ولو فصله لقال : حُبِّي إيّاكِ . يُنظر : شرح التصريح : 110/1 .

[7] - جزء من صدر بيت من البسيط ، وتمامه : ... وقد مُلِئتْ أرجاءُ صدرِكَ بالأضغانِ والإحَنِ

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 155/1 ، وأوضح المسالك : 69/1 ، وشرح التصريح : 111/1 .

الإعراب: أخي: إمّا مبتدأ خبره ما بعده ، وإمّا مفعول بفعل محذوف يفسّره (حسبتك) ، وليس منادى سقط منه حرف النّداء لفساد المعنى ؛ إذ كيف يناديه بالأخوّة وهو يُخبر أنّ نواحي صدره ملئت بالأضغان ؟!

و**الشاهدُ فيه** : مجيء الضمير الثاني "إيّاه" منفصلا ؛ وهو المفعول به الثاني للفعل"حَسِب" . يُنظر: شرح التصريح : 111/1

[8] - وهم : الرّماني وابن الطّراوة ، وابن مالك في ألفيته حيث قال: كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ واتِّصَالاَ أخْتارُ ، غيْري اخْتارَ الانفصالاَ

يُنظر: أوضح المسالك : 69/1 ، وشرح التصريح : 112/1 ، والتذييل والتكميل : 239/2 ، ومتن الألفية : 17 .

[9] - ساقطة من (ب) .

[10] - الأنفال : 43/8 .

[59]- بُلِّغْتُ صُنْعَ اِمْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ[1] .....

وابن مالك اضطرَبَ كلامُهُ[2] فتارةً وافَقَ الجمهورَ ، وتارة خالفهم ؛ ورَدَّ ما قالوهُ –مِنْ كَوْنِهِ خبَراً في في الأصل – بأنّ ذلك يقتضي جوازَ الانفصال في الأوّل ؛ وذلك ممتنع[3] ؛ وما أفْضَى إلى الممتنع ممتنع .

والصّورة الثّانية : أنْ يكونَ الضمير منصوباً بـ: "كان" أو إحدى أخواتها ، سواءَ كان قبله ضميرٌ أمْ لا ؛ وبِذلك فارقتْ الأُولى ؛ (**و**) ذلك نحو: الصَّدِيقُ (**كُنْتَهُ**) ، وكَانَهُ زَيْدٌ ، فيَجُوزُ في الهاء الانفصال (**برجحان**) كَظننتُكَه ، عند الجمهور ، ومنه قوله :

[60]- لَئِنْ[4] كانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بعدنا عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[5]

وعند جماعة[6] الوصلُ أرجح ، ومنه الحديث :

---

[1] - صدر بيت من البسيط ، عجزه : إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : 155/1 ، وأوضح المسالك : 70/1 ، وشرح التصريح : 112/1 .

والشاهد فيه : (إخالكه) حيث أتى بالضمير الثاني وهو "الهاء" متّصلا وهو المفعول به الثاني لـ "إخال" ، وهذا أرجح مِنَ الفصل عند جماعة من النحاة .

[2] - وافق الجمهور في "التسهيل" وخالفهم في "الألفية" . يُنظر: تسهيل الفوائد : 10 ، وشرح التسهيل : 154/1 ، والألفية : 17 (البيت الذي سبق ذكره من الألفية) .

وقد تعقّبَهُ أبو حيان قائلاً : « وهذا الذي ذَهَبَ إليه في اختيار الانفصال ، في مثل هذا ، قد خالفه في الألفية التي له ؛ فاختارَ في ذلك الاتّصال ... وقد ردَدْنا عليه ذلك في كتابنا : منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك » .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل : 238/2 .

وقال ابن هشام : « واختلفَ رأيه في الأفعال القلبية ؛ فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم » . شرح قطر النّدى : 132 .

[3] - في (م) : [يمتنع] .

[4] - في (م) : [لو] .

[5] - البيت من الطويل ، وهو لِعُمَر بن أبي ربيعة في : ديوانه: 91 ، وشرح المفصّل: 322/2- 326 ، والمقرّب: 95/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 43/3 ، وتخليص الشواهد: 93 ، والخزانة: 312/5- 313 ، وبلا نسبة في : المفصّل: 167 ، وأوضح المسالك: 70/1 ، وشرح التصريح: 112/1 .

والشاهد فيه : مجيء خبر كان ضميرا منفصلا ، والأكثر أنْ يكون كذلك ، وهو مذهب الجمهور .

[6] - منهم : ابن مالك "شرح التسهيل: 154/1 " ، وأبو حيان "التذييل: 240/2 " ، والرماني ، وابن الطراوة .

يُنظر: شرح التصريح : 112/1 .

« إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ »[1] ، وحُجّةُ الجميع ما تقدّم .

وَيتعيّنُ الانفصال : [إنِ انحَصَرَ][2] بـ"إلاّ " أو"إنّما "[3] أو رُفِع بِمصدر مضاف لِمنصوب[4] ، أو صفة جَرَتْ على غير صاحبها[5] ، أو أُضمِرَ عامِلُهُ ، أو أُخِّرَ ، أو كان معنوياً ، أو حرفَ نفيّ[6] ، أو أو فصَلَهُ مَتْبُوعٌ ، أو وُلِّيَ "واو" مَعَ ، أو إمّا ، أو "لاَماً" فارقة[7] ، أو نَصَبَهُ عاملٌ في مُضْمَرٍ قبلَهُ غيرُ مرفوعٍ إنِ اتّحَدَا رُتبةً[8] ، وربّما اتّصَلاَ غِيبَةً إنِ اختلَفَا لفظاً واتّحَدَا رُتبةً[9] .

---

[1] - أخرجه البخاري في صحيحه : 416/1 رقم: 1354 (كتاب الجنائز) ، وكذلك في : 374/2 برقم : 3055 (كتاب الجهاد والسير) ، وأخرجه مسلم في صحيحه : 1338 برقم : 2930 (كتاب الفتن وأشرطة الساعة) .
وتمام الحديث: « ... وَإنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خيْرَ لَكَ فِي قَتلِه » ؛ وسبب الحديث : أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم حدَّثَ أصحابَه عن المسيح الدجّال ، ووصَفَهُ لهم ، ولَمّا كانت فتنة " ابن الصياد " ورأى عمر بن الخطاب فيه بعض الصفات التي سمعها من النبي صلّى الله عليه وسلّم من صفات الدجّال فهَمَّ بقتله ... إلخ .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[3] - مثل : أمَرَ ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاهُ ، و إنّما يُدافعُ عن أحسابهم أنا . يُنظر: همع الهوامع : 209/1 .

[4] - مثل : عجبْتُ مِنْ ضرْبِكَ هو ، وقول الشاعر : بنصركم نحنُ كنتم ظافرين فقد . همع الهوامع : 209/1 .

[5] - أي : رُفِعَ بصفة جَرَت على غير صاحبها ؛ مثل: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو .

[6] - أضمِرَ عامِلُهُ مثل: " إيّاه " لمن قال: مَن أضرب ؟ ، أو أُخِّرَ مثل: ﴿ ⬅⑨⬅🖮⬀➔♦☼ ☒②✍✱③⊘➀ ﴾[الفاتحة:05/1] ، أو كان معنوياً - والمراد بالمعنوي: الابتداء - مثل: أنت تقومُ ، أو حرف نفي - أي كان العامل حرف نفي- مثل : ﴿ ·⇯➔♎ ✍☐✌ 🕮⬆✌☐♑⮹◷☞♉♑⊘⚐⇔☎ ﴾ [المجادلة : 03/58]

[7] - قوله: (أو فصله متبوعٌ) أي فصَلَ العاملَ عن الاتّصال بالضّمير متبوعٌ ؛ مثل: ﴿ ♦♌❑⬉♉▩❷⬊③⬈⑥ ✂✍♒❷▪♒⬅❑✌♦❑♦✱③⊘➀✍✍⬈♗⬀· ﴾ [الممتحنة: 01/60] ، وأكرمْتُ حتّى إيّاك ، وقوله : (ولِّيَ واو مع) مثل قول الشاعر:

فآلَيْتُ لا أنفكُّ أحدوا قصيدةً تكونُ وإيّاها بِها مَثَلاً بَعْدي

وقوله: (أو إمّا) مثل: قامَ إمّا أنا وإمّا أنتَ ، وقوله: (وُلِّيَ لاَماً فارقة) مثل قول الشاعر:

إنْ وجدتُ الصّديقَ حقا لإيّا ك فَمُرْني فلَنْ أزالُ مُطِيعَا

[8] - اتّحادهم رتبة بأنْ يكونا ضميريْ متكلّم أو مخاطب أو غائب ؛ مثل: عَلِمْتَنِي إيّايَ ، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ ، وعِلِمْتُهُ إيّاهُ .

[9] - مثل : هم أحسنُ النّاسِ وُجوهاً وأنْظرُهُمُوها . يُنظر تفصيل جميع ما مرّ في : همع الهوامع : 209/1- 212 .

(**ثمّ**) الثّاني [45/أ] من المعارف :

(العَلَـم)

(**وهو**) ما وُضِعَ لِمُعيّن[1] لا يتناول غيرهُ[2] ؛ فخرَجَ بـ"المعيّن" النّكرات ، وبما بعده بقية المعارف ؛ ؛ فإنّ الضميرَ صالحٌ لِكُلِّ متكلِّم ومُخاطَب وغائب ، وليس موضوعاً لأنْ يُستعمَلَ في مُعيّن خاصّ بحيث لا يُستَعمل في غيره ، لكن إذا استُعمِلَ فيه صار جزئياً ولم يَشْرُكْهُ أحَدٌ فيما أُسنِدَ إليه .

[واسمُ الإشارة صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليه[3] فإذا استُعمِل في واحدٍ لم يَشْرُكْهُ فيما أسنِدَ إليه أحد[4]][5].

[5].

و"أل" صالحة لأنْ يُعرَّف بها كلّ[6] نكرة فإذا استُعمِلتْ في واحِدٍ عرّفتْهُ وقَصَرَتْهُ على شيء بعينه وهذا معنى قولِهم : أنّها كلّياتٌ وضْعاً ، جُزئياتٌ استعمالاً[7] .

وينقسم باعتبار تشخُّصه[8] وعدم ذلك إلى قسمين ؛ لأنّه :

(**إمّا شخصيّ**) وهو ما وُضِعَ لِمُعيّن[9] في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (**كـ: زيد**) وشبهه ؛ فدخل العَلَمُ العارضُ الاشتراك كـ: "عَمْرو" مُسمّى به كلّ من جماعة ، وهو قسمان :

---

[1] - في (م) : [لمعنى] .

[2] - وهو نفس التعريف الذي وَرَدَ في: همع الهوامع: 232/1 ، وعرّفه ابن عصفور بأنّه : الاسم الذي علّق في أوّل أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله ، وابن مالك عرّفه بأنّه : هو المخصوص مطلقا غَلَبَة أو تعليقا بِمسمّى غير مقدّر الشياع أو الشائع الجاري مَجراه ، أمّا ابن هشام فعرّفه بأنّه : ما عُلِّقَ على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه .

يُنظر : المقرّب : 222/1 ، وشرح التسهيل : 170/1 ، وشرح قطر النّدى : 132 . وارتشاف الضرب : 961/2 .

[3] - في (ب) : [ما يشار إليه] .

[4] - في (م) : [فيما إليه أسند واحد] .

[5] - ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .

[6] - ساقطة من (م) .

[7] - جميع ما تكلَّمَ عنه حول "العلم" ورَدَ حرفياً في : همع الهوامع : 232/1 .

[8] - في (ب) : [شخصه] .

[9] - في (م) : [لمعنى] .

مُرتَجَل : وهو ما استُعمِلَ من أوّل الأمر عَلَماً كـ: سعاد ، وفقعس[1]، وموهَب .

ومنقول : وهو الغالب ؛ وهو ما استعمل قبل العَلَميّة في غيرها كـ: زيد ، وأسد، وحارث وشمّر ، ويَشْكُر ، واصمتْ ، وشابَ قرناها ، وزيدٌ منطلقٌ .

(**أو جنسي**) وهو ما وُضِعَ لِمُعيَّن في الذّهن ؛ أيْ: ملاحَظُ الوجود فيه ؛ (**كـ: أُسامة**) عَلَمٌ للسّبع أيْ: لِماهيته الحاضرة في الذّهن ؛ فهو في التّعيين كاسم الجنس المعرّف بِلام الحقيقة ؛ فقولُكَ: "أسامة أجرَأُ من ثُعَالَة " بمنزلة قولك: "الأسدُ أجْرَأُ من الثعلب"[2] .

ودليل اعتبار التّعيين في عَلَم الجنس: إجراء الأحكام اللّفظية لِـ "عَلَم الشخص" عليه كمنعه من "أل" والإضافة[3] والصّرف ، مع سبب آخر كالتّأنيث في " أسامة وثعالة " ، ومجيء الحال منه كـ: هذا أسامة مقبلاً ، وعدم نعته بالنّكرة .

وأمّا اسم الجنس النّكرة ؛ المعبَّر عنه في "الأصول" بالمطلق ؛ فهو: ما وُضِعَ للماهية مطلقاً ؛ أي: بلا تعيين كـ"أسد" اسم لِماهية السّبع ؛ يُقال: أسَدٌ أجرأُ من ثعلب ، كما يقال: أُسامة أجرأُ من ثُعالة ، ويُعبّر عنه بالنّكرة أيضاً ، لكن الفرق بينهما بالاعتبار ؛ إنِ اعتُبِرَ في اللّفظ دلالته على الماهية -بلا قيد- سُمّيَ : اسمُ جنس ، و[4] مطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة[5] سُميَ : نكرة .

ومثلُها في الابهام : المعرَّف بلام الجنس ؛ بمعنى بعض غير معيّن نحو: إنْ رأيتَ الأسدَ -أي فرداً

---

[1] - في (ب) : [كسعاد لامرأة وفقعس لرجل] .

[2] - التّعيين إنْ كان خارجياً (كزيد) فهو: عَلَمُ الشخص ، وإنْ كان ذهنيا بأنْ كان الموضوع له معيّنا في الذهن ؛ أي: ملاحظ الوجود فيه كأسامة عَلَم للسبع أي: لماهيته الحاضرة في الذهن فهو: عَلَم الجنس .
وأمّا اسمُ الجنس : فهو ما وُضِعَ للماهية من حيث هي ؛ أي: من غير أنْ تعيّنَ في الخارج أو الذّهن كالأسد "اسم للسبع" أي: لماهيته . يُنظر : همع الهوامع : 232/1 .
وقيلَ: أنّ "اسم الجنس" و"عَلَم الجنس" مترادفان ، وأنّ "علم الجنس" نكرة حقيقة وإطلاق "المعرفة" عليه مجاز ؛ لالتباس الواقع بينهما بسبب صدق كل منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . ورُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ؛ فالعرب أجرتْ "علم الجنس" -كأسامة وثعالة- مجرى "علم الشخص" في امتناع دخول "أل" عليه وإضافته ونعته بالمعرفة ... .
يُنظر : شرح التصريح : 138/1 ، والأشباه والنظائر : 222/2- 225 .

[3] - فلا يُقال : الأسامة ، وأسامتكم ، كما لا يقال: الزّيد وزيدكم .

[4] - ساقطة من (ب) .

[5] - في (م) : [السابقة] .

منه - ففرَّ منه ، ثُمّ استعمال عَلَم الجنس أو اسمه - معرّفاً أو منكراً - في الفرد[1] المعيّن أو المبهم إنْ كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلاّ فمجاز .

ومِنَ العَلَم : ما كُني[2] به عنه كـ: فلان وفلانة[3] ، وكذا بعض الأعداد المطلقة[4] ، والأصحّ أنّ أسماء الأيّام أعلام ولاَمُها للّمح[5] ، وأنّ التّصغير مطلقاً لا يُبطِلُ العلميّة[6] .

(**و**) العَلَمُ (**هو**)[7] باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً (**إمّا**) :

(**اسمٌ**) وهو ما عدا الكنية واللّقب (**كما مثّلنا**) من زيد وأسامة .

(**أو لَقَبٌ**) [46/أ] وهو ما أشعَرَ برفعة المسمّى (**كـ : زين العابدين**) أو بِضَعَتِهِ كـ: بطة ، (**وقُفّة**) . (**أو كُنْيَة**) وهو ما صدر بـ:"أب" أو "أمّ "[8] (**كـ: أبي عمرو وأمّ كلثوم**[9]) .

قال الرّضي: « والكنية عند العرب قد يُقصَد بها التّعظيم ، والفرق بينها وبين اللّقب - معنىً - أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بِمعنى ذلك اللّقب ، بخلاف الكنية فإنّه لا يُعظّمُ المكَنّى بمعناها بل

---

[1] - في (ب) : [المفرد] .

[2] - في (م) : [ما كفي] .

[3] - معنى (جاءني فلانٌ) : جاءني مُسمّى مُسمّى فلان ؛ فكما صحّ الإسناد إلى لفظ "زيد" والمراد مُسمّاه ، صحّ الإسناد إلى فلان والمراد مُسمّى مسمّاه . يُنظر : حاشية يس : 198/1 .

[4] - أي : التي لم تُقيّد بمعدود محذوف ولا مذكور ؛ إنّما دلّ بها على مجرّد العدد دون تقييد بمعدود ؛ كقولهم : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية ، فهذه الأسماء قد حكم بِعلَميتها ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث ؛ والدّليل على علَميتها : أنّ كلاًّ منها يدلّ على حقيقة معيّنة دلالة مانعة منَ الشركة . وهذا رأي الزمخشري وابن الخباز وابن مالك .
يُنظر: شرح التسهيل : 185/1 ، والتذييل والتكميل : 332/2 ، وهمع الهوامع : 241/1 .

[5] - هذا مذهب الجمهور ؛ فإنّهم قالوا أنّ أسماء الأيّام أعلام تُوُهِّمَتْ فيها الصفة فدخَلَتْ عليها "أل" التي للمح - أي إشارة إلى أنّه كان نكرة ثمّ سُمّي به - كالحارث والعباس . وخالَفَ المبرّد ؛ وقال: إنّها غير أعلام ، ولاَمَاتُها للتعريف فإذا زالت صارتْ نكرات . يُنظر : همع الهوامع : 241/1 .

[6] - وقيل: يُبطِلُها تصغير التّرخيم ، ورَدَّهُ ابنُ جنّي بقول الأعشى :

أتَيْتُ حُرَيْثاً زائراً عن جنابةٍ وكان حُرَيْثٌ في عطائِيَا جامدا

يُريد : الحارث بن وعلة ؛ فلو كان منكراً لأدخَلَ عليه " أل" . يُنظر : همع الهوامع : 143/1 .

[7] - ليس من "متن قطر الندى" : 22 .

[8] - وزادَ الرضي : أو بـ: ابن أو ببنت ؛ كابن آوى ، وبنت وردان . شرح الرضي على الكافية: 264/3 (طبعة بنغازي).

[9] - في (أ) و (م) : [أمّ عمرو] وأثبتنا ما في (ب) و"متن قطر الندى" .

بعدم التّصريح بالاسم ؛ فإنّ بعض النّفوس تأنف مِنْ أنْ تُخاطَبَ باسمها ››[1] .

فائدة : ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث وإنّما صرّحوا بِكُنيتِهنّ[2] .

(**ويؤخّر اللّقب**) في اللّفظ (**عن الاسم**) - غالباً - إذا اجتمعا[3] ، ويُجعَل (**تابعاً له**) في إعرابه بَدَلاً أو عطف بيان (**مطلقاً**) أي: سواء كانا مفردين كـ: سعيد كُرْز[4] أَمْ مركّبين كـ: عبد الله زَيْن العابدين ، أمْ مختلفين إفراداً وتركيباً كـ: زيد زين العابدين، وعبد الله كُرْز .

وكما يجوزُ الاتّباع يجوز القطع عن التّبعية[5] إمّا :

برفعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، أو بنصبه مفعولا لفعل[6] محذوف .

(**أو مخفوضاً بإضافته**) - أي الاسم إلى اللّقب جوازاً ، مُرادا بالأوّل المسمّى وبالثّاني الاسم - (**إن أُفردا**) وذلك (**كسعيد كُرْز**) ؛ فيجوزُ فيه حينئذٍ الاتّباع للأوّل وهو الأقيس ، والقطعُ عنه كما لو كان مُركّباً ، والإضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها[7] أخْذاً مِنْ اقتصار سيبويه[8] على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك في الألفية[9] وخالفهم في التسهيل[10]،

---

[1] - شرح كافية ابن الحاجب : 342/3- 343 .

[2] - في (ب) : [بتكنيتهن] .

[3] - لأنّه لو قُدّم لتوهَّمَ السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي ؛ ولأنّ اللّقب يشبه النّعت في إشعاره بالمدح والذّمّ ، والنّعت لا يقدّم على المنعوت ؛ فكذلك ما أشبهه ، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب ؛ فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللّقب وتأخيرها عنهما . يُنظر : شرح التصريح : 133/1 .

[4] - الكُرْزُ : الخُرْجُ ، والكُرَّزُ : اللّئيم ، أو هو البازي يُشَدُّ لِيَسْقُطَ ريشه ، وكارَزَ إلى المكان : إذا بادَرَ إليه واختبأ فيه . الصحاح للجوهري : 892 (كرز) .

[5] - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح قطر النّدى : 134 ، وشرح التصريح : 135/1 .

[6] - في (ب) : [بفعل] .

[7] - الكوفيون والزجاج يجيزون الإضافة ، وجمهور البصريين يوجبونها ؛ ووجوب الإضافة يردّه القياس والسّماع ؛ لأنّنا لو أضفنا الأوّل إلى الثّاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه - لأنّ الاسم واللّقب اسمان مسمّاهما واحد - فالوجوب باطل لوجوب مغايرة المتضايفين ، وأمّا السّماع مِنَ العرب : كقولهم لرجل اسمه "يحي" ولقبه "العينان": هذا يحي عينان (بالرفع بالألف). يُنظر : شرح التصريح : 135/1 ، والتذييل والتكميل : 318/2 .

[8] - انظر : الكتاب : 294/3 .

[9] - في قوله : وَإِنْ يكونَا مُفْرَدَيْن فأضِفْ حَتْماً وإلاّ أَتْبِعِ الّذي رَدِفْ (متن ألفية ابن مالك : 18) .

[10] - يُنظر : تسهيل الفوائد : 11 .

واعتذَرَ في شرحه[1] عن سيبويه :

بِأنّ الإضافة لَمّا كانت على خلاف الأصل - لأنّ الاسمَ واللّقبَ مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، [فيُحْتاجُ إلى تأويل الأوّل بالمسمّى والثّاني بالاسم ؛ حتّى يخلصَ من إضافة الشيء إلى نفسه][2] ، والاتّباع والقطع لا يُحوِجان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل[3] - بَيَّنَ سيبويه[4] استعمالَ العرب للإضافة ؛ إذ لا مُستند[5] لها إلاّ السّماع ؛ ؛ بخلاف الاتّباع والقطع فإنّهما على الأصل واستغنَى بالتّنبيه عليها عن[6] التّنبيه عليهما .

وإذا اجتمَعَ الاسمُ والكنية ، أو الكنية واللّقب ، كُنتَ في تقديم أحدهما بالخيار ، ويَلِيه الآخر مُعْرَباً بإعرابه مع جواز قطعه .

نعم إذا اجتمعت[7] الثّلاثة وقدّمْتَ الكنية على الاسم ثمّ جِيءَ باللّقب ، فيظهر وُجوب تأخير اللّقب عن الكنية كما يُؤخَذ من كلامهم - وإنْ لم أرَ في ذلك نقلاً - لأنّه يلزم مِنْ تقديمه عليها[8] - حينئذ - تقديمه على الاسم نفسِهِ وهو ممتنع[9] .

---

[1] - يُنظر : شرح التسهيل : 173/1 ، والتذييل والتكميل : 318/2 .

[2] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) سهوا من الناسخ ؛ بسبب انتقال النظر .

[3] - كتبت كلمة " أصل" بلون أحمر في (أ) ، وغير موجودة في "متن قطر الندى" .

[4] - جواب " لَمّا " في قوله : (بأنّ الإضافة لَمّا كانت على خلاف الأصل) . حاشية يس: 200/1 .

[5] - في (ب) : [مسند] .

[6] - في (أ) : [على] .

[7] - في (م) : [اجتمع] .

[8] - تقديم اللقب على الكنية .

[9] - في (أ) و (م) : [ممنوع] .

(**ثمّ**) الثّالث من المعارف :

(**الإشـارة**)[1]

على حذف مضاف أي: أسماؤها ؛ حذَفَهُ للقرينة الدّالة عليه[2] ، وهي[3] ما وُضِعَ لِمُسمًّى وإشارةٍ وإشارةٍ إليه .

والإشارة [47/أ] إمّا لِمفرد مذكّر أو مؤنّث أو لمثنّى كذلك أو لجمع كذلك ؛ فهذه ستّة إلاّ أنّهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحد ؛ فصارت الأقسام الوضعيّة لأسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له خمسةٌ ، وإنْ تعدّدَتْ ألفاظ بعضها كما سيجيء .

(**وهي: "ذا " للمذكّر**) المفرد ، (**و"ذِي" و"ذِهْ" و"تِي" و"تِهْ** ") - بإسكان الهاء - و"ذِهِي" و"تِهِي" (**و" تَا** ") و"ذِهِ" و"تِهِ"- بالاختلاس[4]-و"ذَاتُ"- بالضّم-(**للمؤنّث**) المفرد .

(**و"ذانِ" و"تانِ**") ويُشارُ بالأوّل منهما (**للمثنّى**) المذكّر ، وبالثّاني للمثنّى المؤنّث ، ويعربان (**بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصْباً**) عند القائل بتثنيتهما حقيقة ؛ والأصحّ - وعليه ابن الحاجب[5]- أنّهما مَبنيان ؛ جِيءَ بهما على صورة المثنّى وليسا مُثنّيين[6] حقيقة ؛ لأنّ من شرط التّثنية قبول التّنكير - كما مرّ[7] - وأسماء الإشارة ملازمة للتّعريف ؛ ففي حالة الرّفع[8] وُضِعَا على

---

[1] - في (م) : [إشارة] .

[2] - في (ب) : [عليها] .

[3] - في (ب) : [وهو] .

[4] - أيْ: بالكسرة من غير صلة ؛ والمراد به عدم الإشباع . حاشية يس : 202/1 .

[5] - قال ابن الحاجب في شرحه على "المفصّل" : « وهي مبنية كلّها عند المحقّقين ؛ لاحتياجها إلى معنى الإشارة ؛ كاحتياج المضمر إلى المتكلّم والخطاب ... وقال بعضُ النّاس: إنّ المثنّى معرَبٌ ؛ وذلك أنّه اختلفَ آخرهُ لاختلاف العوامل ، فوَجَبَ أنْ يكون مُعرباً ، ... وأجيب: عن ذلك بأوجه ؛ أحدها: أنّ الدليل قائمٌ على وُجوب البناء فيها كلّها ؛ فوجَبَ الحُكْمُ عليها كلّها بالبناء ... والوجه الآخر: أنّها تشدّد نونها حُكماً ؛ لو كانت نون التثنية لم تُشدّد نونها » .
الإيضاح في شرح المفصّل : 479/1 .

[6] - في (م) : [بمثنيين] .

[7] - تُنظر الورقة : [22/أ] .

[8] - ساقطة من (ب) .

صيغة المثنّى المرفوع ، وفي حالتَيْ الجرّ والنّصب وُضِعَا على صيغة المثنّى المجرور والمنصوب .

وكلامه في الأوضح[1]– عند أنواع التثنية[2]– يقتضي أنّ ثمَّ لنا قولاً يقولُ بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ، ولا قائل به كما[3] نَبَّهَ عليه العلاّمة خالد[4] .

(و"**أولاءِ** ") ممدوداً ومقصوراً[5] (**لجمعهما**) أي: المذكّر والمؤنّث ، والمدُّ لغة أهل الحجاز ، وهي الفصحى وبها جاء التّنزيل نحو: ﴿ ﴾[6] ، والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ؛ ذَكَرَ ذلك الفرّاء[7] في "لغات القرآن" ولم يخصّه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح[8] .

والأكثر مَجيئه للعقلاء ، وقد يجيء لغيرهم كقوله :

---

[1] - قال ابن هشام في "أوضح المسالك": 43/1 (باب شرح المعرب والمبني) : « وإنّما أعربَ "هذان" و"هاتان" مع تضمّنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنّى ، والتثنية من خصائص الأسماء » .
واعترَضَ عليه خالد الأزهري ؛ فقال في شرحه : « وهذا قولٌ مُلفّقٌ من قولين ؛ فإنّ مَنْ قال بِأنّهما مُعربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومَنْ قال بأنّهما مبنيان قال: جِيء بهما على صورة المثنّى وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصح ؛ لأنّ من شروط التثنية قبو التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ... فقوله أوّلاً: "إنّما أعربا ..." يقتضي أنّهما مثنيان حقيقة كالقول الأوّل ، وقوله ثانياً: "لِمَجيئهما على صورة المثنّى" يقتضي أنّهما ليسا بِمثنيين حقيقة كالقول الثاني ؛ وإذا جُمِعَ بين طَرَفَيْ كلامه أنتَجَ كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، هذا قول ثالث لم أقف عليه » . شرح التصريح : 44/1 .
ويُنظر كذلك : تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام لحسن الشاعر : 29 .

[2] - في (أ) و (م) : [الشبه] .

[3] - ساقطة من (م) .

[4] - هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد ، الجرْجاوي ، الأزهري ، زين الدين ، كان يُعرَف بالوقّاد ؛ نحوي من أهل مصر ، وُلِدَ بجَرْجا "من صعيد مصر" وعاش في القاهرة ، وتوفي في طريق عودته من الحجّ ، له: المقدّمة الأزهرية في علم العربية ، وشرح التصريح أو ما يُعرَف بالتصريح بمضمون التوضيح . تُنظر ترجمته في : الضوء اللامع : 171/3-172 ، وشذرات الذهب : 38/10- 39 ، والأعلام : 297/2 .

[5] - يقصَر " أولاءِ " فيقال: أُولَى ، وكذلك يُقصَر " أولئك " فيقال: أُولاَكَ . التذييل : 189/3 .

[6] - هود : 78/11 ، والحجر : 71/15 .

[7] - يُنظر : شرح التصريح : 143/1 ، وجاء في شرح التسهيل لابن مالك : 241/1 : « وقد حكى الفرّاء أنّ المدَّ في "أولاء وأولئك" لغة الحارثيين ، وأنّ القصرَ فيهما لغة التميميين » ، وفي التذييل لأبي حيان: 190/3 : « وحكى الفرّاء أنّ القصرَ في "أولى وأولاك" لغة بني تميم ، وأنّ المدّ لغة الحجاز » .

[8] - يُنظر : أوضح المسالك : 84/1 ، وكذلك : شرح التصريح : 143/1 .

وهذه الألفاظ – المتقدّمة – في المشار إليه القريب ، (**و**) أمّا (**البعيد**) فيُشارُ إليه بها لكن ملحقة وُجوباً (**بالكاف**) الحرفية في الآخر لتدلَّ على البُعْد .

ولا فرْقَ في الكاف بين أنْ تكونَ (**مجرّدةً من اللاّم**)[2] في[3] جميع أسماء الإشارة (**مطلقاً**) أيْ: أيْ: سواء كان المشارُ إليه مُفرَداً أم مثنّى أم مجموعاً .

وهذه الكاف تتصرّف في الكلام تصرُّف الكاف الاسميّة – غالباً – لِيتبيّنَ بها أحوال المخاطَب مِن إفرادٍ وتثنية وجمع تذكير وتأنيث ، كما يتبيّن بها لو كانت اسماً فتفتح للمذكّر وتكسر للمؤنّث وتتّصل بها علامة التّثنية والجمع[4] ، فللمخاطَب خمسة أحوال – وإنْ كان أصلها ستّة[5] – وقد تقدّمَ أنّ للمشار للمشار إليه خمسة أحوال ؛ فذلك خمسة وعشرون صورة[6] ؛ بحسب التقسيم الوَضْعي .

---

[1] - عجز بيت من الكامل ، صدره : ذُمَّ المنازلَ بعد مَنْزِلَةِ اللِّوَى

وهو لجَرِير في : ديوانه: 990 (وفيه "الأقوام" مكان "الأيام") ، والمفصّل: 176 ، وشرح المفصّل: 351/2، 362 ، 297/5- 298 ، واللسان: 437/15 (أولي) ، وتخليص الشواهد: 123 ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب: 167 ، وشرح التصريح: 143/1 ، والخزانة: 430/5- 431 ، وبلا نسبة في : المقتضب: 185/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 78/3 ، وأوضح المسالك: 84/1 ، وشرح ابن عقيل: 68 .

والشاهد فيه: استعمال "أولئك" في غير العاقل (وهو الأيام) ، كما في قوله تعالى: ﴿ ✆⚯♌□ ✂✍☎○○☺⇳➚⌂ ❐◆✂✍☎⬂⌨♦⬠❀❸◆ ❐◆✂✍☎⬂⊞→•☒✂⑩⌂ ✉➚✍❻ 🕮⬆❐🕯☎•🕓✵⯑ ⌨⌂ ✉☒🔔♌◆ ↖◆✡⬃❍⬅ ✌◆○⇔★↗❐•☪ ⬀♎⌘⬠ ﴾[الاسراء:36/17] ، وبرواية (الأقوام) – كما في الديوان – يصبح البيت لا شاهد فيه ، والآية كافية للاستشهاد بها .

[2] - مجرّدة من اللام نحو: ذاك ، ومقرونة بها نحو: ذلك .

[3] - في (أ) : [من] .

[4] - أيْ أنّ كاف الخطاب حرفٌ يُبيِّنُ به أحوال المخاطب ؛ فينصرف كالكاف الاسمية بالفتح والكسر ولحوق الميم والألف والنون ؛ نحو: ذلك ، ذلكما ، ذلكم ، ذلكنّ ، ذاك ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكم ، ذاكنّ .

يُنظر: همع الهوامع : 250/1 ، وشرح التصريح : 145/1 .

[5] - قال ابن هشام : « تنقسمُ أسماءُ الإشارة بِحسب مَنْ هي له ستّة أقسام باعتبار التقسيم العقلي ، وخمسة باعتبار الواقع ؛ وبيان الأوّل : أنّها إمّا لمفرد أو مثنّى أو مجموع ، وكلّ منهما إمّا لمذكّر أو مؤنّث ، وبيان الثاني : أنّهم جعلوا عبارة الجمع مُشتَرَكَةً بين المذكّرين والمؤنّثات » . شرح شذور الذهب : 172 .

[6] - أيْ : حاصلة من خمسة أحوال المشار إليه الخارجيّة في خمسة أحوال المخاطب الخارجية . يُنظر تفصيل ذلك في: شرح الوافية نظم الكافية لان الحاجب : 286 ، وحاشية ياسين : 203/1 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 232/1.

وَإنّما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لِعدم محلّ لها من الإعراب ؛ لانتفاء الرّافع والنّاصب والحرف الجار ، وانتفاء المضاف ؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تُضاف لأنّها لا تقبل التّنكير ؛ والمضاف لابدّ أنْ يكونَ نكرة حتّى لو كان معرفة نُوِيَ تنكيره لأجل الإضافة .

وفي الكاف المذكورة ثلاث [48/أ] لُغات[1] :

الأولى : أنْ تختلِفَ لاختلاف أحوال المخاطَب ، وهذه هي الفصحى .

الثّانية : إفرادها مفتوحة في الأحوال كلّها ؛ فيكون المقصود بها – على هذه اللّغة – التّنبيه على مطلق الخطاب فقط .

الثّالثة : إفرادُها مفتوحة في التّذكير ، مكسورة في التّأنيث ؛ فلها على هذه اللّغة حالتان .

(**أو مقرونة**) تلك الكاف (**بها**)[2] مبالغة في البُعْد (**إلاّ**) في ثلاث مسائل :

(**في المثنّى مطلقاً**) من غير تقييد بلغة دون أخرى ، ولا فرق بين تثنية المذكّر والمؤنث[3] .

(**في الجمع ؛ في لغة مَنْ مَدَّهُ**) وهم الحجازيون ، دونَ مَن قصَرَه مِنْ أهل نجد[4] كـ: قيس وربيعة وأسد ، وأمّا بنو تميم – وإنْ كان لغتهم القصر – فلا يأتون باللاّم كأهل الحجاز ؛ كما نَبَّهَ عليه في أوضحه حيث قال : « وبنو تميم لا يأتون باللاّم مطلقاً »[5] .

(**وفيما تقدّمته**[6]) مِن أسماء الإشارة (**ها التّنبيه**) – بِألف غير مهموزة – كراهة كثرة الزّوائد ؛ فتقول : هَذاكَ ، ولا يجوز : هَذالِكَ ، وسُمِّيت الهاء "هاء[7] التّنبيه " لأنّها تُنبِّه المخاطَب على المشار

---

[1] - يُنظر تفصيل هذا في : شرح التصريح : 145/1 ، وهمع الهوامع : 250/1- 251 .

[2] - أيْ : باللاّم ؛ وهذه اللاّم أصلها السّكون كما في " تلْك " ، وكسرت في " ذلِك " لالتقاء السّاكنين أو فرْقاً بينها وبين لام الجرّ من نحو: " ذالَكَ " . يُنظر : شرح التصريح : 145/1 .

[3] - تقول : ذانِكَ ، وتانِكَ ، ولا يقال: ذانِ لِكِ ، ولا: تانِ لِكِ . يُنظر: شرح قطر النّدى : 137 .

[4] - في الجمع في لغة مَن مدّه تقول : أُولئِكَ ؛ ولا يجوز : أولاءِ لِكِ ، وبالنسبة لمن قصره قال : أُولا لِك ؛ قال شاعرهم :

أُولاَ لِكَ قومي لم يكونوا أُشابَةً وهلْ يَعِظُ الضّليلُ إلاّ أُولاَ لِكا

يُنظر : شرح التصريح : 146/1 ، وشرح قطر الندى : 137 .

[5] - أوضح المسالك : 85/1 ، ويُنظر كذلك : شرح التصريح : 146/1 .

[6] - في (أ) و (م) : [تقدّمه] وأثبتنا ما في (ب) و"متن قطر الندى" .

[7] - في (ب) : [وسميت الهاء بذلك هاء ...] .

إليه .

وقضية كلامه أنّه ليس لاسم الإشارة إلاّ مرتبتان: قُربى وبُعدى ؛ وهي طريقة ابن مالك[1] وغيره من المحقّقين ، لكن الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب :

قُرْبَى : وهي المجرّدة من اللاّم والكاف[2] .

وبُعْدَى : وهي المقرونة بهما في غير المثنّى ، وبالنّون المشدّدة والكاف في المثنّى[3] .

ووُسْطَى : وهي المقرونة بالكاف وحدها[4] ؛ لأنّ زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة ، وعليه المصنّف في شرح اللّمحة[5] ، وصحّحه ابن الحاجب[6] .

(**ثمّ**) الرّابع من المعارف :

(الموصـول)

وهو ضربان :

حَرْفِي : وهو ما أُوِّلَ مع صِلته بِمصدر ولم يحتج إلى عائد ، وهو: "أنّ " و" أنْ " و"ما " و"كي" و" لو" .

واسمي : - وهو المراد هنا بقرينة ذِكْره في المعارف الّتي هي أحد قسميْ الأسماء - وهو ما افتَقَرَ

---

[1] - يُنظر ذلك في : متن الألفية : 20 ، وشرح التسهيل: 242/1 .

[2] - نحو: "ذا " للمفرد المذكر ، و" ذان " لمثنّاه ، و" أولاء " لجمعه ويقصر فيقال: أُولاَ ، و" ذي و تي " للمفرد المؤنّث .

[3] - تقول : " ذلك " للمفرد المذكر ، و" ذانِّكَ " لمثناه ، و" أولئك " لجمعه .
و" تلك " للمفرد المؤنث ، و" تانِّك " لمثناه ، و" أولئك " لجمعه .

[4] - تقول : " ذاكَ " للمفرد المذكر ، و" ذانِكَ " لمثناه ، و" أُولاكَ " لجمعه .
و" تيك " للمفرد المؤنّث ، و" تانِكَ " بالتخفيف لمثناه ، و" أولاك " لجمعه .

[5] - ذهب ابن هشام في شرح قطر الندى : 136 ، وأوضح المسالك : 85/1 ؛ إلى أنّ المشار إليه له مرتبتان : قربى وبعدى ، وفي "شرح اللُمحة" ذهب إلى أنّ له ثلاث مراتب ، قال خالد الأزهري : « وما ذهب إليه من أنّ اسم الإشارة له مرتبتان لا غير ، تبع فيه الناظم ، وخالفه في "شرح اللمحة" فقال : والمشار إليه إمّا قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها » .
شرح التصريح : 146/1 .

[6] - قال في الكافية : « ويقال : ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذاك للمتوسط » .
يُنظر : شرح كافية ابن الحاجب : 74/3 ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : 287 .

إلى الوصل بجملة خبريّة أو ظرف أو مجرور "تامّين" أو وصْف صريح[1] ، وإلى عائد أو خَلَفِه[2] ، وهو قسمان : نصّ ومُشترك .

فالنّص : ما وُضِعَ لِمعنى واحد ؛ (**وهو: الّذي**) للمفرد العالِم وغيره ، (**والّتي**) للمفرد المؤنّث العاقل وغيره[3] ، (**واللّذان**) لِمثنّى المذكّر ، (**واللّتان**) لِمثنّى المؤنّث ؛ ويُعربان (**بالألف رفعاً ، وبالياء جرًّا ونصْباً**) عند القائل بِتثنيتهما حقيقة ، والأصحّ أنّهما مَبنيان جِيءَ بهما على صورة المثنّى ، وليسا مثنيين حقيقة[4] لِمَا مرّ[5] ، وكلامُهُ في الأوضح[6]- عند أنواع التثنية[7] - يقتضي ما قلناه[8] في في "ذين" و"تين" ، فكنْ على بصيرة في ذلك .

ولَكَ في نونهما وجهان : إثباتُها "مُخفّفة ومُشدّدة" ، وحذفُها ، والأصل التخفيف والثبوت ، قالَهُ في شرح الشذور[9] ، وظاهر كلامه في الأوضح[1] تخصيص حذفها بحالة الرفع .

---

[1] - الصّلة تكون واحدة من أربعة أمور : الجملة : وشرطها أنْ تكون خبرية ؛ فلا يجوز: جاء الذي هل قام ؟
الظرف والجار والمجرور : وشرطهما أن يكونا تامين ؛ أي: غير ناقصين ؛ فلا يقال: جاء الذي اليوم .
الرابع: الوصف الصريح: أي الخالص من غلبة الاسمية ، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة ؛ نحو: الضارب والمضروب
يُنظر : شرح شذور الذهب : 174 .

[2] - خَلَفُ العائد هو الذي يقوم مقامه في الربط ؛ كالاسم الظاهر نحو قول الشاعر : سعادُ التي أضناكَ حُبُّ سُعادَا
والأصل أنْ يقول: (سعاد التي أضناك حبُّها) . يُنظر : شرح شذور الذهب : 174 .
وقد خصّ ابن هشام (في المغني: 243/2) هذا بالشعر ؛ أي أنه ضرورة .

[3] - مثال "العَالِم ": ﴿ ❑◆⊹✍◆⌂... ﴾ [الزمر:33/39] ، ومثال غيره: ﴿ ... ﴾
[الأنبياء:103/21] . يُنظر تفصيل جميع ذلك في : شرح التصريح : 150/1 .

[4] - قال السيوطي : ‹‹ وأمّا "ذان" و"تان" ، و"اللّذان" و"اللّتان" فقيل: أنّها صيغ وُضِعَت للمثنّى وليست من المثنّى الحقيقي ، ونُسِبَ للمحققين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان ، وقيل: إنّها مثناة حقيقة وأنّها لما ثُنيت أُعربت وهو رأي ابن مالك ››. همع الهوامع : 141/1 .

[5] - من أنّ شرط التثنية قبول التنكير . يُنظر : الورقة [48/أ] عند عرضه لرأي ابن الحاجب ، وكذلك: الورقة [22/أ] .

[6] - يُنظر: أوضح المسالك : 43/1 ، وهامش الورقة [48/أ/] .

[7] - في (أ) و (م) : [الشبه] ، وتكرّر هذا من قبل في الورقة [48/أ] .

[8] - من أنّ كلامه في "الأوضح" يقتضي أنّ لنا قولا يقول بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ، ولا قائل به .

[9] - يُنظر : شرح شذور الذهب : 176 .

(**ولجمع المذكر**) شيئان: (**الذين**) ويستعمل (**بالياء**) رفعاً وجراً [49/أ] ونصباً ؛ ولذا قال : (**مطلقاً**) ، وربّما جاء في حالة الرّفع بالواو[2] كقوله :

[62]- نَحْنُ الّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا[3] .....

وإنّما لم يُعرَب كما أُعرِبَ "اللّذان" و"اللّتان" لِعدم مَجيئه على سُنن الجموع مِنْ جهة أنّه أخصُّ من مفرده ؛ إذ هو خاص بالعاقل ، و"الذي" يُطلقُ عليه وعلى غيره ، كذا قيل[4] .

وحذْفُ "نونه" لغة[5] ، وكذا حذْفُ " أل" منه[6] .

(**و**) الثّاني (**الأُلَى**) بالقصر أشهر من المدّ[7] .

(**ولِجمع المؤنّث**) شيئان أيضاً: (**اللاّئي**) (**واللاّتي**) بإثبات الياء ، وقد تحذَف[8].

وقد تتعاوَضُ[9] "الأُلَى" و"اللاّئي" فيقع كلّ منهما مكان الآخر ؛ قال الشاعر :

[63]- مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا[10] .....

---

[1] - يُنظر : أوضح المسالك : 87/1 .

[2] - وهي لغة هُذَيْل وعُقَيْل . يُنظر : أوضح المسالك : 88/1 ، وشرح التصريح : 153/1 ، وشرح قطر الندى : 139 .

[3] - صدر بيت من الرجز ، عجزه : يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحاً وهو لِرُؤبَة في : ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب): 172 ، ولِليلى الأخيليّة في ديوانها: 61 ، ولأبي حرب الأعلم في : نوادر أبي زيد : 239 ، ولرجل جاهلي من بني عقيل في : تخليص الشواهد: 135 ، ولِرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في : شرح شواهد المغني: 832/2 ، والخزانة: 23/6- 24 ، والدّرر: 92/1 ، 146 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 399 ، والمغني: 54/2 ، والأوضح: 88/1 ، وشرح ابن عقيل: 74 ، وشرح التصريح: 153/1 ، وهمع الهوامع: 202/1 ، 269 .

[4] - القائل بهذا هو ابن مالك . يُنظر : حاشية يس : 208/1 .

[5] - تُنظر هذه القضية في : شرح الرضي على الكافية : 20/3 (طبعة بنغازي) .

[6] - يُنظر : شرح التسهيل : 190/1 ، وهمع الهوامع : 272/1 .

[7] - "الأُلَى" يُكتَب بغير الواو ، مقصوراً على الأشهر ، وقد يُمَدّ كقول الشاعر :

أبَى اللهُ للشُّمّ الأُلاَءِ كأنّهم سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صِقَالَها

يُنظر : شرح التصريح : 153/1 .

[8] - بالاختيار ؛ قال ابن هشام : « ولَكَ فيهما إثبات الياء وتركُها » . شرح قطر الندى : 140 .

[9] - في (ب) و (م) : [يتعارض] .

[10] - صدر بيت من الطويل ، عجزه : وحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وهو لِمجنون ليلى في : ديوانه : 170 ، وشرح التصريح : 154/1 ، وبلا نسبة في : وأوضح المسالك : 89/1 .

أيْ : اللاّئي ، وقال :

[64]- فَمَا آباؤنَا بِأَمَنَّ مِنْه عَلينا اللاّئي قد مَهَدُوا الحُجُورَا[1]

أيْ : الأُلَى .

والمشتَرَك : هو الموضوع لِمعانٍ مُتعدِّدَة بِلَفْظٍ واحد ؛ فيأتي للمفرَد المذكَّر والمؤنّث ، ولِتثنية كلّ منهما وجمعه ؛ وإليه أشارَ بِقوله :

(**وبِمعنى الجميع**) - مِنَ "الّذي" وفروعه - (**مَنْ**) وهو موضوعٌ للعالِمِ[2] نحو: عَرَفْتُ مَنْ قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ومن قاموا ، ومن قُمْنَ ، وقد يأتي لِغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أنْ ينزّلَ منزلة العالِمِ ؛ نحو: ﴿ ③♦⑨⇧↖↖❑☎✂ ♋⑩←❒♌✍✂✍★ ♦⌬♊ ♦• ④□○⇔♦✍⌬↖⊞①↖📖♦✍➲❶➚♦⌬♊ ﴾[3] ؛ إذ بِدُعائهم الأصنامَ نزّلوهم منزلة العلماء .

.

الثّانية : أنْ يجتمعَ مع العالِمِ[4] فيما وَقعَتْ عليه "مَنْ" نحو: ﴿ ✍⊠☺⌧♊ ♦• ⑥♦③♘➚➔✍← ▤ ﴾[1] ؛ لِشموله الآدميين والملائكة والأصنام ؛ فإنّ الجميعَ لا يخلقونَ شيئاً .

---

[1] - البيت من الوافر ، وهو لِرجل من بني سُلَيْم في : أمالي ابن الشجري: 58/3 ، وتخليص الشواهد: 137 ، وشرح التصريح: 154/1 ، والدرر: 148/1 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 194/1 ، وشرح الكافية الشافية: 259/1 ، وتوضيح المقاصد: 427/1 ، وأوضح المسالك: 89/1 ، وشرح ابن عقيل: 74 ، وشرح المكودي: 148/1 ، وهمع الهوامع: 270/1 .
معنى البيت: أنّ آباءهم الذين جعلوا حجورهم لهم كالمهد ، ليسوا بأكثرَ امتناناً عليهم من هذا الممدوح ، فاللاّئي: صفة لـ" أباؤنا " . يُنظر : تخليص الشواهد لابن هشام: 137- 138 .

[2] - بكسر اللاّم ؛ وعدَلَ عن التعبير بالعاقل لأنّ "مَنْ" تُطلَق على الله تعالى كقوله : ﴿📖❒▫☺⌧♊ ♦• ⑥♦③♘➚➔✍← ▤ ﴾[النحل : 17/16] ، ﴿ ❒♦✍♦♊ ⇧↖ ♌✡⑨⌧■← ① ♘♌♊✍♦①♦✍♘▤♘↩✍✂ ↖✡▫♊♌♘ ✍♊✍✍ ﴾[الرعد:43/13] ؛ ولا يُوصَفُ البارئ تعالى بالعقل . حاشية يس: 209/1 .

[3] - الأحقاف : 05/46 .

[4] - أيْ : يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعتْ عليه "مَنْ" الموصولة كالمثال المذكور ، وكقوله تعالى:﴿📖❒↩♦⇔⚐♦✍ ♦❷♦ ♍❒📖 ✍✂✍⅄ ④□○⇔➚⑨← ↩♦❍← ①✍♊ ×❼✂✍✍↩○○☺⌧⏲❑◆⏲✡⌬ ﴾ [الحج : 18/22] . يُنظر: شرح التصريح : 156/1 ، وأوضح المسالك : 92/1 .

الثّالثة : أنْ يجتمعَ معه في عُموم سابق فُصِّلَ بـ: "مَنْ" نحو:﴿ ▫⬧⧫☺⧫⬧⧫⧫⧫⬧ ⧫⧫⧫◻⧫ ⧫☺⧫⬧⧫⧫ ⬧⧫⬧◆⬧⧫⧫⧫⬧◆⧫⧫⧫ ﴾[2]؛

لِشمول "دابّة "[3] لهما مِنْ قوله: ﴿ ◻⧫⧫⧫◆ ⧫⧫◆⧫◻⧫ ⧫⬧◆⧫⧫⧫ ◻⧫⧫⧫◻ ⧫⧫⧫◆⧫⧫◻⧫ ⧫⧫◻⧫⧫ ⧫⬧◻⧫⧫⧫ ﴾[4] .

(**وما**) وهو موضوعٌ لغير العالم ؛ نحو: ﴿ ⧫◆⧫ ⧫⧫⧫⧫⧫◻⧫⧫ ⧫⧫⧫◆⧫⧫⧫ ☎ ◻◆⧫ ⧫⧫⧫⧫ ⧫⧫⧫◆⧫ ⧫◆⧫◻ ⧫⧫ ﴾[5] ، ونحو: أعجبني ما اشتريتَهُ ، وما اشتريتها ، [وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم][6] وما اشتريتهنّ .

وقد تأتي له مع العالم ؛ نحو: ﴿ ⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫ ⧫⧫ ◆⧫ ⧫⧫ ⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫◆◻ ⧫◆⧫ ⧫⧫ ⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫ ﴾[7] .

وللمُبْهَم أمره ؛ كقولِ مَنْ رأى شَبَحاً مِن بُعْد[8] لا يدري ما هو: انظرْ إلى ما ظَهَرَ .

ولأنواع مَن يعقل[9] نحو: ﴿ ▫⧫⧫⧫⧫⧫ ☎⧫◻⧫⧫⧫⧫⧫ ⧫◆⧫ ⌘⧫⧫⧫ ⧫⧫⧫⧫ ⌘⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫⧫◆⧫⧫⧫⧫◻⧫⧫◆◻⧫⧫⧫◻ ﴾[10] .

---

[1] - النحل : 17/16 .

[2] - النور : 45/24 .

[3] - في (ب) : [كلّ دابة] .

[4] - النور : 45/24 .

[5] - النحل : 96/16 .

[6] - ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

[7] - الجمعة : 01/62 ، والتغابن : 01/64 .

[8] - في (ب) : [من رأى أشياء لا يدري] .

[9] - هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي: "ولصفات مَن يعقل" ؛ وكِلا التعبيرين مردود ؛ أمّا الأوّل : فرُدَّ بأنّ النوع لا يعقل ، وأمّا الثّاني : فلأنّه لا يصحّ أنْ يُقال : (أنكحوا الطّيّب أو الطّيّبة) ؛ لأنّ النكاح إنّما هو للذّوات لا للصفات . يُنظر : شرح التصريح : 157/1 .

[10] - النساء : 03/4 .

(وأيُّ) نحو: ﴿ ⊙□◺➔❶♋⅄ ⌦♏♒↗✍ ♊♋♗ ·⌦♦↖✍❾♔□✡•♑ ﴾ ⎕□⑨♒♒♎⊻♗◸ ⎕□⅄⊠⑨❻ ﴿[1] ، وهي ملازمة للإضافة – لفظاً أو تقديراً – إلى معرفة ، ولا تُضاف إلى نكرة ، خِلافاً لابن عصفور[2] ، ولا يعمل فيها إلاّ مستقبل متقدّم – كما في الآية – خِلافاً خِلافاً للبصريين[3] ، وسُئِلَ الكسائي: لِمَ لا يعمَلُ فيها الماضي ؟ فلم تلُحْ له العِلّة فقال: ‹‹ أيٌّ كَذَا خُلِقَتْ ››[4] .

وأجابَ غيره[5] : بأنّ " أيّاً " وُضِعَتْ على العُموم والإبهام ؛ والمضارع مُبهم ؛ ففيه مُناسبة لها ، بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه فيحصُل التّنافي والخروج عمّا وُضعت له[6] .

واشتُرِطَ كَوْن العامِلِ مُتقدّماً لِتمتازَ عن"أيّ"[7] [50/أ] الشرطيّة والاستفهاميّة ؛ لأنّهما لا يعمل فيهما إلاّ متأخّر .

واعلَمْ أنّ لـ:" أيّ " أربعَ حالات ، تُعرَبُ في ثلاث[8] منها[1] وهي :

---

[1] - مريم : 69/19 .

[2] - قال في "المقرّب" : ‹‹ وأمّا "أيّ" و"أفعل" التفضيلية ، فإنْ أضيفتَا إلى معرفة لم تُضافا إلاّ إلى اثنين فصاعداً نحو قولك: أيُّ الرجلين قاما ... وإنْ أُضيفتا إلى نكرة أُضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة ›› . المقرّب: 211/1– 212 ، ويُنظر: شرح التصريح : 158/1 ، وقال أبو حيان : ‹‹ وقد تُضاف إلى نكرة قليلا ، وأنكرَ بعضُهم إضافتها إلى نكرة ›› . ارتشاف الضرب : 1012/2 ، والتذييل : 56/3 .

[3] - في (ب) و (م) : [للبصري] . وابن مالك هو الذي نسب لهم هذا الرأي ، وتبعه ابن هشام . يُنظر: تسهيل الفوائد : 12 ، وشرح التسهيل : 196/1 ، وأوضح المسالك : 93/1 ، وقد تعقّبه أبو حيان فقال: ‹‹ وقوله : "خلافاً للكوفيين" ظاهره أنّ مذهب البصريين بخلافه ؛ فلا يلتزمون الاستقبال ولا التقديم ؛ أمّا الاستقبال : = فجمهور البصريين نصُّوا على أنّه مُلتَزَمٌ ، ولم يُمثل سيبويه إلاّ بالمستقبل ›› . التذييل : 58/3 ، والكتاب : 398/2 .

[4] - يُنظر: أوضح المسالك : 93/1 ، وشرح التصريح : 158/1 ، التذييل والتكميل : 57/3 .
وجاء في "مجالس العلماء" للزجاجي : 244 (المجلس :114) : ‹‹ ... فكيفَ تقول: ضربتُ أيَّهم في الدار ؟ قال: لا يجوز ، قال: لِمَ ؟ قال: أيُّ هكذا خُلِقَتْ . قال: فَغضِبَ يونس وقال: تُؤْذُونَا جليسَنا ومُؤَدّبَ وَلدِ أميرِ المؤمنين ! ›› .

[5] - هو ابن السّراج . يُنظر: الأصول : 326/2 ، وشرح التصريح : 158/1 .

[6] - إذا قلتَ : " يعجبني أيُّهم يقومُ " فكأنّك قلتَ : يُعجبُني الشّخصُ الذي يقعُ منه القيام ، كائناً مَن كان ، ولو قلتَ : " أعجَبَني أيُّهم قامَ " لم يقع إلاّ على الشخص الذي قامَ ؛ فأخرجها ذلك عمّا وُضعتْ له مِنَ العموم .
يُنظر : شرح التصريح : 158/1 .

[7] - ساقطة من (ب) و (م) .

[8] - في (ب) و (م) : [ثلاثة] .

ما إذا أُضيفَتْ وذُكِرَ صَدْرُ صلتها ؛ نحو : يُعجِبُني أيُّهم هو قائمٌ .

أو ذُكِرَ صَدْرُ صلتها ولم تُضَفْ ؛ نحو: يعجبني أيٌّ هو قائمٌ .

أو لم تُضَفْ ولم يُذكَرْ صَدْرُ صلتها ؛ نحو: يعجبني أيٌّ قائمٌ .

وتُبْنَى في الرّابعة على الضّم ؛ تشبيهاً بالغايات[2] ؛ وهي ما إذا أضيفَتْ لفظاً وكان صَدْرُ صلتها محذوفاً ؛ نحو: ﴿ ﴾[3] ، وقوله :

[65]- ..... فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ[4]

وبهما[5] رُدَّ على ثعلب[1] المنكر لموصولية " أيّ " .

---

[1] - وقيل: معربة مطلقاً ؛ سواء أضيفت أم لم تُضَف ، ذُكِرَ صدرُ صلتها أو حُذِف ؛ وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين ، ويرى سيبويه أنّها تُبنَى على الضّم إذا أُضيفَت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، قال الزجاج: ‹‹ ما تبيَّنَ لي أنّ سيبويه غَلِطَ إلاّ في موضعين ؛ هذا أحدهما ؛ فإنّه يُسلّم أنّها تُعرَب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ ›› ، وقال الجرمي : ‹‹ خرجتُ من البصرة فلم أسمعْ -منذ فارقت الخندق إلى مكة- أحَداً يقول: لأضربَنَّ أيُّهم قائمٌ ›› بالضمّ ، وزعَمَ هؤلاء أنّها في الآية : استفهاميّة مبتدأ ، و"أشدّ " خبر ، ثمّ اختلفوا في مفعول " ننزع" .
يُنظر: مغني اللبيب : 138/1- 139 ، وشرح التصريح : 159/1 ، والأوضح : 93/1 ، والإنصاف : 583/2 المسألة: 102 ، والكتاب : 400/2 .

[2] - لأنّه حُذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه كما حُذِفَ من "قَبْلُ " ومن "بَعْدُ " المضاف إليه المبيّن للمضاف .
يُنظر : حاشية يس : 211/1 .

[3] - مريم : 69/19 .

[4] - عجز بيت من المتقارب ، صدره : إذا ما لَقَيْتَ بَني مالِكٍ
وهو لِغسّان بن وعلة بن مرّة في : الإنصاف: 587/2 ، وشرح التصريح: 157/1- 159 ، وشرح شواهد المغني: 236/1 ، 830/2 ، والدرر: 155/1 ، 175 ، ولِرجل من غسّان في : تخليص الشواهد: 158 ، ولغسّان أو لرجل من غسّان في : الخزانة: 61/6 ، وبلا نسبة في : المفصّل: 185 ، وشرح المفصّل: 383/2 ، 426 ، 331/4 ، وشرح التسهيل: 208/1 ، وشرح الكافية الشافية: 285/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 110/3 ، واللسان: 59/14 (أيا) ، ورصف المباني: 197 ، وتوضيح المقاصد: 449/1 ، والمغني: 139/1 ، والأوضح: 92/1 ، وشرح ابن عقيل: 83 ، وهمع الهوامع: 275/1 ، 295 .
والشاهد في قوله: (على أيُّهم) حيث جاءت "أيّ" اسما موصولا مضافا ، وصدر صلتها محذوف تقديره: أيّهم هو أفضل ؛ ولهذا بنيت على الضّم ، وقد رُويَ البيت بالجر على لغة من يعربها في الأحوال الأربعة .

[5] - أي: بالآية والبيت .

(**و"أل" في وَصْفٍ صريح**) أي: خالصٌ للوصفيّة بِأنْ لم تغلب عليه الاسميّة (**لغير تفضيل**) ؛ وذلك كاسمَيْ الفاعل والمفعول (**كالضّارب والمضروب**) بخلاف الدّاخلة على الاسم[2] السّالم من الوصفيّة كـ:" الرّجل" أو ما غلَبَتْ عليه الاسمية كـ:"الأبطَح" و"الأجرع"[3] أو على ما دلّ على

تفضيل كـ:"الأفضل" و"الأعلم" ؛ فإنّ "أل" في ذلك كلّه حرف تعريف .

وأمّا الداخلة على الصّفة المشبّهة كـ:"الحسَن" فجَنَحَ ابنُ مالك[4] إلى أنّها موصول اسمي ، وجَرَى عليه المصنف في الشرح[5] ، والأوضح[6] "في باب: ما لا ينصرف" ، لكن قال في المغني : « وليس بشيء ؛ لأنّ الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل الدّال على الحدوث ؛ ولهذا كانت "أل" الدّاخلة على اسم التّفضيل ليست موصولة باتّفاق ؛ وقضيّته أنّها حرف تعريف »[7] ، وبه صرّح في الأوضح[1] "في باب الصفة المشبّهة" .

---

[1] - هو أحمد بن يحي ، يسار (أو سيّار) الشّيباني ، أبو العباس ، نحوي ولغوي من أئمّة الكوفيين ، له مناظرات مع المبرّد ، أصيب بالصمم في آخر حياته وتوفي سنة: 291هـ ، له: كتاب الفصيح ، وكتاب القراءات ، وإعراب القرآن .
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 396/1- 398 ، ونزهة الألباء : 173- 176 ، وطبقات النحويين : 141- 150 ، ووفيات الأعيان : 102/1- 104 ، وشذرات الذهب : 383/3- 384 .

[2] - ساقطة من (أ) .

[3] - **الأبطح** : في الأصل وصْفٌ لكلِّ مكان منبطح من الواد ثمّ غَلَبَ على الأرض المتسعة ، **والأجرع**: مذكّر "جرعاء" في الأصل وَصْفٌ لكلّ مكانٍ مُستَوٍ ثمّ غلَبَ عليه الاسمية فصارَ مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل والتي لا تنبت شيئاً .
شرح التصريح : 170/1 ، والقاموس المحيط : 130 (بطح) 244 (جرع) ، وحاشية يس : 213/1 .

[4] - قال في تسهيل الفوائد : 12 « وبمعنى "الذي" وفروعه " الألف واللاّم" خلافاً للمازني ومَنْ وافقَهُ في حرفيتها ، وتوصَل بصفة محضة ، وقد توصَل بمضارع اختياراً » .
وقال في شرحه : 201/1 : « وعنَيْتُ بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبّهة » .

[5] - يُنظر : شرح قطر الندى : 140 .

[6] - يُنظر : أوضح المسالك : 97/1- 98 ؛ في "باب الموصول" حيث قال : « والصّلة إمّا جملة ... وإمّا شبهها ؛ وهي ثلاثة: الظرف المكاني ، والجار والمجرور ، التّامان ، ... والصّفة الصريحة -أي: الخالصة للوصفية- وتختصُّ بالألف واللاّم كـ: ضارب ومضروب وحسن ، بخلاف ما غلبت عليها الاسمية كـ: أبطح وأجرع وصاحب وراكب » .
وكذلك يُنظر : شرح التصريح : 168/1- 170 .

[7] - مغني اللبيب : 91/1 (مع اختلاف بسيط بين العبارتين) .

وعلى الأوّل أُجيب : بأنّ الصّفة المشبّهة تعمَلُ في الفاعل الظاهر عَمَل الفعل باطّراد ، بخلاف التّفضيل .

وما ذهَبَ إليه من أنّ "أل" الدّاخلة على هذا الوصف الصّريح "موصول اسمي" هو الأصحّ ؛ بدليل عود الضّمير عليها[2] في نحو: قَدْ أفْلَحَ المتَّقي رَبَّهُ ، وليستْ موصولاً حرفياً[3] – لِمَا مرّ[4] ، ولأنّها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر[5] – ولا حرفَ تعريف ؛ لِعدم تقدُّم معمول مدخولها عليها ،

وجِواز عطْف الفعل على مدخولها[6] ؛ وأيضاً لو كانت حرفَ تعريف لقدحَ إلحاقها في إعمال اِسْمَيْ الفاعل والمفعول بِمعنى الحال والاستقبال لِوُجود المبْعِد له عن[7] مشابهته [للفعل][8] واللاّزم منتف ، قال الرّضي : وهذا الخلاف إذا لم تكن اللاّم للعهد ؛ أمّا إذا كانت له كما في قولك : جاءني ضاربٌ فأكرَمْتُ الضاربَ ، فلا كلام في حرفيتها .

ووصلُها بالظّرف كما في قوله :

[66]- مَنْ لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ[9] ....

---

[1] - يُنظر : أوضح المسالك : 429/1 .

[2] - والضمير لا يعود إلاّ على الأسماء .

[3] - القائل بأنّها موصول حرفي هو المازني ، وزعَمَ الأخفش أنّها حرف تعريف .

يُنظر : شرح شذور الذهب : 180 ، وهمع الهوامع : 275/1 ، وشرح التصريح : 160/1 .

[4] - أيْ : من عود الضمير عليها .

[5] - أي: لو كانت موصولا حرفياً لأوّلت مع ما بعدها بالمصدر . حاشية يس : 213/1 .

[6] - مثل : ﴿ ♦◘♦◘✈☼◘⇔✍❷❸◆◷☠♈⌚➔⇔⌛✈⊂✍ ✍⊠✍ ◘♦☃☐⚐☐❷✍♌♦ ﴾ [العاديات:100/03-04] بعطف "أثرنَ" على "المغيرات" ؛ لأنّ التقدير: (فاللاّتي أغَرْنَ فَأثرْنَ) . يُنظر : شرح شذور الذهب : 180 .

[7] - في (ب) : [من] .

[8] - زيادة من (م) .

[9] - صدر بيت من الرجز ، عجزه : فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَة

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 203/1 ، والارتشاف: 1014/2 ، 2451 ، والجنى الداني: 203 ، وتوضيح المقاصد: 447/1 ، والمغني : 91/1 ، وشرح ابن عقيل : 82 ، والمساعد : 150/1 ، وشرح شواهد المغني : 161/1 ، وهمع الهوامع : 278/1 ، والخزانة : 32/1 ، والدرر : 159/1 .

وبالجملة الاسميّة كما في قوله :

[67]- مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُمْ[1] .....

ضرورة[2] ، وكذا وصْلُها بالمضارع كما في قوله [51/أ] :

[68]- مَا أنتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتَهُ[3] .....

على المختار في تفسير الضّرورة[4] .

(**و"ذُو" في لغة طيئ**) خاصّة[5] دون غيرهم من العرب ، كقوله :

والشاهدُ فيه: (المعه) حيث وصَلَ "أل" الموصولة بالظرف ؛ والتقدير: الذي معه ، وهذا ضرورة .

[1] - صدر بيت من الوافر ، عجزه : لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وهو بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية: 301/1 ، والارتشاف: 1014/2 ، ورصف المباني: 75 ، والجنى الداني:201 وتوضيح المقاصد: 446/1 ، وضرائر الشعر: 289 ، والمغني: 92/1 ، وشرح ابن عقيل: 81 ، والمساعد: 150/1 ، وشرح شواهد المغني: 161/1 ، وهمع الهوامع: 278/1 ، والدرر: 158/1 . وروى البغدادي -أيضاً- في "الخزانة: 33/1 " بيتا يشبهه ، ولم يعزه إلى شاعر معين ؛ وهو : بل القومُ الرّسُولُ اللهِ فيهم هُمُ أهْلُ الحُكومَةُ مِنْ قُصَيِّ

والشاهد فيه : (الرّسول الله منهم) حيث وصل "أل" بالجملة الاسمية ؛ لأنّ "الرسول" مبتدأ ، و"منهم" خبره .

[2] - خبر قوله : " ووصلُها " . ويُنظر : ضرائر الشعر : 289 ، وهمع الهوامع : 278/1 .

[3] - صدر بيت من البسيط ، عجزه : وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجدَلِ

وهو للفرزدق في : الإنصاف: 424 ، وشرح الشذور: 38 ، واللسان: 09/6 (أمس) ، 565/12 (لوم) ، وتاج العروس: 459/33 (لوم) ، وشرح التصريح: 32/1 ، 170 ، والخزانة: 32/1 ، والدرر: 157/1 ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في : المقرّب: 60/1 ، وضرائر الشعر: 288 ، ورصف المباني: 75 ، وشرح التسهيل: 201/1 ، وشرح الكافية الشافية : 163/1 والارتشاف: 2451/5 ، والجنى الداني: 202 ، وتوضيح المقاصد: 284/1، 445 ، والأوضح: 37/1 ، وتخليص الشواهد: 154 ، وشرح ابن عقيل : 80 ، وهمع الهوامع : 277/1 ، وشرح كتاب الحدود : 310 .

والشاهدُ في البيت قوله : (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع ، وهو ضرورة .

[4] - عَرَّفَ الفاكهي الضرورة بقوله : « ما لا يقع إلاّ في الشعر ؛ سواء كان للشاعر عنه مندوحة إلى غيره بِأنْ يُمكنه الإتيان بعبارة أخرى تُؤدِّي مقصوده ، أمْ لا مَنْدوحة للشاعر عنه بِأنْ لا يُمكنُه ذلك » . شرح كتاب الحدود في النحو: 310 . وهذا بخلاف ما إذا فسّرت بلا مندوحة للشاعر عنه ؛ لتمكّن قائل البيت السابق أنْ يقول: (المرضي حكومته) ، وإنّما كان المختار التفسير الأوّل لأنّ الثاني يكاد يسد باب الضرورة ؛ إذ كلّ ما يُدعى أنّه ضرورة يُمكنُ أنْ يُدعَى تَمَكُّن الشاعر منْ تغييره . يُنظر : حاشية يس : 215/1 .

[5] - انظر هذه اللغة في : أمالي ابن الشجري : 54/3 ، والأزهية في علم الحروف للهروي : 303 ، والكامل للمبرّد : 1141 ،

[69]- ..... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

والمشهور عنهم : إفرادها وتذكيرها وبناؤها على السّكون لا على الضّم - كما توهَّمه بعض المتأخِّرين - إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفين[2] الثّاني منهما ساكن ؛ والبناء إنّما يكون في الآخر .

ومنهم مَنْ يعربها بالحروف إعراب "ذِي"[3]المعرب[4] كما مرّ[5] ، وخصَّه ابن الضائع[6] بِحالة الجرّ لأنّه المسموع كقوله :

[70]- ..... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[1]

والأصول : 262/2، 355 ، وشرح التسهيل : 196/1- 199 ، والتذييل والتكميل : 50/3 ، والارتشاف : 1007/2 ، وشرح القطر : 140 ، والأوضح : 93/1 ، وشرح التصريح : 160/1 ، وهمع الهوامع : 272/1 .

[1] - عجز بيت من الوافر ، صدره : فَإِنَّ الماءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي

وهو لسِنَان بن الفحل الطائي في : أمالي ابن الشجري: 55/3 ، والإنصاف: 318 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:591 وتخليص الشواهد:143 ، وشرح التصريح:161/1 ، والخزانة:34/6- 35 ، والدرر: 151/1 ، وبلا نسبة في: شرح المفصّل: 384/2 ، 507/4 ، واللّسان: 460/15 (ذوا) ، وشرح التسهيل: 199/1 ، وشرح الكافية الشافية: 274/1 وشرح كافية ابن الحاجب : 106/3 ، وتوضيح المقاصد : 436/1 ، وشرح القطر : 141 ، والأوضح: 93/1 ، وهمع الهوامع : 272/1 .

[2] - الصواب : (حرفان) لأنّ النّصبَ يقتضي أنّه معطوفٌ على الخبر "حرفاً " ؛ فيكون النّفي مسلّطاً عليه فيصير المعنى : " بل ليست حرفين " ، وهو غير صحيح . يُنظر : حاشية يس : 215/1 .

[3] - ساقطة من (ب) .

[4] - قال أبو حيان : « وأُعربَت تشبيهاً لها بـ"ذي" بمعنى "صاحب" ؛ لمشابهتها لها في اللّفظ ؛ حتّى أنّ بعضَهم حَكَى أنّ " ذو" هذه منقولة من "ذي" بمعنى صاحب ؛ لاشتراكهما في التوصّل إلى الوصف » . التذييل : 51/3 .

وقال ابن يعيش : « والفرق بين "ذو" التي بمعنى "الذي" على لغة طيئ ، وبين "ذو" التي بمعنى صاحب من وجوه : منها أنّ "ذو" في لغة طيئ تُوصَل بالفعل ، ولا يجوز ذلك في "ذو" التي بمعنى صاحب ، ومنها: أنّ "ذو" في مذهب طيئ لا يُوصَفُ بها إلاّ المعرفة ... ولا تكون إلاّ بالواو ... وليست كذلك التي بمعنى صاحب » . شرح المفصّل: 386/2 .

[5] - في الورقة: [20/أ] .

[6] - في (أ) و (ب) : [ابن الصائغ] والصواب ما في (م) ؛ وانظر رأي ابن الضائع في : شرح التصريح : 160/1 ، وتخليص الشواهد لابن هشام: 54 .

وابن الضائع هو : محمّد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ، أبو الحسن (ت 680 هـ) ، عالم بالعربية ، أندلسي من أهل إشبيلية ، من كتبه: شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي: ، والردّ على ابن عصفور .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 204/2- 205 ، والأعلام : 333/4 .

واستشكَلَ إعرابُها بأنّ سببَ البناء موجود مع عدم المعارض[2] .

وما جَزَمَ به - هنا - مِن أنّ "ذو" تُطلَق عند طيئ على المؤنّث أيضا ؛ هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك[3] ، وخَصَّه في الجامع ببعضهم فقالَ : ‹‹ و"ذو" لكلّ مذكر ، و"ذات" لِكلّ مؤنّث ويختصان بِطيئ ، ومنهم مَن يُصرِّفهما[4] ويعربهما ، ومَنْ يستعمل "ذو" للجميع ›› ؛ فحَكَى العموم[5] عن بعض طيئ بعد تصديره بالأوّل ، ويُؤيِّدُهُ قول ابن الصّائغ[6] : الأفصح امتناع إطلاقها على المؤنّث .

(و**"ذا "**) حالة كونها (**بعد "ما "**) باتّفاق من[7] البصريين (**أو**) بعد (**"مَنْ " الاستفهاميّتين**) على الأصحّ عندهم ؛ والمرجع في ذلك إلى السّماع[8] [عندهم][9] ، وكلاهما مسموع ؛ قال تعالى: ﴿ ✌☐✍✍❶•✁✎🕮❐☼❽♦✌♦ ❻ ◆✍✍▤✍✍ ✍ ﴾[10] ، وقال الشاعر :

[71]- وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا[1]

---

[1] - عجز بيت من الطويل ، صدره :   فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ

وهو لِمنظور بن سُحَيْم الفقعسي في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1158 ، والمقرّب: 59/1 ، وشرح المفصّل: 385/2 ، وتخليص الشواهد: 44 ، 144 ، وشرح شواهد المغني: 830/2 ، وشرح التصريح: 60/1 ، 161 ، والدرر: 152/1 ، وللطائي في : المغني: 53/2 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 199/1 ، 107/4 ، وشرح الكافية الشافية: 274 ، وتوضيح المقاصد : 437/1 ، وشرح ابن عقيل : 25 ، وأوضح المسالك : 47/1 ، 93 ، وهمع الهوامع : 273/1

والشاهد فيه قوله : (مِنْ ذي) حيث جاءت "ذو" اسماً موصولاً مجرورا بالياء .

[2] - سبب البناء هو الافتقار المتأصل للجملة بعدها ، لكن هذا السبب عارضه لُزومُها للإضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب .   يُنظر: حاشية يس : 215/1 .

[3] - يُنظر : شرح التسهيل : 199/1 ، وشرح الكافية الشافية : 273/1 .

[4] - فيقول: ذوان ، وذوين ، وذاتان ، وذاتين ، وذوين ، وذوات .   حاشية يس: 215/1 .

[5] - أي: يستعملون "ذو" للجميع .

[6] - الأرجح "ابن الضائع" لأنّه هو القائل بهذا الرأي .   يُنظر : المقاصد الشافية للشاطبي : 454/1 - 457 ، والتذييل والتكميل : 53/3 - 54 .   وابن الصائغ سبق التعريف به .

[7] - ساقطة من (ب) و (م) .

[8] - في (ب) : [والرّجوع في ذلك للسّماع] .

[9] - زيادة من (ب) .

[10] - النحل : 24/16 . وكذلك الآية: 30 .

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط[2] احتجاجاً بقوله :

[72]- ..... أَمِنْتِ وَهَذَا تحمِلينَ طَلِيقُ[3]

أيْ : والّذي تحملينه طليق ، ولا حجّة فيه[4] .

ولا يختصُّ "ذا " من بين أسماء الإشارة بِذلك عندهم ؛ بل جميع أسماء الإشارة يجوزُ أنْ تكونَ - عندهم - موصولات[5] ؛ وأبلغ من ذلك جَعْلهم الاسمَ المحلّى بِ:" أل" من قبيل الموصولات[6] كقوله :

[73]- لَعَمْرُكَ أنْتَ البَيْتُ أُكْرِمَ أهْلُهُ وَأقْعُدُ مِنْ أفْنَائِهِ بالأَصَائِلِ[7]

---

[1] - البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في : ديوانه: 151 وفيه الصدر: (وغريبةٍ تأتي الملوكَ حكيمة) وكتاب العين: 67/3 ، وشرح التسهيل: 198/1 ، وتاج العروس: 522/31 ، واللسان: (حكم) ، والخزانة: 259/4 ، والدرر: 152/1 ، وبلا نسبة في : أساس البلاغة: 206/1 ، وشرح القطر: 142 ، وشرح الشذور: 178 ، وهمع الهوامع: 273/1 .

[2] - أيْ : شرط تقدُّم الاستفهام بِ:"مَنْ" أو"مَا " .

[3] - عجز بيت من الطويل ، صدره : عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عَليكِ إمَارةٌ

وهو لِيَزيد بن مُفَرِّغ في : ديوانه: 170 ، والشعر والشعراء: 360/1- 364 ، وأمالي ابن الشجري: 443/2- 445 ، والإنصاف: 589 ، وأدب الكاتب لابن قتيبة: 417 ، وشرح المفصّل: 95/3 ، 431/2 ، واللسان: 47/6 (حدس) ، 133/6 (عدس) ، وتخليص الشواهد: 150 ، وشرح التصريح: 595/1 ، 296/2 ، وشرح شواهد المغني: 859/2 ، والخزانة: 41/6- 43 ، والدرر: 153/1 ، وبلا نسبة في : الجمل للفراهيدي: 158 ، وكتاب الشعر: 388 ، والمحتسب : = 94/2 ، والمفصّل: 186 ، واللباب: 120/2 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 107/3 ، 207 ، وشرح المفصّل: 364/1 ، واللسان: 460/15 (ذوا) ، والارتشاف: 1011/2 ، والأوضح: 97/1 ، وشرح القطر: 143 ، وشرح الشذور: 179 ، والمغني: 128/2 ، وهمع الهوامع: 274/2 ، والخزانة: 333/4 ، 388/6 .

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين) فإنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ "ذا" اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم عدم تقدُّم "ما" أو "من" الاستفهاميتين من التزام موصوليته .

[4] - يُنظر تفصيل ذلك في : شرح المفصّل لابن يعيش: 431/2 .

[5] - أي عند الكوفيين . انظر هذا الخلاف في : الإنصاف : 589/2 المسألة : 103 .

[6] - يُنظر نفس المرجع : 594/2 المسألة : 104 .

[7] - البيت من الطويل ، وهو لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ في : ديوان الهذليين: 141/1 ، وشرح أشعار الهذليين: 140/1 ، والكامل: 971/2 ، إصلاح المنطق: 320 ، وتاج العروس: 449/27 ، واللسان: 16/11 (أصل) ، والخزانة: 484/5- 497 ، والدرر: 156/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 429 ، والإنصاف: 594/2 ، واللباب: 121/2 ، وشرح كافية ابن

أيْ : لأنْتَ الّذي أُكرِمَ أهْلُهُ ؛ فأُكرِمَ : صلة البيت[1] .

ومحلّ كوْن "ذا " موصولة إذا لم تُلغَ[2] ولم تكن للإشارة ؛ فإنْ أُلغِيَتْ بِأنْ كانت مركّبة مع "ما " أو "مَن" لم تكن موصولة ؛ بل تكونُ مع مَا قبلها اسماً واحداً دَالاً على الاستفهام لا يعملُ فيه فعل مُتقدّم[3] ؛ ويظهر أثر ذلك في "البدل" ؛ إذا قلتَ مثلاً : مَنْ ذا ضرَبْتَ ، أزيداً أم عَمْراً[4] ؟ فإنْ رفعتَ البدلَ فـ"ذا " غيرُ مُلغاةٍ ، وإنْ نصبتَهُ كانت مُلغاة[5] .

ويدلُّ على إلغائها أيضاً : إثباتُ ألف "ما " مع دخول الجار عليها في نحو: عمّا[6] ذا تسأل ؟ وكذا إنْ كانت للإشارة لأنّها حينئذ تدخُلُ على المفرد نحو : مَنْ ذا [52/أ] الذّاهبُ ؟ وماذا التّواني ؟ والمفرد لا يكون صلة لغير "أل" .

[صلة الموصول والعائد]

الحاجب: 97/3 ، والارتشاف: 1014/2 ، واللسان: 124/1 (فيأ) ، وشرح التصريح: 166/1 ، وهمع الهوامع: 276/1 ، والخزانة: 166/6 . **والشاهد فيه** هو : (لأنت البيت أكرم أهله) فإنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ جملة (أكرم أهله) لا محل لها من الإعراب ؛ صلة "البيت" ؛ فـ:"البيت" - عندهم - اسم موصول ؛ والتقدير: لأنت الذي أُكرِمَ أهلُهُ ، وكأنّ الداعي لهم على جعل "البيت" اسما موصولا أنّه لا يصحُّ الإخبارُ به عن "أنت" على الظاهر من جعله اسماً معرّفاً بأل ويمكن أنْ يجاب بأنّه على حذف مضاف ؛ أي: أنتَ صاحبُ البيتِ . وللبيت رواية أخرى وهي:

لعمري لنِعْمَ البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأقعُدُ في أفيائِهِ بالأصائِلِ .

[1] - ومن الموصولات عندهم - أيضاً - : الأسماء المضافة نحو: (يا دارَ ميّة بالعلياء فالسّنَدِ) فـ: بالعلياء : صلة لدار ميّة ، ومنها : النّكرة الواقعة بعدها جملة نحو: (هذا رجلٌ ضربته) فـ: ضربته : صلة لرجل . يُنظر: شرح التصريح : 166/1

[2] - في (ب) : [تقع] وهو خطأ من الناسخ .

[3] - قال ابن هشام : وإلغاؤها بِأنْ تركّبَ مع "ما " فيصيرا اسماً واحداً ؛ فتقول : ماذا صنعْتَ ؟ ، ويُنزّلُ "ماذا " بمنزلة قولك: أيَّ شيْءٍ ، فتكون مفعولا مقدّماً ، فإنْ قدّرَت "ما " مبتدأ و"ذا " خبرا فهي موصولة ؛ لأنّها لمْ تُلغَ . شرح الشذور: 180

[4] - في (أ) : [عمروا] وهو دائما يكتب هكذا في (أ) ، وهذا خطأ من الناسخ .

[5] - برفع زيد وعمرو تكون "ذا " غير ملغاة ؛ أي: اسما موصولا خبرا والمبتدأ "من" وزيد: بدل مِن "مَن" ، وفي حالة نصبه تكونُ ملغاة وتعرَب مفعول مقدّم ، وزيد: بدل مِن "ذا " منصوب . يُنظر: حاشية يس: 217/1 .

[6] - التقدير: عن أيّ شيءٍ تسأل ؟ فأثبَتَ الألف من "ما " لتوسّطها في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ؛ لأنّ "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها ؛ لتطرُّفها نحو: ﴿ ♦♋❑♐♎◆♐✐♏❁○♦☞♦③ ■♋♦♈ ♐♑♒ ﴾ [النبأ:01/78] فرقاً بين "ما " الاستفهامية و"ما" الموصولة ، وخُصَّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرّف ، وصِينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف ؛ لأنّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد . يُنظر : شرح التصريح : 163/1 .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شَرَعَ في بيان الصلة فقال : **(وصلة أل)** - الموصولة - (**الوصفُ**) الصّريح ، وقد مرَّ الكلامُ عليه[1] ، (**وصلة غيرها**) من الموصولات (**إمّا : جملة**) وشرطُها[2]- اسمية كانت أو فعلية - أنْ تكون (**خبريّة**) وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وأنْ تكون معهودة للمخاطَب ليتميّزَ بها الموصول ، إلاّ في مقام التّهويل والتّفخيم فيحسُنُ ابهامُها ؛ نحو: ﴿ ▭•◦❐❐⬀❐⌂❐ ✂ ☽⊗⊘■⌨ ✇ ⊠♦⌛⊠⑨⊘■⊘ ⊕ ♟♦⚘✍ ❐❐⬀❐⌂❐⊘ ✂ ⬈⬊⬋⬌ ﴾[3] .

وألاّ تكونَ مستدعية كلاماً قبلها ؛ فلا يقال: جاء الّذي لكنّه قائمٌ ؛ لأنّ فيه استعمال "لكنّ " مِنْ غير استدراك .

ولابُدّ أنْ تكونَ الصِلة (**ذات ضمير**) غالباً (**مُطابق للوصول**)[4] أي: مُطابقٌ له في الإفراد والتذكير وفروعهما لِيَربطَها به ، (**و**)[5] هذا الضمير (**يُسمّى عائداً**) لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفُهُ يخلفُهُ الظاهر فَيَقوم مقامه كقوله :

[74]- سُعادَ الّتي أضْناكَ حبُّ سُعَادَا[6]   وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اِسْتَمَرَّ وَزَادَا[7]

---

[1] - صفحة : 237 .

[2] - وأيضاً - بالإضافة إلى ما سيذكر - أنّه لا يوصل بجملة لا يجهل معناها أحدٌ نحو: جاء الذي حاجباه فوقَ عينيه .
حاشية يس: 217/1 .   وقد اقتصَرَ ابن هشام - في شرحه - على شرطين فقط ؛ وهما: أنْ تكونَ خبرية ، وأنْ تكون مشتملة على ضمير مُطابق للموصول .   يُنظر: شرح قطر الندى : 145 .

[3] - النجم : 10/53 .   وهذا مثال التضخيم ، ومثال التهويل قوله تعالى: ﴿ ▭•◦⇔♦⌖⊘❸♦⊘⚘ ⌘⊘⌖✂ ⊠⌂♦⊘ ✂ ﴾[طه:78/20] .
شرح التصريح : 168/1 .

[4] - في (أ) : [طِبق الموصول] وأثبتنا ما في (ب) و"متن قطر الندى" .

[5] - ليس من "متن قطر الندى" .

[6] - في (ب) اكتفى بذكر الصدر .

[7] - البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 212/1 ، وشرح شذور الذّهب: 174 ، وشرح التصريح: 168/1 وشرح كتاب الحدود في النحو : 155 .
والشّاهد فيه : (التي أضناك حبّ سعادا) حيث وضع الاسم الظاهر (سعادا) موضع الضمير ؛ فربط به جملة الصلة ؛ والأصل أنْ يقول : (التي أضناك حبُّها) . وقد ذكرَ العلماء أنّ هذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ؛ منهم ابن هشام

أيْ: حُبُّها ، وأجازَ ابن الصائغ[1] خلو الصلة منه إذا عُطف عليها بالفاء جملةٌ مشتملة عليه نحو: الّذي يقومُ أخوك فيغضَبَ زيدٌ[2] ؛ لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة .

ولابدّ للموصول مِنَ الصلة ومن تأخُّرها عنه ؛ لأنّها مِنْ كماله ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر ؛

ولهذا سمِّي ناقصاً ، ولا يجوزُ الفصلُ بينَها وبينَهُ بِفاصل[3] ، ويجوزُ حذفُها كالموصول إنْ دلَّ عليها دليل دليل كقوله :

[75]- نحنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثمّ وَجِّهْهُمْ[4] إِلَيْنَا[5]

أيْ: نحنُ الأُلَى عُرِفُوا بالشّجاعة .

تنبيه : اعلمْ أنّ الموصول إنْ طابَقَ لفظُهُ معناه وَجَبَ مُطابقة العائد له لفظاً ومعنى ، وإنْ خالَفَ لفظُهُ معناه بِأنْ كان مفردَ اللفظِ مذكّراً وأُريد به غير ذلك كـ:"مَنْ "و"ما" جازَ في العائدِ وجهان :

في مغني اللبيب : 175/2 ، 242 ، ومثل ذلك قول مجنون ليلى:

فَيَاربَّ ليلى أنتَ في كلِّ مؤطِنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللهِ أطمَعُ

يُريد : في رحمته .

[1] - يُنظر : همع الهوامع : 281/1 .

[2] - في (ب) : [فيغضب هو زيد] بزيادة "هو" في المثال .

الذي : اسم موصول مبتدأ ، وخبره "زيدٌ " ، و"يقومُ أخوك": جملة فعلية ولا عائد فيها ؛ فكان القياس ألاّ تقع صلة لخلوّها من العائد ، لكن لما عطف عليها – بالفاء السببية – ما هو مشتمل على العائد جاز ذلك ؛ لأنّ الفاء صيّرتْ ما بعدها مع ما قبلها كالشيء الواحد ، وفي "يغضب" ضمير مستتر عائد على الموصول ، و"زيد" ليس فاعلاً لـ: "يغضب" كما يتوهم بل هو خبر عن "الذي " كما تقدم ، ومثل ذلك المثال المتداول في كتب النحو: الذي يطيرُ الذبابُ فيغضَبَ زيدٌ . يُنظر تفصيل ذلك في : شرح المفصّل لابن يعيش: 399/2- 400 ، وهمع الهوامع : 281/1 .

[3] - أيْ: بفاصل أجنبي ، ويجوز الفصلُ بغير الأجنبي كمعمول الصلة نحو: جاء الذي زيداً ضرَبَ ؛ ومنه : جملة القسم كقول الشاعر: (ذاك وأبيك يعرف مالكاً) ، وجملة الاعتراض ، وجملة الحال ، وجملة النداء بعد الخطاب .

يُنظر تفصيل ذلك في : همع الهوامع : 286/1 .

[4] - في (ب) : [جهزهم] وهو ما ورد في بعض كتب النحو .

[5] - البيت من مجزوء الكامل ، وهو لِعَبِيد بن الأبرص في : ديوانه: 142 ، وأمالي ابن الشجري: 42/1 ، 457/2 ، 58/3 ، واللسان: 437/15 (أولي وألاء) ، وشرح شواهد المغني: 258/1 ، والخزانة: 289/2 ، والدرر: 173/1 ، وبلا نسبة في : كتاب الشعر: 422 ، وشرح التسهيل: 236/1 ، وشرح الكافية الشافية: 312/1 ، والارتشاف: 1047/2 ، والمغني: 152/1 ، وشرح التصريح : 171/1 ، وهمع الهوامع : 290/1 ، والخزانة : 542/6 .

أحدُهما- وهو الأكثر - : مُراعاة اللّفظ ؛ نحو: ﴿ ❒◆✌☠⚙✍&☠✌♋⌧⌫ ⌧□✌ ④□○⇦✌♦☺♋⌧ ← ↗⌧ ◑⌧ ⌫•⊙⌦ ⌫ ☎ ﴾[1] .

والثّاني : مراعاة المعنى ؛ نحو: ﴿ ❒◆✌☠⚙✍&☠✌♋⌧⌫ ⌧□✌ ④□○⇦✌♦☺♋⌧ ➔ ↖❑⌧ ♦♌ ◑⌧ ⌫•⊙⌦ ⌫ 🗐 ﴾[2] .

ما لم يحصُل من مُطابقة اللّفظ لُبْسٌ ؛ نحو: اعطِ مَنْ سألَتْكَ ، ولا يُقال: مَنْ سَألَكَ ، أو قُبحٌ ؛ نحو: مَنْ هي حمراءُ أمُّكَ[3] ؟ فيجبُ حينئذٍ مراعاة المعنى .

وما لم يعضُدِ المعنى سابقٌ فيختار مراعاته ؛ كقوله :

[76]- وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيجُ الرِّيَاضُ قُبْلَهَا وَتَصَوَّحُ[4]

والغالبُ في العائد – المشتملة عليه الصلة – ذكرُهُ في اللّفظ (**وقد يُحذَف**) مرفوعاً [53/أ] ومنصوباً ومجروراً .

فالمرفوع إنْ كان فاعلاً أو نائباً عنه ، أو خبَراً لمبتدأ أو ناسخٍ أو اسماً له لَمْ يَجَزْ حذفُه[5] ، وإنْ كان مبتدأً جازَ حذفُهُ إنْ أُخبِرَ عنه بِمفرد[6] ، ولم يكن بعد نفيٍ ولا أداة حصرٍ ، ولا معطوفاً على غيره ،

---

[1] - الأنعام : 25/6 ، محمد : 16/47 .

[2] - يونس : 42/10 .

[3] - لأنّه لو قيل: مَنْ هي أحمر أمّك ؟ أو : من هو حمراء أمّك ؟ لَزِمَ الإخبار – في جملة الصلة – بالمذكر عن المؤنّث ، وبالعكس ، وهو قبيح . يُنظر: حاشية الصبان : 246/1 ، وتوضيح المقاصد : 441/1 .

[4] - في (ب) : [نحوها وتموج] . والبيت من الطويل ، وهو لجِران العود واسمه: عامر بن الحارث بن كلفة أو كلدة = والبيت في ديوانه: 07 مع اختلاف كبير في الرواية ؛ حيث ورد : وَلَسْنَ بِأسوَاءٍ فمنهنّ رَوضَةٌ تهيجُ الرياض ... وهو له في : اللسان: 512/2 (صرقح) ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل: 213/1 ، والارتشاف: 1026/2 ، وتوضيح المقاصد: 442/1 ، وشرح التصريح: 167/1 .

والشاهد فيه قوله: (مِنَ النسوان مَن هي) حيث رُوعي في العائد (هي) المعنى ؛ لوُجود العاضد والمرجح وهو قوله: (من النسوان) فإنّه عاضد لمعنى التأنيث .

[5] - مثل : (جاء اللّذان قاما ، وجاء اللّذان ضُرِبَا ، وجاء الذي الفاضلُ هو ، وجاء الذي إنّ عَمْراً هو ، وجاء اللّذان كانا منطلقين) . على الترتيب . يُنظر : همع الهوامع : 293/1 ، وشرح التصريح : 171/1 .

[6] - كما في الآية الآتية ﴿ لننزعنّ من ... ﴾ ، أمّا إنْ كان العائدُ مبتدأً خبره غير مفرد ؛ نحو: (جاء الذي هو يقومُ ، وقوله تعالى: ﴿ ✂✍✍⌧⇦⌧♎✍✍✂♦❷↖③⌧➔♎♦✂✍↗↓❑♍⌧⌧ ﴾ [الماعون:06/107] ، وجاء الذي هو في الدار أو هو عندك) ، لم يجزْ حذفُ العائد

ولا معطوفاً عليه غيره[1] (**نحو**: ﴿ [illegible] ﴾[2]) أي: الّذي هو أشدّ

ولا فرْقَ في جواز حَذْفِ المرفوع بين صلة "أيّ" وغيرها[3] ، لكن لا يكثُرُ الحذف في صلة غيرها إلاّ إنْ طالتْ[4] الصلة ؛ نحو: ﴿ [illegible] ﴾[5] ؛ أي: هو في السّماء إلهٌ ، وإلاّ فالحَذْفُ قليل[6] شاذ ، إلاّ في قولهم: لاَ سِيَّمَا زَيْدٌ -بالرّفع- فإنّه مَقيسٌ غيرُ شاذ ؛ تنزيلاً لِـ:"لاَسِيَّمَا " منزلة "إلاّ " الاستثنائيّة[7] .

لأنّه لو حُذِفَ لم يُدْرَ أحُذِفَ مِنَ الكلام شيءٌ أمْ لا ؟ ولأنّ الخبر صالحٌ لأنْ يكونَ صِلَةً كاملةً لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ؛ وقضية ذلك : جوازُ الحذفِ إذا كان الخبر جملةً لا تصلح لأنْ تكون صلة ؛ لعدم العائد ، وبه صرّح بعضهم . يُنظر: حاشية يس: 222/1 ، وهمع الهوامع : 294/1 ، وشرح التصريح : 171/1 .

[1] - أيْ: لا يجوزُ حذفُه إنْ كان بعد نفي ؛ مثل: جاء الذي ما هو مسافرٌ ، أو بعد أداة حصْر مثل: جاءني الذي ما في الدار إلاّ هو ، أو معطوفاً على غيره مثل: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان . يُنظر: همع الهوامع : 293/1- 294 .

[2] - مريم : 69/19 .

[3] - في (أ) : [أو غيرها] .

[4] - في (ب) : [كانت] .

[5] - الزخرف : 84/43 . إلهٌ : خبر لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير: (هو في السماء إله) ، وفي السماء : جار ومجرور متعلّق بالخبر ، والصلة هنا طالت بمعمول الخبر (في السماء) المتقدّم على عامله ، وكذلك إنْ تأخّرَ ؛ مثل: ما أنا بالّذي قائلٌ لَكَ سُوءاً ، وإنّما لم يشترطوا الطول في صلة "أيّ" لأنّ ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى قائمٌ مقام الطول .
يُنظر: شرح التصريح : 172/1 ، وحاشية يس : 222/1 .

[6] - لم يشترط الكوفيون طول الصلة ؛ فأجازوا الحذْفَ من قولك: جاء الذي هو فاضلٌ ؛ لوروده في قراءة : ﴿ [illegible] ﴾[الأنعام : 154/6] بالرفع ؛ أيْ: هو أحسنُ ، وكذلك بما ورد في الشعر ، والبصريون جعلوا ذلك نادراً ،
ومحل الخلاف في غير "أيّ" ، أمّا أيّ" فلا يشترطُ فيها الطول اتّفاقاً . يُنظر مزيدا من التفصيل في: همع الهوامع : 294/1 ، وشرح التصريح : 173/1 ، والتذييل : 86/3 ، وشرح التسهيل : 207/1 .

[7] - (لا سيّما زيدٌ) بالرفع ؛ أي: بناء على أنّ "ما " موصولة لا نكرة موصوفة ؛ والأصل: (لا مثلَ الّذي هو زيدٌ) لا (لا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ) . الإعراب: لا: نافية ، سيَّ: اسمها منصوب بالفتحة ، ما: موصول مضاف إلى "سيَّ" ، زيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (لا سيَّ الذي هو زيد) فحُذِفَ العائد (هو) على الموصول ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صدرُ الصّلة وُجوباً ولم تطل الصلة ، وهو مقيس ، ومعنى (تنزيلاً للاسيّما منزلة "إلاّ" الاستثنائية) أي: في عدم التصريح بعدها بجملة .
يُنظر: شرح التصريح : 172/1 ، ومغني اللبيب : 233/1 .

والمنصوب إنْ كان منفصلاً لم يجزْ حذفه[1] ، أو متّصلاً متعَيَّناً للرّبط[2] وناصبُهُ فعلٌ تامٌ أو وَصْفٌ غير صلة " أل" العائِدِ إليها المنصوبُ جازَ حَذْفُهُ نحو : (﴿ وَمَا عَمِلتْ أيْدِيهم ﴾[3]) أيْ : عَمِلَتْهُ ، كما قُرِأ به ، وقوله :

[77]- مَا الله مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ[4] .....

أيْ: الّذي اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، وأمّا قوله :

[78]- مَا المسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ[5] .....

فشاذ[6] .

وحذفُ منصوب الفعل كثير ، والوصفُ قليل جدّاً[7] ، وإنْ اشترَكا في الجواز وليس بمتساويين في الحذف كما توهِمُه عبارة الألفيّة[8] .

---

[1] - مثل : جاء الّذي إيّاهُ أكرمْتُ أو ما أكرمت إلاّ إيّاه .

[2] - فلو كان غير متعيّن لم يجز حذفه ؛ نحو:(جاء الّذي أكرمته في داره) فإنّ العائد أحدُهُما لا بعينه . شرح التصريح:174/1

[3] - سورة يس : 35/36 . على قراءة طلحة وعيسى وحمزة والكسائي وأبو بكر ، وقرَأ الجمهور: ﴿وما عملتْهُ ﴾ بالضمير . يُنظر: تفسير البحر المحيط : 320/7 .

[4] - صدر بيت من البسيط ، عجزه : فَمَا لَدَى غيره نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل:205/1 ، وشرح الكافية الشافية:290/1 ، وتوضيح المقاصد:453/1 ، والأوضح: 99/1 ، وشرح ابن عقيل: 86 ، وشرح المكودي: 160/1 ، وشرح التصريح: 174/1 ، وهمع الهوامع: 292/1 ، والدرر: 174/1 .

الإعراب ومحل الشاهد : ما: اسم موصول في محل رفع مبتدأ ، وفضلٌ: خبره ، و"الله موليك" : صلة "ما" ، والعائد محذوف منصوب بالوصف "موليك" ؛ والتقدير : الذي الله موليكَهُ فضْلٌ . شرح التصريح : 174/1 .

[5] - في (ب) : [عواقبه] . وهو صدر بيت من البسيط ، عجزه : وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل: 207/1 ، وتوضيح المقاصد: 454/1 ، والأوضح: 100/1 ، وتخليص الشواهد : = 161، وشرح التصريح : 175/1 ، وهمع الهوامع : 291/1 ، والدرر : 173/1 .

والشاهدُ فيه قوله : (ما المستفزّ الهوى) حيث حذف منه الضمير المتصل المنصوب بالوصف ، وهذا الوصف صلة "أل" ، والضمير عائد إلى الموصول ؛ فالتقدير : ما الذي مستفزّه الهوى ، وهو شاذ .

[6] - يُنظر ذلك في : تخليص الشواهد : 161 ، وتوضيح المقاصد: 456/1 ، والأوضح : 100/1 ، وشرح التصريح : 175/1

[7] - لأنّ الأصل في العمل للفعل فَكَثُرَ تصرُّفُهم في معموله بالحذف . شرح التصريح : 175/1 .

[8] - وهي : في عَائِدٍ مُتّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أو وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ متن الألفية لابن مالك : 22 .

وتُوهِمُ – أيضا – التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لـ: "أل" والذي هو صلتها ؛ مع أنّ المنصوب صِلة "أل" لا يحذَف . حاشية يس : 224/1 .

والمجرور نوعان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف ؛ فالأوّل : يجوزُ حذفُه إنْ كان وصْفاً عاملاً ليس اسمَ مفعول[1] نحو: (﴿ ▫︎✉︎♦︎🔔︎✉︎✉︎🔔︎⬁⬆︎⬀ ✌︎♦︎✉︎✏︎ 📖︎❐☼☀︎💣︎✿ 🔔︎♦︎✉︎➢👍︎ ☎︎ ﴾[2]) أيْ : ما ما أنتَ قاضيه ، وقوله :

[79]- لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بالحصى ولا زاجراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صَانِعُ[3]

والثّاني : يجوزُ حذفُهُ –أيضاً– إنْ تعيّنَ للرّبط ، وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثلِ ما جرَّ به العائد لَفْظاً[4] ومعنى ومُتعلّقاً ، ولم يكنِ العائد محصوراً ولا نائباً عن الفاعل وَلاَ مُوقِعاً حَذْفُهُ في لُبْس ؛ نحو : (﴿ ❐◆④❐⌖⇳❷♦✞☪ ✌♋☺●✉ ✍■⌑⇳❸◆✉➔❑♌♦✍☒☒⬁ ﴾[5]) أيْ : منه ،

وقوله :

[80]- لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمرِ الّذي رَكَنَتْ أبناءُ يَعْصُر حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ[6]

---

[1] - أيْ : بخلاف (جاء الذي قامَ أبوهُ) ؛ لأنّ المضاف الجار للعائد ليس بوصْفٍ ، ونحو: (جاء الذي أنا أمْسِ ضاربُهُ) لأنّ الماضي وصْفٌ مَاضٍ ؛ وهو لا يعمل على الأصحّ ، وكذلك بخلاف: (جاء الذي أنا مضروبُه) لأنّ الوصْفَ اسم مفعول ؛ وإنّما لم يجزْ حفه فيهنّ لأنّه ليس منصوباً تقديراً . يُنظر: شرح التصريح : 175/1 .

[2] - طه : 72/20 .

[3] - البيت من الطويل ، وهو لِلَبيد في : ديوانه : 90 (وفيه "الضوارب" مكان "الطوارق") ، واللسان : 215/10 (طرق) ، وبلا نسبة في : كتاب العين : 100/5 ، وشرح التسهيل : 205/1 .
والشاهد فيه قوله: (ما الله صانع) حيث حذف الضمير العائد (المضاف إليه) لأنّ المضافَ وصْفٌ عامل ليس اسم مفعول ؛ والتقدير: ما الله صانعه .

[4] - ساقطة من (ب) و (م) .

[5] - المومنون : 33/23 . ما : اسم موصول مجرور بـ:"من" وهي متعلّقة بـ:"يشرب" قبلها ، والعائد المحذوف ـ منه ـ = مجرور بـ: "من" التبعيضية وهي متعلّقة بـ:"يشربون" ؛ والتقدير: (ويشرب من الذي تشربون منه) ، فاتّفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلّقاً .

[6] - البيت من البسيط ، وهو لِكعب بن زهير في : شرح التصريح : 176/1 ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية : 293/1 ، وأوضح المسالك : 100/1 .
الشرح ومحلّ الشاهد : الأمر: المقصود به الفرار من القتل ، ويعصر: مضاف إليه مجرور لا ينصرف للعلميّة ووزن الفعل ؛ وهو أبو قبيلة باهلة . والشاهد فيه : (لا تركننّ إلى الأمر الذي ركنت) فالموصوف بالموصول –وهو"الأمر"– مجرور بـ:"إلى" وهي متعلّقة بـ:"تركننّ" ، والعائد المحذوف –وهو"إليه"– مجرور بـ:"إلى" وهي متعلّقة بـ:"ركنت" ؛ فاتّفقَ الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ، وأُقيم الموصوف بالموصول –وهو"الأمر"– مقام الموصول لأنّه نفسه في المعنى .

أيْ: رَكَنَتْ إليه ، وقولك: مَرَرْتُ بِغلام الّذي مَرَرْتَ ، أيْ : به .

فإنْ لم يتعيَّنْ العائد للرّبط ك: مرَرْتُ بالّذي مرَرْتَ به في داره .

أو جُرَّا معاً[1] بغير حرْفٍ ك: جاءَ غلامُ الّذي أنتَ غلامُهُ .

أو لم يُجر الموصول[2] أصلاً ك: جاء الّذي مرَرْتَ به .

أو جُرَّ بحَرْفٍ مماثلٍ [54/أ] لِمَا جُرَّ به العائدُ لفظاً لا معنى ك: مرَرْتُ بالّذي مرَرْتَ بهِ ؛ لأنّ أحَدَ الحرفين للسّببيّة[3] ، أو لفظاً ومعنىً لا مُتعلّقاً ك: مررتُ بالّذي سرتَ[4] به .

أو كان محصوراً ك: مررتُ بالّذي ما مررتَ إلاّ به .

أو نائباً عن الفاعل ك: مررتُ بالّذي مُرَّ به .

أو حَذْفُهُ مُلبِساً ك: رغبْتُ فيما رغبتَ فيه[5] ، لم يجز الحذْفُ في الصّور كلِّها .

واعلمْ أنّ هذه الشّروط الّتي ذَكَرْناها لِصحّة جواز حذف العائد – من حيث هو[6] – لم يُصَرِّحْ بها ؛ ولعلَّهُ إنّما ترَكَها إحالة على الأمثلة فإنّها جامعة للشّروط[7] .

وصِلة غير "أل" إمّا جملة – كما مرّ – (**أو ظرْفٌ أو جارٌ ومجرورٌ تامّان**) أيْ : تتمُّ بهما الفائدة ك: جاء الّذي عِندَكَ ، أو في الدّار ؛ فلا يُوصَلُ بِما لا يكونُ كذلك[8] .

يُنظر: شرح التصريح : 176/1 .

[1] - الموصول والعائد .

[2] - في (ب) : [أو الجر للموصول أصلا] .

[3] - والآخر للإلصاق . حاشية يس : 225/1 .

[4] - في (م) : [مررت] .

[5] - لأنّه لو حُذِفَ لا يُعْلَمُ أنّ الأصل : رغبت فيه أو رغبتُ عنه ، فنقع في لبس . يُنظر: شرح التصريح : 178/1 .

[6] - أيْ : لا من حيث كونه مجروراً ؛ أيْ : سواء كانَ مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً . حاشية يس : 225/1 .

[7] - ساقطة من (ب) .

[8] - أي: ما لا يكون تاما ؛ والمراد بالتام : ما يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلّق هو به ، بخلاف الناقصين مثل: "جاء الذي مكانا" أو "جاء الذي بك" ؛ فلا يتمّ معناهما إلاّ بذكر متعلّق خاص جائز الذكر مثل: جاء الذي سكن مكانا أو الذي مرّ بك .
يُنظر: شرح التصريح : 169/1 .

وكلاهُما – إذا وقَعَا صلتين – (**متعلِّقان بـ: استَقَرَّ**) وشبهه ممّا هو فعل حال كونه (**محذوفاً**) وُجُوباً ، لا بـ:"مُسْتقرّ " وشبهه ممّا هو اسمٌ لإفراده[1] .

وهما – في اصطلاح النّحاة – كالفقير والمسكين – في اصطلاح الفقهاء – إذا أُطلِقَ أحَدُهُما شَمِلَ الآخر ، وإذا ذُكِرَا فَلِكُلّ معنى ؛ ولِذلك نظائر منها : الإيمان والإسلام ، والمشرك والكافر .

(**ثمّ**) الخامس من المعارف :

(ذو الأداة) أي: أداة التّعريف

(**وهي: "أل"**) بجملَتِها للتّعريف (**عند الخليل**[2]**وسيبويه**[3]) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية[4] ؛ ؛ فهي همزة قطع كهمزة " أمْ " و" أنْ " حُذِفَت في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يُخالفه في

أصالة الهمزة[5] فهي عنده همزة وصْلٍ زائدة لكنها معتدٌّ بها في الوضع ؛ هذا ما حَكَاهُ ابن مالك في شرح التسهيل[6] من الخلاف بينهما ، ووَافَقَ فيه الخليل فيما ذَهَبَ إليه ؛ واستَدَلَّ على صحّته بوُجوهٍ ذَكَرَها فيه وأطالَ في تقريرها[7] ، ونازَعَهُ أبو حيان في ذلك ورَدَّهَا[8] وأنكَرَ أنْ يكونَ ما ذَكَرَهُ ابنُ مالك

---

[1] - قال ابن يعيش : « واعلمْ أنّ الظرفَ إذا وقعَ صلة فإنّه يتعلّقُ بفعل محذوف ؛ نحو: "استقرّ" أو"حلّ " ونحوه ، ولا يتعلّق باسم فاعل ؛ لأنّ الصّلة لا تكونُ بمفرد إنّما تكون بجملة » . شرح المفصّل : 390/2 .
وقال ابنُ هشام : « لا خلافَ في تعيين الفعل في بابَيْ القَسَم والصلة » . مغني اللبيب : 107/2 (الباب الثالث) .

[2] - يُنظر : الكتاب : 324/3- 325 ، والمقتضب : 221/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 240/3 (طبعة بن غازي) ، والمفصّل للزمخشري : 424 .

[3] - يُنظر الكتاب : 147/4 ، 226 .

[4] - نفسه : 325/3 .

[5] - الكتاب : 147/4- 149 ، 226 .

[6] - يُنظر : شرح التسهيل : 253/1- 254 .

[7] - يُنظر ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك : 254/1- 256 .

[8] - يُنظر ذلك في : التذييل والتكميل : 223/3- 226 ، وممّا قاله أبو حيان صفحة : 221 : « وقد رَدَّ عليه أبو الحجاج يوسف بن معزوز وقال : إنّما هي في مذهب الخليل وسيبويه ألفُ وصْل ولكنّه فَهِمَ كلامَ سيبويه – هو وغيره من النحويين – فَهْمَ سُوءٍ لأنّ في ظاهره إشكالاً فَفَهِمُوهُ فَهْمَ سوءٍ » .

مالك عن الخليل مذهباً له ؛ وقال: « ليس في كلام الخليل ما يدلُّ على أنّ الهمزة أصْلٌ[1] مقطوعة في الوصل كهمزة " أمْ " و"أنْ" »[2] .

(**لا اللاّم وَحْدَها**) للتّعريف ؛ وُضِعَتْ ساكنةً فاجتَلَبَتْ همزة الوصل للتّمكُّن مِنَ الابتداء بالسّاكن ، وفُتِحَتْ لكثرة استعمالها مَعَ اللاّم ، (**خلافاً للأخفش**)[3]وسيبويه في أحد قوليه[4] المشهور عنه ، ورجّحَهُ ابن مالك في "سبك المنظوم"[5] ، واختارَهُ المصنّف في "حواشيه"[6] وقال : « إنّهُ مِنَ الحَسَنِ بمكان ، وجميع ما اعترضوا به عليه مُقابَل بمثله أو مجابٌ عنه » ، لكنّه رجَّحَ في "الجامع" قوْلَ الخليل ؛ وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور[7] .

وإنّما لم تُتركْ الهمزة وتُحرَّك اللاّم – على قول الأخفش – لأنّها إنْ حرّكَتْ بالكسر حَصَلَ الثّقل مع كثرة الاستعمال [55/أ] والْتبَسَتْ بلام الجرّ ، أو بالفتح اِلْتَبَسَتْ بِلام الابتداء ، أو بالضّم فلا نظيرَ لها .

---

[1] - في (م) : [أصلية] .

[2] - التذييل والتكميل : 221/3 ؛ وفيه : « ... ما يدلُّ على أنّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل ... » .

[3] - قال الفاكهي في كتابه (كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب : 64) : « ومذهب الأخفش أنّ آلةَ التعريف هي اللاّم فقط ؛ وُضِعَتْ ساكنة فاجتلبَتْ همزة الوصل للتّمكّن من الابتداء بالسّاكن ، وفُتِحَت لكثرة استعمالها مع اللاّم ، ونُسِبَ هذا لِسيبويه أيضاً... على أنّه يُحْكَى عن المبرِّد أنّ الهمزة للتعريف واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام »

[4] - القول الثاني : أنّ اللاّم وحدها للتعريف . يُنظر : شرح ابن عقيل: 90 ، وشرح قطر النّدى: 149 ، وهمع الهوامع : 256/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 240/3 (طبعة بنغازي) .

[5] - "سبك المنظوم وفكّ المختوم" كتاب في النحو لابن مالك . يُنظر: كشف الظنون : 978/2 .
وذَكَرَ المقرّي أنّ ابنَ مالك نَظَمَ "المفصّل" للزمخشري وسَمَّى هذا النَّظم : " الموصل في نظم المفصّل " وقد حَلَّ هذا النّظم وسَمّاه : "سبك المنظوم وفكّ المختوم" . يُنظر: نفح الطيب من غسن الأندلس الرطيب للمقري ، تح: إحسان عباس ، دار صادر/بيروت(دط) 1988م : 225/2 .
وقال ياسين : « وهذا الكتاب جَزَمَ فيه كثيراً بخلاف ما رجّحَهُ في سائر كتبه ؛ لأنّه قَصَدَ فيه تلخيص المفصّل ؛ فأتَى بما فيه مِن غير زيادة ولا تغيير ، ولا مخالفة في ترجيح ، فتنبَّه لذلك » . حاشية يس: 227/1 ، ويُنظر: المفصّل للزمخشري: 424 ، وشرح المفصّل لابن يعيش: 136/5 .

[6] - لابن هشام حواشٍ على "التسهيل" ، وحواشٍ على الألفيّة . يُنظر: شرح التصريح : 05/1 ، 140 ، 499 .

[7] - يُنظر: شرح شذور الذهب : 180- 182 .

وعن المبرِّد[1] : أنّ الهمزة للتّعريف واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام .

(**وتكونُ**) "أل" (**للعَهد**) وهي التي عُهِدَ مصحوبُها إمّا :

ذِكْراً[2] (**نحو:** ﴿ ×❼[3] ☎ ✇□⊠♉♘⊠♊↖ ❽ ✍✂ ➔□⊠♉♘⊠♊ ﴾[4]) ؛ وفائدتُها التّنبيه على أنّ مصحوبَها هوَ الأوّل بِعَيْنه ؛ إذ لو جِيءَ بِهِ مُنْكَراً لَتُوُهِّمَ أنّه غيره[5] .

أو ذِهْناً ؛ نحو: ﴿ ❶ ♋ ♎ ➔☺⊠ ✍ ✂ ❻ ×❼ ♋ ♦ ✍ ⇔ ♋ ✍ ✂ ❻ ﴾[6] ، (**وجاءَ القاضي**) **القاضي**) في قاضٍ بينَكَ وبين مخاطِبكَ عَهْدٌ فيهِ أو حُضوراً ؛ نحو : ﴿ ✂ ✍ ♋ ❶ ◆ ❑ ♎ ♦ 📖 ❒ ✍ ♋ ☺ ⊠ ■ ➔ ♋ ♦ ✍ ☠ ↗ ⑩ ♋ ③ ✡ □ ■ ♦ ✍ ☠ ↗ ﴾[7] .

(**أو للجنس**) وهي الّتي لم يُعهَد مصحوبُها أصلاً ؛ وهي ثلاثةُ أنواعٍ كالّتي للعهد ؛ لأنّها إمّا : أنْ تكونَ لِبيان الحقيقة مِنْ حيثُ هي هي ؛ أي: لا باعتبار شيء (**كـ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ**)[8] أي: جنسهما ، (﴿ ❒ ◆ ♉ ⊠ ➔ ■ ✡ □ ✍ ♋ ♊ ⌘

---

[1] - قال الرّضي: « وذَكَرَ المبرّد في كتابه "الشافي" أنّ حرْفَ التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنّما ضُمّ إليها اللاّم لَئلاَّ يَشْتَبِهَ التّعريفُ بالاستفهام » . شرح الرّضي على الكافية : 241/3 (طبعة بنغازي) .

وقال خالد الأزهري في شرحه على الأوضح : « وأسْقَطَ مَذْهَباً رابعاً وهو: أنّ المعرّف الهمزة وحدها ، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ؛ وهو مذهب المبرّد » . شرح التصريح : 179/1 . وفي المقتضَب لم يقل المبرّد بهذا الرّأي . يُنظر : المقتضَب : 388/1- 389 ، 92/2 .

[2] - أيْ: بِتقديم ذكره صريحاً كما مثّلَ في الآية ، أو"كناية" كما في قوله تعالى: ﴿ ❒ ◆ ♋ ♦ ⑩ ♘ ▪ " ✂ ✍ ♋ ♊ ♟ ❒ ⊠ ❷ ↖ ❒ ⊠ ♋ ✍ ✡ ✡ ✡ ✍ ♦ ✡ ☎ ﴾ [آل عمران:36/3] ؛

ف :" أل" في "الذّكَرِ" إشارة إلى ما سَبَقَ كناية : ﴿ ❻ ◆ ♋ ♊ ♎ ♋ ❼ ♋ □ ❄ ♋ ♊ ✡ ♦ ❻ ⊠ ❻ ✍ ☠ ← ♋ ① ♦ ♋ ✍ ♦ ✍ ×❼ ❒ ♦ ♐ ♉ ♘ ♦ ⊠ ❷ ▪ ❻ ✡ ✂ ﴾ [آل عمران : 35/3]

حاشية يس : 227/1 .

[3] - ساقطة من : (أ) و (م) .

[4] - النور : 35/24 .

[5] - لأنّ النّكرة إذا أُعِيدتْ نكرةً كانتْ غيرَ الأولى غالباً . يُنظر : مغني اللبيب : 405/2 (الباب السادس) .

[6] - التوبة : 40/9 .

[7] - المائدة : 03/5 .

[8] - جاء في شرح التسهيل : 259/1 : « وحَكَى الأخفش : أهلَكَ النّاسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البيضُ » .

ويُنظر: الكامل : 795/2 ، والأصول : 150/1 ، وأمالي ابن الشجري : 75/1 ، والارتشاف : 988/2 .

وورَدَ في بعض الكتب حديث مشابه لهذا القول وهو : « أهْلَكَ مَنْ كانَ قَبْلَكُم الدّينارُ والدّرهمُ ، وهما مُهلكاكم » .

[illegible]) أي : من حقيقة الماء المعروف ، وقيل : المني (﴿ [illegible] ﴾[1]) ، وهذه لا تخلُفُها "كلّ " لا حقيقةً ولا مجازاً .

(**أو لاستغراق أفراده**) وهي الّتي تخلُفها[3] "كُلّ "حقيقةً (**نحو:** ﴿ [illegible] ﴾[4]) أي: كلّ فرد[5] من أفراد الإنسان (﴿ [illegible] ﴾[6]) ، وتُعرَفُ بصحّة الاستثناء مِنْ مَدْخُولِها نحو : ﴿ [illegible] ﴾[7] .

(**أو**) لاستغراق (**صفاته**) وهي الّتي تخلفها "كلّ " مجازاً (**نحو: زيدٌ الرّجُلُ**) أي: الجامع لصفات الرّجال المحمودة ؛ إذ لو قيل: زيدٌ كلُّ رجُلٍ ، على وجه المجاز والمبالغة لَصَحَّ ؛ بمعنى أنّه اجتمَعَ فيه ما افتُرق في غيره من الرّجال ؛ من جهة كماله ، ولا اعتداد بغيره لِقصوره عن رتبة الكمال .

والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه[8] ؛ نحو :

﴿ [illegible] ﴾[1] ، وقَيَّدَهُ ابن مالك[2] بغير الصلة[3] ، وجوَّزَ الزّمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر[4] ، وأبو شامة[5] نيابتها عن

يُنظر: كتاب المتّفق والمفترق للخطيب البغدادي : 583/1 رقم: 323 ، وكنز العمّال للمتقي : 223/3 رقم: 6257 .
ويُنسَب هذا القول - كذلك - لأبي موسى الأشعري . يُنظر : حلية الأولياء لأبي نعيم : 261/1

[1] - الأنبياء : 30/21 .

[2] - الأنبياء : 03/21 .

[3] - في (أ) : [يخلفها] .

[4] - النساء : 28/4 .

[5] - في (أ) : [كل فرد فرد] .

[6] - النساء : 28/4 .

[7] - العصر : 02/103- 03 .

[8] - هذا القسم قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك ؛ ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[سورة ص : 50/38] وقوله : ﴿ [illegible] ﴾ [النازعات :41/79] أي : أبوابُها ، وهي مأواه .

ومذهب أكثر البصريين أنّ الضمير في ذلك محذوف ؛ والتقدير: مفتّحةً لهم الأبوابُ منها ، وهي المأوى له .

يُنظر: الجنى الداني : 198- 199 ، ومغني اللبيب : 100/1 .

نيابتها عن ضمير المتكلّم[6] ؛ قال في المغني : « والمعروف من كلامهم إنّما هو التّمثيل بِضمير الغائب »[7] .

وقد تلَخَّصَ من كلام المصنّف أنّ "أل" المعرّفة إمّا عهديّة أو جنسيّة ، وكُلٌّ منهما ثلاثة أنواع كما مرّ .

وقد تكون " أل " زائدة كـ:"اللاّت"[8] ، ونحو : ادخلوا الأوّل فالأوّل[1] ، وقد مرّ أنّها تكونُ

---

[1] - النازعات : 41/79 .

[2] - يُنظر: شرح التسهيل : 259/1- 261 ، وكذلك : مغني اللبيب : 100/1 ، والتذييل والتكميل : 240/3 .

[3] - فخرجَ مثل: زيدٌ الذي ضرَبْتُ الظّهْرَ والبطْنَ ؛ أي: ظهره وبطنه .

[4] - فقد قال في : ﴿ ▪ ♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ﴾[البقرة : 31/2] أي : أسماء المسميات ؛ فحذفَ المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولا عليه بذكر الأسماء ؛ لأنّ الاسمَ لابدّ له من مسمّى وعِوَض مِنَ اللاّم كقوله تعالى: ﴿ ♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ﴾ [مريم : 04/19] . يُنظر: الكشاف : 252/1 ، ومغني اللبيب : 100/1 .

[5] - هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، شهاب الدين الدمشقي الشافعي ، ولد بدمشق ، واعتنى بالحديث ودرَّسَ وأفتى وبرَعَ في العربية ، له مقدمة في النحو ، ونظم المفصّل ، وشرح الشاطبية ، توفي سنة 665 هـ .
يُنظر ترجمته في : بغية الوعاة : 77/2- 78 ، وشذرات الذهب : 553/7- 555 ، ومعجم المؤلفين : 80/2 .

[6] - وذلك في شرحه للشاطبية ؛ فقد قال في البيت : (بدأْتُ باسم الله في النّظْمِ أوّلاً تبارَكَ رحماناً رحيماً ومَوْئلاً) إنّ الأصْلَ : في نظمي . يُنظر: مغني اللبيب : 100/1 .

[7] - مغني اللبيب : 100/1 . ويقصد ابن هشام : أنّ المعروف عن النحاة هو تمثيلهم بضمير الغائب ، لا عن الظاهر كما فعل الزمخشري ، ولا عن الحاضر كما فعل أبو شامة .
وذكرَ الدّماميني أنّ ما نسبه ابن هشام إلى الزمخشري وأبي شامة هو ظاهر كلامهما ؛ لأنّ الزمخشري نفى ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ ♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ﴾[النازعات:39/79] فقال في الكشاف: 310/6: « والمعنى : فإنّ الجحيم مأواه ؛ كما تقول للرجل: غض الطرفَ ؛ تريد: طرفَكَ » ، كما أخذَ عنه أنّ ما نسبه لأبي شامة قد وقَعَ مثله للزمخشري ولم ينسبه إليه عندما مثَّلَ بالآية: ﴿ ♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ♦♈♉♊♋♌♍♎♏♐♑♒♓ ﴾[مريم:04/19] فيرى الزمخشري أنّ الأصل: "واشتعلَ رأسي"
فَحُذِفَ المضاف إليه الّذي هو ضمير الحاضر وعوض عنه اللاّم ؛ فهذا كقول أبي شامة . يُنظر: شرح الدماميني على المغني،المطبعة البهية/مصر (دط)1305هـ : 117/1- 118 ، والكشاف : 252/1 .

[8] - لأنّه عَلَم ؛ فالمراد بالزائدة غير المؤثّرة للتعريف لا الصالحة للسقوط .
واللاّتُ : صنم لثقيف بالطائف . شرح التصريح : 183/1 .

موصولة .

(**وإبدالُ اللاّم**) في المعرفة (**ميماً لغة حِمْيَرِيّة**[2]) كقولهم في الرجل والفرس : امْرجلُ وامْفَرَسُ ، وقد نَطَقَ بها عليه الصّلاة والسّلام حين قال له السّائل : [يا رسولَ الله][3] أمِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفر[4] ؟ فقال : « لَيْسَ مِنَ امْبرِّ امْصيامُ في امْسفرِ »[5] ، ونُقِلَتْ هذه اللّغة - أيضاً - عن نفر من طيئ ؛ قال شاعرهم :

[81]- ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[6]

(**ثمّ**)[7] السّادس من المعرف :

(المضـاف)

إضافة محضَة[1] (**إلى واحد ممّا ذُكِرَ**) مِنَ الخمسة المتقدّمة - ولو بِواسطة[2] - ما لم يكنْ متوغّلاً في الإبهام كـ:"غير" و"مثل" ، ولا واقعاً موقع نكرة كـ: جاءَ وَحْدَهُ .

---

[1] - السابق منهما حال ، والثاني معطوف ، و"أل" فيهما زائدة ؛ لأنّ الحال واجبة التنكير ، والأصل: ادخلوا أوّلَ فأوّلَ ، = وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التّعقّبي ؛ والمعنى: ادخلوا مترتّبين الأسبق فالأسبق . شرح التريح : 185/1 .

[2] - نسبة إلى حِمْيَر ؛ وهي قبيلة باليمن ، وجاء في شرح التصريح : 180/1 : « قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حِمير يقلبون اللامَ ميماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي ؛ إلاّ أنّ المحدِّثين أبدلوا في "الصّوم" و"السّفر" ، وإنّما الإبدال في "البرِّ " فقط ، وربّما وقعَ في أشعارهم قلب اللاّم المدغمة ؛ كقوله : ذاك خليلي ... » .

[3] - زيادة من (ب) .

[4] - في (ب) : [أمن ام بر ام صيام في ام سفر] وكذلك في الحديث .

[5] - سبق تخريج الحديث في الورقة : [04/أ] .

[6] - البيت من المنسرح ، وهو لِبُجَيْر بن عَنَمَة الطائي - وهو شاعر جاهلي - في : اللسان: 297/12 (سلم) ، 459/15 (ذو) ، وشرح شواهد المغني: 159/1 ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب: 451 ، والدرر: 137/1 ، وبلا نسبة في : المفصّل: 424 ، وشرح المفصّل: 133/5، 139 ، وشرح الكافية الشافية: 165/1 ، واللسان:36/12 (أمم) ، والجنى الداني:140 ، والمغني: 89/1 ، وشرح القطر: 153 ، وتخليص الشواهد: 143 ، وشرح التصريح: 180/1 ، وهمع الهوامع: 258/1 .
والبيت يقال أنّه ملفّق من بيتين وهما : ذاك خليلي وذو يُعاتبني لا إحنةٌ عنده ولا جَرِمَهْ
ينصُرني منك غير معتذرٍ يرمي ورائي بامسهم وامسلمَهْ
والسّلمه: السِّلامُ والسَّلِمُ : الحجارة ، واحدتها: سُلِمَة ؛ سُمِّيَت بهذا لِسلامتها من الرخاوة . اللسان: 297/12 (سلم) .

[7] - في "متن قطر النّدى" : [و] .

(**وهو**) في التّعريف (**بِحسب ما يُضاف إليه**) عند الأكثر[3] ؛ فالمضاف للعَلَم في رتبة العلم ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ، وكذا البواقي (**إلاّ المضاف إلى الضّمير**[4]) كـ: غُلامي (**ف**) ليسَ في رتبة الضمير وإنّما هو (**كالعَلَم**) أيْ: في رتبته ؛ وإلاّ لَمَا [56/أ] صَحَّ نحو: مرَرْتُ بِزيدٍ صاحبِكَ[5] ؛ إذِ الصّفة لا تكونُ أعرف من الموصوف .

وقيل : إنّ ما[6] أُضيفَ[7] إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، قال المصنّف : « ويدلُّ على بُطلانه قوله :

[82]- .... كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المثَقَّبِ[8]

---

[1] - الإضافة المحضة هي التي لا يكون فيها المضاف صفة ، وإنْ كان صفة فلا يكون معمولا لتلك الصفة ؛ مثل: غلامُ زيدٍ ، وضرْبُ زيدٍ ؛ ففي المثال الثاني فإنّ المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة ، ومثل: ضاربُ زيدٍ أمْسِ ، فإنّ المضاف وإنْ كان صفة لكنّ المضاف إليه ليس معمولا لها ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، والإضافة في هذه الأمثلة تسمّى محضة أي: خالصة من شائبة الانفصال ، وتسمّى: معنوية ؛ لأنّها أفادت أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف إنْ كان المضاف إليه معرفة مثل: غلامُ زيد ، وتخصيصه إنْ كان نكرة مثل: مثل: غلامُ امرأةٍ .
يُنظر مزيدا من التفصيل في : شرح شذور الذهب : 344- 347 .

[2] - مثل: "جاءَ غلامُ أبيك" ؛ وفيه خفاء لأنّ "غلام" ليس مضافاً إلى الضمير بواسطة ؛ وإنّما هو مضاف إلى مضافٍ إلى الضمير . يُنظر : حاشية يس : 230/1 .

[3] - إلاّ المبرّد ؛ إذ زعَمَ أنّ المضاف إلى واحدٍ منها هو دون ما أُضيف إليه في التعريف قياساً على المضاف إلى الضمير لأنّه دونَه في التعريف . يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 80/1 (باب النعت) و81/2 ، وارتشاف الضرب : 908/2 ، والتذييل : 117/2 ، وراجع المقتضب : 282/4 مع الهامش .
وأعرف المعارف – عند البصريين – الضمير ثمّ العَلَم ، ثمّ الإشارة ، ثم الموصول ، ثمّ المعرّف بأل ، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه . يُنظر : الإنصاف : 581/2 (المسألة : 101) .

[4] - في (ب) : [للضمير] .

[5] - ووجه دلالة هذا المثال أنّ "صاحبك" مضاف إلى الضمير ، والمنعوت "زيد" عَلَم ؛ فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لَكانت الصّفة أعرف من الموصوف ؛ ومن المقرّر عند النحاة أنّ الصّفة لا تكون أعرف من الموصوف .
يُنظر: شرح شذور الذهب : 189 ، وشرح قطر النّدى : 154 .

[6] - في (أ) و (ب) : [انما] .

[7] - في (ب) : [أضيفت] .

[8] - قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو : فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ ...
وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي في : ديوانه : 69 ، وشرح التسهيل : 369/2 ، وبلا نسبة في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 80/1 ، 82/2 ، شرح الشذور : 187 ،

فوَصَفَ المضاف إلى المعرّف بـ:"أل" بالمعرّف بها ؛ والصّفة لا تكونُ أعرف من الموصوف ››[1].

ولا يَرِد على إطلاق قولهم هنا: أنّ المضاف إلى المعرفة معرفة ؛ ما لا يتعرّف بالإضافة كالصّفة المضافة إلى معمولها ، والمتوغّل في الإبهام ، والواقع موقع نكرة ؛ لِمَا تقرّرَ في "باب الإضافة" من أنّ كلاّ منها لا يتعرّف بالإضافة ، والحكْمُ إذا عُلِمَ في بابه بشيء[2] كان قيداً للحكم الّذي يُذكَر مُطلقاً في بابٍ آخر .

وفي الصحاح : ذُكِرَ بيتٌ يختلفُ كثيراً عنه منسوباً لامرئ القيس في وصف فرسه وهو :

دَرِيرٍ كخُذْرُوفِ الوليدِ أَمَرَّهُ تَتَابُعُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ

والخُذْرُوف : شيء يُدوِّرُه الصّبي بخَيْطٍ في يديه فيُسْمَعُ له دويّ ، والجمع: خذاريف . الصحاح: 1348/4 (خذرف) .

ومحلّ الشاهد : أنّ "المثقّب" نعت للخذروف ، والمنعوت مضاف للمعرّف بالألف واللاّم (وهو "الوليد") ، وعلى هذا الرّأي يكون الخذروف أقل تعريفا من المعرّف بالألف واللام .

لكن الإشكال أنّ المعرّف بأل هو أقل المعارف تعريفاً فليس له أقل منه تعريفاً ؟ وقد يقال: أنّ مُرادَه بقوله "في رتبة ما تحته" : إنْ كان له تحت وإلاّ فالمضاف إليها في رتبتها . يُنظر: حاشية يس: 231/1 .

[1] - شرح شذور الذهب : 187- 188 .

[2] - في (ب) و (م) : [لشيء] .

خاتمة

خـاتمة

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصّلاة والسّلام على رسول أشرف الرّسالات ، وعلى آله وأصحابه أولي الكرامات ، وعلى مَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين .

أحمدُهُ - عزّ وجلّ - وأشكرُهُ على أنْ أعانني على إتمام هذا البحث ، وإنّي لأرجو أنْ يكونَ قد حقّقَ الهدف المنشود ، وبلَغَ الغايةَ الّتي كنتُ أتوخّاها .

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول إنّنا سعَينا من خلالها إلى التعريف بِعالِمٍ فذّ مِن علماء مكّة المكرّمة ، عاشَ في القرن العاشر الهجري ؛ وهذا من خلال تحقيقنا ودراستنا لِمؤلَّفِه - مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى - الّذي توَصّلْنا مِن خلاله إلى نتائج يُمكِنُ إجمالها في النّقاط آتية :

1 – تحقيق شرح الفاكهي على قطر النّدى ، وإخراجه إلى النّور لَهي محاوَلة تقرّبنا من التّراث اللغوي لِعلماء القرن العاشر الهجري ، وتبرز منهجهم في دراسة اللغة .

2 – الفاكهي منَ المؤلّفين المغمورين ؛ الّذين لا يزالون في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث ؛ فهو لا يزال مجهولا في المجال النحوي بالرغم من الشهرة الواسعة التي نالَها بهذا الكتاب الذي نقدّمه

اليوم ، ولعلّنا نكون قد كشفنا عن جانب من جوانب هذا المجال لدى الفاكهي من خلال هذا العمل .

3 – الفاكهي من أكبر نحاة مكّة المكرّمة في القرن العاشر الهجري ، وقد تتلمَذَ على كتبه خَلْقٌ كثير ؛ ممّا يدلّ على دور مكّة المكرّمة في التأليف النحوي .

4 – كشفَتْ الدّراسة عن آراء الفاكهيّ واتجاهه النحوي ؛ فهو لا يتعصّب لمذهب دون آخر وإنّما يهمّهُ الرأي الصّائب ، وإنْ كان المذهب البصري هو الغالب على آرائه واختياراته شأنه شأن نحاة عصره .

5 – يُتيح هذا الكتاب الوقوف على ما وَقَعَ فيه ابن هشام مِنْ اضطراب في الرّأي واختلاف في المذهب بين كتبه المختلفة .

6 – يُوصي البحث بالاهتمام بِكُتب التراث وتحقيقها تحقيقا علمياً ، وخصوصاً المؤلّفات النحوية ، والتي منها كتب الفاكهي الأخرى التي لم تحْظَ بالتحقيق العلمي إلى الآن .

7 – إنّ توفّر هذا الكتاب – أي : مجيب النّدا – بين أيدي الطّلبة الباحثين يُيسّر لهم الوصول إلى مواضيع هامّة وصالحة لأن تكون موضوعا للدراسة ؛ مثل :

- اعتراضات الفاكهي على ابن هشام في "مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى"
- موازنة شرح القطر للفاكهي وشروح القطر الأخرى .

وفي الأخير نأمل أنْ نكون قد وُفّقنا بهذه الرّسالة إلى إحياء جزء منَ التّراث النحوي ، وإنّني لا أدّعي الكمال في عملي هذا ؛ بل إنّي لأعترفُ بقصر الباع وقلّة الزّاد ، فإنْ وُفّقت فهذا من فضل ربّي ، وإنْ كانت الأخرى فحسبي أنّي أخلصْتُ النّية ، وضاعفْتُ الجهدَ ، والله الموفّق .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنيّة الواردة في المتن

فهرس الأحاديث الشّريفة الواردة في المتن

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن

فهرس شواهد الأرجاز

فهرس الأشعار غير الشواهد

فهرس الأعلام الواردين في المتن

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ ▫♦✉♑♌ ⚠☠⅄☜ ✍♦▦⬂➔⬓⬚➔❑✂☎ ❒♦☜◆♊ ✍♦▦⬂➔⬓⬚➔❑✂☎ ﴾	البقرة/24	154
﴿ ❒♦☜◆♊ ③♦☝♦☺⬓✡❑☐⬀■🡐 ⚖⑨♦✍❒🕮 ﴾	البقرة/95	166
﴿ ✌♦✍ ☼♦✡○✿⑦⇳ ✌♑♊⇳ ↗♦✂③♦◘⚇ ⚖❒❒⬃ ☼🡐✡○♎♑⬓ ☼♦⚠▫☠♑ ⚖ ⚖❒❒⬃ ✍⚖◘&⬃✿♑♓✌ ⬃❒❒🕮 ✍⚖⬓♑♑⬓⬃⌖♑✌ ⬃❒❒🕮 ✍⚖⬓♑♑⬓⬃⌖♑✌ ☰ ﴾	البقرة/106	202
﴿ ❒♦☽♑❶♑ ✂✍⬓⬀☞♦✍■❼✂ ☽♑⬓⬀❷♦🕒♎♑⌚⚖⌘ ❻♦✍⬓⬀❷♦🕒♑ ✂❼■✍♦☞⬀✍✍✂ ♑❶♑☽♦❒ ﴾	البقرة/124	212

﴿ ·⊠⊠◎♌♋ ♦♌❑↗▤♦③ ↳□✍□☪❗♌♋ ﴾[1]

البقرة/150 180

﴿ ❒◆✂♋↖♑❽♋✠☎ ❍⊠☹✸🗐⌀ ♦✌❑→☽♦③ ✂✍♋❷▪←✌❑↖ ﴾

البقرة/214 184

﴿ ❒◆✂✍♋↘☺←➲❗✸❗✋♦③ →💣🕓♦☽✸❗♦➲←➲❗✸✍✂ ﴾

البقرة/228 111

﴿ ✍♍❑→⊞↙➔♦③ ♌❒🕮 ♦✍☽ ﴾ البقرة/237

111

﴿ ✍♋✂ ⊠🖮▫❗♌✍ ↖✍←➲❾❷♋✍✂ ✍□✡▫❗·⌀♦▫ ↖✍←➲❾❷♋✍✂ ⊠🖮▫❗♌✍ ﴾

✍♦☪ ☠←♑•⌀↙➔♦✍ ✍□✡▫❗·⌀♦▫ ↖✍←➲❾❷♋✍✂ ⊠🖮▫❗♌✍ ❼■✍♦↖

﴿ ❍ ❗⮝↙➔♦✍ ﴾ البقرة/253 85

﴿ ❻◆✍✸✡□✍ •• ✍♦✡⊠✂❀❿♌✍✡♦➔✍ ♌☽ ✍◆☪⑩♘❍✸♦ ﴾

✍◆☪⑩♘❍✸♦ ♌☽ ✍✡♦✡⊠✂❀❿♌✍✡♦➔✍ •• ✍□✡✸✍◆❻ ﴿ ✍♦✡▫♦➲↙⌘❒🕮 ↙❒❒🕮 ﴾

البقرة/286 198

﴿ ·♍☽ ×❼ ❶♦♋✍ ①♋✍ ♦➔♋❸↗✍♋ ☪□◆❸↗✍♋ ✍✡✂ ❼☽ ﴾[2] آل عمران/13 142

﴿ ↙✍➔♘ ♌☽ ☪↗✍ ⇔⚐←☪↗✍ ♌☽ ♦➔✍ ♦♌❑➲✍♦✍✂ ⅄✍✂ ﴾

آل عمران/31 206

﴿ ❻♋✡❑↖➔☽✍□✍✍✍♦▫ ﴾

﴿ ♋✍✂ ♦➔✍ ♌☽ ✍✂ ♦➔✍ ⇔⚐←☪↗✍ ♌☽ ♦♌❑➲✍♦➔✍ ⅄✍✂ ﴾

آل عمران/113 104

﴿ ✍♋✂ ☎✂❑➔⊞⊠➔↘⊞♦③ ✍♦✌◆❒ ☎✂❑➔⊞⊠➔↘⊞♦③ ✌♋⇧ ⌘⊠❷❸♋ ▫♦⊞■♊ ﴾

③↖⌛⇩⊞⊠❷↖←■❒ ▤ ﴿ آل عمران/115 207

﴿ ❒◆⑩♋❒✂☎ ✌♦✍ ↖♦✡♋↓☹↙ ⇧ ﴾

آل عمران/118 118

---

[1] – وكذلك : النساء/165 .

[2] – وكذلك : سورة النور/44 .

﴿ ♦×⇦♎♘➢✎✍✂ ✦✎✍✂ ✆⚐■🖬⬀➔♦③ ✍❍☺♦◙◆❒ ﴾

⌘☠■🖬⬀➔♦③◆❒ ⬁☠↗▤☪♎✌ ☎✂❒←⑨♎♍◷♎♉

✂✍◙◷❍◷◙✍✂ ♦×⇦♑❸✆◙◷◙✍✂ ﴿ ☜⚢⚣⚤ آل عمران/142 ﴾ 188

﴿ ◙♦☞✍⌨⬀■🖬❑↓♍· ﴾ آل عمران/186

113

﴿ ❻▪✍✸✡❑✍✎ ☽♑✡❋✡❑✍ ☺♎➢⬀✡❑✍ ﴾

آل عمران/193 215

﴿ ▫♦✍✍✡▤←♦✍❑☎ ✌♦✍ ☪♦✍⌘ ◙♦▤↗☠ ✌♓♎⌘

النساء/03 ﴿ ♎✡◙✍✂✌♓♎○❁✍✎↗♎ ✌♦✡⚢⚥⬀✡♑❑◆➢■🖬◷❁♎ ❒◆⚐♑ ﴾

235

﴿ ❒◆⌘🖬❻♑✍ ♦✍✂ ♓○✡❁◷♓← ➢❁♑ ⚢✍ ﴾

النساء/28 254

﴿ ③♦◷🖬■⑩↘♦✌♑✍✍ ♉✡✍↗ ✌♦➢ ♎♓←☠⬀ ♦▫❒➢♎♓ ♦▫❒➢♎♓ ♦▫❒⬀✍◷✂ ﴾

190 النساء/73 ﴿ ↖♦➢⑩☺✝✍ ⚢✍ ﴾

↖☠✍▤✍✍✍❻⇧⑨↖③ ☎✂❒←✡❒↗▤✍ ✍♎☺❑✡⬀③❒📖

﴿ ✂✍◙◷❍☺↘◙✍ ❶✝⬀❑♎☺ ﴾

201 النساء/78

﴿ ✂✍◙◷❍☺↘◙✍ ❶✝⬀❑♎☺ ﴾

النساء/123 202

﴿ ⬀✍♎☺⬀➔♦③ ♊♦✌ ⬀☠➔⌛⬀⌨♎♎⬁❶↖③ ▫♦✌⌖❑④ ♌✆☽ ﴾ [1]

النساء/133

200

﴿ ✂✍◙◷❍↘◙✍ ♦⚐⬀❑◆❶ ✍❒📖 ➢✍▫🖬♎☺↘✍ ⬀☠↗▤♦◙ ⬀☠↗▤❑✡③♎⑩ ﴾

المائدة/03 253

﴿ ❒◆❍○♎⌨⬁←❑☑ ☎✂ ❒📖 ♦· ♍❑↗▤♦✍ ♎✆◆❑⬀✌♎▫ ﴾

المائدة/71 175

[1] – وكذلك : سورة فاطر/16 .

﴿ ❒◆①ⓓ♋ ③♦☺⇧❍❁❍⇔✍⌧ ⌚③♦⓿❷⇗❸◉♋ ◆❑←♑♦▫ ♦✍■❼🗐 ⌧❷③♌⑨♦🔔 🕮↗⇔∅⌧★ ✍♏✍↗✍ ﴾ الأنعام/17

206

﴿ ❒◆♋❁♌✍ ☠↙&✍❁ ⅡⓀ✍ ④❍⇔☺♦✌⇖↗♌ ①ⓓ♋⓿♦✍⌧✍ ☎ ﴾[1] الأنعام/25 246

﴿ ③♦⓿■❑☹❍☺❑◆✍ ⑩♦❷←☼ ♦♦◆❒ ⌘✇✍⓿♦▤←☼ ♦✍❑↗▤♦☼◆❒ ✍❑☼ⓓ■✍◆❻ ♌✍♦⏲♦③✍♦★ⓓ✍ ♦♌❑↗▤♦☼◆❒ ⌘ⅡⓀ✍ ♦×✓♌✍♌✍✍♦←☼▫✈✍✂ الأنعام/27 ﴾ 190

﴿ ✍→✍⇔❍⅄✍ ☠↗▤✍⓿■❑♦↘ ✍⓿♌✍◆❑ⓓ✍ ﴾ الأنعام/66 104

﴿ ❒◆☼⇔❺✍✍↑🕮 ✍♦☼⇔❍↗♈♌✍ ⌘☠ⓓ❑⇔❍↗♈♌✍ ✍♌✇♦❷♌✍ ﴾ الأنعام/71

180

﴿ ❒🕮✍↑♦◘❍❼✍✍✍❑☑❑❼ⓓ ﴾ الأنعام/80

154

﴿ ❒◆✍✍⇧✍✍✍☺♦✍ ✍→✍⌧☺ⓓ❑⌧✍ ✍①ⓓ■✍◆❻ ﴾[2] الأنعام/115 79

﴿ ✍✍→✍ ▪☠→❑⌧♎ ↖☠↗✍◆↗✍✂⌧⑨◆✍↗⅄ ﴾ الأنعام/150 107

﴿ ⌧ ✍✍→✍ ☎✂✍❑♦✍✍⌧→♦✍ ↖✍✍✍❒🕮 ﴾ الأنعام/151 192

﴿ ♦✍⌧♑♦✍ ✍◆✍⅄✍ ⅡⓀ✍ ◆↗✍✍⌧→⌧✍↗⅄ ◆⑩♦✍ ☎✂❑↖→⌧✍⇧✍◆✍ ✍◆✍⅄♦✍ ﴾ الأعراف/53 189

﴿ ❒◆✍✍♦✍ ☎✂❑↗✍✍♦✍ ♦✍⇧♑✍ ✍⌧☺✍ ✍◆✍⅄✍✍♦✍ ✍✍❍ⓓ✍ ⌚ⓓ⇧ⅡⓀ✍ ↗✍◆✂✍⇔❍✍✍ ﴾ الأعراف/132 117 ، 202

---

[1] - وكذلك : سورة محمد/16 .

[2] – وكذلك : سورة الأعراف/137 .

الأنفال/19 199

الأنفال/33 180 ، 181

الأنفال/43 219

التوبة/28 207

التوبة/40 253

التوبة/40 79

يونس/42 246

يونس/72 207

يونس/89 113

هود/28 219

هود/78 228

يوسف/08 129

وقالتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنّ[1] يوسف/31 101

[1] – وكذلك : سورة الحجر/71 .

﴿ ⚫♊◆☾⍓⌰⬄❍⬉⑩⬧♑ ✍☾☼❑➚▤◆⓿⬧♑◆❒ ﴾

يوسف/32 106

﴿ ♎⬤⬧♑✍⬧⍝ ✄✍✌⬂⓿◆📖❒☠⬅ ✄✍♑⬂➔⍓⑩♈③⑧♈ ﴾

يوسف/51 101

﴿ ❒◆⬧❑⬀🗗⬧ 🗎➔✍♏✎ ❶♎⑧ ⬊♎🖬▫🏳✌ ⬊◆🖬♐⑩🏳♈ ﴾

يوسف/76 128

﴿ ☽♐♌ ④❑❍⬄❷⍌🗗⬂ ▫⬧☽⬧⑨⇳ ⍣⍓❷◆🗗⬧ 🕮❒⑧♈ ✎⍏🕮⬉① ✌♎♊ ♎⬧⌛⬀✍⬉ 🗐 ﴾ يوسف/77 207

﴿ ✄✍❻⬀♉⬁➔⬉❑☑✄☎ ☽♐💾■❼✄ 🕮❒✉♐⓿▤➚☠⬀ ﴾

يوسف/81 129

﴿ إنّه مَنْ يتقي ويصبر ﴾ يوسف/90 156

﴿ ▫⬧🖬■☺⚫✍✎ 🕮❒♌ ♊⍓♎✎➚◆ ✄✍♑⬂⌛◆⌖♎❷❸⬅ ﴾

يوسف/96 174

﴿ 🗐⍓☺⍓♊ ⬧⑥⬧③⬂🖬➔✉⬅ ▤ ﴾ النحل/17

234

﴿ ✌❑✍❶⬧✄✎ 🕮❒☼❽◆✌◆ ❻◆✉♣▤➚✉⬀ · ﴾

النحل/24 242

﴿ ✌◆✍ ⬉♎✡⑨⍓🗗➚🏳⬄ ③◆☾⬣⍓⑨⬅ ☎ ❒◆✌◆✍ ⬉♎☾⑨⍓ ✄✍✎★ ✉◆✍🗗⌸ ▤ ﴾ النحل/96 235

﴿ ❒◆☽♐♌⬃ ⬉⬉⑨✍♣☠⬀ ⬉⬉⑨⇳☼◆✍ ⚪ ﴾

الإسراء/08 199

﴿ 🕮❒③⬧✍ ✌❑✍ ✍⬧⑨⇳⬉⬉❑✄☎ ▫⬧✄⬧🕮⬉ ✄✍❀☛♌⬄☺⍓✍✎➚⬇ ✄✍💻⬂◆⬅⬄♉❑♊🗐 🗐 ﴾ الإسراء/110 85 ، 201

---

[1] – هذه الآية وما شاكلها هي قراءة فلم تكتب بالرسم العثماني .

الكهف/33 140

الكهف/37 215

الكهف/39–40 206

مريم/26 106

مريم/26 114

مريم/26 165

مريم/64 100

مريم/69 235 ، 237 ، 247

مريم/74 214

طه/67 212

طه/72 249

طه/81 189

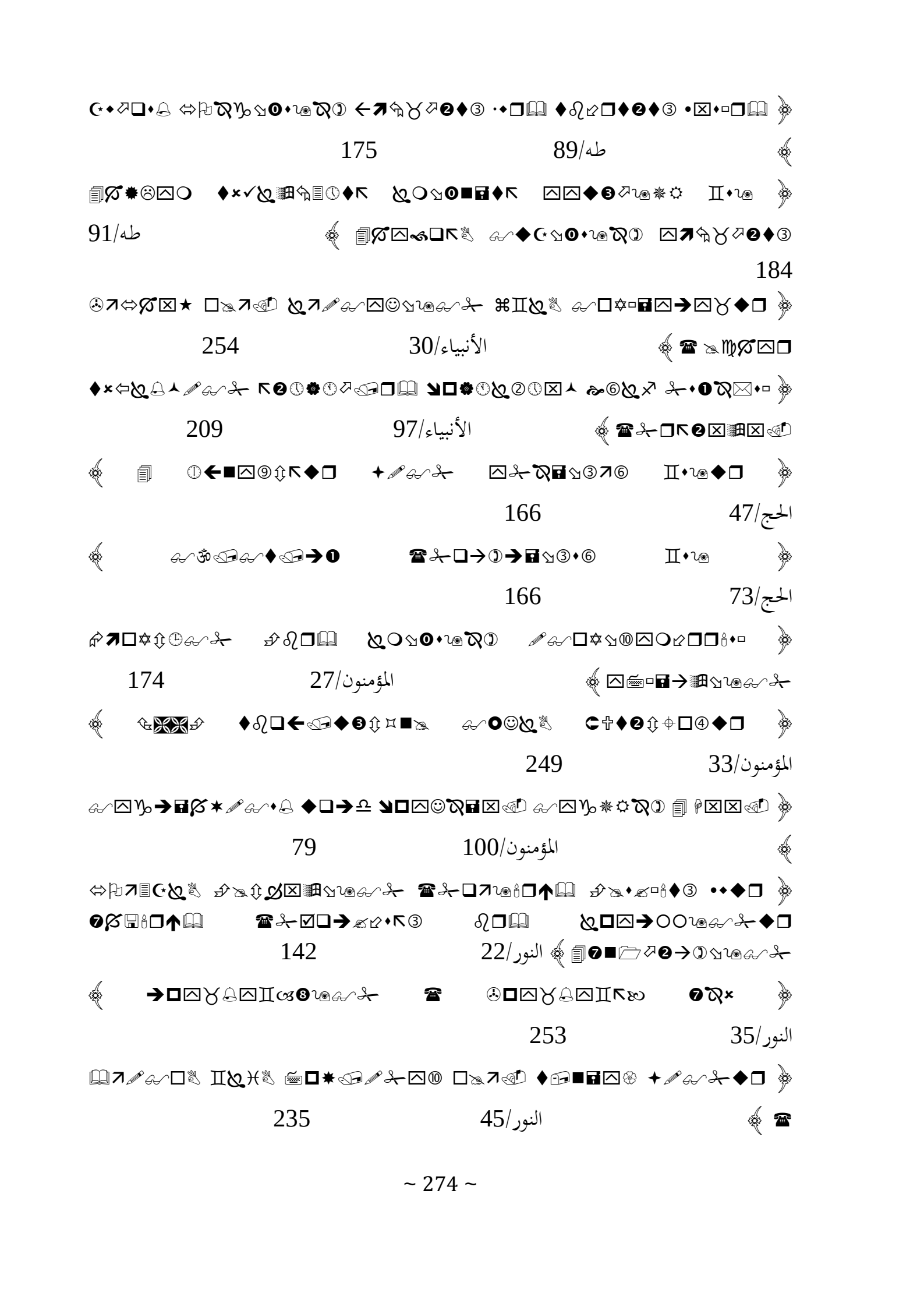

[illegible]

طه/89 175

[illegible]

طه/91 184

[illegible]

الأنبياء/30 254

[illegible]

الأنبياء/97 209

[illegible]

الحج/47 166

[illegible]

الحج/73 166

[illegible]

المؤمنون/27 174

[illegible]

المؤمنون/33 249

[illegible]

المؤمنون/100 79

[illegible]

النور/22 142

[illegible]

النور/35 253

[illegible]

النور/45 235

النور/45 234

الشعراء/82 173

القصص/08 180

القصص/23 129

القصص/87 114

العنكبوت/01-02 176

العنكبوت/44 150

الروم/04 96

الروم/36 208

الروم/48 209

لقمان/13 198

الأحزاب/18 107

فاطر/36 187

﴿ وما عَمِلتْ أيديهم ﴾ يس/35 248

يس/39 212

يس/40 85

الصافات/153 151

غافر/36-37 191

الشورى/20 200-199

الشورى/24 157

الشورى/51 179

الزخرف/77 198

الزخرف/84 247

الأحقاف/05 234

محمد/22 104

محمد/37 219

الفتح/01-02 179

الحجرات/09 182

الحجرات/14 198

النجم/10 244

الواقعة/84 85

الحديد/23 168

الحديد/29 180

الحشر/07 168

الجمعة/01[1] 235

الطلاق/07 198

[1] – وكذلك : التغابن/01

المزمّل/20

175

المدثر/06 195

الإنسان/01 116 ، 197

النازعات/41 255

عبس/23 197

الفجر/15 215

الضحى/03 215

ألم نَشْرَحَ الشرح/01 196

العلق/18 157

القدر/01 212

القدر/05 182

العصر/02-03

254

الهمزة/04

113

فهرس الأحاديث الشريفة الواردة في المتن

الحديث

الصفحة

« إنّ اللهَ مَلّكَكُم إيّاهُم » 218

« إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليْهِ » 221

« فَإِنْ جَاءَ صاحِبُها وَإلاّ اسْتَمْتِعْ بِهَا » 208

« فيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقاً واحداً » 191

« كُلُّ أمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ باسم الله فهو أبْتَرُ » 79

« كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُم » 177

« لا حَوْلَ وَلا قُوّة » 102

« لَيْسَ مِنَ امبرِّ امصيَامُ في امسَفَرِ » ..... 84 ، 256

« مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشّجَرَةِ فَلاَ يَقْرُبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » 195

« مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجاهليَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبِيهِ وَلا تَكْنُوا » 132

« مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ » 103

« مَنْ يَقُم لَيْلَة الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ » 200

« وَأعُوذُ بِكَ مِنَ الخيَانَةِ فَإِنّهَا بِئسَتِ البِطانَةُ » 104

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

الأمثال والمأثورات **الصفحة**

اِبْدَأ بِذَا مِنْ أوَّلُ 152

أُدْخُلُوا الأوّلَ فالأوّلَ 255

اِذْهَبْ بِذِي تَسْلَم 128

أنا اللهُ ذو بَكّة 128

إنَّ الشّاةَ لتَجْتَرُّ فتسمع صَوْتَ - والله - رَبِّهَا 172

أهْلَكَ النّاسَ الدّينارُ والدّرهَمُ 254

تحتَمِلُ الثّواني ما لا تحتمِلُ الأوَائِل 185

تَسْمَعُ بالمعَيْديّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ 87

جاءني أخُكَ (حكى أبو زيد) 134
شربت الإبل حتّى يجيء البعيرُ يجرُّ بطنَهُ 186
الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ 179
اللّهمّ ارزقني بعيرا وأحجَّ عليه 189
ماهي بِنِعْمَ الولد 104
مكرَه أخاك لا بطل 134
مَن ركب متْنَ عمياء خبَطَ خَبْطَ عَشْوَاء .....
78
مَنْ هي حمراء أمّك 246
نِعْمَ السيرُ على بِئسَ العير 104
هذا حَمُكَ (حكاه الفراء) 134

فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن

الرقم	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		- الهمزة -			
20	لما رأيتُ	الهيجاءَ	الكامل	-	167
		- الباء -			
33	سمَوْتَ	يُصَابُ	الوافر	-	181
07	يمرُّون بالدّهْنا	الحقائبِ	الطويل	أعشى همذان[1]	112
28	إذا ما غدونا	نخْطِبِ	الطويل	امرؤ القيس	176

[1] - وينسَب كذلك للأحوص أوجرير وغيرهم .

82	فأدْرَكَ	المثقّبِ	الطويل	امرؤ القيس	258
31	لولا توقّع	تَرَبِ	البسيط	–	178
24	إذنْ واللهِ	المشيبِ	الوافر	حسان بن ثبت	172
		– التاء –			
69	فإنّ الماءَ	طويْتُ	الوافر	سنان بن الفحل	240
04	فساغ	الفراتِ[1]	الوافر	يزيد بن الصعق	96
		– الحاء –			
76	وإنّ مِنَ النّسوان	وتصوّحُ	الطويل	جران العود	246
44	وقولي	تسْتريحي	الوافر	عمرو بن الإطنابة	192
		– الدّال –			
74	سعاد	زاداَ	الطويل	–	245
29	أنْ تقرآنِ	أحَدَا	البسيط	–	176
50	متى تأته	مُوقِدِ	الطويل	الحطيئة	201
16	ألم يأتيكَ	زيادِ	الوافر	قيس بن زُهير	156
67	مِنَ القوم	مَعَدِّ	الوافر	–	239
		– الرّاء –			
49	أيّان نُؤمنْكَ	حَذِرَا	البسيط	–	201
59	بُلِّغْتُ صُنْعَ	مُبتَدِرَا	البسيط	–	220
64	فما آباؤنا	الحجورَا	الوافر	رجل من بني سُلَيْم	234
27	فَأَمْهَلَهُ	غامِرُ	الطويل	أوس بن حجر	175
60	لئن كان	يتغيّرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	220
32	إنّي وقتلي	البقَرُ	البسيط	أنس بن مُدركة	178
35	حتّى يكون	مختارُ	البسيط	يزيد بن حمان السكوني	184
77	ما الله	لا ضررُ	البسيط	–	248

[1] – ويُروى : الحميم .

80	لا تركَنَنَّ	القدرُ	البسيط	كعب بن زهير	250
02	ومرّ دهرٌ	وَبَارُ	مجزوء البسيط	الأعشى	93
37	لأسْتَسْهِلَنَّ	صَابِرِ	الطويل	–	186
12	لقد ضجّتِ	مِنْبَرِ	الطويل	كعب بن معدان	143
45	لعلّ التفاتاً	لليُسرِ	الطويل	–	193
78	ما المستفزُّ	بلا كدَرِ	البسيط	–	248
		– السين –			
56	حَمِيَ الحديد	شُموسِ	الكامل	الأشتَرُ النّخَعِيُّ	210
		– العين –			
43	يا ابنَ الكرامِ	سَمِعَا	البسيط	–	190
79	لَعمرُك	صانِعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	249
21	أرَدْتَ لِكَيْمَا	بَلْقَعِ	الطويل	–	168
42	أتبيتُ ريّانَ	الملسُوعِ	الكامل	الشريف الرّضي	190
		– الفاء –			
03	وَمِنْ قَبْلِ	العواطِفُ	الطويل	–	96
30	ولُبْسُ عباءَةٍ	الشُّفُوفِ	الوافر	–	177
		– القاف –			
14	أإنْ شِمْتَ	أوْلَقَا	الطويل	–	152
72	عَدَسْ	طليقُ	الطويل	يزيد بن مفرّغ الحميَري	242
		– اللام –			
53	لو يشأْ	خُصَلْ	الرمل	لامرأة من بني الحارث[1]	204
17	محمدُ	تَبَالاَ	الوافر	حسان أو لأبي طالب[2]	163
71	وقصيدةٍ	قالَها	الكامل	الأعشى	242

[1] – أو لعلقمة .

[2] – نسَبَهُ المؤلّف لعلي (رضي الله عنه) .

05	جواباً به	تُسْأَلُ	الطويل	–	98
36	فَمَا زَالَتِ	أشْكَلُ	الطويل	جرير	185
48	خَلِيلَيَّ	يُحاوِلُ	الطويل	–	201
63	مَحَا حُبُّها	قَبْلُ	الطويل	مجنون ليلى	233
23	لئن عادَ	أُقِيلُهَا	الطويل	كُثَيْر عزة	171
34	ليس العطاءُ	قَلِيلُ	الكامل	المقنّع الكندي	182
65	إذا ما لَقَيْتَ	أفضَلُ	المتقارب	غسّان بن وَعْلَة	237
13	تنوّرتُها	عَالِي	الطويل	امرؤ القيس	147
73	لَعمرك	الأصائلِ	الطويل	أبو ذُؤَيْب الهُذَلي	243
68	ما أنتَ	والجدَلِ	البسيط	الفرزدق	240
52	وإذا تُصِبْكَ	فستنجلي	الكامل	أعشى همذان	203
18	فاليوم	وَاغِلِ	السريع	امرؤ القيس	164
19	لن تزالُوا	الجبالِ	الخفيف	الأعشى	167
		– الميم –			
25	ويوماً تُوافِينا	السَّلَمْ	الطويل	باغث اليشكريّ	174
55	وَمَنْ لا يَزَلْ	نادِمَا	الطويل	–	208
38	وَكُنتُ	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	186
81	ذاكَ خليلي	وامْسَلِمَهْ	المنسرح	بُجَيْر بن عَنَمَة	256
26	فأقسِمُ	مُظلِمُ	الطويل	المسيّب بن علس	174
22	كَيْ تجنحُونَ	تضطرِمُ	البسيط	–	169
57	وما أُصاحِبُ	هُمُ	البسيط	زياد بن حمل	218
41	لا تَنْهَ	عَظِيمُ	الكامل	أبو الأسود الدّؤلي[1]	189
06	وَأعلَمُ	عَمِي	الطويل	زهير بن أبي سُلمَى	100
01	إذا قالت	حَذَامِ	الوافر	لُجَيْم بن صعب[1]	92

[1] – أو للأخطل أو الأعشى أو المتوكل الليثي .

46	احفظْ وديعتَكَ	إنْ لَمِ	الكامل	إبراهيم بن هَرْمَة	197
61	ذُمَّ المنازلَ	الأيّامِ[2]	الكامل	جرير بن عطية	229
		- النون -			
75	نحنُ الأُلَى	إلينا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	246
11	ألاَ يا دِيَارَ	المِلَوَانِ	الطويل	تميم بن مُقبل	141
54	مَنْ يَفْعَل	سَيَّانِ[3]	البسيط	عبد الرحمن بن حسان[4]	207
58	أخي حَسبْتُكَ	والإحَنِ	البسيط	-	219
40	فقُلْتُ	داعِيَانِ	الوافر	الحطيئة[5]	189
51	حيثُما تستقمْ	الأزمانِ	الخفيف	-	202
47	وإنّكَ	آتيَا	الطويل	-	200

فهرس شواهد الأرجاز

الرقم	الرجز	الشاعر	الصفحة
39	يا ناقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	أبو النجم العجلي	188
62	نحنُ الّذونَ صَبّحُوا الصّباحَا	أبو حرب الأعلم[6]	233
66	مَنْ لاَ يَزَالُ شاكِراً عَلَى المَعَهْ		

---

[1] – أو لُشَيْم بن طارق .

[2] – ويُروَى : الأقوامِ .

[3] – ويُروَى : مثلان .

[4] – أو لحسان بن ثابت أو لكعب بن مالك .

[5] – أو للأعشى أو ربيعة بن جشم أو ديثار بن شيبان النمري .

[6] – أو لرؤبة أو لليلى الأخيلية .

	فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ	–	239
08	خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا	العجاج	129
15	أبيتُ أسري وتبيتي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمسْكِ الذّكِي	–	155
09	بِأَبِهِ اقتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ	رؤبة	133
10	إنّ أباها وَأبَا أبَاها قَدْ بَلَغَا في المجدِ غَايَتاهَا	رؤبة[1]	134

فهرس الأشعار غير الشواهد

منظومات وألغاز نحويّة

البيت		القائل	الصفحة
[للرفْعِ والنّصْبِ وَجَرِّ نَا صَلَحْ]	كأعْرِفْ بِنَا فَإِنّنا نِلْنَا المِنَحْ	ابن مالك	216
ومَا ناصِبٌ للفعلِ أو جازِمٌ له	ولا حُكْمَ للإعرابِ فيهِ يُشاهَدُ	–	111
أقسامُ تنوينهم عشرة عليكَ بِها	فإنّ تقسيمَها مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا		

[1] – أو لأبي النجم العجلي .

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقَابِلْ والمنَكّرَ زِدْ رَنِّمْ واحْكِ اضطر وغَالِ وَما هُمِزَا – 86

وَمَا بِتَا وَألِفٍ قَدْ جُمِعَا [يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا] ابن مالك 149

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحِضّهم تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النّفي قدْ كَمُلاَ – 188

أعْمِلْ (إذَنْ) إذَا أتتْكَ أوّلا وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلا

وَاحْذَرْ إذَا أعْمَلْتَهَا أنْ تَفْصِلاَ إلاّ بِحِلْفٍ أوْ نِدَاءٍ أوْ بِلاَ

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أوْ بِمَجْرُورٍ على رأي ابنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ الفُضَلاَ – 173

فهرس الأعلام الواردين في المتن

العلم	الصفحة
الأخفش	100 ، 120 ، 252 ، 253
الأزهريّ (خالد)	228
الأصمعيّ	135
الأعشى	93
الأعلم الشنتمري	145
امرؤ القيس	147
ابن إيّاز	137

ابن بابشاذ 173

ثعلب 237

الجرجاني 84 ، 150

ابن جنّي 119

ابن الحاجب 98 ، 150 ، 227 ، 231

حفص 191

أبو حيّان 122 ، 148 ، 183 ، 185 ، 191 ، 193 ، 206 ، 209 ، 252

ابن الخباز 86 ، 100

الخبيصي 148

ابن خروف 120

الخليل 145 ، 193 ، 251 ، 252 ، 253

الدّماميني 197

الرضي 81 ، 82 ، 87 ، 109 ، 116 ، 146 ، 170 ، 198 ، 206 ، 224 ، 239

الزجاج 146

الزجاجي 133

الزمخشريّ 98 ، 150 ، 165 ، 166 ، 255

زهير بن أبي سُلمى 100

أبو زيد (سعيد بن أوس) 134

ابن السّراج (أبو بكر) 120 ، 157 ، 158

سيبويه 85 ، 93 ، 106 ، 118 ، 142 ، 145 ، 158 ، 169 ، 193 ، 205 ، 225 ، 226 ، 251 ، 252

السيد 89

السيرافي 194

الشاطبي (إبراهيم بن موسى) 194

أبو شامة 255
ابن أبي شريف 80
الشلوبين 169
ابن الصائغ 130 ، 148 ، 242 ، 245
ابن الضائع 241
عاصم 191
ابن عصفور 157 ، 173 ، 235
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) 163
علي بن محمد الفاكهي (جدّ الشارح) 148
الفارسي 170 ، 194
الفرّاء 133 ، 134 ، 164 ، 188 ، 228
ابن فلاح اليمني 160
قُنبل 156
الكسائي 194 ، 196 ، 235
اللحياني 196
ابن مالك 81 ، 86 ، 87 ، 91 ، 98 ، 109 ، 110 ، 112 ، 119
129 ، 131 ، 133 ، 143 ، 149 ، 153 ، 155 ، 156
159 ، 166 ، 181 ، 182 ، 188 ، 205 ، 206 ، 211
220 ، 225 ، 231 ، 238 ، 241 ، 252 ، 255
المبرّد 93 ، 253
المرادي (ابن أم قاسم) 101 ، 193
معاوية بن أبي سفيان 177
المكودي 154 ، 195
ميسون بنت بحدل (زوجة معاوية) 177
ابن الناظم 86
نافع 179 ، 184

الهوّاري (ابن جابر) 130

فهرس الكتب الواردة في المتن

اسم الكتاب	الصفحة
الارتشاف (ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب) لأبي حيان	193 ، 198
الألفية لابن مالك	109 ، 194 ، 225 ، 249
الأنموذج للزمخشريّ	165
الأوضح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام	84 ، 86 ، 88 ، 95 ، 97 ، 101 ، 103 ، 107 ، 115 ، 118 ، 122 ، 150 ، 155 ، 157 ، 167 ، 174 ، 199 ، 209 ، 211 ، 213 ، 214 ، 228 ، 230 ، 232 ، 238

التحفة لابن مالك 86
التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك 81 ، 110 ، 127 ، 131 ، 150 ، 181 ، 194 ، 196 ، 205 ، 209 ، 225 ، 252
الجامع لابن هشام 84 ، 162 ، 194 ، 241 ، 253
حاشية السيد 89
حاشية ابن أبي شريف على المحلّى 80
حواشي ابن هشام 252
سبك المنظوم لابن مالك 252
الشذور (شذور الذهب) لابن هشام 84 ، 88 ، 122 ، 127 ، 172 ، 182 ، 212 ، 253
شرح الأجرومية لعلي بن محمد الفاكهي (جدّ المؤلّف) 148
شرح بانت سعاد لابن هشام 178
شرح التسهيل (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) لأبي حيان 193
شرح التسهيل لابن مالك 98 ، 109 ، 225
شرح الجزولية لابن الخباز 86
شرح الشذور لابن هشام 90 ، 98 ، 99 ، 132 ، 154 ، 191 ، 213 ، 232
شرح الفصول لابن إياز 137
شرح قطر النّدى لابن هشام 80 ، 103 ، 109 ، 115 ، 118 ، 167 ، 193 ، 209 ، 238
شرح اللمحة البدرية لابن هشام 141 ، 153 ، 231
صحيح البخاري 191
العمدة (عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ) لابن مالك 128
القاموس للفيروزآبادي 121
الكافية لابن الحاجب 98 ، 206
لغات القرآن للفراء 228
المغني (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ابن هشام 98 ، 99 ، 100 ، 119 ، 120 ، 122 ،

123 ، 150 ، 166 ، 172 ، 175 ، 180 ،
182 ، 193 ، 202 ، 212 ، 238 ، 255
المفصل للزمخشري 98 ، 165
نكت الحاجبية لابن الناظم 86

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

حرف الألف

2) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدّين لمحمد الحسيني الشهير بمرتضى ، مؤسسة التاريخ العربي/بيروت (دط) 1994م .

3) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمّى: منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات لأحمد البنا الدمياطي ، تح: شعبان إسماعيل ، عالم الكتب/بيروت – مكتبة الكليات الأزهريّة/القاهرة ط1/1407هـ – 1987م .

4) إحياء علوم الدين وبهامشه تخريج أحاديث الإحياء ، أبو حامد الغزالي/أبو الفضل زين الدين العراقي ، دار الشعب/القاهرة (دط) (دت) .
5) أخبار مكّة في قديم الدّهر وحديثه لمحمّد بن إسحق الفاكهي ، تح: عبد الملك بن دهيش ، دار خضر/بيروت ط1414/2هـ - 1994م .
6) اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحويّة في كتابه الدرة البهية على شرح الأزهريّة (رسالة ماجستير) لعبد الله الشنقيطي ، جامعة أم القرى/1428هـ .
7) أدب الكاتب لابن قتيبة ، تح: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة (دط) (دت) .
8) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح : رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/1هـ - 1998م .
9) الأزهية في علم الحروف للهروي ، تح: عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربيّة/دمشق (دط) 1413هـ - 1993م .
10) أساس البلاغة للزمخشري ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة/بيروت ط1 1419هـ - 1998م .
11) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر ، تح: عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة/دمشق ، دار الوغى/حلب ط1414/1هـ - 1993م .
12) أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني ، تح: محمد الإسكندراني و م.بَمَسْعود ، دار الكتاب العربي ط1418/2هـ - 1998م .
13) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلميّة/بيروت (دط) (دت) .
14) الاشتقاق لابن دريد ، تح: عبد السلام هارون ، دار الجيل/بيروت ط1991/1م .
15) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلميّة/بيروت (دط) (دت) .
16) إصلاح المنطق لابن السكيت، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ط4(دت)
17) الأصول في النحو لابن السراج ، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة/بيروت ط3/ 1417هـ - 1996م .
18) اعتراضات الأزهري النحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح (رسالة ماجستير) لغريب بن ياسين ودّاني ، جامعة أم القرى/1426- 1427 هـ .

19) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العُكْبُرِيّ ، تح: عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية/دمشق ط1407/2هـ – 1986م .
20) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين لخير الدين الزِرِكْلِي ، دار العلم للملايين/بيروت ط1986/7م .
21) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تح: حمدي عبد الفتاح ، المكتبة الأزهريّة للتراث/ القاهرة ط1422/2هـ – 2001م .
22) الإقناع في القراءات السّبع لابن الباذش ، تح: عبد المجيد قطاش ، دار الفكر/دمشق ط1 1403هـ .
23) أمالي ابن الحاجب (ج1) تح: فخر صالح قدارة ، دار الجيل/بيروت ، دار عمار/عمان (دط) 1409هـ – 1989م .
24) أمالي ابن الشجري ، تح: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1992/1م .
25) أمثال العرب للمفضل الضبي ، تقديم وتعليق: إحسان عباس ، دار الرائد العربي/بيروت ط1 1401هـ – 1981م .
26) إنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي/القاهرة – مؤسسة الكتب العلمية/بيروت ط1406/1هـ – 1986م .
27) الأنساب : لأبي سعد السمعاني ، تح: عبد الله البارودي ، دار الجنان/بيروت ط1988/1م
28) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية/بيروت ط2003/1م .
29) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تح: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية/بيروت ط2003/2م .
30) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ، تح: موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف/بغداد (دط) (دت) .
31) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي ، تصحيح: محمد يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (د ط) (د ت) .

حرف الباء

32) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إيّاس الحنفي ، مطابع الشعب (دط) 1960م .
33) البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السّابع لمحمد بن علي الشوكاني ، وضع حواشيه: خليل المنصف ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1418/1هـ – 1998م .
34) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط1399/2هـ – 1979م .
35) البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم/بيروت (دط) (دت) .
36) البيان والتبيين لعمرو بن بحر الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون ، مكبة الخانجي/القاهرة ط7 1418هـ – 1998م .

حرف التاء

37) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي ، تح: علي هلالي ، ومراجعة : عبد الله العلايلي وعبد الستار أحمد ، المجلس الوطني للثقافة/الكويت ط1407/2هـ – 1987م .
38) تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، دار العلم للملايين/بيروت ط1981/4م .
39) تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى لمحمود الحويري ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات القاهرة ط2002/1م .
40) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَري ، تح: علي البجاوي ، عيسى بابي الحلبي (دط) (د ت) .
41) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكْبَري ، تح: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي/بيروت (دط) 1406هـ – 1986م .
42) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوّره لعبد المجيد ذياب ، دار المعارف/مصر ط1993/2م .
43) تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/7هـ – 1998م .
44) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تح: عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي/بيروت ط1406/1هـ – 1986م .
45) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تح: حسن هنداوي ، دار

القلم/دمشق ط1419/1هـ – 1998م .
46) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، المطبعة الميريّة/مكة ط1319/1هـ .
47) تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ لحسن موسى الشاعر ، دار البشير/عمان (الأردن) ط1415/1هـ – 1994م .
48) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح: عادل الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1413/1هـ – 1993م .
49) تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهريّ (الجزء 5) تح: عبد الله درويش ومراجعة: محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (دط) (دت) .
50) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي/القاهرة ط1422/1هـ – 2001م .

حرف الجيم

51) جامع الدروس العربيّة لمصطفى الغلاييني ، المكتبة العصريّة/صيدا - بيروت ط1414/28هـ 1993م .
52) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عيه وسلّم وسنّته وأيامه للبخاري ، تح: محب الدين الخطيب وآخرين ، المطبعة السلفية/القاهرة (دط) 1403هـ.
53) الجامع الكبير لمحمد بن عيسى الترمذي ، تح: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي/ بيروت ط1996/1م .
54) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، دار الجيل/بيروت ط2 (دت) .
55) الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي ، تح: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1413/1هـ – 1992م .

حرف الحاء

56) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب لمحمد بن أحمد الأمير ، مصطفى الحلبي (د ط) 1359هـ – 1947م .
57) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) .

58) حاشية على شرح الفاكهي لقطر النّدى ، تأليف: يس بن زين الدين الحمصي وبأعلى الصحائف : مجيب الندى إلى شرح قطر الندى ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده/مصر ط1390/2هـ - 1971م .

59) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البَطَلْيَوْسي ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة/بيروت (دط) (دت) .

60) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1 1409هـ - 1988م .

61) الحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري ، تح: مختار الدين أحمد ، عالم الكتب/بيروت ط1983/3م .

62) الحيوان لعمرو بن بحر الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى بابي الحلبي وأولاده/ مصر ط1384/2هـ - 1965م .

حرف الخاء

63) خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/4هـ - 1997م .

64) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (دط) (دت)

65) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحبّي ، المطبعة الوهبية/مصر (د ط) 1284هـ .

حرف الدال

66) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الجيل/بيروت (دط) 1414هـ

69) الدرر اللّوامع على هَمع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1419/1هـ - 1999م

70) الدليل إلى المتون العلمية لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

71) دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي لأحمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينية/القاهرة ط1427/1هـ - 2006م .

72) ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، تح: محمد حسن آل ياسين ،

مؤسسة إيف للطباعة/بيروت ط1402/1هـ – 1982م .
73) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) دار صادر/بيروت (دط) 1960م .
74) ديوان امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة والنشر (دط) 1986م .
75) ديوان أوس بن حجر ، تح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر (دط) 1986م
76) ديوان جران العود النميري : رواية أبي سعيد السّكري ، مطبعة دار الكتب المصرية/القاهرة ط1350/1هـ – 1931م .
77) ديوان جرير بن عطية ، تح: نعمان أمين طه ، دار المعارف/مصر ط3 (دت) .
78) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار بيروت/1398هـ – 1978م .
79) ديوان الحطيئة ، اعتنى بشرحه : حمدو طمّاس ، دار المعرفة/بيروت ط1426/2هـ
80) ديوان رؤبة (وهو بعنوان : مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي دار الآفاق الجديدة/بيروت ط1980/2م .
81) ديوان زهير بن أبي سُلمى ، دار صادر/بيروت (د ط) (د ت) .
82) ديوان الشريف الرضي ، المطبعة الأدبية/بيروت 1307 هـ .
83) ديوان عبيد بن الأبرص ، تح: محمد نجم ، دار بيروت لطباعة والنشر/بيروت (دط) 1986م
84) ديوان العجاج (مجموع أشعار العرب) تصحيح: وليم بن الورد ، طبعة ليبسيغ/1903م .
85) ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تح: عبد المعين الملوحي ، وزارة الثقافة/الجمهورية العراقية (دط) (دت) .
86) ديوان عمر بن ربيعة ، تصحيح: بشير يموت ، مكتبة الأهلية/بيروت ط1353/1هـ – 1934م .
87) ديوان كُثير ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة/بيروت ط1971/1 م .
88) ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تح: سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة/بغداد ط1966/1هـ .
89) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر/بيروت (دط) (دت) .
90) ديوان ليلى الأخيلية ، تح : خليل العطية وجليل العطية ، دار الجمهوري/بغداد (د ط) 1967م .

91) ديوان مجنون ليلى ، تح: عبد الستار فراج ، مكتبة مصر/القاهرة (دط) (دت) .
92) ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية/القاهرة ، ط1995/2م .
93) ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ ، جمع وتنسيق: عبد القدوس صالح ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1982/2م .

حرف الرّاء

94) رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ، تح: أحمد الخراط ، مجمع اللغة العربية/دمشق (دط) (دت) .
95) الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية ، تأليف: عبد الرحمن السُهيلي ، ومعه السيرة النبوية لابن هشام ، تح: عبد الرحمن الوكيل ، مكتبة ابن تيمية/القاهرة ط1387/1هـ-1967م
96) رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين لمحي الدين النووي ، دار الريان للتراث (د ط) 1987م .

حرف السين

97) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن عبد الله النجدي ، تح: بكر بن عبد الله وعبد الرحمن العثيمين ، مؤسّسة الرسالة/بيروت ط1416/1هـ - 1996م .
98) سرّ صناعة الإعراب لعثمان بن جنّي ، تح: حسن هنداوي ، دار القلم/دمشق ط1985/1م
99) سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ، تح: عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر/القاهرة (دط) 1354هـ - 1936م .
100) سنن أبي داود : لأبي داود (سليمان بن الأشعث) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف/الرياض (دط) (دت) .
101) سنن ابن ماجَه : لابن ماجَه (محمد بن يزيد القزويني) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ضبط: أبي الحسن القطان ، مكتبة المعارف/الرياض ط1 (دت) .
102) سنن النسائي : للنسائي (أحمد بن شعيب بن علي) ، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني ، واعتناء: مشهور بن حسن ، مكتبة المعارف/الرياض ط1 (دت) .
103) سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ، تح: مجموعة من الأساتذة ، مؤسسة الرسالة/ بيروت ط1402/2هـ - 1982م .

104) السيرة النبوية لابن هشام ، تح: مصطفى السقا وآخرين ، (دط) (دت) .

حرف الشين

105) شذا العُرف في فنّ الصرف لأحمد الحملاوي ، تقديم وتعليق: محمد بن عبد المعطي ، وخرّجَ شواهده: أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان/الرياض (دط) (دت) .

106) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير/دمشق ط1410/1هـ – 1989م .

107) شرح أبيات الجمل لابن السيد البطَلْيَوْسي ، تح: عبد الله الناصير ، دار علاء الدين/دمشق ط2000/1م .

108) شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تح: زهير غازي ، عالم الكتب/بيروت ط1/ 1406هـ – 1986م .

109) شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكّري ، تح: عبد الستار فراج ، مراجعة: محمود شاكر مكتبة دار العروبة (دط) (دت) .

110) شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري بشرح الأردبيلي ، تح: حسني عبد الجليل ، مكتبة الآداب/القاهرة (دط) (دت) .

111) شرح التسهيل لابن مالك ، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ط1410/1هـ – 1990م .

112) شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو) لخالد الأزهري ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1421/1هـ – 2000م .

113) شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة : من الأول حتى باب المخاطبة ، إعداد: سلوى عرب ، جامعة أم القرى/مكة المكرمة (دط) 1419هـ .

114) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور ، تح: أنس بريوي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت ط1424/1هـ – 2003م .

115) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تح: علي حال الله، عالم الكتب/بيروت ط1405/1هـ 1985م .

116) شرح الدماميني على المغني ، المطبعة البهية/مصر (د ط) 1305هـ .

117) شرح ديوان الحماسة، تأليف: المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل/ بيروت ط1411/1هـ – 1991م .
118) شرح الرضي على الكافية ، تصحيح: يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس/بنغازي ط2 1996م .
119) شرح السنة للحسين البغوي ، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي/ بيروت ط1403/2هـ – 1983م .
120) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي تح: محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) 1402هـ – 1982م
121) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، ومعه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع/القاهرة (دط) 2004م
122) شرح شواهد الإيضاح (للفارسي) ، تأليف: عبد الله بن بري ، تح: عيد درويش ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية/القاهرة (دط) 1405هـ – 1985م
123) شرح شواهد شافية ابن الحاجب لعبد القادر البغدادي (وهو الجزء الأخير ضمن كتاب شرح شافية ابن الحاجب) تح: محمد الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) 1982م .
124) شرح شواهد المغني ، تأليف: جلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة/بيروت (دط) (دت)
125) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتة دار التراث/القاهرة ط2005/2م .
126) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري ، المطبعة الميمنية لأحمد البابي الحلبي/مصر (دط) 1307هـ .
127) شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي ، وبهامش القطر كتاب: بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات لبركات يوسف هبّود، دار الفكر/ بيروت (دط) 2008م .
128) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي ، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1419/1هـ – 1998م .

129) شرح الكافية الشافية ، تأليف: ابن مالك الأندسي ، تح: عبد المنعم أحمد هريرة ، دار المأمون للتراث/مكة المكرمة ط1402/1هـ – 1982م .
130) شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري ، مكتبة وهبة/القاهرة ط1414/2هـ – 1993م .
131) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تح: رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1986م .
132) شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، مخطوط بمكتبة الحرم المدني .
133) شرح المفصّل للزمخشري ، تأليف : ابن يعيش الموصلي ، تح : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1422/1هـ – 2001م .
134) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تح : جمال مخيمر ، مكتبة نزار الباز/مكة المكرّمة ط1418/1هـ – 1997م .
135) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت (دط)1993م
136) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية/ بيروت ط1420/1هـ – 2000م .
137) شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، تح: موسى بناي العليلي ، الجامعة المستنصرية/ النجف (دط) 1400هـ – 1980م .
138) شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي ، تح: محمد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1421/1هـ – 2000م .
139) الشعر والشعراء لابن قتيبة تح: أحمد شاكر ، دار المعارف/القاهرة (دط) 1982م .
140) شعراء قتلهم شعرهم لسمير مصطفى فراج ، مكتبة مدبولي الصغير ، ط1417/1هـ – 1997م .
141) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف: ابن مالك الأندلسي ، تح: طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/الجمهورية العراقية (دط) 1985م .

حرف الصاد

142) الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى والأعشيين الآخرين ، مطبعة آدلف

هلزهوشن/1927م .
143) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل الجوهري ، تح: أحمد عطار ، دار العلم للملايين بيروت ط1990/4م .
144) صحيح مسلم المسمّى: المسند الصحيح المختصر من السنن ، وفي طليعته غاية الابتهاج لمرتضى الزبيدي ، إعتناء: محمد الفاريابي ، دار طيبة ط1427/1هـ – 2006م .
145) صفحات من تاريخ مكة المكرّمة للمستشرق ك.سنوك هورخرونيه ، ترجمة: علي عودة ، دار الملك عبد العزيز (دط) 1419هـ – 1999م .

حرف الضاد

146) ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ط1980/1م
147) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ، دار الجيل/بيروت ط1 1412هـ – 1992م .

حرف الطاء

148) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، قراءة وشرح: محمود شاكر ، دار المدني/جدة (دط) (دت) .
149) طبقات النحويين واللّغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف/القاهرة ط2 (دت) .

حرف العين

150) عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر لعبد الحفيظ فرغلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1985م .
151) عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي لقاسم عبده قاسم ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية/مصر ط1998/1م .
152) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي لمحمد رزق سليم، المطبعة النموذجية/القاهرة ط1962/2م .
153) العصر المماليكي في مصر والشام لسعيد عاشور ، دار النهضة العربية/القاهرة ط1986/2م.
154) العقد الفريد لابن عبد ربّه ، تح: مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1404/1هـ

1983م .

حرف الغين

155) غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ، تح: حسين محمد شرف ، مراجعة: محمد مهدي علام الهيئة العامة للمطابع الأميرية (دط) 1409هـ – 1989م .

حرف الفاء

156) الفاخر للمفضل بن سلمة ، تح: عبد العليم الطحاوي ، ومراجعة: علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (دط) 1974م .

157) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة/بيروت (دط) (دت) مصور عن الطبع الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق/مصر 1300هـ .

158) فرائد الخرائد في الأمثال : معجم في الأمثال والحكم النثرية والشعرية لأبي يعقوب الخويني ، تح: عبد الرزاق الحسين ، دار النفائس للنشر والتوزيع/الأردن (دط) (دت) .

159) الفهرست لابن النديم ، تح: محمد أحمد ، المكتبة التوفيقية (دط) (دت) .

حرف القاف

160) القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تح: محمود أحمد ، المكتبة العصرية/صيدا – بيروت ط1 1430هـ – 2009م .

حرف الكاف

161) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرّد ، تح: محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1997/3م .

162) الكتاب : لسيبويه ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1988/3م .

163) كتاب الأدب المفرد للبخاري ، تح: سمير الزهيري، مكتبة المعارف/الرياض ط1998/1م .

164) كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تح: فخر صالح قدارة ، دار الجيل/بيروت ط1995/1م .

165) كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني (ج6) دار الكتب المصرية/القاهرة (دط) 1935م .

166) كتاب الأمالي لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية/بيروت (دط) (دت) .

167) كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط1416/1هـ _ 1996م .
168) كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد فراهيدي ، تح: فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1405/1هـ – 1985م .
169) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (دط) (دت) .
170) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان/الرياض ط1418/1هـ – 1998م
171) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، تح: محمد يالتاقيا ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) .
172) كشف النقاب عن مخدّرَات ملحة الإعراب لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تح: عبد الرحمن المعلمي ، دار ابن حزم/بيروت ط1428/1هـ – 2007م .
173) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي الهندي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1985/5م .
174) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية لمحمد الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية/بيروت ط1410/1هـ – 1990م .
175) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي ، تح: جبرائيل سليمان جبور ، دار الأفاق الجديدة/بيروت ط1979/2م .

حرف اللام

176) اللباب في تهذيب الأنساب لعزّ الدين بن الأثير الجزري ، مكتبة المثنّى/بغداد (دط) (دت)
177) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العُكْبري ، تح: غازي طليمات ، دار الفكر المعاصر/بيروت ، دار الفكر/دمشق ط1416/1هـ – 1995م .
178) لسان العرب لابن منظور ، دار صادر/بيروت ط1414/3هـ – 1994م .

حرف الميم

179) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تح: هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/

القاهرة (دط) 1391هـ – 1971م .
180) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الآمدي ، تصحيح وتعليق : ف.كرنكو ، دار الجيل/بيروت ط1411/1هـ – 1991م.
181) المتفق والمفترق : للخطيب البغدادي ، تح: محمد الحامدي ، دار القادري/دمشق ط1 1417هـ– 1997م .
182) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار المغني/الرياض ط1421/1هـ – 2000م
183) متن قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام ، دار ابن حزم/بيروت ط1424/1هـ 2004م
184) مجالس ثعلب : لأبي العباس ثعلب ، تح : ع هارون ، دار المعارف/مصر (دط) (دت) .
185) مجالس العلماء للزجاجي ، تح: عبد السلام هارون ، وزارة الإعلام/الكويت ط2/ 1984م
186) المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك لسعيد عاشور ، دار النهضة/القاهرة (دط) 1992م .
187) مجمع الأمثال للميداني ، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمّدية (دط)1374هـ 1955م .
188) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تح: علي النجدي وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/القاهرة (دط) 1415هـ – 1994م .
189) محيط المحيط : قاموس مطول للغة العربية ، تأليف: بطرس البستاني ، مكتبة لبنان/بيروت (دط) 1987م .
190) مختار الصحاح للرازي ، تعليق: مصطفى البغا، دار الهدى/عين مليلة-الجزائر ط4/ 1996م
191) المختار المصون من أعلام القرون : من تسعة عشر كتابا من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر ، اختيارات وفهرسة: محمد بن حسن ، دار الأندلس الخضراء/جدة (دط) (دت) .
192) المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر: لعبد الله مرداد ، تصحيح: محمد العمودي، عالم المعرفة/جدة ط1406/2هـ 1986م .
193) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق: محمد زينهم، دار الأفاق العربية/القاهرة (دط) 1423هـ– 2003م .

194) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تح: محمد بك وآخرين ، مكتبة دار التراث/ القاهرة ط3 (دت) .
195) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عَقيل ، تح: محمد بركات ، دار الفكر/دمشق ط1 1402هـ - 1982م .
196) المسند : لأحمد بن حنبل ، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين ، دار الحديث/القاهرة ط1/ 1416هـ - 1995م .
197) مسند أبي عوانة : لأبي عوانة الأسفرائيني ، تح: أيمن الدمشقي ، دار المعرفة/بيروت ط1 1419هـ - 1998م .
198) معاني القرآن للفراء ، تح: محمد علي النجار وأحمد نجاتي ، عالم الكتب ط1403/3هـ 1983م .
199) معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر/بيروت (دط) 1397هـ - 1977م .
200) معجم المؤلفين : تراجم مصنّفي الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، مؤسّسة الرسالة/ بيروت (دط) (دت) .
201) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللّبدي ، مؤسسة الرسالة/بيروت ، قصر الكتاب/البليدة ، قصر الثقافة/الجزائر (دط) (دت) .
202) معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول الطباعة إليها حتّى عام 1980م : إعداد: أحمد خان، مكتبة الملك فهد/الرياض (دط) 1421هـ- 2000م
203) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة من يوم ظهور الطباعة إلى سنة 1339هـ: ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس/مصر (دط) 1346هـ- 1928م .
204) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية/القاهرة ط1400/1هـ - 1980م .
205) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية/مكتبة الشروق ط1425/4هـ - 1984م .
206) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تح: ح الفاخوري ، دار الجيل/ بيروت ط1997/2م .
207) المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري ، قدم له ووضع فهارسه: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1420/1هـ - 1999م .

208) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحق الشاطبي ، تح: مجموعة من الأساتذة جامعة أم القرى ط1428/1هـ – 2007م .
209) المقتصَد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تح: كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر/الجمهورية العراقية (دط) 1982م .
210) المقتضَب لأبي العباس المبرّد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ط1399/2هـ – 1979م .
211) المقرّب لابن عصفور ، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط1392/1هـ 1972م .
212) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ، تح: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ط1996/1م .
213) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، إعداد: محمد زغلول ، دار الكتب العلمية/ بيروت (دط) (دت) .

حرف النون

214) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري ، قدّم له وعلّق عليه: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1413/1هـ– 1992م .
215) النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف/مصر ط3 (دت) .
216) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تح: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار/ الأردن ط1405/3هـ– 1985م .
217) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ، دار المنار (دط) 1412هـ–1991م
218) النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، تصحيح: علي الضباع ، دار الكتب العلمية/ بيروت (دط) (دت) .
219) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : لأحمد بن محمد المقري التلمساني ، تح: إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1408هـ– 1988م .
220) النّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه : للأعلم الشنتمرّي تح: رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف/المملكة المغربية (دط) 1420هـ

221) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تح: محمود الطناحي وطاهر الزاوي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت) .

222) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تح: محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق/القاهرة ط1401/1هـ - 1981م .

223) النور السافر عن أخبار القرن العاشر : لعبد القادر العيدروس ، تح: أحمد حالو وآخرين ، دار صادر/بيروت ط1427/2هـ- 2006م .

حرف الهاء

224) هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) دت) .

225) هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلا الدين السُّيوطي ، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت ط1418/1هـ- 1998م .

حرف الواو

226) الوافي بالوفيات : لابن أيبك الصفدي ، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي/بيروت ط1420/1هـ- 2000م .

227) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان : لابن خلكان ، تح: إحسان عباس ، دار صادر/بيروت (دط) 1414هـ- 1994م .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة 01

الفصل الأوّل : المؤَلِّف والمؤَلَّف ..... 06 - 53

المبحث الأوّل : الفاكهي : عصره وحياته ..... 07 - 22

عصر الفاكهي وأبرز معالمه ..... 07 - 13

1/ الحياة السياسية 07

2/ الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية 09
3/ الحياة الفكرية والثقافية 12
الفاكهي : حياته وآثاره ..... 14 - 22
اسمه ونسبه 14
مولده ونشأته 14
مكانته العلمية والثقافية 15
شيوخه 15
تلاميذه 16
وفاته 17
مؤلّفاته 17
عائلة الفاكهي 19
لقب الفاكهي وأهمّ مَن حملَهُ واشتهرَ به 21
المبحث الثاني : متن " قطر النّدى " وشرح الفاكهي عليه ..... 23 - 53
متن قطر النّدى وبل الصدى ..... 23 - 27
تعريفه 23
مؤلّفه 23
الأعمال العلمية التي دارت حول "متن قطر النّدى" 24
أوّلا : الشروح 24
ثانيا : شرح شواهده وإعرابها 26
ثالثاً : نظمه 27
كتاب "مجيب النّدا " : دراسة في المنهج والمحتوى ..... 28 - 53
نسبة الكتاب إلى مؤلّفه 28
تاريخ تأليفه 28

الأعمال العلمية التي دارت حول "مجيب النّدا " 29
أسلوب الفاكهي في الشرح 30
الشواهد عند الفاكهي ..... 31 - 37
أوّلا : القرآن الكريم 31
ثانيا : الحديث الشريف 33
ثالثا : الشعر العربي 34
رابعا : شواهده من المأثور عن العرب 36
موقف الفاكهي في شرحه مِن الأصول النحوية ..... 37 - 40
أوّلا : السّماع 37
ثانيا : القياس 38
ثالثا : استصحاب الحال 39
أهمّ مصادره وموقفه منها ..... 40 - 53
كتاب سيبويه 40
ابن الحاجب 41
ابن مالك 42
شرح الكافية للرضي 43
أبو حيان 44
خالد الأزهري 45
ابن هشام 48

الفصل الثاني : تحقيق المؤَلَّف

المبحث الأوّل :

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ..... 55 - 59
دوافع اختيار النسخة (أ) لتكون هي الأصل للتحقيق 56
منهج التحقيق 60
رموز معتمدة في التحقيق 62

نماذج من المخطوط 63

المبحث الثاني : كتاب (مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى)

خطبة المؤلّف 77

مقدمة (حدّ النحو) 78

الكلمة وأقسامها 79

الاسم وعلاماته 83

الاسم : معرب ومبني 88

تعريف الإعراب 88

الاسم المعرَب 88

الاسم المبني وأقسامه 90

تعريف البناء 90

المبني على الكسر 91

المبني على الفتح 95

المبني على الضم 95

المبني على السكون 99

الفعل وأقسامه 100

الفعل الماضي وعلامته 101

أحكام الماضي 102

الأفعال الماضية المختلف في فعليتها (نِعمَ ، بئس ، عسى ، ليس) 103

فعل الأمر وعلامته 105

أحوال بناء الأمر 106

أفعال الأمر المختلف حول فعليتها (هلمّ ، هات ، تعال) 107

الفعل المضارع وعلامته 108
أحكام المضارع 110
الحرف وعلامته 116
(هل) (بل) 116
(مهما) (إذما) 117
(ما المصدرية) (لما الرابطة) 118
أنواع الحروف 120
الكلام وما يتألّف منه 121
فصل : أنواع الإعراب وعلاماته 125
الأسماء السّتة .....
127
شروط إعرابها بالحروف 129
علّة إعرابها بالحروف 131
الأفصح استعمال (هَنِ) منقوصا 132
جواز النقص والقصر في (الأب والأخ والحم) 133
المثنى والجمع المذكر السالم وإعرابهما .....
135
علّة إعرابهما بالحروف 139
الملحق بالمثنّى والجمع 140
الجمع بالألف والتاء المزيدتين .....
148
علامة نصبه 149
إعراب ما لا ينصرف من الأسماء .....
151
الأفعال الخمسة .....
153

إعراب المضارع المعتل الآخر 155
فصل : في الإعراب التقديري 159
المضاف إلى ياء المتكلّم والمقصور 159
المنقوص 160
الفعل المعتل 161
فصل : في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه 163
الخلاف في رافع الفعل المضارع 164
نواصب المضارع 165
(لنْ) والخلاف في معناها 165
(كي) المصدرية 167
(إذن) حرف جواب وجزاء 169
شروط إعمال (إذن) 170
(أنْ) المصدرية : ظاهرة أو مقدّرة 173
الفرق بينها وبين المفسّرة والزائدة 173
إضمار (أنْ) المصدرية جوازا 177
إضمارها وُجوباً 180
إضمارها وجوباً في خمسة مواضع 182
أحدها : بعد لام الجحود 182
الثاني : بعد (حتى) 182
الثالث : بعد (أو) العاطفة 186
الرابع والخامس : بعد (فاء) السببية أو (واو) المعية 187
جزم المضارع في جواب الطلب 192
جزم المضارع بعد الترجي 193

شرط الجزم بعد الأمر والنهي 194
أدوات جزم المضارع 196
ما يجزم فعلا واحدا (لم) (لما) (اللام ولا) الطلبيتين 196
ما يجزم فعلين 199
الجزم بـ (إذا) و(كيفما) و (لو) 203
اقتران جواب الشرط بالفاء أو بـ إذا الفجائية 206
فصل : في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة 210
تعريف النكرة 210
أقسام المعرفة 211
الأول : الضمير 211
مواضع استتار الضمير وجوبا 213
الضمير المستتر جوازا 214
الضمير البارز : متصل أو منفصل 215
الثاني : العلم 222
انقسامه إلى شخصي أو جنسي 222
انقسامه إلى اسم ولقب وكنية 224
الثالث : اسم الإشارة 227
(ذا) (ذِي) (ذِهْ) (تِي) (تِهْ) (ذِهِي) (تِهِي) (تا) (ذِهِ) (تِهِ) (ذاتُ) 227
(ذان) (تانِ) 227
(أولاءِ) 228
المشار إليه البعيد 229
مراتب المشار إليه 231
الرابع : الموصول 231

أقسامه 232
الاسم الموصول المشترك 234
(أيّ) الموصولة وحكمها 235
(أل) الموصولة 237
(ذو) الطائية 240
(ذا) 242
صلة الموصول والعائد 244
الخامس : ذو الأداة (أداة التعريف) .....
251
الخلاف حول أداة التعريف (أل) 251
انقسام (أل) إلى : عهدية وجنسية واستغراقية 253
(أم) في لغة حمير 256
السادس : المضاف .....
257
خاتمة : 259
الفهارس 262
فهرس الآيات القرآنية الواردة في المتن 263
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في المتن 270
فهرس الأمثال 271
فهرس الأشعار الشواهد الواردة في المتن 272
فهرس شواهد الأرجاز 276
فهرس الأشعار غير الشواهد (منظومات وألغاز نحوية) 277
فهرس الأعلام الواردين في المتن 278
فهرس الكتب الواردة في المتن 281
فهرس المصادر والمرجع 283
فهرس الموضوعات 300

ملخص باللغة العربية :

عنوان الموضوع :

الكلمات الدالة : (دراسة ، تحقيق ، مخطوط ، الفاكهي ، النحو العربي ، قطر النّدى ، القرن العاشر ، الفعل الاسم ، الجملة) .

هذا البحث عُني بتحقيق كتاب في النحو والصرف ؛ وهو كتاب " **مُجِيب النِّدا إلى شرح قطر النّدى**" لعبد الله بن أحمد الفاكهيّ المتوفي سنة 972 هجرية .

وقد قدّمتُ بحثي في مقدمة وفصلين وخاتمة :

أمّا **المقدّمة** : فقد بينتُ فيها موضوع بحثي ، وسبب اختياره ، وخطّتي فيه ، والصعوبات .

وخصصتُ **الفصل الأوّل** للمؤلِّف وكتابه ، وجعلته في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأوّل : تناولت فيه عصر الفاكهي وأبرز معالمه ، ثمّ تطرقتُ فيه إلى سيرة المؤلّف .

المبحث الثّاني : فخصصته لـ : متن قطر النّدى وشرح الفاكهي عليه .

أمّا **الفصل الثاني** : وهو خاصّ بالنصّ المحقَّق ؛ وقد جعلته في مبحثين :

وضّحتُ في المبحَث الأوّل المنهج الّذي سرتُ عليه في التحقيق ، وقدّمتُ وصْفاً للنسخ المعتَمَد عليها ، واشتملَ المبحث الثّاني على النّصّ المحقّق مِنَ الكتاب ، وهو يبدأ من خطبة المؤلِّف وينتهي عند فصل النكرة والمعرفة .

Résumé en france:

Mots clés: (une étude, Realisation, manuscrit, alfaakehi, Qatar Al Nada, du Xe siècle, le verbe, nom, phrase).

Trouvez-moi la réalisation de ce livre dans la grammaire, un livre, «Mujib elNeda ila chareh Qatar alnada " par Ahmed bin Abdullah alfaakehi d. 972 AH.

La recherche présentée dans l'introduction et deux chapitres et une conclusion:

L'introduction: il a montré quand le sujet de mes recherches, et la raison de son choix, et je suis sa planification, et les difficultés.

Il a consacré **le premier chapitre** de l'auteur et son livre, et l'a placé dans deux sections comme suit:

La première section: il abordé l'âge de alfaakehi et mis en évidence ses caractéristiques, puis il a touché à la biographie de l'auteur.

Section II: Jai specialise Matten "Qatar elnada" et l'expliquer de elfakehi

Le deuxième chapitre: un enquêteur texte spécial; l'a placé dans deux sections:

Et sacrifiés dans la démarche de recherche d'abord que je lui ai marché dans l'enquête, et a fourni une description de la copie invoqué, comprenait le texte de la deuxième section de l'enquêteur du livre, qui commence avec l'auteur d'un sermon et se termine à la séparation de l'article indéfini et de connaissances.